



الجزء الاول من :

شرح المختصر

لسعد الدين النفثازانى
على مختصر المفتاح للخطيب القزوينى
فى المعانى والبيانات والبيع

وقد رتب طبعه وعلق حواشيه وزاد فى شواهد
عبد المتعال الصعيدى المدرس بالمعاهد الدينية

جعلنا متن التلخيص مضبوطا باعلا كل صفحة

حق الطبع محفوظ على هذا الترتيب

يطلب من

المكتبة المحمدية بالقاهرة بميدان الجامع الأزهر بمصر

طبع فى شهر شوال - سنة ١٣٥٦ هـ

المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر

ص.ب ٥٠٥ مصر

ترجمة الخطيب القزويني

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضي القضاة جلال الدين القزويني ، قدم دمشق من بلاده هو وأخوه قاضي القضاة إمام الدين ، وأعاد بالمدرسة البدرانية ، ثم ناب في القضاء بدمشق عن أخيه ، ثم عن قاضي القضاة نجم الدين ابن صصري ، ثم ولي خطابة دمشق ، ثم قضاء القضاة بها ، ثم انتقل إلى قضاء القضاة بالديار المصرية ، لما أضر القاضي بدر الدين بن جماعة ، فأقام بها مدة ثم صرف عنها وأعيد إلى قضاء دمشق .

وكان عالماً فاضلاً متفتناً ، له مكارم وسودد ، وكان يذكر أنه من نسل أبي دلف العجلي ، وهو القاسم بن عيسى أحد قواد المأمون ثم المعتصم بعده ، وكان أبودلف كريماً شجاعاً ذا وقائع مشهورة ، وصنائع ماثورة ، وله صنعة في الغناء ، وله من الكتب كتاب البزاة والصيد ، وكتاب السلاح وغيرهما ، كانت وفاته سنة ست وعشرين ومائتين .

وكان الخطيب القزويني مع اشتغاله بالقضاء والفتيا يشغل بعلوم الأدب وقد حاز فيها شهرة عظيمة بكتابه: (تلخيص المفتاح) في المعاني والبيان والبيدع (والايضاح) (١) وهو كالشرح للتلخيص - وكانت وفاته بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة .

(١) الايضاح للخطيب القزويني هو من أجل الكتب نفعا وقد طبعته المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر طبعة جيدة على ورق مصقول وقد قمنا بشرحه شرحا وافيا ويقع في أربعة أجزاء من هذا المقاس : ويطلب من جميع المكاتب .

ترجمة سعد الدين التفتازانى

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى ، الامام العلامة عالم بالنحو والتصرف والمعاني والبيان والاصول والكلام ، والمنطق والفلسفة وغير ذلك من العلوم .

ذكر ابن حجر العسقلانى أنه ولد سنة ثمان مائة وثمانين ، وأخذ عن القطب والعضد ، وتقدم فى الفنون ، واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وانتفع الناس بتصانيفه .

وله من التصانيف شرح العضد ، وشرحا التلخيص المطول والمختصر ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، والتلويح على التتقيح فى أصول الفقه ، وشرح العقائد النسفية فى علم الكلام ، والمقاصد فى علم الكلام أيضاً ، وشرح الشمسية فى المنطق ، وشرح تصرف العزى ، والارشاد فى النحو ، وحاشية على الكشاف لم تتم ، وغير ذلك من الكتب .

وكان السعد يدرس بسمرقند وغيرها من بلاد المشرق ، وقد انتهت اليه معرفة العلوم فى هذه البلاد ، ومع هذا كان فى لسانه لكنة تعجزه أحياناً فى المناظرة ، وقد مات بسمرقند سنة لحدى وتسعين وسبعمائة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ، ونور قلوبنا بلوامح التبيان من مطالع المثاني ، ونصلي على نبيك محمد المؤيد لدلائل إعجازه بأسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فيقول الفقير إلى الله الغني ، مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني ، هداه الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق : قد شرحت في أمضى تلخيص المفتاح ، وأغنيتني بالاصباح (١) عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، وشوشته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار ، ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء يسألونني صرف الهمة نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . وبعد فإنه لما أعيد تدريس شرح السعد على متن التلخيص في المعاهد الدينية ، توجهت نفسي إلى إبرازه في حلة قشبية تقر به إلى نفوس الطلاب ، وتجعلهم يقبلون على مطالعته والاستفادة منه ، فعنيت بمطالعه وترتيبه وتنظيمه ، ووضعت عليه تعليقات اخترتها من بين ما وضع عليه من التعليقات الكثيرة ، وسلكت فيها سبيل الإيجاز حتى لا تبعث الملل في نفوس الطلاب ، وعنيت بما تجب العناية به من إيراد الشواهد الشعرية والنثرية ليكون ذلك أقرب إلى إفادة الطالب ، وأدنى إلى تحقيق ثمرة هذه العلوم .

(١) الاصباح الدخول في وقت الصبح وقد أراد به لازمه وهو الصبح ثم استعاره لشرح كما استعار المصباح لشرح غيره ، ويقصد بذلك تفضيل شرحه :

لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوالم أنواره ، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيثات أسرارها ، وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاج ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوي دون مرهم كسحا ، علما منى بأن مستحسن الطبايع بأسرها ، ومقبول الأسماح عن آخرها ، أمر لا تسعه مقدرة البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصارجدا لا بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر . حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح ، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح ، وأما الأخذ والانتهاج فامر يرتاح له اللبيب ، وللأرض من كأس الكرام نصيب ، وكيف ينهر عن الأتهار السائلون ، ولمثل هذا فليعمل العاملون ، ثم مازادتهم مدافعتي إلا شغفا وغراما ، وظمأ في هواجر الطلب وأوأمأ ، فاتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا (١) ، ولعنات العناية نحو اختصار الأول ثانيا مع جمود القرينة بصير البليات ، وخمود الفطنة بصير النكبات ، وترامى البلدان في الأقطار ، ونبو الأوطان عنى والأوطار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء .

يَوْمًا بِحُزْوَى وَيَوْمًا بِالْعَقِيقِ وَبِأَلْهُذَيْبٍ يَوْمًا وَيَوْمًا بِالْخُلَيْصَاءِ (٢)

ولما وفقت بعون الله تعالى للتمام ، وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف اللثام .
سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى وأجابت الآمال
وتبسم في وجه رجائي المطالب ، بأن توجهت لتقاء مدين المآرب ، حضرة من أنام

(١) ثانيا هنا صفة لمصدر محذوف أى انتصبا ثانيا ، وفيما بعده اسم فاعل من نعى بمعنى صرف (٢) حزوى والعقيق والحذيب والخليصاء مواضع بالحجاز ، ويريد المشرح تشبيهه حاله بحال هذا الشاعر وأنه ألف هذا الشرح في حال متعبة .

الانام في ظل الامان ، وافاض عليهم سِجَالَ العدل والاحسان ، وردّ سياسته الغرّار
 إلى الاجفان ، وسد بهيبته دون يَأْجُوجِ الفتنة طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل
 والكمالات منشورا ، ووقّع بأقلام الخَطِّياتِ (١) على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام
 منشورا ، وهو السلطان الأعظم مالك رقاب الأمم ، ملاذ سلاطين العرب والعجم ،
 ملجأ صنائيد ملوك العالم ، ظل الله على بريته ، وخليفته في خليفته ، حافظ البلاد ، ناصر
 العباد ، ماحي ظُلمِ الظُلمِ والعناد ، رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الدينية ،
 خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين ، مادُّ سرادق الامن بالنصر العزيز والفتح المبين .

كفّ الانام ملاذ الخلق قاطبةً ظلّ الاله جلال الحق والدين

ابو المظفر السلطان محمود جاني بك خان ، خلد الله سرادق عظمته وجلاله ،
 وأدام رؤاه نعيم الآمال من سِجَالِ إفضاله .

فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال ، والاستتلال بظلال الرأفة
 والافضال ، فجعلته خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاه الاقيال ، ومعوّل رجاء الآمال
 ومبوءا العظمة والجلال ، لا زالت محطّ رحال الافاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ،
 وعون الاسلام ، وغوث الانام ، بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام ، فجاء
 بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صدأ الاذهان ، ويرهف البصائر ويضيء الباب
 أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكل في البداية والنهاية ، وهو
 حسبي ونعم الوكيل .

(١) الخطّيات الرماح الخطية نسبة إلى الخط وهي البلد التي تصنع فيها ، والصفائح
 السيوف والمراد بها سيوف أهداء الاسلام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ مَا أُنْعَمَ ، وَعِلْمٌ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرٍ مَنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ ، وَأَفْضَلٍ مَنْ أَوْتِيَ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ ،

[بسم الله الرحمن الرحيم الحمد] هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو غيرها ، والشكر فعل ينبيء عن تعظيم المنعم لكونه منعماً سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، فهو رد الحمد لا يكون إلا باللسان ، ومُتَعَلِّقُهُ يكون النعمة وغيرها ، ومُتَعَلِّقُ الشكر لا يكون إلا النعمة ، ومورده يكون اللسان وغيره ، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس [لله] هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظراً إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى (اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) على ما سيحىء بيانه ، وإن كان ذكر الله أهم نظراً إلى ذاته [على ما أنعم] أى على إنعامه ، ولم يتعرض للنعمة به إيهاماً لقصور العبارة عن الاحاطة به ، ولثلاث يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ [وعلم] من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة (١) الاستلال ، وتنبها على فضيلة نعمة البيان [من البيان] بيان لقوله [ما لم نعلم] قدّم رعاية للسجع ، والبيان هو المنطق الفصيح المُعْرَبُ عما في الضمير [والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة] هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الايتاء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى [وفصل الخطاب]

(١) براعة الاستهلال هى أن يأتي في أول المقصود بما يشعر به .

وَعَلَى آلهِ الْأَطْهَارِ ، وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ :

(أما بعد) : فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ وَتَوَابِعُهَا مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ قَدْرًا ، وَأَدْقُهَا سِرًّا ، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ دَقَائِقُ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا ، وَتُكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ الْإِعْجَازُ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ اسْتَارُهَا ،

أى الخطاب المفصول البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل [وعلى آله] أصله أهل بدليل أهيل ، خص استعماله في الأشراف وأولى الخُطَر [الأطهار] جمع طاهر كصاحب وأصحاب [وصحابة الأخيار] جمع تخيُّ بالتشديد .

[أما بعد] : هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة أى بعد الحمد والصلاة والعمل فيه أما لنيابتها عن الفعل ، والأصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة ، ومهما ههنا مبتدأ والاسمية لازمة للبتداء ، ويمكن شرط ، والفاء لازمة (١) له غالباً ، فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء ولصوق الاسم ، لإقامة اللازم مقام المألوم وإبقاء لائمه في الجملة [فلها] هو ظرف بمعنى (٢) إذ ، يستعمل استعمال الشرط ، ويليه فعل ماضٍ لفظاً أو معنى [كان علم البلاغة] هو المعانى والبيان [و] علم [توابعها] هو البديع [من أجل العلوم قدراً ، وأدقها سرّاً إذ به] أى بعلم البلاغة وتوابعها لاغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو [تعرف دقائق العربية وأسرارها] فيكون من أدق العلوم سرّاً [وتكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أسرارها] أى به يعرف أن القرآن معجز ، لكونه فى أعلى مراتب البلاغة ، لاشتماله على الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر ، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات ، فيكون من أجل العلوم ، لكون معلومه وغاياته

(١) لازمة له أى لجوابه (٢) إذ ظرف لما مضى من الزمان .

وَكَانَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ مِفْتَاحِ الْعُلُومِ الَّذِي صَنَّفَهُ الْفَاضِلُ الْعَلَامَةُ أَبُو يَعْقُوبَ
يُوسُفُ السَّكَاكِيُّ أَعْظَمَ مَا صَنَّفَ فِيهِ مِنَ السُّكُتِبِ الْمَشْهُورَةِ نَفْعًا ، لِكَوْنِهِ أَحْسَنَهَا
تَرْتِيبًا ، وَأَتَمَّهَا تَحْرِيرًا ، وَأَكْثَرَهَا لِلْأُصُولِ جَمْعًا ، وَلَكِنْ كَانَ غَيْرَ مَصُونٍ عَنِ الْحَشْوِ

من أجل المعلومات والغايات ، وتشبيهه وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبة
تحت الاستتار استعارة بالكناية ، وإثبات الاستتار لها استعارة تخيلية ، وذكر
الوجوه إبهام ، أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه
استعارة تخيلية ، وذكر الاستتار ترشيح ، ونظم القرآن تأليف كلماته مرتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا تواليا في النطق وضم بعضها إلى
بعض كيفما اتفق [وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة
أبو يعقوب يوسف السكاكي (١) أعظم ما صنّف فيه] أي في علم البلاغة وتوابعها
[من السكتب المشهورة] بيان لما صنّف [نفعا] تمييز من أعظم [لكونه] أي القسم
الثالث [أحسنها] أي أحسن السكتب المشهورة [ترتيبا] هو وضع كل شيء في مرتبته
[و] لكونه [أتمها تحريراً] هو تهذيب الكلام [وأكثرها] أي أكثر السكتب [للأصول]
هو متعلق بمحذوف يفسره قوله [جمعا] لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق
جواز ذلك في الظروف لأنها مما يكفيه راحة من الفعل .

[ولكن كان] أي القسم الثالث [غير مصون] أي غير محفوظ [عن الحشو] وهو الزائد

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي ، كان إماما في
النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر وسائر الفنون
وقد جمع في كتابه (مفتاح العلوم) اثني عشر علما من علوم العربية ، وكانت وفاته
بخوارزم سنة خمس وخمسين وخمسةائة .

والتَّطْوِيلِ وَالتَّعْقِيدِ ، قَابِلًا لِلِاخْتِصَارِ وَمُفْتَقِرًا إِلَى الْإِيضَاحِ وَالتَّجْرِيدِ ، أَلْفَتْ
مُخْتَصِرًا يَتَضَمَّنُ مَا فِيهِ مِنَ الْقَوَاعِدِ ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمْثَلَةِ وَالشُّوَاهِدِ ،
وَلَمْ أَلْ جُهْدًا فِي تَحْقِيقِهِ وَتَهْدِيئِهِ ، وَرَتَّبْتُهُ تَرْتِيبًا أَقْرَبَ تَنَاوُلًا مِنْ تَرْتِيبِهِ ، وَلَمْ أَبَالِغْ
فِي اخْتِصَارِ لَفْظِهِ تَقْرِيبًا لِتَعَاطِيهِ ، وَطَلَبًا لِتَسْيِيلِ فَهْمِهِ عَلَى طَالِبِيهِ ، وَأَضَفْتُ إِلَى ذَلِكَ

المستغنى عنه [والتطويل] وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، وستعرف الفرق
بينهما في باب الاطناب [والتعقيد] وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة
[قابلا] خبر بعد خبر أى كان قابلا [للاختصار] لما فيه من التطويل [مفتقرا] أى
محتاجا [إلى الايضاح] لما فيه من التعقيد [و] إلى [التجريد] عما فيه من الحشو
[ألفت] جواب لما [مختصرا يتضمن ما فيه] أى فى القسم الثالث [من القواعد] جمع
قاعدة وهى : حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه ، كقولنا كل
حكم منكر يجب توكيده [ويشتمل على ما يحتاج اليه من الأمثلة] وهى الجزئيات
المذكورة لايضاح القواعد [والشواهد] وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد
فهى أخص من الأمثلة [ولم آل] من الأمثلة وهو التقصير [جهدا] أى اجتهادا ، وقد
استعمل الأم لو فى قولهم لا آلوك جهدا متعديا إلى مفعولين ، وحذف ههنا المفعول
الأول . والمعنى لم أمنعك جهدا [فى تحقيقه] أى المختصر ، يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من
الابحاث [وتهديئه] أى تقيحه [ورتبته] أى المختصر [ترتيبا أقرب تناولا] أى أخذنا
[من ترتيبه] أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث ، لإضافة للمصدر إلى الفاعل
أو المفعول [ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريبا] مفعول له ، لما تضمنه معنى لم أبالغ ، أى
تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا [لتعاطيه] أى تناوله [وطلبا لتسهيل فهمه على
طالبيه] والضمائر للمختصر ، وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض
بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث [وأضفت إلى ذلك] المذكور

فَوَائِدَ عَثُرَتْ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْقَوْمِ عَلَيْهَا ، وَزَوَائِدَ لَمْ أَظْفِرْ فِي كَلَامٍ أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ
بِهَا وَلَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا ، وَسَمِيَّتْهُ (تَلْخِيصَ الْمِفْتَاحِ) وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ
أَنْ يَنْفَعَهُ بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

من القواعد وغيرها [فوائد عثرت] أى اطلعت [فى بعض كتب القوم عليها] أى على
تلك الفوائد [وزوائد لم أظفر] أى لم أفز [فى كلام أحد بالتصريح بها] أى بتلك
الزوائد [ولا الإشارة إليها] بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وإن لم يقصدوها [وسميته تلخيص المفتاح] ليطابق اسمه معناه [وأنا أسأل الله تعالى]
قدم المسند إليه قصداً إلى جعل الواو للحال [من فضله] حال من [أن ينفع به] أى
بهذا المختصر [كما نفع بأصله] وهو المفتاح أو القسم الثالث منه [لأنه] أى الله [ولي
ذلك] النفع [وهو حسبي] (١) أى محسبي وكافى [ونعم الوكيل] عطف. إما على جملة
هو حسبي والمختص بمحذوف (٢) ، وإما على حسبي أى وهو نعم الوكيل ، فالمختص
هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل ،
وعلى كلا التقديرين قد يلزم عطف الانشاء على الاخبار .

مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ، لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل
المقاصد فى هذا الفن أولاً ، الثانى المقدمة ، والاول إن كان الغرض منه الاحتراز
عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول ، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز

(١) يشير إلى أن حسب اسم فاعل لا اسم فعل على الصحيح ، وهو فى الأصل
اسم مصدر بمعنى الكفاية ، ثم استعمل اسم فاعل على أنه صفة فى مثل قولك مررت
برجل حسبك من رجل ، أو على أنه غير تابع لموصوف فى مثل قولك بحسبك درهم .
(٢) والتقدير ونعم الوكيل الله .

مقدمة

(الفصاحة) : يُوصَفُ بِهَا الْمُرْدُ وَالْكَلَامُ

عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني ، وإلا فهو الفن الثالث ، وَجَعَلُ الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ولما انجز كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها (١) بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة ، فانها لا تقتضى لايرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام ، والخلاف في أن تنزيها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين .

والمقدمة : مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها ، من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسأله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وارتفاع بها فيه ، وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك (٢) والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس .

[الفصاحة] : وهي في الاصل تنبئ عن الظهور والابانة [يوصف بها المفرد] مثل كلمة فصيحة [والكلام] مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة ، قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي وغيره ، فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة ، وفيه نظر لانه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل عنهم ذلك ، واتصافه

(١) أى ذكر الفنون الثلاثة كما سيأتى في قوله - الفن الأول علم المعاني .

(٢) وبهذا تكون هذه المقدمة مقدمة كتاب ومقدمة علم أيضا .

وَالْمُتَكَلِّمُ .

(وَالْبَلَاغَةُ) : يُوصَفُ بِهَا الْأَخِيرَانِ فَقَطُّ .

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْمَفْرَدِ خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ .

بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات ، على أن الحق أنه داخل في المفرد لأنه يقال على ما يقابل المركب ، وعلى ما يقابل المثني والمجموع ، وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير ، أعني ما ليس بكلام [و] يوصف بها [المتكلم] أيضا يقال كاتبٌ فصيحٌ ، وشاعرٌ فصيحٌ [والبلاغة] وهي تفتي عن الوصول والانتهاج [يوصف بها الأخيران فقط] أي الكلام والمتكلم دون المفرد ، إذ لم يسمع كلمة بليغة ، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم ، لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا ، لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد ، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ، ثم عرف كلا منهما على حدة .

[فالفصاحة في المفرد] قدّم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة ، لكونها مأخوذة في تعريفها ، ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها [خلوصه] أي خلوص المفرد [من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس] اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة ، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح ، لأن الفصاحة تحصل عند الخلوص (١) .

(١) وحقيقة الفصاحة كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة للحروف ، كثيرة الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعريتهم .

فالتنافرُ نحوُ :

« غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَى »

[فالتنافر] وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها [نحو] مستشزرات في قول امرئ القيس (١) [غدايره] أي ذوائبه جمع غديرة ، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق (٢) [مستشزرات] أي مرتفعات أو مرفوعات (٣) يقال استشزره أي رفعه واستشزر أي ارتفع [إلى العلى] :

« تَضَلُّ الْعِقَاصُ فِي مِثْنَى وَمُرْسَلٍ »

تضل أي تغيب ، العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر ، والمثني المقول ، يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثني ومرسل ، والأول يغيب في الآخرين ، والغرض بيان كثرة الشعر . والضابط ههنا أن كل ما يسهده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قُربِ المخارج أو بعدها أو غير ذلك (٤) على ما صرح به ابن الأثير

(١) هو امرؤ القيس بن حجر من شعراء الجاهلية .

(٢) وشو قوله :

وَفَرَّحَ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثَيْكَ كَعَمُو النَّخْلَةَ الْمُتَعَشِّكِلِ

والفرع الشعر ، والفاحم الشديد السواد ، والأثيك الغزير ، والمتعشكِل ذو المتكامل وهي في النخيل كالعنايسد في الأعناب (٣) فهو إما اسم فاعل بكسر الزاي وإما اسم مفعول بفتحها ، والأول من استشزر بمعنى ارتفع ، والثاني من استشزره بمعنى رفعه (٤) كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة ، وهذا مثل وقوع الشين بين التاء والزاي في (مستشزرات) فالشين من المهموسة الرخوة ، والتاء من المهموسة الشديدة ، والزاي من المجهورة ، ومثال التنافر لتباعد الحروف نحو (ملع) إذا أسرع ، ومثال التنافر لقرب المخارج نحو (مستشزرات) فعروفها متقاربة

في المثل السائر ، وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة ، بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة ، وبين الزاي المعجمة التي هي من المجهورة ، ولو قال مُسْتَشْرِفٌ لزال ذلك الثقل ، وفيه نظر لأن الراء المهمة أيضاً من المجهورة ، وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وإن في قوله تعالى : (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ) ثقلاً قريباً من المتناهي ، فيدخل بفصاحة الكلمة لكثرة الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة ، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً ، وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة ، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ، ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتغال القرآن على كلام

أيضاً ، وقد يحصل تباعد المخارج بدون تنافر ، نحو (عَلِمَ) فهي مركبة من حروف (العلم) وقد يحصل قرب المخارج بدون تنافر ، نحو لفظ الشجر والجيش وغيرهما ، فالممول في ذلك على الذوق وحده .

تطبيقات على التنافر في الكلمة :

(١) كَانَمَا الطُّخْرُورُ بَاغِي آبِي يَأْكُلُ مِنْ نَبْتِ قَصِيرٍ لَاصِقِ

(٢) فَذَقْتُ لَمَّا طَلَحْتُمُ الْأَمْرُوانِ بَعْنَتُ عَشَوَاءُ تَالِيَةَ غَيْبَا دَهَارِيَسَا

فالطخورور في بيت المتنبي متنافر الحروف ، وهو المهر بضم الميم ، واطلحتم في بيت أبي تمام متنافر الحروف ، وهو بمعنى عظم واشتد .

أمثلة أخرى : كتب بعض الأمراء حين مرضت أمه رقاعاً وطرحها في المسجد

الجامع ببغداد : صين أمرؤ ورعى ، دعا لامرأة إنقحلة مقسّنة ، قد منيت بأكل الطرموق ، فأصابها من أجله الاستمصال - أن ين الله عليها بالاطرغشاش والابرغشاش

وَالْغَرَابَةُ نَحْوُ :

وَفَاحِمًا وَمَرَسِنًا مَسْرَجًا ۞

أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ ، أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

[والغرابة] كَوْنُ الكَلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا مأنوسة الاستعمال (١)

[نحو] مسرج في قول العجاج (٢) .

وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مَزْجَجًا ،

أَيُّ مُدَقَّقًا مَطْوَلًا [وفاحما] أَي شعرا أسود كالنجم [ومرسنا] أَي أنفا [مسرجا

أَي كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ] وَسُرِيحٌ اسْمٌ قَبِيحٌ تَنَسَّبَ إِلَيْهِ السُّيُوفُ

[أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ] فَان قُلْتَ لَمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ سَرَجَ اللهُ

(١) ذَالْغَرَابَةُ تَنْقَسِمُ بِهَذَا إِلَى قَسْمَيْنِ : غَرَابَةٌ تَرْجِعُ إِلَى بَعْدٍ فِي تَخْرِيجِ الْمَعْنَى وَقَدْ

مِثْلُهَا بِقَوْلِ الْعَجَّاجِ ، وَغَرَابَةٌ تَرْجِعُ إِلَى عَدَمِ انْسِئِ اسْتِعْمَالِ لَعَدَمِ تَدَاوُلِ اللَّفْظِ فِي

لُغَةِ خَلِصِ الْعَرَبِ كَمَا فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ : رَبِّ جَفْنَةٍ مُشَعْنَجِرَةٍ ، وَطَعْنَةٍ مُسْحَنَفَرَةٍ

تَبْقَى غَدَا بِأَنْقَرَةَ (٢) هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنِ رُوْبَةَ مِنْ شَعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ . وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَابْنُهُ

رُوْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ مِنْ قَوْلِهِ :

أَيَّامٌ أَبَدْتُ وَأَضْحَمْتُ مُقَلَّةً اغْرِبْرَاقًا وَطَرْفًا أَبْرَجًا

وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مَزْجَجًا وَفَاحِمًا وَمَرَسِنًا مَسْرَجًا

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ (مَسْرَجًا) لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ فِي الْأَصْلِ مَعْنَاهُ ذَاتٌ وَقَعَ عَلَيْهَا

تَالْفِعْلُ ، وَكَوْنُهُ بِمَعْنَى ذَاتٍ شَبِيهَةٌ بِأُخْرَى كَمَا هُنَا بَعِيدٌ .

وَالْمُخَالَفَةُ نَحْوُ:

* الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ *

وجهه أى بهجته وحسنه ، قُلْتُ هو أيضاً من هذا القَبِيلِ (١) أو مأخوذ (٢) من السراج على ما صرح به الامام المرزوقى رحمه الله تعالى حيث قال : السَّرِيحِيُّ منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورواقه حتى ثاب فيه سراجا ، ومنه ما قيل سَرَجَ اللهُ أمرَك أى حسنه ونوره .

[والمخالفة] أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعه ، أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع [نحو] الاجلال بِقَك الادغام فى قوله [الحمد لله العلى الاجل] (٣) والقياس الاجل بالادغام ، فنحو آل وماء وآبى يابى وعور

(١) ولكنه من الغرابة بالمعنى الثانى لا الاول (٢) فعنى سَرَجَ على هذا جعله ذاسراج بالمشابهة وهو بعيد غريب ، لان الظاهر أنه جعله ذا سراج حقيقة لا مشابهة .
تطبيقات على الغرابة :

(١) نَقِيٌّ تَقِيٌّ لَمْ يُكْتَرِ غَنِيْمَةً بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

(٢) وما أرضى لمقلته بحلم - إذا انتهت توهمه ابتشاكاً

فالحقلد السى الخلق ، وهو غريب لعدم تداوله ، والابتشاك الكذب ، وهو غريب لعدم تداوله أيضاً .

أمثلة أخرى :

قال أوعلمة لطيب : أجسد رسيماً فى أسنأخى ، وأرى وجماً فيما بين الوايلة إلى الاطرة من دايات العنق .

(٣) هو من قول أبى النجم من شعراء الدولة الاموية .

قِيلَ وَمِنَ الْكِرَاهَةِ فِي السَّمْعِ نَحْوُ :

يعورُ فصيحٌ لأنه ثبت عن الواضع كذلك (١) .

[قيل] فصاحة المفرد خلوصه بما ذكر [ومن الكراهة في السمع] بأن تكون اللفظة بحيث يجهأ السمع ، ويترأ عن سماعها [نحو] الجرشي في قول أبي الطيب (*). مباركُ الاسمِ أغرُّ اللَّقَبُ كريمُ الجرشي شريفُ النسبِ

الحمد لله العليُّ الاجلُّ الواهبُ الفضلُ الوهوبُ المجزلُّ

(١) وإن خالف القياس الصرفي ، لأن أصل آل أهل ، وأصل ماء موه ، والهاء لا تبدل همزة في القياس الصرفي ، ولأن القياس في مضارع أبي (بأبي) بكسر الباء ، لأن فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على يفعل بفتحها إلا إذا كانت عين ما ضيه أو لامه حرف حلق كسأل يسأل ، ولأن القياس في عور يعور عار يعار ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها .

تطبيقات على مخالفة القياس :

(١) إذا جاوز الاثنين سرفاته ^{بش} بشر وتكثير الوشاة قين ^{بش} بشر

(٢) فأصبح بلقاني الزمان من اجله ^{بش} بعظام مولود ورافة والد

ومخالفة القياس في الاول بقطع همزة الاثنين ، وفي الثاني بوصل همزة أجله .

أمثلة أخرى :

(١) وإذا الرجال راوا يزيد رأيتهم ^{خضع} خضع الرقاب نواكس الأبصار

(٢) فلا يبرم الأمر الذي هو حال ^{ولا يحل} ولا يحل الأمر الذي هو يبرم

(٣) فلست بآتيه ولا أستطيعه ^{ولآك اسقني} ولآك اسقني إن كان ماوك ذا فضل

(* هو أحمد بن الحسين السكندی المعروف بالمتنبى من شعراء الدرلة العباسية .

• كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ •

وَفِيهِ نَظْرٌ :

وَفِي السِّكَّامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ السِّكَّامَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ
فَصَاحَتِهَا ، فَالضَّعْفُ نَحْوُ ضَرْبِ غَلَامِهِ زَيْدًا ،

[كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ] أَيْ النَّفْسِ [شَرِيفُ النَّسَبِ] وَالْأَغْرُ مِنَ الْخَيْلِ الْأَبْيَضِ الْجَبِيَّةِ ،
ثُمَّ اسْتَعْبِرَ لِكُلِّ وَاضِحٍ مَعْرُوفٍ [وَفِيهِ نَظْرٌ] لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ فِي السَّمْعِ [إِنَّمَا هِيَ مِنْ جِهَةِ
الْغَرَابَةِ الْمَفْسُورَةِ بِالْوَحْشِيَّةِ ، مِثْلَ تَسْكَاتِهِمْ وَأَفْرُقِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ
فِي السَّمْعِ وَعَدَمُهَا بِرَجْعَانِ إِلَى طَيِّبِ النَّعْمِ وَعَدَمِ الطَّيِّبِ لَا إِلَى نَفْسِ اللَّفْظِ ، وَفِيهِ نَظْرٌ
لِلْقَطْعِ بِاسْتِكْرَاهِ الْجَرِشِيِّ دُونَ النَّفْسِ مَعَ قَطْعِ النَّظْرِ عَنِ النَّعْمِ .

[و] الْفَصَاحَةُ [فِي السِّكَّامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ السِّكَّامَاتِ وَالتَّعْقِيدِ
مَعَ فَصَاحَتِهَا] هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خُلُوصِهِ ، وَاحْتِرَازٌ بِهِ عَنِ مِثْلِ زَيْدِ أَجَلُّ وَ
وَشَعْرِهِ مُسْتَشْرِزٌ ، وَأَنْفُهُ مُسْرَجٌ ، وَقِيلَ هُوَ حَالٌ مِنَ السِّكَّامَاتِ وَلَوْ ذَكَرَهُ بِجَنْبِهَا لَسَلِمَ
مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَالِ وَذِيهَا بِالْأَجْنَبِيِّ ، وَفِيهِ نَظْرٌ ، لِأَنَّهُ حَيْثُذُ يُكُونُ قَيْدًا لِلتَّنَافُرِ
لَا لِلخُلُوصِ ، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ السِّكَّامُ الْمَشْتَمَلِ عَلَى تَنَافُرِ السِّكَّامَاتِ الْغَيْرِ الْفَصِيحَةِ
فَصِيحًا ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَالِصٌ عَنِ تَنَافُرِ السِّكَّامَاتِ حَالِ كَوْنِهَا فَصِيحَةً ، فَافْهَمِ .
[فَالضَّعْفُ] أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ السِّكَّامِ عَلَى خِلَافِ الْقَانُونِ النَّحْوِيِّ الْمَشْهُورِ بَيْنَ
الْجُمْهُورِ ، كَالِإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لِفِظًا وَمَعْنَى وَحِكْمًا (١) [نَحْوُ ضَرْبِ غَلَامِهِ زَيْدًا]

(١) بِخِلَافِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لِفِظًا لَا مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقَرُّبِ) أَيْ الْعَدْلُ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ اَعْدِلُوا ، وَبِخِلَافِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لِفِظًا

والتنافر كقولهِ :

« وَليْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ »

[والتنافر] : أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحاً
 [كقولهِ : وليس قرب قبر حرب] وهو اسم رجل [قبر] و صدر البيت .
 « وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٌ »

أى خال عن الماء والكلام ، ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له
 الهاتف ، فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات ، فقال ذلك الجنى هذا البيت
 لا حكمة كما في ضمير الشأن في قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وكما في ضمير رب في
 قول الشاعر :

رَبِّهِ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ الحَدَّ دَائِماً فَأَجَابُوا

تطبيقات على ضعف التأليف :

(١) يَيْضَاءُ يَمْنَعُهَا النِّكْمُ دَهْماً تَيْباً وَيَمْنَعُهَا الْحَيَاءُ تَمِيمَسَا

(٢) وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا

في الأول حذف أن مع بقاء عملها ، وتقدير الكلام - أن تميمس - وفي الثاني عود
 الضمير على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً .

أمثلة أخرى :

وَمَاعِلِينَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا إِلَّا يَجَاوِرْنَا إِلَّاكَ دِيَارٌ

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَنَّاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَّا

(١) قفر بالرفع صسفة لمكان على القطع ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ، والمعنى أن
 القبر مع مكانه قفر .

وَقَوْلُهُ :

كَرِيمٌ مَّتَى أَمَدَحَهُ أَمَدَحَهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمَسْتَهُ لَمَسْتَهُ وَحَدِي

[وَكَقَوْلُهُ] :

[كَرِيمٌ مَّتَى أَمَدَحَهُ أَمَدَحَهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمَسْتَهُ لَمَسْتَهُ وَحَدِي (١)]
والوارى في الوري للحال ، وهو مبتدأ وخبره قوله معي ، وإنما مثل بمثلين لأن
الأول مُتَّاهٌ في النقل والثاني دونه ، أو لأن منشأ النقل في الأول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني حروف منها (٢) وهو في تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين
الحاء والها. لوقوعه في التنزيل ، مثل فَسَبَّحَهُ فَلَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا النِّقْلَ مِثْلَ
بالفصاحة ، وذكر الصاحب إسماعيل بن عَبَّادٍ أَنَّهُ أَنْشَدَ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ بِحُضْرَةِ الْأَمِّ سَتَادِ

(١) هو لأبي تمام من قصيدة له في مدح موسى بن إبراهيم مطلقها :

شَهِدْتُ لَقَدْ أَقْوَتْ مَعَالِمُكُمْ بَعْدِي وَحَتَّ كَأَحْتَّ وَشَاتِعٌ مِنْ بَرْدِ

(٢) يعني بهذا اجتماع الحاءين والهايين في البيت :

تطبيقات على تنافر الكلام :

(١) وَشَوَّةٌ تَرْقِيشُ الْمَرْقِشِ رَقِشُهُ فَاشِيَاعُهُ يُسْكُونُهُ وَمَعَاشِرُهُ

(٢) دَانَ بَعِيدٌ مُجِبُّ مَبْغِضٍ بَهِيحٍ أَغْرَّ حُلُوٌّ مُرٌّ لَيْنٌ شَرِسٌ

والتنافر في الأول من تكرار القاف والشين فيه ، وفي الثاني من إيراد صفات
متعددة على نمط واحد .

أمثلة أخرى :

فَسَكَّكُمْ أَنَّى مَأْنِي أَيِّهِ فَمَكَّلُ فَعَالٍ كَلِّكُمْ عَجَابُ

وَأَزُورٌ مِنْ كَانَ لَهُ زَائِرًا وَعَافَ عَافِي الْعُرْفِ عِرْفَانَهُ

وَالْتَعْقِيدُ أَنْ لَا يُكُونُ الْكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ لِخِلَالِ إِمَّا فِي النِّظْمِ كَقَوْلِ
الْفَرَزْدَقِ فِي خَالِ هِشَامٍ :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
أَي لَيْسَ مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَتَّى يُقَارِبُهُ إِلَّا مَمْلُكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ ،

ابن العميد ، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهجئة ، قال
نعم مقابلة المدح باللوم ، وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ، فقال الأستاذ غير هذا أريد ،
فقال لا أدري غير ذلك ، فقال الأستاذ هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين
الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال ، فأفر كل التنافر ، فأثنى
عليه الصاحب .

[والتعقيد] : أي كون الكلام معقداً [أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المراد لخلل] واقع [إما في النظم] بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما
يوجب صعوبة فهم المراد [كقول الفرزدق في خال هشام] بن عبد الملك وهو
إبراهيم بن هشام بن إسماعيل الخزومي .

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

[أي ليس مثله في الناس] حتى يقاربه [أي أحد يشبهه في الفضائل] [إلا مملكا]
أي رجلاً أعطى الملك والمال يعني هشاماً [أبو أمه] أي أبو أم ذلك المملك [أبوه] أي
أبو إبراهيم الممدوح ، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ، ففيه فصل بين المبتدأ
والخبر ، أعني - أبو أمه أبوه - بالأجنبي الذي هو - حتى - وبين الموصوف والصفة ،
أعني - حتى يقاربه - بالأجنبي الذي هو - أبوه - وتقديم المستثنى أعني - مملكا - على
المستثنى منه ، أعني - حتى - وفصل كثير بين البدل وهو - حتى - والمبدل منه وهو
- مثله - فقوله - مثله - اسم ما ، و - في الناس - خبره ، و - إلا مملكا - منصوب

وَأَمَّا فِي الْإِتِّقَالِ كَقَوْلِ الْآخِرِ :

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمَدَا
فَإِنَّ الْإِتِّقَالَ مِنْ جُمُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُخْلِهَا بِالدَّمُوعِ

لتقدمه على المستثنى منه (١) .

فيل ذكر ضعف التأليف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي ، وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد ، وإن كان كل واحد منها جاريا على قانون النحو ، وبهذا يظهر فساد ما قيل إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق النحاة ، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف .

[وإما في الانتقال] عطف على قوله - [إما في النظم - أي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد للحلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثاني المقصود ، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود [كقول الآخر] وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق [* سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب] بالرفع وهو الصحيح ، وبالنصب وهم [عيناي الدموع لتجمدا] جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن ، وأصاب لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور [فإن الانتقال من جمود العين الى بخْلِها بالدموع] حال لإرادة البكاء وهي حالة الحزن

(١) وقد حمل بعضهم البيت على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل قوله - مملكا - مستثنى من ضمير الجار والمجرور ، وجعل قوله - أبو أمه حى - مبتدأ وخبرا ، وقوله - أبوه - خبرا ثانيا ، والجملة صفة لقوله - مملكا - وجعل قوله - يقاربه - صفة ثانية .

لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ السَّرُورِ .

[لا إلى ما قصده من السرور] الحاصل بالملاقاة (١) ومعنى البيت - في اليوم أطيبُ نفسا بالبعد والفراق ، وأوطئنا على مقاساة الأحزان والاشواق ، وأتجرع غصصها ، وأتحمل لاجلها حزنا يُفِيضُ الدموع من عيني ، لا تسبب بذلك إلى وصل يدوم ، ومسرة لا تزول ، فان الصبر مفتاح الفرج ، ولكل بداية نهاية ، ومع كل عسر يسرا ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه في الشرح (٢) .

(١) ولسكنه انتقل إلى هذا بوسائط كثيرة ، فانتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها حال إرادة البكاء ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الدمع مطلقاً ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الحزن ، ثم انتقل من هذا إلى إفادة السرور .
(٢) يعني شرحه المطول على تلخيص المفتاح .

تطبيقات على التعقيد :

(١) صَانَ اللَّثِيمُ وَصُنْتُ وَجْهِي مَالَهُ وَوَنَى فَلَمْ يَبْدُلْ وَلَمْ أَتَبَدَّلْ

(٢) وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مَزَجَّجًا وَفَاحِشًا وَمَرَسَنًا مُسَرَّجًا

ففصل في الأول بين الفعل ومفعوله بجملة فعلية ، فأوجد فيه تعقيداً ، وأصل الكلام صَانَ اللَّثِيمُ مَالَهُ وَصُنْتُ وَجْهِي عَنْهُ ، وفي الثاني سمي أنف محبوبته مرسناً ، وهو إنما يكون للحيوان ، لأنه الموضع الذي يقع عليه الرسن ، فهو مجاز بعيد فاحش .

أمثلة أخرى :

(١) وَلَيْسَتْ خُرَّاسَانُ الَّتِي كَانَتْ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيِّفًا أَمِيرَهَا

(٢) أَنَّى يَكُونُ أَبَا الْبَرَايَا آدَمُ وَأَبُوكَ وَالنَّقْلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدٌ

قِيلَ وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكْرَارِ وَتَتَابِعِ الْإِضَافَاتِ كَقَوْلِهِ :
* سَبَّوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيَّهَا شَوَاهِدٌ *

وَقَوْلِهِ :

* حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةً الْجِنْدَلِ اسْجَعِي *

[قيل] فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر [ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله] * ونُسعدني في غمرة بعد غمرة * (١) [سبوح] أي فرس حسن الجرى لا تععب راكبها ، كأنها تجرى في الماء [لها] صفة سبوح [منها] حال من شواهد [عليها] متعلق بشواهد [شواهد] فاعل الظرف أعنى - لها - يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجاحها ، قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا ، وفيه نظر لأن المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا [و] تتابع الاضافات مثل [قوله * حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي *] .

فَأَنْتِ بَمَرَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمَسْمَعٍ (٢)

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل ، والجرعاء تأتيك الأجرع قصرها للضرورة ، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئا ، والحومة معظم الشيء ، والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحسام ونحوه ، وقوله - فأنت بمرأى - أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك ، يقال : فلان بمرأى مني

(١) هو من قصيدة المبتني يمدح بها سيف الدولة ، ومطلعها :

عَوَازِلُ ذَاتِ الْخَالِ فِي حَوَاسِدٍ وَإِنَّ ضَجِيعَ الْخَوْدِ مِنِّي لَمَّا جِدُّ

(٢) هو من قصيدة لعبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك من شعراء الدولة العباسية

وَفِيهِ نَظْرٌ :

وَفِي الْمَتَكَلِّمِ مَلَكَهٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ .

ومسمع ، أى بحيث أراه وأسمع قوله ، كذا في الصحاح ، فظهر فساد ما قيل إن معناه - أنت بموضع تزيين منه سعاد وتسمعين كلامها ، وفساد ذلك بما يشهد به العقل والنقل (١) [وفيه نظر] لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر ، وإلا فلا يخل بالفصاحة ، كيف وقد وقع في التنزيل - (مَثَلُ دَابِّ قَوْمِ نُوحٍ - ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا - وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) .

[و] الفصاحة [في المتكلم مملكة] وهى كيفية راسخة في النفس ، والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة في محله اقضاء أولياً ، فخرج بالقييد الأول الأعراض النسبية مثل الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ، وبقولنا - لا يقتضى القسمة - الكميات ، وبقولنا - واللاقسمة - النقطة والوحدة ، وبقولنا - أولياً - ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة ، فقوله - مملكة [شعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه ، وقوله [يقتدر بها على التعبير عن المقصود] دون أن يقول - يعبر - [شعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك المملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد ، وقوله [بلفظ فصيح] ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

(١) لأن المعروف في ذلك أن سجع الحمام يطلب لتسمعه المحبوبة فتبهج به إلى عاشقها ، وليس من المعقول أن الحمام يسجع لأنه يرى سعاد أو غيرها .

وَالْبَلَاغَةُ فِي السَّكَّامِ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ ،

[والبلاغة في الكلام مطابقتة لمقتضى الحال مع فصاحته] أى فصاحة الكلام ، والحال هو الأمر الداعي للتسكلم إلى أن يعتبر مع السكلام الذى يودى به أصل المراد خصوصية ما ، وهو مقتضى الحال (١) مثلا - كَوْنُ الْمُخَاطَبِ مُنْكَرًا لِلْحَكْمِ حَالٌ يُقْتَضَى تَأْكِيدَ الْحَكْمِ ، والتأكيـد مقتضى الحال ، وقولك له - إن زيدا فى الدار - مؤكدا بأن كلام مطابـق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك السكلام الذى يقتضيه الحال ، فإن الإنكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه ، على عكس ما يقال : إن السكلى مطابق للجزئيات (٢) وإن أردت تحقيق هذا

(١) يعنى أن تلك الخصوصية هى مقتضى الحال وإنما ذكر الضمير مراعاة للخبر .
(٢) فمقتضى الحال على هذا التحقيق هو السكلام المؤكد لالتأكيـد ونحوه من الخصوصيات ، وهذا يخالف ما ذكره قبله ، وليكن مقتضى الحال هذا أو ذاك ، فإن الخطاب فيه سهل .

تطبيقات على البلاغة فى السكلام :

(١) وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْخُلَافَةَ مِنْهُمْ لَأَبْلُجَ لَأَعَارِيِ الْخَوَانَ وَلَا جَدَبِ

(٢) لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مَعَشَارَ جُودَهَا عَلَى الْبِرِّ كَانَ الْبِرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ

(٣) أَمْرٌ مِنْ الْمُرِّ الْمَرِيرِ مَرَارَةً هَوَانٌ هُمَامٌ هَانَ فِي عَيْنِهِ أَمَّهُ

فالاول غير بليغ لانه لا يصح أن يقال فى مدح ملك ، فلم يطابق مقتضى الحال فيه ، والثانى بليغ لانه هو الذى يليق بمدح الملوك ، والثالث غير بليغ لعدم فصاحته بسبب تنافره أمثلة أخرى : قال قاض لرجل خاصمته امرأته : أئن سألتك بمن شكرها وشبرك

أخذت تطلبها وتضربها - وقال حافظ بك إبراهيم :

وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ ، فَهَقَامُ كُلِّ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالْإِطْلَاقِ
وَالْتَقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ، وَمَقَامَ الْفَصْلِ يُبَيِّنُ مَقَامَ الْوَصْلِ ، وَمَقَامَ
الْإِيحَازِ يُبَيِّنُ مَقَامَ

الكلام فارجح إلى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني .

[وهو] أى مقتضى الحال [مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة] لأن الاعتبار
اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك ، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال ،
لأن التغيرات بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا
لورود الكلام فيه ، وفي المقام كونه محلا له ، وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى
ضبط مقتضيات الأحوال ، وتحقيق مقتضى الحال [فقام كل من التنكير والاطلاق
والتقديم والذكريان مقام خلافة] أى مقام خلاف كل منها ، يعنى أن المقام الذى يناسبه
تنكير المسند اليه أو المسند يبين المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو
التعلق (١) أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه (٢) يبين مقام تقييده بمؤكّد أو
أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ، ومقام تقديم المسند اليه أو
المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخيره ، وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه ، فقوله
- خلافة - شامل لما ذكرنا ، وإنما فصلّ قوله [، مقام الفصل يبين مقام الوصل] تنبيها
على عظم شأن هذا الباب ، وإنما لم يقل مقام خلافة لأنه أخصر وأظهر ، لأن خلافة
الفصل إنما هو الوصل ، ولتنبيهه على عظم الشأن فصلّ قوله [ومقام الإيجاز يبين مقام

مَنْ لِي بِتَرْبِيَةِ النِّسَاءِ فَانْهَاجِي فِي الشَّرْقِ عِلَّةُ ذَلِكَ الْإِخْفَاقِ

الْأُمِّ مَدْرَسَةً إِذْ أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شَعْبَاطِيْبَ الْأَعْرَاقِ

(١) يعنى تعلق الفعل بمفعوله ونحوه (٢) أى متعلق المسند .

خِلافَهُ ، وَكَذَا خِطَابُ الذَّكِيِّ مَعَ خِطَابِ الْغِيِّ ، وَلكلِّ كَلِمَةٍ مَعَ صَاحِبَتِهَا مَقَامٌ ،
وَأَرْتِفَاعُ شَأْنِ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقَبُولِ بِمِطَابَقَتِهِ لِلإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ ، وَأَنْحِطَاظُهُ
بِعَدَمِهَا ، فَمُقْتَضَى الْحَالِ هُوَ الإِعْتِبَارُ الْمُنَاسِبُ .

خلافه [أى الاطناب والمساواة] وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغي [فان مقام
الاول يباين مقام الثاني ، فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية مالا يناسب الغي] ولكل كلمة مع صاحبها [أى مع كلمة أخرى مُصَاحِبَةٌ لها
مقام] ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى أصل المعنى ، مثلا الفعل
الذى قصد اقترانه بالشرط ، فله مع إن مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات
الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ، وعلى هذا القياس .

[وارْتِفَاعُ شَأْنِ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقَبُولِ بِمِطَابَقَتِهِ لِلإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ وَأَنْحِطَاظُهُ]
أى انحطاط شأنه [بعدمها] أى بعدم مطابقتة للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار
المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع تراكيب
البلغاء ، يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله ، وأراد بالكلام الكلام
الفصيح ، وبالْحُسْنِ الْحُسْنَ الذَّاتِي الدَّخِلُ فِي الْبِلاغَةِ دُونَ الْعَرَضِيِّ الْخَارِجِ لِحُصُولِهِ
بِالْحُسْنَاتِ الْبَدِيعِيَّةِ [فَمُقْتَضَى الْحَالِ هُوَ الإِعْتِبَارُ الْمُنَاسِبِ] لِلحَالِ وَالْمَقَامِ ، يَعْنِي إِذَا عَلِمَ
أَنْ لَيْسَ أَرْتِفَاعُ شَأْنِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ فِي الْحُسْنِ الذَّاتِي إِلا بِمِطَابَقَتِهِ لِلإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ
عَلَى مَا تَفْسِيحُهُ [إضافة المصدر (١) ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى

(١) فى قوله - وارْتِفَاعُ شَأْنِ الْكَلَامِ - لأن إضافة المفرد تفيد العموم ، فيكون
المعنى - كل ارتفاع يكون بالمطابقة - ومن هنا أفاد الكلام الحصر .

فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب ، وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً ، ولها طرفان أعلى وهو حد الإعجاز وما يقرب منه ،

الحال واحد ، وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب ، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ، فليتامل .

[فالبلاغة] صفة [راجعة إلى اللفظ] يعنى أنه يقال - كلامٌ بليغٌ - لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت بل [باعتبار إفادته المعنى] أى الغرض المصوغ له الكلام (١) [بالتركيب] متعلق بإفادته ، وذلك لأن البلاغة كما مرَّ عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام ، لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة [وكثيراً ما] نَصَّبَ على الظرفية ، لأنه من صفة الأحيان ، و - ما - لتأكيد معنى الكثرة ، والعامل فيه قوله [يسمى ذلك] الوصف المذكور [فصاحة أيضاً] كما يسمى بلاغة ، فحيث يقال - إن إعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة - يراد بها هذا المعنى .

[ولها] أى لبلاغة الكلام [طرفان أعلى وهو حد الإعجاز] وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ، ويعجزهم عن معارضته [وما يقرب منه] عطف على قوله وهو ، والضمير فى - منه - عائد إلى - أعلى - يعنى أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز ، هذا هو الموافق لما فى المفتاح ، وزعم بعضهم (٢)

(١) فليس المراد به المعنى الأصيل المستفاد من أصل التركيب ، وإنما المراد به الخصوصيات السابقة من التأكيد نحوه ، فهو يسمى غرضاً أو خصوصية أو معنى ثانوياً .

(٢) لا يخفى أن هذا هو الظاهر من كلام التلخيص ، ولاشئ فى أن يكون الطرف الأعلى هو حد الإعجاز فى القرآن وما يقرب منه فى كلام رسول الله ﷺ وفحول البلغاء ، فإنه يصح أن يقال - كلام رسول الله فى أعلى مراتب البلاغة ، وهكذا .

وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ التَّحَقُّعُ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ
الْحَيَوَانَاتِ ، وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبٌ كَثِيرَةٌ ، وَتَتَّبِعُهَا وَجُوهٌ آخَرٌ تَوَرَّثَ الْكَلَامَ حَسَنًا .
وَفِي الْمُنْتَكَلِمِ مَلَكَهٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .
فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ فَصِيحٌ وَلَا عَكْسَ

أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى - حد الاعجاز - والضمير في - منه - عائد إليه ، يعنى أن الطرف الاعلى
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز ، وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز
لا يكون من الطرف الاعلى الذى هو حد الاعجاز ، وقد أوضحنا ذلك فى الشرح
[وأسفل وهو ما إذا غير] الكلام [عنه إلى ما دونه] أى إلى مرتبة أخرى هى أدنى
منه وأنزل [التحق] الكلام وإن كان صحيح الاعراب [عند البلغاء بأصوات الحيوانات]
التي تصدر عن محاطاً بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على
أصل المراد [وبينهما] أى بين الطرفين [مراتب كثيرة] متفاوتة بعضها أعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات ، والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة .
[وتتبعها] أى بلاغة الكلام [وجوه آخر] سوى المطابقة والفصاحة [تورث
الكلام حسناً] وفى قوله - تتبعها - إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى
خارج عن حد البلاغة ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة ، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المنتكلم لأنها ليست مما تجعل المنتكلم
متصفاً بصفة .

[و] البلاغة [فى المنتكلم مَلَكَهٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ] .
[فعلم] مما تقدم [أن كل بليغ] كلاماً كان أو متكلماً على سبيل استعمال المشترك فى
معنييه ، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ [فصيح] لأن الفصاحة مأخوذة
فى تعريف البلاغة مطلقاً [ولا عكس] بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغاً ، بل هو

وَأَنَّ الْبَلَاغَةَ مَرَّجِعُهَا إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَأِ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَإِلَى تَمْيِيزِ
الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ ،

أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (١) وكذا يجوز أن يكون لا أحد
ملكه يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال .
[و] علم أيضا [أن البلاغة] في الكلام [مرجعها] أى ما يجب أن يحصل حتى
يمكن حصولها كما يقال : مرجع الجود إلى الفنى [إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى
المراد] والآخر بما أدى المعنى المراد (٢) بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا
يكون بليغا [وإلى تمييز] الكلام [الفصيح من غيره] والآخر بما أورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا ، لوجوب وجود الفصاحة في
البلاغة ، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها
لتوقفه عليها .

(١) ومن هذا قول نصيب في النسيب :

فان تصلى أصلك وإن تعردى لهجر بعد وصلك لا أبالي
فان مثل هذا لا يصح أن يقال في مقام النسيب ، وكذلك قول جميل :
فلو تركت عقلي معى ما طلبتها ولكن طلائبها لما فات من عقلى

زعم أنه يرواها لذهاب عقله ، ولو كان عاقلا ما هويها ، وإنما الجيد في ذلك قول بعضهم :

وما سرنى إني خلتى من الهوى ولو أن لى من بين شرق إلى غرب
فان كان هذا الحب ذنبى اليكم فلا غفر الرحمن ذلك من ذنب

(٢) يعنى بالمعنى المراد المعنى الثانوى لا المعنى الاصلى ، لأن مرجع البلاغة إلى

المعنى الثانوى كما سبق .

وَالثَّانِي مِنْهُ مَا يُبَيِّنُ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَوْ التَّصْرِيفِ أَوْ النَّحْوِ أَوْ يُدْرِكُ بِالْحَسِّ ،
وَهُوَ مَا عَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِيَّ ، وَمَا يَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ عِلْمُ الْمَعْنَى ، وَمَا يَحْتَرِزُ بِهِ
عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمُ الْبَيَانِ ،

[والثاني] أي تمييز الفصيح من غيره [منه] أي بعضه [ما يبين] أي يوضح [في علم
متن اللغة] كالغرابية ، وإنما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة
أعم من ذلك ، يعني به يعرف تمييز التسالم من الغرابية عن غيره ، بمعنى أن من تتبع
الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأثورة علم أن ما عداها مما يقتصر إلى تقدير
أو تخريج فهو غير سالم من الغرابية ، وبهذا تبين فساد ما قيل : إنه ليس في علم متن
اللغة أن بعض الألفاظ مما يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسطة
في اللغة [أو] في علم [التصريف] كخالفه القياس ، إذ به يعرف أن الأجلَّ مخالف
للقياس دون الأجلَّ [أو] في علم [النحو] كضعف التأليف والتعقيد اللفظي [أو]
يدرك بالحس] كالمتنفر ، إذ به يعرف أن مُسْتَشْزِرًا متنافرًا دون مرتفع ، وكذا تنافر
الكلمات [وهو] أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ، فالضمير عائد
إلى ما - ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سماها ظاهرًا [ما عدا التعقيد
المعنوي] إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز التسالم من التعقيد المعنوي من غيره ،
فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة ، وبعضه مُدْرِكُ بالحس ، وبقي
الاستحراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، والاستحراز عن التعقيد المعنوي ، فثبت
الحاجة إلى وضع علمين مفيدين لذلك ، فوضعوا علم المعاني للأول ، وعلم البيان للثاني ،
والعلم أشار بقوله [وما يحترز به عن الأول] أي الخطأ في تأدية المعنى المراد [علم المعاني] ،
وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان [وسموا هذين العلمين علم البلاغة لسكان
مزيد اختصاص لهما بالبلاغة ، وإن كانت البلاغة تتوقف علي غيرهما من العلوم .

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وَجْهُ التَّحْسِينِ عِلْمُ الْبَدِيعِ ، وَكَثِيرٌ يُسَمَّى الْجَمِيعَ عِلْمُ الْبَيَانِ ،
وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّي الْأَوَّلَ عِلْمَ الْمَعَانِي ، وَالْآخِرِينَ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمَ الْبَدِيعِ .

الفن الأول علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ يَعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي بِهَا يَطَّابِقُ مُقْتَضَى الْحَالِ ،

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر ، فوضعوا لذلك علم البديع ، واليه
أشار بقوله [وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع] ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون [وكثير] من الناس [يسمى الجميع
علم البيان ، وبعضهم يسمي الأول علم المعاني و] يسمى [الآخريين] يعني البيان
والبديع [علم البيان والثلاثة علم البديع] ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم .

الفن الأول علم المعاني

قَدَّمَهُ عَلَى الْبَيَانِ لِكَوْنِهِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ مِنَ الْمُرَكَّبِ ، لِأَنَّ رِعَايَةَ الْمَطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى
الْحَالِ وَهُوَ مَرْجِعُ عِلْمِ الْمَعَانِي مَعْتَبَرَةٌ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ مَعَ زِيَادَةِ شَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ إِيرَادُ
الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي طَرَقٍ مُخْتَلِفَةٍ [وَهُوَ عِلْمٌ] أَي مَلَكَهُ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى إِدْرَاكَاتٍ جَزْئِيَّةٍ ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ نَفْسَ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ ، وَلَا سَتَعْمَالَهُمُ الْمَعْرِفَةَ فِي
الْجُزْئِيَّاتِ قَالَ [تَعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ] أَي هُوَ عِلْمٌ يَسْتَنْبِطُ مِنْهُ إِدْرَاكَاتٌ
جَزْئِيَّةٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ ، بِمَعْنَى أَنَّ أَيَّ فَرْدٍ
يُوجَدُ مِنْهَا أَمَكُنْتَا أَنْ نَعْرِفَهُ بِذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَقَوْلُهُ [الَّتِي بِهَا يَطَّابِقُ] اللَّفْظُ [مُقْتَضَى الْحَالِ]
احْتِرَازٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، مِثْلُ الْأَعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالزَّفْعِ وَالنَّصَبِ

وما أشبه ذلك ، مما لأبد منه في تأدية أصل المعنى (١) وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية (٢) والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف

(١) بخلاف الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فإنه يؤدي بها معان ثانوية لا أصلية ، ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) فالتأکید فيه للرد على المنكرين وهو معنى ثانوى لاأصلی ، ومنه أيضا قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبْوَابُ إِسْحَاقِ وَالْقَمَرُ

فتقديم المسند وهو ثلاثة للتشويق إلى المسند إليه وهو شمس الضحى وما عطف عليه ، وهو معنى ثانوى أيضا ، وما خولف به مقتضى المقام في المدح قول مروان بن أبى حفصة في المأمون :

أَضْحَى إِمَامُ الْهُدَى الْمَامُونُ مُشْتَغَلًا بِالدِّينِ وَالنَّاسِ بِالدُّنْيَا مَشَاغِلُ

فقال له عمارة بن عقيل : ما زدته على أن وصفته بصفة عجوز في يدها منسباحها ، فهلا قلت كما قال جدي في عمر بن عبد العزيز :

فَلَا هُوَ فِي الدُّنْيَا مُضَيِّعٌ نَصِيْبُهُ وَلَا عَرَّضُ الدُّنْيَا عَنِ الدِّينِ شَاغِلُهُ

(٢) وقيل إن أحوال اللفظ فيه من التشبيه والمجاز وغيرهما قد يبحث فيها من هذه الحيثية ، فتكون من علم المعاني لا من علم البيان ، ومن ذلك في السكناية قول كثير لعبد العزيز بن مروان :

وَيَنْحَصِرُ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالِ الْأَسْنَادِ الْخَبْرِيِّ . أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .
 أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ . أَحْوَالِ مَتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ . الْقَصْرِ . الْإِنْشَاءِ . الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ .
 الْإِيْجَازِ وَالْأَطْنَابِ وَالْمَسَاوَاةِ . لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا خَبِرَ أَوْ إِنْشَاءً ، لِأَنَّهُ

بكيفية مخصوصة ، على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به في شرحه ، لا نفس الكيفيات
 من التقديم والتأخير والتعريف والتكثير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره ، وإلا
 لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ. مقتضى الحال ، لأنها عين مقتضى الحال
 وقد حققنا ذلك في الشرح ، وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ ، باعتبار أن
 التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة ، وتخصيص اللفظ بالعربي
 مجرد اصطلاح ، لأن الصناعة إنما وضعت لذلك .

[وينحصر] المقصود من علم المعاني [في ثمانية أبواب] انحصار الكل في الأجزاء
 لا الكلي في الجزئيات ، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة
 وليس كذلك [أحوال الاسناد الخبري] و [أحوال المسند إليه] و [أحوال المسند]
 و [أحوال متعلقات الفعل] و [القصر] و [الإنشاء] و [الفصل والوصل] و [الإيجاز
 والأطناب والمساواة] وإنما انحصر فيها [لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه]

وَمَا زِلْتُ رِقَاكَ تَسْلُ ضَيْفِي وَتُخْرِجُ مِنْ مَكَانِنَا ضَيْبَانِي

وَيَرْقِي لِي الرَّاقُونَ حَتَّى أَجَابَتْ حَيْتَ تَحْتِ التَّرَابِ

جعل ذلك كناية عن تودده إليه ، وهذا لا يليق بمقام مدحه له ، وإنما يخاطب
 الممدوح بمثل قول النابغة للنعمان بن المنذر :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْنُهُ عَلَى شَعْتِ أَيِّ الرِّجَالِ الْمَهْدَبِ

فَإِنَّكَ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ وَإِنْ تَكُ ذَا عَتْبِي فَنَلْكَ يَمْتَبِ

إِنْ كَانَ لِنَسْبَتِهِ خَارِجٌ تَطَابُقُهُ أَوْ لَا تَطَابُقُهُ فَخَيْرٌ ، وَإِلَّا فَانْشَاءٌ ، وَالْخَيْرُ لِأَبْدِهِ لَمْ يَنْسَبْ
مُسْنَدٌ إِلَيْهِ وَمُسْنَدٌ وَإِسْنَادٌ ، وَالْمُسْنَدُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ إِذَا كَانَ فِعْلًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ ،

لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهي تعلق أحد الشئيين
بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ، سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما ، كما في
الانشائيات ، وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا
المقام ، لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم ، فالكلام [إن كان
لنسبته خارج] في أحد الأزمنة الثلاثة ، أى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية
أو سلبية [تطابقه] أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج ، بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين
[أو لا تطابقه] بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية ، واتى بينهما في الخارج
والواقع سلبية ، أو بالعكس [فخير] أى فالكلام خير [وإلا] أى وإن لم يكن لنسبته
خارج كذلك [فانشاء] وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل
من اللفظ ويكون اللفظ موجدًا لها من غير قصد الى كونه دالًا على نسبة حاصلة في
الواقع بين الشئيين وهو الانشاء ، أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية
تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن
لا بد أن تكون بين الشئيين ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين
الشئيين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذلك ، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذلك ،
الأتري أنك إذا قلت - زيد قائم - فان القيام حاصل لزيد قطعًا ، سواء قلنا إن
النسبة من الامور الخارجية أو ليست منها ، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية
[والخير لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان
فعلًا أو في معناه] كالمصدر واسم الفاعل واهم المفعول وما أشبه ذلك ، ولا وجه

تَوَكَّلْ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالتَّلَقُّ إِمَّا بِقَصْرِ أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى إِمَّا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ أَوْ غَيْرِ زَائِدٍ .

(تَنْبِيهِ) : صِدْقُ الْخَبْرِ مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا ،

لتخصيص هذا الكلام بالخبر [وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة] احتراز به عن التطويل ، على أنه لا حاجة إليه بمسد تقييد الكلام بالبليغ [أو غير زائد] هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته ، لأن جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابلية (١) إنما هو من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند ، مثل التأكيد والتقسيم والتأخير وغير ذلك ، فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبواباً برأسها ، وقد لخصنا ذلك في الشرح .

(صدق الخبر وكذبه)

(تنبيه) : على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق لإشارة ما إليه في قوله - تطابقتة أو لا تطابقتة -

اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما ، فقيل [صدق الخبر مطابقتة] أي مطابقتة حكمه [للواقع] وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام للخبرى [وكذبه] أي كذب الخبر [عدمها] أي عدم مطابقتة للواقع ، يعني أن الشئيتين اللذين أُوقِعَ بينهما نسبة في الخبر لا بد أن يكون بينهما نسبة في الواقع ، أي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام ، فمطابقتة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق ، وعدمها بأن تكون

(١) هما الاطناب والمساواة .

وَقِيلَ مُطَابَقَتُهُ لِاعْتِقَادِ الْخَبْرِ وَلَوْ خَطَا وَعَدِمَهَا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكَاذِبُونَ) وَرَدَّ بَأَنَّ الْمَعْنَى لِكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ ، أَوْ فِي تَسْمِيَّتِهَا ، أَوْ

إِحْدَاهَا ثَبُوتِيَّةً وَالْآخَرَى سَلْبِيَّةً كَذَبٌ .

[وَقِيلَ] صِدْقُ الْخَبْرِ [مُطَابَقَتُهُ لِاعْتِقَادِ الْخَبْرِ وَلَوْ كَانَ] ذَلِكَ الْاعْتِقَادُ [خَطَاً] غَيْرِ
مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ [وَ] كَذِبُ الْخَبْرِ [عَدِمَهَا] أَيْ عَدَمَ مُطَابَقَتَهُ لِاعْتِقَادِ الْخَبْرِ وَلَوْ كَانَ
خَطَاً (١) فَقَوْلُ الْقَائِلِ - السَّمَاءُ تَحْتَنَا - مَعْتَقِدًا ذَلِكَ صِدْقٌ ، وَقَوْلُهُ - السَّمَاءُ فَوْقَنَا -
غَيْرِ مَعْتَقِدٍ كَذِبٌ ، وَالْمُرَادُ بِالْاعْتِقَادِ الْحُكْمَ الذَّهْنِيَّ الْجَازِمَ أَوْ الرَّاجِحَ ، فَيَعْمُ الْعِلْمُ
وَالظَّنُّ ، وَهَذَا يَشْكَلُ بِخَبْرِ الشَّاكِّ لِعَدَمِ الْاعْتِقَادِ فِيهِ فَيَلْزِمُ الْوَاسِطَةَ وَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِنْحِصَارُ ،
اللَّهِمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ كَاذِبٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا اتَّيْنَا الْاعْتِقَادَ صَدَقَ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ الْاعْتِقَادَ ،
وَالسُّكْلَامُ فِي أَنَّ الْمَشْكُوكَ خَبِيرٌ أَوْ لَيْسَ بِخَبِيرٍ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ ، فَلْيَطَالِعْ تَمَّةً [بِدَلِيلِ]
قَوْلِهِ تَعَالَى (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ
وَاللَّهُ يَشْهَدُ [إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ]) فَانَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُمْ كَاذِبِينَ فِي قَوْلِهِمْ إِنَّكَ لَرَسُولُ
اللَّهِ لِعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لِاعْتِقَادِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ [وَرَدَّ] هَذَا الْاسْتِدْلَالَ [بِأَنَّ
الْمَعْنَى لِكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ] وَفِي ادْعَائِهِمُ الْمَوَاطَاةَ ، فَالتَّكْذِيبُ رَاجِعٌ إِلَى الشَّهَادَةِ
بِاعْتِبَارِ تَضَمُّنِهَا خَبْرًا كَاذِبًا غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ ، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ مِنْ صَمِيمِ الْقَلْبِ
وَخُلُوصِ الْاعْتِقَادِ ، بِشَهَادَةِ إِنَّ وَاللَّامَ وَالْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ (٢) [أَوْ] الْمَعْنَى لِنَهُمْ لِكَاذِبُونَ
[فِي تَسْمِيَّتِهَا] أَيْ فِي تَسْمِيَّةِ هَذَا الْإِخْبَارِ شَهَادَةً ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مَا يَكُونُ عَلِيٌّ وَفِي
الْاعْتِقَادِ ، فَقَوْلُهُ تَسْمِيَّتِهَا مَبْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ [أَوْ]

(١) وَهَذَا قَوْلُ النِّزَامِ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ (٢) فِي قَوْلِهِ - إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ - وَهَذَا يُفِيدُ

مَنْ التَّأَكِيدُ مَا يُفِيدُ .

في المشهود به في زعمهم - الجاحظ مطابقتهم مع الاعتقاد وعدمها معه ، وغيرهما
ليس بصدق ولا كذب ، بدليل (أفترى على الله كذبا أم به حجة)

المعنى إنهم لكاذبون [في المشهود به] أعنى قولهم - إنك لرسول الله - لكن لا في الواقع بل [في زعمهم] الفاسد واعتقادهم الباطل ، لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع ، فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر ، فكأنه قيل - إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق - وحيث لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع ، فليأمل لتلايتهم أن هذا (١) اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد .

[والجاحظ] أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وأثبت الوسطة ، وزعم أن صدق الخبر [مطابقته] للواقع [مع الاعتقاد] بأنه مطابق [و] كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقته للواقع [معه] أى مع اعتقاد أنه غير مطابق [وغيرهما] أى غير هذين القسمين وهو أربعة : أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا ، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا [ليس بصدق ولا كذب] فكل من الصدق والكذب بتفسيره أحسن منه بالتفسيرين السابقين ، لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ، وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا ، بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ ، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (٢) [بدليل أفترى على الله كذبا أم به حجة] لأن الكفار حصروا إخبار النبي عليه السلام بالمشر والنشر على

(١) أى قول الخطيب - في زعمهم (٢) وهو الواقع في قول الجمهور ، والاعتقاد في قول النظام .

لأن المراد بالثاني غير الكذب لأنه قسيمه ، وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه ،
ورد بأن المعنى أم لم يفتر عنه ، فعبر عنه بالجنة لأن المجنون لا افتراء له .

ما يدل عليه قوله تعالى (إِذَا مَوْءُؤْتُمْ كُلٌّ مِّمَّزِقٍ لِنَفْسِكُمْ لَعْنَةُ خَلْقٍ جَدِيدٍ) في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (١) ولا شك [أن المراد بالثاني] أى الاخبار
حال الجنة لا قوله (أم به جنة) على ما سبق إلى بعض الأوهام [غير الكذب لأنه
قسيمه] أى لأن الثاني قسم الكذب ، إذ المعنى الكذب أم أخبر حال الجنة ، وقسيم
الشيء يجب أن يكون غيره [وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه] أى لأن الكفار لم
يعتقدوا صدقه ، فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولو
قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ، فرادهم بكونه خبراً حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب ، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة ، فيجب أن يكون من الخبر
مأليس بصاهق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم ، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل إنه
لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق ، لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق بل
على عدم إزادة الصدق ، فليتأمل [ورد] هذا الاستدلال [بأن المعنى] أى معنى - أم
به جنة [أم لم يفتر فعبر عنه] أى عدم الافتراء [بالجنة لأن المجنون لا افتراء له] لأنه
الكذب عن عمد ، ولا عمد للمجنون ، فالثاني ليس قسيماً للكذب ، بل لما هو أخص
منه ، أعنى الافتراء ، فيكون هذا حصراً للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه : أعنى
الكذب عن عمد ، والكذب لا عن عمد .

(١) هي مائة جمع أيضاً ، لأن الكذب لا يكون في حال الجنة ، إذ لا كذب مع

عدم القصد .

أحوال الاسناد الخبري

لَا شَكَّ أَنَّ قَصْدَ الْخَبْرِ

أحوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم (١) الأخرى أو منى عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد ، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا يبحث لنا عنها .

[لا شك أن قصد الخبر] أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام ، وإلا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه ، مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ) وما أشبه ذلك (٢)

(١) المراد به ما يفهم من اللفظ وهو الذات ، لأن الحكم على الذات لا على المفهوم

(٢) ومنه إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إِلٰهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَتَاكَ مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

ومنه توبيخ السامع كقوله :

أَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتِنِي دُلْجَ السَّرِيِّ وَأَثَمْتِ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلَوْمُ

ومنه إظهار الفرح والسرور كقوله :

هَنَاءٌ مَحَاذِكَ الْعَزَاءِ الْمُقَدَّمَا فَمَا عَبَسَ الْمَحْزُونُ حَتَّى تَبَسَّمَا

يُخْبِرُهُ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ إِمَّا الْحُكْمَ أَوْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ فَائِدَةَ الْخَبَرِ ،
وَالثَّانِي لَازِمَهَا ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْعَالِمُ بِهِمَا مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ ،

[بخبره] متعلق بقصد [إفادة المخاطب] خبر إن [إما الحكم] مفعول الإفادة [أو
كونه] أي كون المخبر [عالما به] أي بالحكم ، والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا
وقوعها ، وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع (١) وهذا مراد
من قال : إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه على سبيل القطع ، وإلا فلا يخفى (٢)
أن مدلول قولنا - زيد قائم - ومفهومه أن القيام ثابت لزيد ، وعدم ثبوته له احتمال
عقلي لا مدلول ولا مفهوم للفظ ، فليفهم [ويسمى الأول] أي الحكم الذي يقصد
بالخبر إفادته [فائدة الخبر والثاني] أي كون المخبر عالما به [لازمها] أي لازم فائدة
الخبر ، لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ، وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس
الحكم ، لجواز أن يكون الحكم معلوما قبيل الاخبار ، كما في قولنا لمن حفظ التوراة
- قد حفظت التوراة - وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن
يقصد بالخبر ويستفاد منه ، والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه ،
وهنا أبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح .

[وقد ينزل] المخاطب [العالم بهما] أي بفائدة الخبر ولازمها [منزلة الجاهل]
فيلقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين [لعدم جريه على موجب العلم] فإن من لا يجرى
على مقتضى علمه هو والجاهل سواء ، كما يقال للعالم التارك للصلاة - الصلاة واجبة - (٣)

(١) لجواز أن يكون الخبر كاذبا (٢) أي ولا نقل هذا مراده ، بأن يكون مراده

نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم أو انتفائه ، فلا يصح كلامه ، لأنه لا يخفى

(٣) ومن ذلك قول الفرزدق لهشام بن عبد الملك حين قال لسائله عن علي زين العابدين

إنه لا يعرفه وهو يعرفه .

فَيَبْنِي أَنْ يُقْتَصِرَ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كَانَ عَالِي الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ اسْتُغْنِيَ عَنْ مُؤَكَّدَاتِ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَالِبًا لَهُ حَسَنَ تَقْوِيَتِهِ بِمُؤَكَّدٍ ،

وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطايسة كثيرة في الكلام (١) منه قوله تعالى (وَلَقَدْ هَلَبُوا لِمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير ، منه قوله تعالى (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [فَيَبْنِي] أي إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب يبنى [أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة] حذرا عن اللغو [فإن كان] المخاطب [عالي الذهن من الحكم والتردد فيه] أي لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا ، وبهذا تبين فساد ما قيل - إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ، فلا حاجة إلى ذكره ، بل التحقيق إن الحكم والتردد فيه متنافيان [استغنى] على لفظ المبني للمفعول [عن مؤكدات الحكم] [يمكن الحكم في الذهن حيث وجده غالبا] [وإن كان] المخاطب [مترددا فيه] أي في الحكم [طالبا له] بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم ، وتبخر في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها [حسن تقويته] أي تقوية الحكم [بمؤكد] ليزيل ذلك المؤكد تردده ، ويمكن

هذا ابنُ خيرِ عبادِ اللهِ كُلِّهِمْ هذا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

هذا ابنُ فاطمةٍ إن كنتَ جاهِلَهُ بجَنَدِهِ أَنْبِيَاءُ اللهُ قَدْ خُتِمُوا

(١) أي وإن لم يكن مما معنا من تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما ، كما في هذه الآية ، لأنها ليست منه ، وإنما هي من تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به مطلقا .

وَأَنَّ كَانَ مُنْكَرًا وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ، كما قال تعالى حِكَايَةً عَنْ
رَسُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَفِي
الثَّانِيَةِ (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلْبِيًّا ،
وَالثَّلَاثُ إِنْكَارِيًّا ، وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِخْرَاجًا عَلَى مَقْتَضَى الظَّاهِرِ ،

فيه الحكم ، لكن المذكور في دلائل الإعجاز أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب
ظن في خلاف حكمك [وإن كان] أي المخاطب [منكرًا] للحكم [وجب توكيده] أي
توكيد الحكم [بحسب الإنكار] أي بقدره قوة وضعفا ، يعني يجب زيادة التأكيد
بحسب ازدياد الإنكار إزالة له [كما قال الله تعالى حكاية عن رسول عيسى عليه السلام
إذ كذبوا في المرة الأولى - [إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ] مؤكدا بأن واسمية الجملة [وفي] المرة
[الثانية] ربنا يعلم [إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ] مؤكدا بالقسم وإن واللام واسمية الجملة ، لمبالغة
المخاطبين في الإنكار ، حيث قالوا (مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ
أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ) وقوله إذ كذبوا مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة
والأفالمكذب أولًا اثنان (١) [ويسمى الضرب الأول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث
إنكاريا] يسمى [إخراج الكلام عليها] أي على الوجوه المذكورة ، وهي الخلو
عن التأكيد في الأول ، والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ، ووجوب التأكيد
بحسب الإنكار في الثالث [إخراجا على مقتضى الظاهر] وهو أخص مطلقا من مقتضى
الحال ، لأن معناه مقتضى ظاهر الحال ، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير

(١) لقوله تعالى (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ) الآية .

وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه ، فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر ، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ، نحو (ولا تخاطبني

عكس (١) كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فانه يكون على مقتضى الحال ، ولا يكون على مقتضى الظاهر .

[و كثيرأ ما يخرج] الكلام [على خلافه] أى على خلاف مقتضى الظاهر [فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه] أى إلى غير السائل [ما يلوح] أى يشير [له] أى لغير السائل [بالخبر فيستشرف] غير السائل [له] أى للخبر يعنى ينظر إليه ، يقال -

(١) لأن ظاهر الحال هو ما يكون له ثبوت في الواقع كإنكار المنكر ونحوه ، أما الحال فقد يكون ثابتاً في الواقع وقد يكون غير ثابت فيه ، كتزويل غير السائل منزلة السائل ، فهو أمر يعتبره المتكلم وليس له ثبوت في الواقع .

تطبيقات على أغراض الخبر وأضرابه :

(١) ذهب الذين يعاش في أكنافهم وبقيت في خالف كجهد الامجرب

(٢) لأن كنت محتاجاً الى الحلم لآتي الى الجهل في بعض الاحايين أحوج

فالاول يقصد منه إظهار الضعف ، والثاني من الضرب الانكارى ، والتأكيد فيه

بلام القسم وإن .

أمثلة أخرى :

(١) (إن الله يأمر بالعدل والأحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء

والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون) :

(٢) ظمئت وفي فى الأدب المصني وضعت وفي يدي الكنز الثمين

(٣) أما دون مصر للغنى متطلب بلى إن أسباب الغنى لكثير

فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ) وَغَيْرُ الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ
أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ ، نَحْوُ :

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رَمَحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحٌ

استشرف فلان الشيء - إذا رفع رأسه لينظر اليه ، وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل
من الشمس [استشراف الطالب المتردد نحو ، ولا تخاطبني في الذين ظلموا] أى
ولا تدعنى يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام يُلَوِّحُ
بالخبر تلويحاً ما ، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد
المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا ، فقيل [إنهم مغرقون]
مؤكداً ، أى محكوم عليهم بالاغراق .

[و] يجعل [غير المنكر كالمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ] أى ظهر [عليه] أى على غير المنكر [شئ]
من أمارات الإنكار ، نحو (١) جاء شقيق [اسم رجل] عارضاً رمحه [أى واضعاً له على
العرض (٢)] فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحا ، لكن يجيئه واضعاً الرمح على العرض
من غير التفات وتنبه أماراً أنه يعتقد أن لأرمح فيهم ، بل كلهم عزول لاسلاح معهم
فنزول منزلة المنكر ، وخوطب خطاب التفات بقوله [إن بني عمك فيهم رماح] مؤكداً
بان ، وفي البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء ، كأنه يرميه بأن فيه من
الضعف والجن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفث لقت الكفاح ، ولم تقو يده
على حمل الرماح ، على طريقة قوله :

فَقُلْتُ لِحُرِّزٍ لِمَا التَقِينَا تَنَكَّبَ لَا يُقَطِّرُكَ الرَّحَامُ (٣)

(١) البيت لحجل بن نضلة (٢) يريد عرض الرمح ، بأن جمعه على فخذه بحيث يكون
عرض الرمح في جهتهم ، وهذا من أماراة عدم التصدى للحرب (٣) هو لابي ثمامة البراء بن عازب

وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَّعَ ، نَحْوُ (لَا رَيْبَ فِيهِ)

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ، ولم يدفع إلى مضائق الجامع ، كأنه يخاف عليه أن يدمر بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء ، لثقله غنائه ، وضعف بنائه .

[و] يجعل [المنكر كغير المنكر إذا كان معه] أى مع المنكر [ما إن تأمله] أى شىء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشىء [ارتدع] عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده ، كما تقول لمنكر الاسلام - الاسلام حق - من غير تأكيد ، لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الاسلام ، وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الأمر ، وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع ما لم يكن حاصلًا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله شىء من العقل ، وفيه نظر لأن

المناسب حينئذ أن يقال - ما إن تأمل به - لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به [نحو لا ريب فيه] ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره ، وترك التأكيد لذلك ، وبيان أن معنى لا ريب فيه ليس القرآن يمظنه للريب ، ولا ينبغى أن يرتاب فيه ، وهذا الحكم بما ينكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه ، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس بما ينبغى أن يرتاب فيه ، والأحسن أن يقال - إنه نظير لتزويل وجود الشىء منزلة ظنمه بتبليغ على وجود ما يزيله (٢) فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على

الانصاري ، وحرز اسم رجل من بنى نضبة ، وتكسب تجنب القتال ، ويقطرك يلقك على الارض (١) إنما كان هذا أحسن لأن الظاهر أن المنفى نفس الريب لا كون القرآن محلا للريب كما فى الاول ، ولأنه لو كان هذا تمثيلا لا تنظيرا لانتقض مع قوله بعد - وهكذا اعتبارات النبي - لأن هذا المثال من هذه الاعتبارات على التقدير الاول .

تطبيقات على تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

(١) بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

وَهَكَذَا أَعْتَبَارَاتُ النَّفْيِ .

ثُمَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ ،

وجود ما يزيله ، حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك ، حتى صح ترك التأكيد [وهكذا] أى مثل اعتبارات الاثبات [اعتبارات النفي] من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي ، وتقويته بتوكيد استحسانا في الطلبي ، ورتجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكارى ، تقول لحالى الذهن - ما زيد قائما - أو ليس زيد قائما - ولطالب - ما زيد بقائم - وللتكر - والله ما زيد بقائم - وعلى هذا القياس .

الاسناد الحقيقى والمجازى

[ثم الاسناد] مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا [منه حقيقة عقلية] لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز (١) كقولنا - الحيوان

(٢) (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا

أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) .

فالأول من تنزيل غير السائل منزلة السائل ، وقوله تعالى (وإلهنا وإلهكم واحد)

من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

أمثلة أخرى :

(١) عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غَيَّ نَفْسِكَ فِي الْيَأْسِ

(٢) يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ .

(١) وهو إسناد غير الفعل أو معناه كما في المثالين ، وقد حصر السكاكى الاسناد

في الحقيقة والمجاز ، ولهذا قال في تعريفهما - إسناد الشيء الى ما هو له أو الى غير ما هو

له ، والشيء أعم من الفعل وغيره .

وَهِيَ : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ ، كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ
 - أَنْبَتَ اللَّهُ الْبَقْلَ - وَقَوْلِ الْجَاهِلِ - أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ - وَكَقَوْلِكَ - جَاءَ زَيْدٌ -
 وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِيءَ .

جسم ، والانسان حيوان - وجعل الحقيقة والمجاز صفق الاسناد دون الكلام لان
 اقصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد ، وأوردتهما في علم المعاني لانهما من أحوال
 اللفظ فيدخلان في علم المعاني [وهي] أي الحقيقة العقلية [إسناد الفعل أو معناه]
 كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف [إلى ما]
 أي إلى شيء [هو] أي الفعل أو معناه [له] أي لذلك الشيء ، كالفاعل فيما بنى له نحو
 - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - أو المفعول فيما بنى له نحو - ضَرَبَ عَمْرٌو - فان الضارية لزيد والمضروبية

لعمرؤ [عند المتكلم] متعلق بقوله - له - وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع
 [في الظاهر] وهو أيضاً متعلق بقوله - له - وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناد
 الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن
 لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه
 قائم به ووصف له وحقه أن يسند اليه ، سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو لغيره ، وسواء
 كان صادراً عنه باختياره كضرب ، أو لا كجأت ومرض ، وأقسام الحقيقة العقلية على
 ما يشمله التعريف أربعة : الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً [كقول المؤمن
 أَنْبَتَ اللَّهُ الْبَقْلَ] والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو [قول الجاهل أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ]
 والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه - خلق
 الله تعالى الأفعال كلها - وهذا المثال متروك في المتن [و] الرابع ما لا يطابق الواقع
 ولا الاعتقاد [نحو قولك جاء زيد وأنت] أي والحال أنك خاصة [تعلم أنه لم يجيء] دون
 المخاطب ، إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة ، لجواز أن يكون المتكلم قد

وَمِنْهُ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ : إِسْنَادُهُ إِلَى مَلَابِسٍ لَهُ غَيْرُ مَا هُوَ لَهُ بِتَأْوِيلٍ ، وَلَهُ
مُلَابِسَاتٌ شَتَّى ، يُلَابِسُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ ، وَالْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالسَّبَبُ ،

جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد ظاهره (١) فلا يكون الإسناد إلى ما هو
له عند المتكلم في الظاهر .

[ومنه] أى ومن الإسناد [مجاز عقلي] ويسمى مجازاً حكماً ومجازاً في الإنبات
وإسناداً مجازياً [وهو إسناده] أى إسناد الفعل أو معناه [إلى ملابس له] أى للفعل
أو معناه [غير ما هو له] أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مبني له ، يعنى
غير الفاعل فى المبني للفاعل ، وغير المفعول به فى المبني للمفعول به ، سواء كان ذلك
الغير غيراً فى الواقع أو عند المتكلم فى الظاهر ، وبهذا سقط ما قيل - إنه إن أراد به
غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجة إلى قوله - بتأويل - وهو ظاهر ، وإن
أراد به غير ما هو له فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل - أنبت الله البقل - مجازاً
باعتبار الإسناد إلى السبب [بتأويل] متعلقاً بإسناده ، ومعنى التأويل تطلب ما يؤول إليه
من الحقيقة ، أو الموضوع الذى يؤول إليه من العقل (٢) وحاصله أن ينصب قرينة
صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له .

[وله] أى للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق التعريفين [ملابسات شتى]
أى مختلفة ، جمع شتيت كمرىض ومرضى [يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر
والزمان والمكان والسبب] ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل
(١) أى ويجوز ألا يكون قد جعل هذا قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون حقيقة
كاذبة (٢) وعلى هذا لا يلزم أن يكون المجرى حقيقة كما سيأتى فى نحو - أقدمنى بذلك
حقق لي على فلان ، بخلاف المعنى الأول .

فأسنادهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ ، وَإِلَى غَيْرِهِمَا
لِلْمُلَابَسَةِ مَجَازٌ ، كَقَوْلِهِمْ - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ - ؛ سَبِيلٌ مَفْعَمٌ - وَشِعْرٌ شَاعِرٌ - وَنَهَارٌ
صَائِمٌ - وَنَهْرٌ جَارٌ - وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ -

لايسند اليها [فأسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيًا له] أي للفاعل أو المفعول
به ، يعني أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًا للفاعل ، أو إلى المفعول به إذا كان مبنيًا
للمفعول به [حقيقة كما مر] من الأثلة [.] [إسنادة] إلى غيرهما [أي غير الفاعل
أو المفعول به ، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل ، وغير المفعول به في المبني للمفعول
به] [للملابسة] يعني لا أجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل [مجاز
كقولهم عيشة راضية] فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به ، إذ العيشة مرضية
[وسيل مفعم] في عكسه ، أعني فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل ، لأن السيل هو
الذي يفعم أي يملأ ، من أفعمت الأناه أي ملأته [وشعر شاعر] في المصدر (١)
والأولى التمثيل بنحو - جدَّ جدُّه - لأن الشعر ههنا بمعنى المفعول (٢) [. نهاره صائم]
في الزمان [ونهر جار] في المكان ، لأن الشخص صائم في النهار ، الماء جار في النهر
[وبني الأمير المدينة] في السبب ، ويذبحي أن يعلم أن المجز العفلي بجرى في النسبة الغير
الاسنادية أيضا من الاضافية والايقاعية (٣) نحو - أعجبي إنبات الرشح البقل وجرى
الانهار - قال الله تعالى (فَأَنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) و (مَكَرَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ) ونحو -
بَوَّأْتُ اللَّيْلَ ، وَأَجْرَيْتُ النَّهْرَ ، قال الله تعالى (وَلَا تُطِيعُوا أَرْوَاحَ الْمُسْرِفِينَ) . التعريف

- (١) أي فيما بني للفاعل وأسند إلى المصدر ، وكذا يقال فيما يأتي .
- (٢) وهو الكلام المنظوم ، فيكون هذا من باب - عيشة راضية .
- (٣) النسبة الايقاعية هي نسبة الفعل إلى المفعول به .

وَقَوْلُنَا بِتَأْوِيلِ يُخْرِجُ نَحْوَمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْمَلْ نَحْوُ قَوْلِهِ :
 أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى السَّكِيَّ رَكَرَّ الْغَدَاةَ وَمَرَّ الْعَشَى
 عَلَى الْمَجَازِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّ قَائِلَهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ظَاهِرَهُ ،

المذكور وإنما هو للاستنادى ، اللهم إلا أن يراد بالاستناد مطلق النسبة ، وههنا مباحث
 نفيسة وشحنها بها الشرح [وقولنا] في التعريف [بتأويل يخرج نحو ما مر من قول الجاهل]
 - أثبت الربيع البقل - راثيا الانات من الربيع ، فان هذا الاسناد وإن كان الى غير
 ما هو له في الواقع ، لكن لا تأثر فيه ، لانه مراده ومعتقده ، وكذا - شفى الطبيب
 المريض ونحو ذلك - فقوله - بتأويل - يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة ، وهذا
 تعريف بالسكاي حيث جعل التأويل لاخراج الاقوال الكاذبة فقط ، ولتنبيه على
 هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا التيد ، مع أنه ليس ذلك من دأبه في
 هذا الكتاب ، واقتصر على بيان إخراج قول الجاهل مع أنه يخرج الاقوال
 الكاذبة أيضا [ولهذا] أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأويل
 فيه [لم يحمل نحو قوله :

أشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى السَّكِيَّ رَكَرَّ الْغَدَاةَ وَمَرَّ الْعَشَى (١)

[على المجاز] أي على أن إسناد أشاب وأفنى الى كَرَّ الْغَدَاةَ وَمَرَّ الْعَشَى مجاز [ما]
 دام [لم يعلم أو] لم [يظن أن قائله] أي قائل هذا القول [لم يعتقد ظاهره] أي ظاهر

(١) هو للسلطان العبدى من شعراء الدولة الاموية ، واسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس

وقيل لغيره ، وبعد هذا البيت :

إِذَا لَيْلَةٌ أَهْرَمْتُ يَوْمَهَا أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمَ قَتِي

نُزُوحٌ وَنَعْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِي

كَمَا اسْتُدلَّ عَلَى أَنَّ إِسْنَادَ - مِيزَ - فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ :
 مِيزَ عَنْهُ قَنْزَعًا عَنْ قَنْزِعٍ جَذَبُ اللَّيَالِيِ أَبْطَى أَوْ أَسْرَعِي
 مجازٌ بقوله عقيبُه :

أَفْنَاهُ قِيلَ اللهُ لِلشَّمْسِ اطلَّعِي ۞

الاسناد ، لاتفاء التأول حينئذ ، لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر ، فيكون من قبيل قول الجاهل - أنبت الربيع البقل [كما استدل] يعني مالم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال [على أن إسناد ميز] الي جَذَبِ اللَّيَالِيِ [في قول أبي النجم (١) ميز عنه] أي عن الرأس [قنزا عن قنزع] هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس [جذب الليالي] أي مُضَيِّبًا واختلافها [ابطنى أو أسرعى] هو حال من الليالي على تقدير القول (٢) أي مَقُولًا فيها ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر [مجاز] خبر إن ، أي استدل على أن إسناد ميز إلى جذب الليالي مجاز [بقوله] متعلقٌ باستدل ، أي بقول أبي النجم [عقيبُه] أي عقيب قوله - ميز عنه قنزا عن قنزع [أفناه] أي أبا النجم أو شعر رأسه [قيل الله] أي أمر الله تعالى وإرادته [للشمس اطلعي] فانه يدل على أنه يعتقد أنه فعل

(١) اسمه الفضل بن قدامة من شعراء الدولة الاموية ، وهذا البيت من قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كلُّهُ لم أصنع
 من أن رأيت رأسي كراس الا صلح ميز عنه قنزا عن قنزع
 جذبُ الليالي ابطنى أو أسرعى أفناه قيلُ الله للشمس اطلَّعِي

حتى إذا وراك أفقُ فارجمي

(٢) لأن الجملة طلبية إذا وقعت حالا وجب فيها تقدير القول على نحو ما قدر هنا ، لأنها وصف في المعنى ، والوصف لا يكون جملة طلبية

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِذَا حَقِيقَتَانِ ، نَحْوُ - أَنْبَتَ الرَّيْبُ الْبَقْلَ - أَوْ
مَجَازَانِ ، نَحْوُ - أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ - أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، نَحْوُ - أَنْبَتَ الْبَقْلَ
شَبَابُ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّيْبُ .

- وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ - وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا - يَذْبَحُ أَبْنَاهُمْ -

الله وأنه المبدى والمعيد والمذمى والمفنى ، فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول بناء
على أنه زمان أو سبب .

[وَأَقْسَامُهُ] أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما [أربعة لأن
طرفيه] وهما المسند اليه والمسند [إما حقيقتان] لغويتان [نحو أنبت الربيع البقل
أو مجازان] لغويان [نحو أحيا الأرض شباب الزمان] فان المراد باحيا الأرض
تمهيج القوى النامية فيها ، وإحداث نضارتها بأنواع النبات ، والاحياء فى الحقيقة
إعطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية ، وكذا المراد بشباب الزمان
زمان ازدياد قواها النامية ، وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون
حرارته الغريزية مشبوبة ، أى قوية مشتملة [أو مختلفان] بأن يكون أحد الطرفين
حقيقة والآخر مجازا [نحو أنبت البقل شباب الزمان] فيما المسند حقيقة والمسند اليه
مجاز [وأحيا الأرض الربيع] فى عكسه ، ووجه الانحصار فى الأربعة على ماذهب اليه
المصنف ظاهر ، لأنه أشترط فى المسند أن يكون فعلا أو فى معناه ، فيكون مفردا ،
وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

[وهو] أى المجاز العقلى [فى القرآن كثير] أى كثير فى نفسه لا بالاضافة الى
مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام ،
كقوله تعالى [وإذا تليت عليهم آياته] أى آيات الله [زادتهم إيمانا] أسند الزيادة
وهى فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا [يذبح أبناهم] نسب التذبيح الذى هو

يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا - يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا - وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا -
وغير مختص بالخبر ، بل يجرى في الانشاء نحو - يا همام ابن لي صرحاً -
ولابد له من قرينة لفظية كما مر ، أو معنوية ، كاستحالة قيام المسند بالذكور

فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب أمر [ينزع عنهما لباسهما] نسب نزح اللباس عن آدم وحواء - وهو فعل الله تعالى حقيقة - إلى إبليس ، لأن سببه الاكل من الشجرة ، وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته إياهما لأنه لهما لمن الناصحين [يوما] نصب على أنه مفعول به - لتتقون - أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما [يجعل الولدان شيبا] نسب الفعل إلى الزمان وهو لله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ، أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أو ان الشيخوخة [وأخرجت الأرض أثقالها] أى ما فيها من الدفائن والخزائن ، نسب الاخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة [وغير مختص بالخبر] عطفت على قوله - كثير - أى وهو غير مختص بالخبر ، وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الاثبات وإيراده في أحوال الاسناد الخبرى يوم اختصاصه بالخبر [بل يجرى في الانشاء نحو يا همام ابن لي صرحاً] لأن البناء فعل العملة ، وهامان سبب أمر ، وكذا قولك - لِيُنْبِتِ الرِّيحُ مَا شَاءَ - وَلِيَصُمَّ نَهَارُكَ - وَلِيَجِدَّ جِدُّكَ - وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر والنهى إلى ما ليس المطلوب فيه صدور الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك - لَيْتَ النَّهْرَ جَارٍ - وقوله تعالى (أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ) [ولا بدله] أى للمجاز العقلى [من قرينة] صارفة عن إرادة ظاهره ، لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة [لفظية كما مر] في قول أبي النجم من قوله - أَفَنَاهُ قِيلُ اللَّهِ - [أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالذكور] أى بالمسند اليه المذكور

عَقْلًا ، كَقَوْلِكَ - مَحَبَّتِكَ جَاءَتْ نِي إِلَيْكَ - أَوْ عَادَةً نَحْوُ - هَزَمَ الْإِمِيرُ الْجُنْدَ -
 وَصُدُورَهُ عَنِ الْمَوْحِدِ فِي مِثْلِ - أَشَابَ الصَّغِيرَ -
 وَمَعْرِفَةَ حَقِيقَتِهِ إِمَّا ظَاهِرَةً ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَرَبِحْتَ تِجَارَتَهُمْ) أَيْ فَمَا
 رَبِحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ، وَإِمَّا خَفِيَّةً ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - سَرَّتْنِي رُؤْيَتُكَ - أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ
 عِنْدَ رُؤْيَتِكَ ، وَقَوْلُهُ :

مع المسند [عقلا] أى من جهة العقل ، يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين
 والمبطلين أنه يجوز قيامه به ، لأن العقل إذا خلى ونفسه يمدده محالا [كقولك محبتك
 جاءت نى اليك] لظهور استحالة قيام المحبىء بالمحبة [أو عادة] أى من جهة العادة [و
 هزم الامير الجند] لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة ، وإن كان يمكننا
 عقلا ، وإنما قال - قيامه به - ليعم الصدور عنه مثل - ضرب وهزم - وغيره مثل
 - قرب وبعده - [وصدوره] عطف على - استحالة - أى وكصدور الكلام [عن الموحد
 فى مثل أشاب الصغير] وأقنى الكبير - البيت - فانه يكون قرينة معنوية على أن إسناد
 - أشاب وأقنى - إلى كَرَّ الغداه ومرَّ العشى مجاز ، لا يقال هذا داخل فى الاستحالة ،
 لأننا نقول لا نسلم ذلك ، كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول ، واحتجنا فى
 إبطاله إلى الدليل .

[ومعرفة حقيقته] يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول
 به إذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة ، فعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند اليه يكون
 الاسناد حقيقة [إما ظاهرة كما فى قوله تعالى - فما ربحت تجارتهم - أى فما ربحوا فى
 تجارتهم - وإما خفية] لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل [كما فى قولك - سرتنى رؤيتك -
 أى سرنى الله عند رؤيتك - وقوله] :

يَزِيدُكَ إِجْرَاهُ حَسَنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا
أَيُّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حَسَنًا فِي وَجْهِهِ .

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا (١)

[أى يزيدك الله حسنا في وجهه] لَمَّا أُودِعَهُ من دقائق الحسن والجمال ، تظهر بعد التأمل والامعان ، وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه ، حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة ، لأنه ليس - لسرتي - في - سرتي رؤيتك - ولا - ليزيدك - في - يزيدك وجهه حسنا - فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة ، وكذا - أقدمني بلدك حق لي على فلان - بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والتقدم (٢) واعتراض عليه الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة ، لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل ، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز ، وإلا فيمكن تقديره ، فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق ، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى ، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفتها ، فتبعه المصنف ، وفي ظني أن هذا تكلف ، والحق ما ذكره الشيخ (٣) :

(١) هو لأبي نواس من شعراء الدولة العباسية من قصيدة له ينم فيها العرب ، ويفضل تعشق الغلمان على النساء ، وأولها :

دَعِ الرَّسْمَ الَّذِي دُثِرَا يِقَاسِي الرِّيحَ وَالْمَطْرَا

وَكُنْ رَجُلًا أَضَاعَ الْعُمُ رَفَى اللَّذَاتِ وَالْحَطْرَا

(٢) أى التي هي معاني الأفعال اللازمة ، أما معاني الأفعال للتعددية من الاسرار والاقدام والزيادة فلا وجود لها ، لأنها أمور اعتبارية ، فلا يكون لها فاعل حقيق .
(٣) لأن هذه الأفعال لكونها أمور اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لما هي له ، فمراد الشيخ أنها لم يستعمل لها فاعل في العرف ، لا أنها لا هو صوف لها في نفس الأمر يكون إسنادها إليه حقيقة .

وَأَنْكَرَهُ السَّكَاكِيُّ ذَاهِبًا إِلَى أَنْ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكَاكِيَّةِ بِنَاءٍ عَلَى أَنْ
 الْمُرَادَ بِالرِّيْعِ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ بِقَرِينَةٍ نَسْبَةٍ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ ،
 وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يُسْتَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ)
 صَاحِبًا لِمَا سَيَأْتِي ،

[وَأَنْكَرَهُ] أى المجاز العقلي [السكاكي] وقال : الذي عندي نظمه في سالك الاستعارة
 بالسكناية ، يجعل الريع استعارة بالسكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه ،
 ويجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ، وهذا معنى قوله [ذاهبا إلى أن ما مر] من
 الامثلة [ونحوه استعارة بالسكناية] وهي عند السكاكي أن تذكر المشبه وتريد المشبه
 به بواسطة قرينة ، وهي أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به ، مثل أن
 تشبه المنية بالسبع ثم تفردا بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع ، فتقول - مخالبُ
 المنية نشتت بفلان - [بناء على أن المراد بالريع الفاعل الحقيقي] للانبات ، يعنى القادر
 المختار [بقرينة نسبة الانبات] الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي [إليه] [أى
 الى الريع] [وعلى هذا القياس غيره] أى غير هذا المثال ، وحاصله أن يشبه الفاعل
 المجازي بالفاعل الحقيقي فى تعلق وجود الفعل به ، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر
 وينسب [إليه] من لوازم الفاعل الحقيقي [وفيه] أى فيما ذهب اليه السكاكي [نظر
 لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فى عيشة راضية صاحبها لما سياتى]
 فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالسكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه ، وهو
 يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي ، فيلزم أن يكون المراد
 بعيشة صاحبها ، واللازم باطل ، إذ لا معنى لقولنا - فهو فى صاحب عيشة راضية -

وَأَلْتَصِحَ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِإِبْطَانِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ،
وَأَلَّا يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَامَانَ ، وَأَنَّ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ - أَثَبَتَ الرِّيحُ الْبَقْلَ - عَلَى
السَّمْعِ ، وَاللَّوْازِمُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ ،

وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (١) [و] يستلزم [الأتصح الإضافة
في] كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي [نحو نهاره صائم ، لبطلان
إضافة الشيء إلى نفسه] اللازمة من مذهبه ، لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ،
ولاشك في صحة هذه الإضافة ووقوعها ، كقوله تعالى (فَأَرْبَحْتَ تِجَارَتَهُمْ) وهذا
أولى بالتمثيل (٢) [و] يستلزم [الأيكون الأمر بالبناء] في قوله تعالى (يا هَامَانَ
ابْنِ لِي صَرْحًا) [لهامان] لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم ، واللازم باطل ،
لأن النداء له والخطاب معه [و] يستلزم [أن يتوقف نحو أثبت الريح البقل] [وشفي
الطبيب المريض ، وسرتني رؤيتك] ، بما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى [على
السمع] من الشارع ، لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، واللازم باطل ، لأن مثل هذا
التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم ، سُمِعَ مِنَ
الشارع أو لم يُسْمَعْ [واللوازم كلها منتفية] كما ذكرنا ، فينتفي كونه من باب الاستعارة
بالكناية ، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ، والجواب أن مبني هذه
الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد

(١) فإن أريد بلفظ عيشة حقيقتها وضميرها صاحبها على الاستخدام لم يلزم
هذا البطلان ، لأن الاستعارة في ضميرها لا في لفظها .

(٢) أي من قوله - نهاره صائم - لأنه يمكن أن يراد بلفظ نهار فيه حقيقته

وضميره صاحبه ، على نحو ما قيل في المثال السابق .

وَلَا تَهْ يُنْتَقَضُ بِنَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِأَشْتِهَالِهِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِي التَّشْبِيهِ .

المشبه به حقيقة ، وليس كذلك ، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءً ومبالغةً ، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا - مَخَالِبُ الْمَنِيَّةِ نَسَبَتْ بِفُلَانٍ - هو السبع حقيقة ، والسكاكي مصرح بذلك في كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه [ولأنه] أي ما ذهب إليه السكاكي [بنهض بنحو نهاره صائم] وليله قائم ، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي [لأشتهاله على ذكر طرفي التشبيه] وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي ، والجواب أنه إنما يكون مانعاً إذا كان ذكرهما على وجه بنية عن التشبيه ، بدليل أنه جعل قوله :

لَا تَمُجِبُوا مِنِّي غِلَاتِيهِ قَدْ زَرَّازَرَاهُ عَلَى الْقَمَرِ (١)

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي

(١) هو محمد بن طباطبغا العلوي من شعراء الدولة العباسية ، وسيأتي في فصل

الحقيقة والمجاز من علم البيان .

تطبيقات على المجاز العقلي :

(١) إِنْ الْبَلِيَّةِ مِنْ تَمَلُّ كَلَامِهِ فَانْقَعِ فُوَادِكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ

(٢) مَلَكْنَا فَكَانَ الْعَفْوُ مَنْسَجِيَّةً فَلَمَّا مَلَكْتُمْ سَالَ بِالْدَمِّ أَبْطَحُ

(٣) نَعَمَ الْمَعِينُ عَلَى الْمَرُوءَةِ لِلْقَيِّ مَالٌ يَصُونَ عَنِ التَّبَدُّلِ نَفْسَهُ

في الأول إسناد - الوامق - إلى المفعول ، وهو مجاز عقلي علاقته المفعولية ، لأن

المراد - انقع فوادك من حديث الموموق ، وفي الثاني إسناد - سأل - إلي - أبطح -

وهو مجاز عقلي علاقته المكانية ، وفي الثالث إسناد الاعانة والصيانة إلى المال ، وهو

مجاز عقلي علاقته السببية .

أحوال المسند إليه

أما حذفه فللاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر ، أو تخييل العُدُولِ إلى أقوى
الدليلين من العَقْرِ وَاللَّفْظِ ،

بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ، وراينا تركه أولى

أحوال المسند إليه

أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه ، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي .
[أما حذفه] قدمه على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به ، وعدم
الحادث سابق على وجوده ، وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تذييها
على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه ، حتى إنه إذا لم يذكر فكأنه
أتى به ثم حذف ، بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة ، فكأنه ترك من أصله
[فللاحتراز عن العبث ببناء (١) على الظاهر] لدلالة القرينة عليه ، وإن كان في الحقيقة
ركنا من الكلام [أو تخييل العُدُولِ إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ] فان

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا :

(٢) بَنَاتِ الشَّعْرِ بِالنَّفْحَاتِ جُودِي فَمَسْنَا يَوْمَ شَاعِرِكَ الْمُجِيدِ

(٣) الدَّهْرُ يَفْتَرِسُ أَرْجَالَ فَلَ تَكُنْ مِنْ تَطْيِشِهِمُ الْمُنَاصِبُ وَالرَّتْبُ

(١) حال من العبث ، أي حال كون العبث مبيناً على الظاهر من إغناء القرينة عنه

كَقَوْلِهِ :

« قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ »

أَوْ اخْتِبَارِ تَنْبِهِ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ ، أَوْ مَقْدَارِ تَنْبِهِ ، أَوْ لِإِيْهَامِ صَوْنِهِ عَنِ
لِسَانِكَ ، أَوْ عَكْسِهِ

الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ،
وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه ، وإنما قال - تخييل - لأن الدال حقيقة عند الحذف
أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالفرائض [كقوله : قال لي كيف أنت قلت عليل (١)]
ولم يقل - أنا عليل - للاحتراز والتخييل المذكورين [أو اختبار تنبيه السامع عند
القرينة] هل يتنبه أم لا (٢) [أو] اختبار [مقدار تنبيهه] هل يتنبه بالفرائض الحفية أم لا (٣)
[أو لإيهام صونه] أي صون المسند إليه [عن لسانك] تعظيماً له (٤) [أو عكسه] أي

(١) هو من قول شاعر لم يعرف اسمه :

قال لي كيف أنت قلت عليلٌ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ

وفيه حذف المسند إليه أيضاً في الشطر الثاني ، والتقدير - حالي سهرٌ دائمٌ .

(٢) وهذا كأن يحضر عندك صاحب لك مع آخر لا تعرفه ، فتقول لمن معك
(رفي) تريد - الصاحبُ ورفي - فحذفته لتعرف هل يتنبه له سامعك أو لا يتنبه (٣) وهذا
كأن يحضر عندك صاحبان أحدهما أقدم صحبة فتقول لمن معك (حقيقٌ بالأحسان) تريد
- الأقدم صحبة حقيقٌ بالأحسان - فتحذفه لذلك .

(٤) مثل قول الشاعر في ممدوحه :

قَوَالٌ مُّحْكَمَةٌ نَقَّاضٌ مُّبْرَمَةٌ فَتَّاحٌ مُّبْهَمَةٌ حَبَّاسٌ أَوْرَادٌ

أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ ، أَوْ تَعَيَّنَتْ ، أَوْ ادَّعَاهُ التَّعْيِينَ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ .

لِيَهَامِ صَوْنَ لِسَانِكَ عَنْهُ تَحْقِيرًا لَهُ (١) [أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ] أَي تَبْسِرُهُ [لَدَى الْحَاجَةِ] نَحْوُ
 - فَاسِقٌ فَاجِرٌ - عِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ زَيْدٌ ، لِيَتَأْتِيَ لَكَ أَنْ تَقُولَ مَا أُرِدْتَ
 زَيْدًا بَلْ غَيْرَهُ [أَوْ تَعَيَّنَتْ] وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذِكْرَ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَبَثِ يَغْنَى عَنِ ذَلِكَ ، لَكِنَّ
 ذِكْرَهُ لِأَسْرَنِ : أَحَدُهُمَا الْإِحْتِرَازُ عَنِ سُوءِ الْأَدَبِ فِيهَا ذَكَرُوا لَهُ مِنْ الْمَثَالِ وَهُوَ
 - خَالُوهُ لَمَّا بَشَأُ وَفَاعِلٌ لَمَّا يَرِيدُ - أَي اللَّهُ تَعَالَى ، وَالثَّانِي التَّوَطُّؤُةُ وَالتَّمْهِيدُ لِقَوْلِهِ [أَوْ
 ادَّعَاهُ التَّعْيِينَ] لَهُ نَحْوُ - وَهَابُ الْأَلُوفِ - أَي السُّلْطَانِ [أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ] كَضَيْقِ الْمَقَامِ
 عَنِ إِطْلَاقِ الْكَلَامِ بِسَبَبِ ضَجَرٍ ، أَوْ سَامَةِ ، أَوْ فَوَاتِ فُرْصَةٍ ، أَوْ مَحَافِظَةٍ عَلَى وَزْنِ
 أَوْ سَجَمٍ أَوْ قَافِيَةٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِ الصَّيَّادِ - غَزَالٌ - أَي - هَذَا غَزَالٌ - وَكَالْإخْفَاءِ
 عَنِ غَيْرِ السَّمْعِ مِنَ الْحَاضِرِينَ مِثْلُ - جَاءَ - وَكَاتِبَاعِ الْإِسْتِعْمَالِ الْوَارِدِ عَلَى تَرْكِهِ مِثْلُ
 - رَمِيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ - أَوْ تَرْكِ نِظَائِرِهِ (٢) مِثْلُ الرَّفْعِ عَلَى الْمُدْحِ أَوْ الذَّمِّ أَوْ التَّرْحِمِ

(١) كَقَوْلِ الْأَقْبِشِرِ الْأَسَدِيِّ فِي ابْنِ عَمٍّ لَهُ يَهْجُوهُ .

سَرِيحٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطَمُ وَجْهَهُ وَ لَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيحٍ

(٢) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ يَكُونُ الْكَلَامُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَاحِدًا
 . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسِيًا ، وَهَذَا بِخِلَافِ الثَّانِي ، فَإِنَّ الْكَلَامَ الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَبْدُ
 أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ قِيَاسِيًا ،

تطبيقات على الحذف :

(١) سَأَلُونِي فِي سَقَامِي كَيْفَ حَالِي قُلْتُ نَضُوهُ

(٢) وَمَا لِلْمُلُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ وَلَا بَدِيَوْمًا أَنْ تَرُدَّ الْوَدَائِعُ

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلِكُونُهُ الْأَصْلَ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلْإِحْتِيَاظِ لضعف
التعويل على القرينة ، أَوْ التَّنْبِيهِ عَلَى غِبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الْإيضاحِ وَالتَّقْرِيرِ ،
أَوْ إِظْهَارِ تَعْظِيمِهِ

[وأما ذكره] أى ذكر المسند اليه [فلكونه] أى الذكر [الاصل ولا مقتضى
العدول عنه أو للاحتياط لضعف التعويل] أى الاعتماد [على القرينة (١) أو التنبيه
على غباوة السامع أو زيادة الايضاح والتقريب] وهليه قوله تعالى - أُولَئِكَ عَلَى هُدًى
مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٢) [أو لإظهار تعظيمه] لكون اسمه بما يدل على التعظيم ،

(٣) مَن طَابَتْ سِرِّيْرَتُهُ ، حُمِدَتْ سِرِّيْرَتُهُ .

ففى الأول حذف المسند اليه لصيق المقام بضجر المتكلم ، وتقدير الكلام
- أَنَا أَنُضُو - وفى الثانى حذف المسند اليه وهو الفاعل وأنيب المفعول عنه فى قوله
(وَلَا يَدَّبُ يَوْمًا أَنْ تَرِدَ الْوَدَائِعُ) للمحافظة على القافية ، وفى الثالث حذف المسند اليه
كذلك للمحافظة على السجع .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ، نَارٌ حَامِيَةٌ .

(٢) كَيْفَ كُنْتَ قَدْ بَلَغْتَ عَنِّي وَشَايَةً كَلِمَاتِكَ الْوَائِي أَعْشُ وَأَكْذِبُ

(٣) وَأَنِّي رَأَيْتُ الْبُهْلَ يُرَى بِأَهْلِهِ فَأَكْرَمْتُ نَفْسِي أَنْ يُقَالَ بِخَيْلٍ

(١) وهذا عند خفائها ، كما تقول - من حضرو من سافر - فيقال - الَّذِي حَضَرَ زَيْدٌ

وَالَّذِي سَافَرَ عَمْرُو - ولا يقال - زَيْدٌ وَعَمْرُو - لأن السامع قد لا يعرف من السؤال
تعيين ذلك (٢) الشاهد فى تكرير اسم الاشارة لزيادة الايضاح والتقريب لثبوت ذلك لهم .

أَوْ إِهَاتَتَهُ ، أَوْ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِهِ ، أَوْ اسْتِلْذَازَهُ ، أَوْ بَسْطَ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْغَاءُ
مَطْلُوبٌ ، نَحْوُ

نحو - أمير المؤمنين حاضرٌ - [أو إهاتته] أى إهانة المسند إليه لسكون اسمه مما يدل على
الاهانة ، مثل - السارقُ اللئيمُ حاضرٌ - [أو التبرك بذكره] مثل - النبيُّ عليه السلامُ
قائلٌ هذا القولُ [أو استلذاذه] مثل - الحبيبُ حاضرٌ [أو بسط الكلام حيث الأصغاء
مطلوب] أى فى مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه ، ولهذا
يُطالُ الكلام مع الإحباب ، وعليه [نحو] قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام

تطبيقات على الذكر :

- (١) هذا ابنُ خيرِ عبادِ الله كُلِّهمُ هذا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
(٢) فِعْبَاسٌ يَصُدُّ الْخَطْبَ عَنَّا وَعَبَّاسٌ يُجِيرُ مِنْ اسْتِجَارَاً
(٣) وَإِنِّي لَخُلُوتُ تَعْتَرِبُنِي مَرَّارَةً وَإِنِّي لَتَرَاكُ لَمَّا لَمْ أَعُودُ

فذكر المسند إليه فى الاول للتسجيل على السامع حتى لا يتأق له الانكار ، وفى
الثانى لاستلذاذ ذكره ، وفى الثالث لبسط الكلام فى مقام الفخر .

أمثلة أخرى :

قال النبي صلى الله عليه وسلم :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ

وقال حافظ إبراهيم فى وصف الشمس :

هِيَ أُمُّ الْأَرْضِ فِي نَسَبِهَا هِيَ أُمُّ السُّكُونِ وَالْكَوْنِ جَنِينُ
هِيَ أُمُّ النَّارِ وَالنُّورِ مَعًا هِيَ أُمُّ الرِّيحِ وَالْمَاءِ الْمَعِينِ

هِيَ عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالِاضْهَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكَلُّمِ أَوْ الْخِطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ ،

[هِيَ عَصَايَ] أَوْ كَأَنَّ عَلَيْهِمَا ، وقد يكون الذكر للتمويل ، أو التعجب ، أو الإشهاد في قضية ، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار .

[وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ] أى إيراد المسند اليه معرفة ، وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لأن الأصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير [فَبِالِاضْهَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكَلُّمِ] نحو - أَنَا ضَرَبْتُ [أَوْ الْخِطَابِ] نحو - أَنْتَ ضَرَبْتَ [أَوْ الْغَيْبَةِ] نحو - هُوَ ضَرَبَ - لتقدم ذكره [مَا لَفْظًا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَإِمَّا مَعْنَى لِدَلَالَةِ لَفْظِ عَلَيْهِ أَوْ قَرِينَةِ حَالٍ ، وَإِمَّا حِكْمًا (١)] .

(١) وهذه أمثلة ذلك على الترتيب - زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، أَعْدَلُوا هُوَ

أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى - أَى الْعَدْلِ ، فَلَمَنْ ثَلَاثًا مَا تَرَكَ - أَى الْمَيْتِ :

تطبيقات على التعريف بالاضهار :

(١) أَنَا الْمُرْعَثُ لَا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرَّتْ فِي الشَّمْسِ لِلْقَاصِيِ وَاللِدَانِيِ

(٢) إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِنَفْسِكَ حَقَّهَا هُوَ أَنَا بِهَا كَانَتْ عَلَى النَّاسِ أَهْوَنًا

ففي الأول عرف المسند اليه بضمير المتكلم لأن المقام للتكلم ، وفي الثاني خوطب به غير معين لأن ذلك الحكم لا يختص به شخص من مخاطبين دون غيره .

أمثلة أخرى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عِنْدَ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ

(٢) هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَلِّ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَقَفْطِي

وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعِينٍ وَقَدْ يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِهِ لِيَعْمَ كُلَّ مُخَاطَبٍ ، نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذَ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُ رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَيْ تَنَاهَتْ حَالَهُمْ فِي الظُّهُورِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مُخَاطَبٌ .

أَوْ بِالْعِلْمِيَّةِ لِاحْتِضَارِهِ بِعَيْنِهِ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً بِاسْمِهِ مُخْتَصِّصٍ بِهِ ،

[وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعِينٍ] وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ، لِأَنَّ وَضْعَ الْمَعَارِفِ عَلَى أَنْ تَسْتَعْمَلَ لِمُعِينٍ ، مَعَ أَنَّ الْخُطَابَ هُوَ تَوْجِيهِهِ الْكَلَامَ إِلَى حَاضِرٍ [وَقَدْ يُتْرَكُ] الْخُطَابَ مَعَ مُعِينٍ [إِلَى غَيْرِهِ] أَيْ غَيْرِ مُعِينٍ [لِيَعْمَ] الْخُطَابَ [كُلَّ مُخَاطَبٍ] عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ [نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذَ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُ رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ] لَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ - وَلَوْ تَرَى إِذَ الْمُجْرِمُونَ - مُخَاطَبًا مُعَيَّنًا قَصْدًا إِلَى تَفْطِيحِ حَالِهِمْ [أَيْ تَنَاهَتْ حَالَهُمْ فِي الظُّهُورِ] لِأَنَّ هَلَّ الْمُحْشَرِ إِلَى حَيْثُ يَمْتَنِعُ خَفَاؤُهَا ، فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا رُؤْيَا رَأَى دُونَ رَأَى ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ [فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ] أَيْ بِهَذَا الْخُطَابِ [مُخَاطَبٍ] دُونَ مُخَاطَبٍ ، بَلْ كُلٌّ مِنْ يَتَأْتِي مِنْهُ الرُّؤْيَا فَلَهُ مَدْخَلٌ فِي هَذَا الْخُطَابِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا - أَيْ بِرُؤْيَا حَالِهِمْ مُخَاطَبٍ ، أَوْ بِحَالِهِمْ رُؤْيَا مُخَاطَبٍ ، عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ .

[وَبِالْعِلْمِيَّةِ] أَيْ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِيرَادِهِ عَلَمًا ، وَهُوَ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ مَعَ جَمِيعِ مُشَخَّصَاتِهِ [لِاحْتِضَارِهِ] أَيْ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [بِعَيْنِهِ] أَيْ بِشَخْصِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُشْتَمِرًا عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ ، وَاحْتِرَازَ بِهَذَا عَنْ إِحْتِضَارِهِ بِاسْمِ جَنْسِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ عَالِمٌ جَاءَنِي [فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً] أَيْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَاحْتِرَازَ بِهِ عَنْ نَحْوِ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ [بِاسْمِ مُخْتَصِّصٍ بِهِ] أَيْ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يُطْلَقُ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْوَضْعِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَاحْتِرَازَ بِهِ عَنْ إِحْتِضَارِهِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ . أَوْ الْمَخَاطَبِ ، وَاسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَالْمَوْصُولِ ، وَالْمَعْرِفِ

نحو - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، أَوْ تَعْظِيمٍ ، أَوْ إِهَانَةٍ ، أَوْ كُنْيَاةٍ ،

بلام العهد ، والاضافة ، وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية ، وإلا فالقيود الأخير مغن عما سبق ، وقيل : احتراز بقوله - ابتداء - عن الاحضار بشرط ، كما في المضمر الغائب ، والمعرف بلام العهد ، فانه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم ، فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع [نحو قل هو الله أحد] فالثالث أصله الاله ، حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف (١) ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته ، أو المستحق للعبودية له ، وكل منهما كلي انحصري في فرد فلا يكون علماً ، لأن مفهوم العلم جزئي ، وفيه نظر لأننا لانسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلي ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا - لاله إلا الله - كلمة توحيد ، ولو كان الله إسماً لمفهوم كلي لما أفادت التوحيد ، لأن الكلي من حيث إنه كلي يحتمل السدثرة [أو تعظيم أو إهانة] كما في الألقاب الصالحة لذلك ، مثل - رَبِّبَ عَلِيٌّ ، وَهَرَبَ مُعَاوِيَةَ [أو كُنْيَاة] عن معنى يصلح العلم له ، نحو - أَبُو لَهَبٍ فَعَلَ كَذَا - كُنْيَاةٌ عَنْ كَوْنِهِ جَهَنِمِيًّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، أَعْنَى الْإِضَافِي ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُلَازِمُ النَّارِ وَمُلَازِمُهَا ، وَيَلْزِمُهُ أَنَّهُ جَهَنِمِيٌّ ، فَيَكُونُ اتِّقَالًا مِنَ الْمُلْزومِ إِلَى الْمُلْزَمِ بِاعْتِبَارِ الْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي الْكُنْيَاةِ ، وَقِيلَ فِي هَذَا الْمَقَامِ : إِنْ الْكُنْيَاةُ كَمَا يَقَالُ - جَاءَ حَاتِمٌ - وَيُرَادُ بِهِ لَازِمُهُ (٢) أَيْ جَوَادٌ ، لَا الشَّخْصَ الْمُسَمَّى بِحَاتِمٍ ، وَيَقَالُ - رَأَيْتُ أَبَا لَهَبٍ ، أَيْ جَهَنِمِيًّا ، وَفِيهِ

(١) يريد أنه قصد ذلك التعويض ، لأن حرف التعريف موجود قبل حذف الهمزة ، ولم يكن غير موجود ثم أتى به للتعويض (٢) بأن يستعمل اللفظ ابتداء في ذلك اللازم ، ولهذا جاء الاعتراض عليه بأنه يكون استعارة لا كُنْيَاةً .

أَوْ إِيْهَامٍ اسْتَلْذَاذِهِ ،

نظر لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيحيه ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا - فَمَلَّ هَذَا الرَّجُلُ كَذْبًا - مشيراً الى كافر ، وقولنا - أَبُوْ جَهْلٍ فَعَلَّ كَذْبًا - كناية عن الجهنمي ، ولم يقل به أحد ، وبما يدل على فساد ذلك أنه مَثَلٌ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى - تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبِّبٍ - ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي هب لا كافر آخر [أو إيهام استلذاذه] أي وَجَدَانِ الْعَلَمِ لذيذاً ، نحو قوله .
بِاللَّهِ يَا ظَلِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَىٰ مَنْكَنَ أُمَّ لَيْلَىٰ مِنَ الْبَشَرِ (١)

(١) هو لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان المعروف بالعرجي من شعراء الدولة الاموية ، والقاع هو الارض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والمسند اليه فيه ليلي ، وهو اسم مستلذ له ، وقيل إن البيت لمجنون ليلي .
تطبيقات على التعريف بالعلمية :

- (١) أَبُوْمَالِكٍ قَاصِرٌ فَقْرَهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمُشِيْعٌ غَنَاهُ
(٢) - قوله تعالى (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمًا) .

ففي الأول عرف المسند اليه بالعلمية لاحتضاره باسمه المختص به ، وفي الثاني للتسجيل على السامع حتى لا يتأني له إنكاره .
أمثلة أخرى :

- (١) اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قَتْلَهُمْ حَتَّىٰ عَلَوْا فَرَسِي بِأَشَقَرٍ مُّزِيدٍ
(٢) - قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رِحْمَاءٌ بَيْنَهُمْ) .

أو التبرك به .

وَبِالمَوْصُولِيَّةِ لَعَدَمِ عِلْمِ المَخْاطَبِ بِالأَحْوالِ المَخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَةِ ، كَقَوْلِكَ -
الَّذِي كَانَ مَعْنَا أَمْسِ رَجُلٍ عَالِمٌ ، أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالأَسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ،
نَحْوِ - وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ،

[أو التبرك به] نحو - اللهُ الهَادِي ، وَمُحَمَّدٌ الشَّفِيعُ [أو نحو ذلك] كالتفاوت ، والتظهير ،
والتسجيل على السامع ، وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام .

[وبالموصولية] أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول [لعدم علم المخاطب
بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم] ولم يتعرض
المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة ، نحو - الَّذِينَ فِي بِلَادِ المَشْرِقِ
لَا أَعْرِفُهُمْ ، أَوْ لَا نَعْرِفُهُمْ - لِقَلَّةِ جَدْوَى مِثْلِ هَذَا الكَلَامِ [أو استهجان التصريح
بالاسم ، أو زيادة التقرير] أى تقرير الغرض المسوق له الكلام ، وقيل تقرير المسند ،
وقيل المسند إليه [نحو ورأودته] أى يوسف عليه السلام ، والمرادة مفاعلة من - رَأَى
يُرُودُ جَاءَ وَذَهَبَ - وكأن المعنى - خادعته عن نفسه ، وفعلت فعل الخداع لصاحبه عن
الشيء الذى لا يريد أن يخرج من يده ، يحتمل عليه أن يغلبه ويأخذه منه ، وهى عبارة
عن التمهّل لمواقفته [إياها ، والمسند إليه هو قوله [التى هو فى بيتها عن نفسه] متعلق
برأودته ، فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله ،
والمذكور أدل عليه من - امرأة العزيز أو زليخا - لأنه إذا كان فى بيتها وتمكن من
نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة ، وقيل هو تقرير للمرادة (١) لما فيه

(١) وهى المسند .

أَوِ التَّفْخِيمِ ، نَحْوُ - فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْخَطَا ، نَحْوُ :
 إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ لِأَخْوَانِكُمْ ۖ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تَصْرَعُوا
 أَوِ الْإِيْمَاءِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبْرِ ، نَحْوُ - إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي
 سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ .

من فرط الاختلاط والألفه ، وقيل تقرير للمستند إليه لامكان وقوع الابهام
 والاشترك في امرأة العزيز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ،
 وظنى أنها مثال لها ولاستجهان التصريح بالاسم (١) وقد بينته في الشرح [أو
 التفخيم] أي التعظيم والتحويل [نحو - فغشيهم من اليم ما غشيهم] فان في هذا الابهام
 من التفخيم ما لا يخفى [أو تنبيهه المخاطب على الخطأ ، نحو - إن الذين ترونهم] أي
 تظنونهم [لإخوانكم ۖ يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا (٢)] أي تهاكوا أو تصابوا
 بالحوادث ، ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك - إِنَّ الْقَوْمَ الْفُلَانِيَّ
 [أو الإيماء] أي الإشارة [إلى وجه بناء الخبر] أي إلى طريقه ، تقول - عملت هذا العمل
 على وجه عملك وعلى جهته ، أي على طرزه وطريقته ، يعني - تَأْتِي بالموصول والصلة
 للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب ، والمدح
 والذم ، وغير ذلك [نحو - إن الذين يستكبرون عن عبادتي] فان فيه إيماء إلى أن الخبر
 الْمُنْبِي عليه أمر من جنس العقاب والاذلال ، وهو قوله تعالى [سيدخلون جهنم داخرين]
 ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله - إلى وجه بناء الخبر - بالعله والسبب ،
 وقد استوفينا ذلك في الشرح .

(١) لاستحسان طلب التستر في مثل هذا (٢) هو لعبد بن الطيب من الشعراء
 المخضرمين ، ويجوز أن يكون - ترونهم - من أرى المتعمدي إلى ثلاثة مفاعيل ، فلا يكون بمعنى
 تظن ، ومفعوله الأول نائب الفاعل ، والثاني - هم - والثالث - إخوانكم - والغليل الحقد

ثُمَّ إِنَّهُ رُبَّمَا جَعَلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّعْرِيزِ بِالتَّعْظِيمِ لِشَأْنِهِ ، نَحْوُ :
إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
أَوْ شَأْنٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ، وَقَدْ يَجْعَلُ
ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ .

[ثم إنه] أي الايماء إلى وجه بناء الخبر ، لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض الأوهام [ربما جعل ذريعة] أي وسيلة [إلى التعريض بالتعظيم لشأنه]
أي لشأن الخبر [نحو - إن الذي سمك] أي رفع [السماء بنى لنا بيتا] أراد به الكعبة ،
أو بيت الشرف والمجد [دعائمه أعز وأطول (١)] من دعائم كل بيت ، ففي قوله - إن
الذي سمك السماء - إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفة والبناء عند من
له ذوق سليم ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ، لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء
أعظم منها وأرفع [أو] ذريعة إلى تعظيم [شأن غيره] أي غير الخبر [نحو - الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين] ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما يذني عن الخيبة
والخسران ، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الاهانة لشأن
الخبر ، نحو - إِنَّ الَّذِي لَا يُحْسِنُ مَعْرِفَةَ النَّفْسِ قَدْ صَدَفَ فِيهِ - أو لشأن غيره ، نحو -
إِنَّ الَّذِي يَتَّبِعُ الشَّيْطَانَ خَاسِرٌ [وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر] أي جملة محققا
ثابتا ، نحو :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبْتُ بَيْتًا مَهْجَرَةً بِكَوْفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ رِدَاهَا غَوْلُ (٢)

(١) هو للفرزدق من قصيدة له يفتخر فيها على جرير ببيته في تميم ، ولهذا . يكون حمل
البيت على بيت الشرف والمجد أولي من حمله على الكعبة (٢) هو لعبد بن الطيب ، وكوفة .

وَبِالْإِشَارَةِ لِتَمْيِيزِهِ أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :
 هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ ۞

فان في صَرْبِ الْبَيْتِ بِكَوْفَةِ الْجَنْدِ وَالْمُهَاجِرَةِ إِلَيْهَا إِيْمَاءً إِلَى أَنْ طَرِيقَ بِنَاءِ الْخَبْرِ بِمَا يَنْبَغِي عَنْ زَوَالِ الْمَحَبَّةِ وَانْقِطَاعِ الْمُوَدَّةِ ، ثُمَّ لِأَنَّهُ يَحْتَقِقُ زَوَالَ الْمُوَدَّةِ وَيَقْرُرُهُ ، حَتَّى كَأَنَّهُ بَرَهَانَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا مَعْنَى تَحْقِيقِ الْخَبْرِ ، وَهُوَ مَفْقُودٌ فِي مِثْلِ - إِنْ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ - لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي رَفْعِ اللَّهِ السَّمَاءَ تَحْقِيقٌ وَتَثْبِيتٌ لِبِنَائِهِ لِهَمِّ بَيْتًا ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِيْمَاءِ وَتَحْقِيقِ الْخَبْرِ .

[وَبِالْإِشَارَةِ] أَيْ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِرَادَةِ اسْمِ إِشَارَةِ [لِتَمْيِيزِهِ] أَيْ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ] لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ [نَحْوِ - هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا] فَصَبَّ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الْحَالِ [فِي مَحَاسِنِهِ] .

الْجَنْدُ هِيَ مَدِينَةُ الْكَوْفَةِ الْمَعْرُوفَةُ بِالْعِرَاقِ ، وَغَالَتْ أَكَلَتْ ، وَالْفُؤُلُ حَيَوَانَ خِرَافِي ، وَيَطْلُقُ أَيْضًا عَلَى الدَاهِيَةِ .

تطبيقات على التعريف بالموصلية :

(١) مَضَى بِهَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الرَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِ
 (٢) إِنَّ الَّذِي الْوَحْشَةُ فِي دَارِهِ تَوْنَسُهُ الرَّحْمَةُ فِي لَحْمِهِ
 ففي الأول عرف المسند اليه بالموصلية لافادة التفخيم ، وفي الثاني للإيْماء إلى وجه بناء الخبر وكونه مدحا للحدث عنه .

أمثلة أخرى :

(١) وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانَ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ
 (٢) وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِي كَمَا أَهْوَى

أَوْ التَّعْرِيفُ بِغَاوَةِ السَّامِعِ ، كَقَوْلِهِ :
أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنِّئِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ
أَوْ بَيَانُ حَالِهِ فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ . هَذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ
ذَلِكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيقُهُ بِالْقُرْبِ نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُتِكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمُهُ بِالْبُعْدِ ،
نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ ،

مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلْمِ (١)

وهما شجرتان بالبادية ، يعنى يقيمون بالبادية ، لأن فقد العز في الحضرة [أو
التعريف بغاوة السامع] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس [كقوله :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنِّئِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ (٢)

أَوْ بَيَانُ حَالِهِ [أي المسند إليه] في القرب أو البعد أو التوسط كقولك - هذا
أَوْ ذَلِكَ أَوْ ذَلِكَ زَيْدٌ [وَأَخْرَجَ ذَكَرَ التَّوَسُّطَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بَعْدَ تَحْقِيقِ الطَّرْفَيْنِ ،
وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْمُبَاحِثِ تَنْظُرُ فِيهَا اللَّغَةُ مِنْ حَيْثُ لَهَا تَبَيُّنٌ أَنْ هَذَا مِثْلًا لِلْقُرْبِ ، وَذَلِكَ
لِلتَّوَسُّطِ ، وَذَلِكَ لِلْبُعْدِ ، وَعِلْمُ الْمَعَانِي مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِذَا أُريدَ بَيَانُ قُرْبِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ
يُؤْتَى بِهِذَا ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمَرَادِ الَّذِي هُوَ الْحَكْمُ عَلَى الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ الْمَذْكُورِ الْمُعْبَرِ

عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان (٣) [أو تحقيره] أي تحقير المسند إليه [بالقرب
نحو - أهذا الذي يذكركم ، أو تعظيمه بالبعد نحو - ألم ، ذلك الكتاب] تزيلا لبعد

(١) هولابن الرومي من شعراء الدولة العباسية في مدح أبي الصقر الشيباني ، والضال
شجر السدر البري ، والسلم شجر ذو شوك (٢) هو للفرزدق ، والأمر في قوله - فجئني
للتعجيز ، وإنما كان في اسم الإشارة تعريض بغاوته ، لأن المراد منه آباء الفرزدق
وهم غائبون لا يحسون (٣) هذا تكلف والحق أنه معنى أصلي لا ثانوي .

أَوْ تَحْقِيرِهِ ، كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ
بِأَوْصَافٍ

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة [أو تحقيره بالبعد كما يقال - ذلك اللعين فعل كذا]
تنزيلا لبعده عن ساحة عن الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ، ولفظ ذلك صالح
للاشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، وكثيراً ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ،
لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (١) [أو للتنبيه] أى تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبيه [عند تعقيب المشار اليه بأوصاف] أى عند إيراد الأوصاف على عقب المشار
اليه ، يقال - عَقِبَهُ فَلَانَ إِذَا جَاءَ عَلَى عَقْبِهِ ، ثُمَّ تُعَدِّيهِ بِالْبَاءِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَتَقُولُ -

(١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى - كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ - فان ذلك
إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريباً في قوله - (ذَلِكَ بَانَ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَاتَّبَعُوا الْبَاطِلَ) الآية .

تطبيقات على التعريف بالاشارة :

(١) تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلَى هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعَسُ

قوله تعالى - (قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنَنِي فِيهِ) .

عرف المسند اليه بالاشارة في الاول لافادة التحقير ، وفي الثاني لافادة التعظيم

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى (وَإِذَا رَأَوْكَ إِذْ يَتَخَذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَلَيْسَ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)

(٢) أولئك قومٌ إن بنوا حسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرِدُ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ - أَوْلَيْكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَيْكَ
هُمُ الْمُفْلِحُونَ .

وَبِاللَّامِ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْمُودٍ ، نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالثَّانِي ، أَيْ لَيْسَ الَّذِي
طَلَبْتَ كَالثَّانِي وَهَبْتَ لَهَا ،

عَقَبْتَهُ بِالشَّيْءِ إِذَا جَعَلْتَ الشَّيْءَ عَلَى عَقْبِهِ ، وَبِهَذَا ظَهَرَ فُسَادُ مَا قِيلَ : إِنْ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَعَلِ
اسْمُ الإِشَارَةِ بِعَقَبٍ أَوْ صَافٍ [عَلَى أَنَّهُ] مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْبِيهِ ، أَيْ لِتَنبِيهِهِ عَلَى أَنَّ الْمَشَارَإِ إِلَيْهِ
[جَدِيرٌ بِمَا يَرِدُ بَعْدَهُ] أَيْ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ [مِنْ أَجْلِهَا] مُتَعَلِّقٌ بِجَدِيرٍ ، أَيْ حَقِيقٌ
بِذَلِكَ لِأَجْلِ الأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرْتَ بَعْدَ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ [نَحْوُ] (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ
وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) - إِلَى قَوْلِهِ [أَوْلَيْكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَيْكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] عَقَبَ
الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ وَهُوَ - (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الإِيمَانِ بِالْغَيْبِ ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ ،
وغير ذلك ، ثُمَّ عَرَّفَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ بِالإِشَارَةِ تَنْبِيْهِهَا عَلَى أَنَّ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِمْ أَحَقُّأُ بِمَا يَرِدُ بَعْدَ
أَوْلَيْكَ ، وَهُوَ كَوْنُهُمْ عَلَى الْهُدَى عَاجِلًا ، وَالفَوْزَ بِالفَلَاحِ آجِلًا ، مِنْ أَجْلِ اتِّصَافِهِمْ
بِالأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ .

[وَبِاللَّامِ] أَيْ تَعْرِيفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ (١) [لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْمُودٍ] أَيْ إِلَى حِصَّةٍ مِنْ
الحَقِيقَةِ مَعْمُودَةٍ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، يُقَالُ عَهَدْتُ
فَلَانًا إِذَا أَدْرَكْتَهُ وَلَقِيتَهُ ، وَذَلِكَ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً [نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ
كَالثَّانِي - أَيْ لَيْسَ [الذِّكْرُ] الَّذِي طَلَبْتَ [امْرَأَةً عِمْرَانَ] كَالثَّانِي [أَيْ كَالثَّانِي الَّذِي] وَهَبْتَ [تِلْكَ
الْإِثْنِي [لَهَا] أَيْ لَامْرَأَةِ عِمْرَانَ ، فَالْإِثْنِي إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَقِيلَ إِنْ الْمَعْرِفَ أَلْ لَ اللَّامِ وَحْدَهَا .

أَوَّلِي نَفْسِ الْحَقِيقَةِ ، كَقَوْلِكَ - الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَأْتِي لَوَاحِدٍ
بِاعْتِبَارِ عَهْدِيَّتِهِ فِي الذَّهْنِ ، كَقَوْلِكَ - ادْخُلِ السُّوقَ ، حَيْثُ لَا عَهْدَ ، وَهَذَا فِي
الْمَعْنَى كَالنَّكْرَةِ ،

(قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ) - لكننه ليس بمسند اليه ، والذكر إشارة إلى ماسبق ذكره
كناية في قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) - فان لفظة ما - وإن كان يعبر
الذكور والاناث ، لكن التحرير - وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس - إنما كان
للذكور دون الاناث ، وهو مسند اليه (١) وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب
به ، نحو - خَرَجَ الْأَمِيرُ - إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد [أو] للإشارة [إلى نفس
الحقيقة] ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد [كقولك الرجل
خير من المرأة] .

[وقد يأتي] المعرف بلام الحقيقة (٢) [لواحد] من الافراد [باعتبار عهديته في
الذهن] لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة ، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فردٍ ما موجودٍ من الحقيقة باعتبار كونه معبودا في الذهن
وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها ، كما يطلق الكلي الطبيعي (٣) على كل جزئي
من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس القصد إلى نفس الحقيقة من
حيث هي بل من حيث الوجود ، ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل بعضها [كقولك - ادخل السوق - حيث لاعهد] في الخارج ، ومثله قوله تعالى
(وَإِخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ) [وهذا في المعنى كالنكرة] وإن كان في اللفظ يجري عليه

(١) لانه اسم ليس (٢) يشير إلى أن هذا هو القسم الثاني من لام الحقيقة ، وتسمى
اللام فيه لام العهد الذهني ، وتسمى في القسم الأول لام الجنس ، وتسمى في القسم
الثالث الآتي لام الاستغراق (٣) هو اسم الجنس المجرد من اللام .

وَقَدْ يُفِيدُ الْأَسْتِغْرَاقَ ، نَحْوُ - إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنِي خُسْرٍ .

أحكام المعارف من وقوعه مبتدئا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك ، وإنما قال - كالتكرة - لما بينهما من تَفَاوُتٍ ما ، وهو أن التكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ، وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول واللام كل فيما مر ، فالجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، ولذونه في المعنى كالتكرة قد يعامل معاملة التكرة ويوصف بالجملة ، كقوله :

« ولقد أمرُّ على اللثيم يسبني » (١)

[وقد يفيد] المَعْرِفُ بِاللَّامِ الْمُشَارِ بِهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ [الاستغراق نحو- إن الانسان لني خسر] أشير باللام إلى الحقيقة ، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد ، بل في ضمن الجميع ، بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره ، فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حَمَلٌ (٢) على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا : إن الضمير في قوله - يأتي ، وقد يفيد - عائد إلى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة ، ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ، ليتميز (٣) عن أسماء الأجناس النسكرات ، مثل - الرَّجَعِي ، وَرُجَعِي - وإذا

(١) هو لعميرة بن جابر الخنفي من قوله :

ولقد أمر على اللثيم يسبني فضيت ثمث قلت لا يعنيني

وتمت حرف عطف لحقتها تاء التأنيث ، وإنما قال - فضيت - ولم يقل فأَمْضِي . للإشارة إلى تحقق هذا منه ، والشاهد في قوله - يسبني - فهو جملة في محل جر صفة للجرور قبله ، ولا يعرب حالا منه .

(٢) أي مدخولهما (٣) أي اسم الجنس المعرف .

وَهُوَ ضَرْبَانِ : حَقِيقِيٌّ - نَحْوُ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَيْ كُلِّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ ،
وَعُرْفِيٌّ كَقَوْلِنَا - جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ ، أَيْ صَاعَةً بَلَدَهُ أَوْ مَمْلَكَتَهُ .
وَاسْتِغْرَاقُ الْمَفْرُودِ أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةٍ - لَا رِجَالَ فِي الدَّارِ ، إِذَا كَانَ فِيهَا

اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد ، فليتأمل .

[وهو] أى الاستغراق [ضربان حقيقي] وهو أن يراد كل فرد مما يتناولها اللفظ بحسب اللغة [نحو - عالم الغيب والشهادة - أى كل غيب وشهادة ، وعرفى] وهو أن يراد كل فرد مما يتناولها اللفظ بحسب متفاهم العرف [نحو - جمع الأمير الصاعطة - أى صاعطة بلده أو] أطراف [مملكته] لأنه المفهوم عرفا لصاعطة الدنيا ، قيل المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول ، وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره (١) نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق ، نحو - أكرم الذين يأتونك إلا زيدا ، وأضرب القائمين إلا عمرا .

[واستغراق المفرد] سواء كان بحرف التعريف أو غيره [أشمل] من استغراق المثني والجموع ، بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة [بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها] (١) وهو ما يدل على الدوام والثبات ، لأنه حينئذ من الصفة المشبهة ، كما في المثال - جمع الأمير الصاعطة .

رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ ، دُونَ لَا رَجُلٍ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الْأَسْتِغْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْأَسْمِ ،
لِأَنَّ الْحَرْفَ إِيمَاً يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ
لَا بِمَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ ، وَلِهَذَا أَمْتَنَعَ وَصَفَهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ

رجل أو رجلان دون لا رجل [فانه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ، وهذا في
النكرة المنفية مسلم ، وأما في المعرفة باللام فلا ، بل الجمع المعروف بلام الاستغراق
يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه
الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير ، وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة
ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق
يدل على تعدده ، وهما متنافيان ، أجاب عنه بقوله [ولاتنافية بين الاستغراق وإفراذ الاسم ،
لأن الحرف] الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف [إنما يدخل عليه]
أى على الاسم المفرد حال كونه [مجردا عن] الدلالة على [معنى الوحدة] وامتناع
وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التماس كل اللفظي [ولأنه] أى المفرد الداخل عليه
حرف الاستغراق [بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد (١) ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع]
(١) وعلى هذا الجواب الثانى لا تنافى الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد ، لانه
على طريق البدل ، فيبقيان معا بعد دخول حرف الاستغراق ، ولا يتجرد اللفظ عن
الدلالة على الوحدة كما في الجواب الأول .

تطبيقات على التعريف باللام :

- (١) وَالْحُلُّ كَأَلْمَاءٍ يُدَى لِي صَمَائِرُهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الْكَدْرِ
(٢) - قوله تعالى - (وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) .

فاللام في الأول - الحُل - للجنس ، واللام في الآية للاستغراق ، بدليل الاستثناء

وَبِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا أَخْصَرُ طَرِيقٌ ، نَحْوُ :

هوَأى مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينِ مُصْعَدٌ

أَوْ لَتَضْمُنَهَا تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ الْمُضَافِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، كَقَوْلِكَ -
عَبْدِي حَضَرَ وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي ،

عند الجمهور وإن حكاه الاخفش في نحو - أهلك الناس الدينارَ الصفرَ والدرهمَ البيضَ .
[وبالإضافة] أى تعريف المسند اليه بالإضافة إلى شئ من المعارف [لأنها] أى
الإضافة [أخصر طريق] إلى إحضاره في ذهن السامع [نحو - هوأى] أى مهوئى ،
وهذا أخصر من - الذى أهواه ونحو ذلك - والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط
السآمة ، لكونه في السجن والحبيب على الرحيل [مع الركب اليمانيين مصعد] أى -
مبعّد ذاهب في الأرض ، وتماه :

جَنِيبٌ وَجَنِيْبَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٌ

الجنيب الجنوب المستقيم ، والجنيبان الشخص ، والموتق المقيد ، ولفظ البيت خبر
ومعناه تأسفٌ ومحسرٌ [أو لتضمنها] أى لتضمن الإضافة [تعظيمًا لشأن المضاف إليه أو
المضافات أو غيرهما كقولك] فى تعظيم المضاف إليه [عبدى حضر] تعظيمًا لك بأن لك
عبدًا [أو] فى تعظيم المضاف [عبد الخليفة ركب] تعظيمًا للعبد بأنه عبد الخليفة [أو]
فى تعظيم غير المضاف والمضاف إليه [عبد السلطان عندي] تعظيمًا للمتكلم بأن عبد

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) .

(٢) الْمُحْسِنُونَ هُمُ اللَّبَّاءُ بٌ وَسَائِرُ النَّاسِ النَّقَائِيَةُ

أَوْ تَحْقِيرًا نَحْوُ - وَلَدِ الْحَجَّامِ حَاضِرٌ .
وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِلْأَفْرَادِ

السلطان عنده ، وهو غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه ، وهذا معنى قوله - أو غيرها [أو] لتضمها [تحقيراً] للمضاف [نحو ولد الحجّام حاضر] أو المضاف إليه نحو - ضَارِبُ زَيْدٍ حَاضِرٌ - أو غيرها نحو - وَلَدُ الْحَجَّامِ جَلِيسُ زَيْدٍ - أو لاغنائها عن تفصيل متعذر ، نحو - اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذَا - أو متعسر نحو - أَهْلُ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذَا - أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو - عُلَمَاءُ الْبَلَدِ حَاضِرُونَ - إلى غير ذلك من الاعتبارات (١) .

[وأما تنكيره] أي تنكير المسند إليه [فللأفراد] أي للقصد إلى فرد بما يقع عليه

(١) وهذا كالصریح بالذم للمسند إليه نحو - علماء الدنيا لا يعملون بعلمهم - وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لسبب من الأسباب ، كما في قول الشاعر :

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمَّيْمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يَصِيْبُنِي سَهْمِي
فَلَمْ يَصْرَحْ بِأَسْمَائِهِمْ اتِّقَاءً لِنَفَرْتِهِمْ مِنْهُ ، وَبَعْدًا عَنِ الصَّرِيحِ بِذَمِّهِمْ .
تطبيقات على التعريف بالاضافة :

(١) بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ الْلِقَاءِ كَأَنَّهُمْ اسْوَدُّ لَهَا فِي غَيْلِ خَفَانٍ أَشْبَلُ
(٢) قوله تعالى - (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ)
فالاضافة في الاول للاغناء عن تفصيل متعذر ، وفي الثاني لتعظيم شأن المضاف .

أمثلة أخرى :

(١) أَبُوكَ حَبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

(٢) قوله تعالى - (إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَجَنُونٌ) .

نَحْوٍ - وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ، أَوْ النَّوْعِيَّةِ نَحْوٍ - وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ
غَشَاوَةٌ ، أَوْ التَّعْظِيمِ أَوْ التَّحْقِيرِ كَقَوْلِهِ :
لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ
أَوْ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لَهُ لَا بِلَا وَإِنْ لَهُ لَغَنِمًا أَوْ التَّقْلِيلِ نَحْوِ وَرِضْوَانٍ مِنْ اللَّهِ أَكْبَرُ ،

اسم الجنس [نحو - وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى - أو النوعية] أى للقصد إلى
نوع منه [نحو - وعلى أبصارهم غشاوة] أى نوع من الاغطية ، وهو غطاء التعامى عن
آيات الله تعالى ، وفى المفتاح أنه للتعظيم ، أى غشاوة عظيمة [أو التعظيم أو التحقير
كقوله (١) له حاجب] أى مانع عظيم [فى كل أمر يشينه] أى يعيبه [وليس له عن
طالب العرف حاجب] أى مانع حقير فكيف بالتعظيم [أو التثنية كقولهم - إن له
لابلا ، وإن له لغنما . أو التقليل نحو - ورضوان من الله أكبر] والفرق بين التعظيم
والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتكثير باعتبار الكميات
(١) البيت لأبى الطمجان حنظلة بن الشرقى مولى بن أبى السمط من الشعراء
المخضرمين .

تطبيقات على تنكير المسند اليه :

(١) اللَّهُ مَنِ جَانِبٌ لَا أَضْيَعُهُ وَلِلَّهِ مَنِي وَالْحَبْلَاعَةُ جَانِبٌ

(٢) وَفِي السَّمَاءِ نَجْمٌ لَا عِدَادَ لَهَا وَلَيْسَ يُكْسَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

نكر المسند اليه فى البيت الأول - وهو جانب - للتعظيم فى أوله والتحقير فى آخره ،
وفى البيت الثانى وهو - نجوم - للدلالة على التثنية .

أمثلة أخرى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ) :

(٢) شَقَّتْ لِمَنْظَرِكَ الْجِيُوبَ عَمَائِلٌ وَبِكِتْمِكَ بِالدَّمْعِ أَهْتُونَ غَوَانَ

وَقَدْ جَاءَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ نَحْوٌ - وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ ، أَيْ ذُوو عَدَدٍ
كَثِيرٍ وَأَيَّاتٍ عَظَامٍ ، وَمَنْ تَسْكَيرِ غَيْرِهِ لِلأَفْرَادِ أَوْ النَّوْعِيَّةِ نَحْوٌ - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ
دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، وَلِلتَّعْظِيمِ نَحْوٌ - فَأَذْنُوا بِحَرْبِ مَنْ أَلَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَلِلتَّحْقِيرِ - نَحْوٌ
إِنْ نَظَنُّهُ إِلَّا ظَنًّا .

والمقادير ، تحقيقا كما في الابل ، أو تقديرا كما في الرضوان ، وكذا التحقير والتقليل ،
وللاشارة إلى أن بينهما فرقا قال [وقد جاء] التذكير [للتعظيم والتكثير نحو - وإن
يُكذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ] من قبلك [أي ذوو عدد كثير] هذا ناظر إلى التذكير
[و [آيات عظام] هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير والتقليل معا ،
نحو - حَصَلَ لِي مِنْهُ شَيْءٌ - أي حقير قليل .

[ومن تنكير غيره] أي غير المسند إليه [للأفراد أو النوعية نحو - والله خالق كل
دابة من ماء] أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به ،
أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة التي تخص
بذلك النوع من الدابة [و] من تنكير غيره [للتعظيم نحو - فأذنوا بحرب من الله
ورسوله] أي حرب عظيم [وللتحقير نحو - إن نظن إلا ظنا] أي ظنا حقيرا ضعيفا ،
إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهذا
الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع نحو - ما ضربته إلا ضربا - على
أن يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر - ضربه - لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى
منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره ، واعلم أنه كما أن التنكير الذي في
معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض ، كما في قوله تعالى - وَرَفَعَ
بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ - أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ، ففي هذا الإبهام من تفخيم فضله

وَأَمَّا وَصْفُهُ فَلَمَّا كَرِهَ مَبِينًا لَهُ كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ - الْجِسْمُ الطَّوِيلُ
الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوَهُ فِي الْكَشْفِ قَوْلُهُ :
الْأَلْمَى الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ نَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا
أَوْ مَخْصَصًا

وإعلاء قدره ما لا يخفى .

[وأما وصفه] أى وصف المسند إليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع
المختص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله - وأما بياناه ،
وأما الإبدال منه - أى وأما ذكر النعت له [فلكونه] أى الوصف بمعنى المصدر ،
والأحسن أن يكون بمعنى النعت ، على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه
الآخر على ما سيجيء في البديع (١) [مبينا له] أى للمسند إليه [كاشفا عن معناه ،
كقولك - الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله] فإن هذه الأوصاف
كما يوضح الجسم ويقع تعريفها له [ونحوه في الكشف] أى مثل هذا القول في كون
الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفا للمسند إليه [قوله
الآلمى الذى يظن بك الظن ن كان قد رأى وقد سمعا (٢)]

فإن الآلمى معناه الذى المتوقع ، والوصف بعده بما يكشف معناه ويوضحه ،
لكنه ليس بمسند إليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن فى البيت السابق ، أعنى قوله .

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّمَاحَةَ وَالنَّجْمَ دَةَ وَالْبَرَّ وَالْتَقَى جَمْعًا (٣)

أومنصوب على أنه صفة لاسم إن ، أو بتقدير أعنى (٤) [أو] لكون الوصف [مخصصا]

(١) لأنه من الاستخدام المحدود من المحسنات البديعية (٢) هولاءوس بن حجر من
شعراء الجاهلية (٣) هو تأكيد للأربعة قبله (٤) وخبر إن على هذا قوله بعد عدة آيات .

أودى فلا تنفع الأشاحه من أمرٍ لمرة يُحاولُ البَدْعَا

نحو - زيد التاجر عندنا ، أو مدحا أو ذما ، نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل
حيث يتعين الموصوف قبل ذكره ، أو تأكيدا ، نحو - أمس الدابر كان يوما عظيما
وأما توكيده فللتقرير

للمسند اليه ، أى مقللا اشتراكه أو رافعا احتماله ، وفي عرف النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك في النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في
المعارف [نحو - زيد التاجر عندنا] فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره
[أو] لكون الوصف [مدحا أو ذما نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل - حيث
يتعين الموصوف] أعنى زيدا [قبل ذكره] أي ذكر الوصف ، وإلا لكان
الوصف مخصصا [أو] لكونه [تأكيدا نحو - أمس الدابر كان يوما عظيما] فان لفظ
الأمس مما يدل على الدبور ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود ونفسيره ، كقوله
تعالى - (وَمِمَّنْ دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) حيث وصف - دابة وطائر -
بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا
الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (١) .

[وأما توكيده] أى توكيد المسند اليه [فللتقرير] أى تقرير المسند اليه ، أى تحقيق

(١) أما أصل التعميم فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي ، ولسكنه يجوز أن
يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد ، فنفي الوصف هذا الاحتمال .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالوصف :

(١) إلهي عبدك العاصي اتاكَا مُقرأ بالذُتوب وقد دَعَاكَ

(٢) لَا يَبْعِدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزُرِ

فوصف المسند اليه في البيت الأول بقوله - العاصي - لقصد الترحم ، وفي الثاني

بقوله - الذين هم سُمُّ العداة - لقصد المدح .

أَوْ دَفَعَ تَوْهْمَ التَّجْوِزِ أَوْ السُّهْوِ أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ .

مفهومه ومدلوله ، أعني جملة مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يُظنُّ به غيره ، نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - إذا ظنَّ المنكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه ، وقيل المراد تقرير الحكم ، نحو - أَنَا عَرَفْتُ - أو المحكوم عليه نحو - أَنَا سَمِعْتُ فِي حَاجَتِكَ وَحَدِي أَوْ لَا غَيْرِي - وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء (١) وتأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا [أو لدفع توهم التجوز] أي التكلم بالمجاز ، نحو - قَطَعَ اللَّصُّ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ ، أَوْ نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ - لثلاث يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلبانه [أو] لدفع توهم [السهو] نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - لثلاث يتوهم أن الجائي غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو [أو] لدفع توهم [عدم الشمول] نحو - جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَوْ أَجْمَعُونَ - لثلاث يتوهم أن بعضهم لم يجيء ، إلا أنك لم تعتد بهم ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم في حكم شخص واحد ، كقولك - بنو فلان قتلوا زيدا ، وإنما قتله واحد منهم .

(١) وإنما هو من تأكيد الحكم أو تأكيد التخصيص على ماسياتي .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالتوكيد :

(١) - قوله تعالى (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) .

(٢) فِدَاكَ حَىٰ خَوْلَانُ جَمِيعِهِمْ وَهَدَانُ

التوكيد فيها لدفع توهم عدم الشمول .

وَأَمَّا بَيَانُهُ فَلَا يَضَاحُهُ بِاسْمِ مَخْتَصٍّ بِهِ ، نَحْوُ - قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ .
وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ وَجَاءَ

[وأما بيانه] أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان [فلا يضاخه باسم مختص به نحو -
قدم صديقك خالد] ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح ، لجواز أن يحصل الايضاح من
اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به ، كقوله :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رِكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْعَيْلِ وَالسَّنَدِ (١)

فان الطير عطف بيان للعائدات مع أنه ليس اسما مختصا بها ، وقد يحىء عطف البيان
لغير الايضاح كما فى قوله تعالى (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ) ذكر
صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جىء به للمدح لا للايضاح كما
تجىء الصفة لذلك .

[وأما الابدال منه] أى من المسند اليه [فلزيادة التقرير] من إضافة المصدر إلى
المعمول ، أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا من عادة افتتان صاحب
المفتاح حيث قال فى التأكيد - للتقرير - وههنا - لزيادة التقرير - ومع هذا فلا يخلو عن
نسكته لطيفة وهى الايماء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة ،
والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا ، بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير
والتحقيق [نحو جاءنى أخوك زيد] فى بدل الكل ، ويحصل التقدير بالتركيز [وجاءنى
(١) هو للناطقة الذبياني فى الاعتذار للنعمان بن المنذر ، والواو فى قوله - والمؤمن -

للقسم ، وجواب القسم فى قوله بعد هذا البيت :

مَا إِنْ آتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفْعُ سَوْطِ إِلَى يَدَيَّ

والغيل والسند موضعان فى جانب الحرم فهما ماء .

القوم أكثرهم وسلب زيد ثوبه :

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلْتَفْصِيلُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ مَعَ

القوم أكثرهم] في بدل البعض [وسلب زيد ثوبه] في بدل الاشتمال ، وبيان التقرير فيها أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور ، أما في البعض فظاهر ، وأما في الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الطرف على المطروف ، بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له ، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو - أعجبتني زيد - إذا أعجبك علمه ، بخلاف - ضربت زيدا - إذا ضربت حمارة ، ولهذا صرحوا بأن نحو - جاني زيد أخوه - بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ، ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضاً لا يخلو عن إيضاح وتفسير ، ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (١) [وأما العطف] أي جعل الشيء معطوفاً على المستند إليه [فلتفصيل المستند إليه مع

(١) وقد يقع فيه إذا كان بدل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده فتوهم أنك غلط لقصد المبالغة والتفنن ، فيستحسن البدل في هذا كما يستحسن في العطف ببل ، نحو قوله :

أَلْمَعُ بَرَقَ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مَصْبَاحٍ أَمْ ابْتَسَامَتُهُ بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي

تطبيقات على تقييد المستند إليه بالبدل :

(١) - قوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَةِ إِلَيْهِ سَبِيلًا) .

(٢) بلغنا السماءَ مجدناً وسناؤناً ولنا لئرجو فوق ذلك مظهرآ

أبدل في الأول لفظ - من استطاع - من المستند إليه بدل اشتمال ، وفي الثاني لفظ - مجدناً - بدل اشتمال أيضاً ، لزيادة التقرير والإيضاح .

اِخْتِصَارٌ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ، أَوْ الْمُسْنَدُ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ
فَعَمْرُو أَوْ نَحْوُ - جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالَدٌ ،

اختصار نحو - جاءني زيد وعمرو] فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير
دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحترز
بقوله - مع اختصار - عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - فان فيه تفصيلا للمسند
اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ، وما يقال من أنه احتراز
عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - من غير عطف فليس بشيء ، إذ ليس فيه دلالة على
تفصيل المسند اليه ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول ، نص عليه الشيخ
في دلائل الاعجاز [أو] لتفصيل [المسند] بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولاً
ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة [كذلك] أى مع اختصار ، واحترز بقوله -
كذلك - عن نحو - جاءني زيد وعمرو بعده يوم أو سنة [نحو جاءني زيد فعمرو ، أو
ثم عمرو ، أو جاءني القوم حتى خالد] فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل
على التعقيب من غير تراخي ، وثم على التراخي ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في
الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ، فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه
بالمتبوع أولاً وبالتابع ثانياً ، من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط
فيها الترتيب الخارجى (١) فان قلت في هذه الثلاثة أيضاً تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل

(١) لأنه يجوز أن تقول فيها - مات كل أب لى حتى آدم عليه السلام .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالعطف :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ) .

(٢) وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بَأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا

أورد السامع إلى الصواب ، نحو - جاءني زيد لا عمرو ، أو صرف الحكم إلى
آخر ، نحو - جاءني زيد بل عمرو وما جاءني عمرو بل زيد ،

أو لتفصيلهما معا ، قلت فرق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون مقصودًا منه ، وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا ، لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله ، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ، ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كأنه أمر كان معلوما ، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر ، فليستامل ، وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه [أورد السامع] عن الخطأ في الحكم [إلى الصواب نحو - جاءني زيد لا عمرو] لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاآك جميعا ، ولكن أيضا للرد إلى الصواب لإلأ أنه لا يقال لنفي الشركة ، حتى إن نحو - ما جاءني زيد لكن عمرو - إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ، لا لمن اعتقد أنهما جاآك جميعا ، وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا [أو صرف الحكم] عن محكوم عليه [إلى] محكوم عليه [آخر نحو - جاءني زيد بل عمرو ، أو ما جاءني عمرو بل زيد] فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ، ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لأن ينفى عنه

(٣) عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فُقَامَهَا بِنِي تَابُدَ غَوْلَهَا فَرَجَامَهَا

قَدَّافِعُ الرِّيَّانِ عُرِيَّ رَسْمَهَا خَلَقًا كَمَا ضَمَّنَ الْوَحْيِ سَلَامَهَا

عطف المسند إليه بالواو في الأول لاجل تفصيله مع الاختصار ، وبأو في الثاني لافادة الابهام والتلطف مع محبوبته ، وبالفاء في الثالث لاجل تفصيل المسند مع الاختصار .

أَوْ الشُّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .
وَأَمَّا فَصْلُهُ فَلتَخْصِيصُهُ بِالمُسْنَدِ .

الحكم قطعا خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا في المنفى إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو مُتَحَقِّقُ الحكم له ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا لم يجرى ، وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال ، أو مجيئه محقق ، كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع ، حتى يكرن معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال [أو الشك] من المتكلم [أو التشكيك للسامع] أى إبقاعه في الشك [نحو جاءني زيد أو عمرو] أو للايهام نحو قوله تعالى (وَإِنَّا أَوْ لِيَأْكُمُ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) أو للتخيير أو للاباحة نحو - لِيَدْخُلِ الدَّارَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو - والفرق بينهما أن في الاباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

[وَأَمَّا فَصْلُهُ] أى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ، وإنما جعله من أحوال المسند اليه لأنه يقترن به أو لا ، ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له [فلتخصيصه] أى المسند اليه [بالمسند] يعنى لقصر المسند على المسند اليه (١) لأن معنى قولنا - زيد

(١) فتكون الباء في قوله - فلتخصيصه بالمسند - داخلة على المقصور لا على المقصور عليه .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بضمير الفصل :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) :

(٢) وَكَأَنَّ بِالْأَبْطَاحِ مِنْ صَدِيقٍ تَرَاهُ لَوْ أَصَبْتَ هُوَ الْمُصَابَا

أتى بضمير الفصل في الأول لقصر المسند وهو - الرزاق - على المسند إليه وهو

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلْيَكُونَ ذِكْرُهُ أَهْمًا ، إِمَّا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،
وَأَمَّا لِيَتِمَّ كُنَّ الْخَيْرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ تَشْبُوهًا إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانَ مَسْتَحْدَثٍ مِنْ جَمَادٍ

هُوَ الْقَائِمُ - أَنْ الْقِيَامَ مَقْصُورًا عَلَى زَيْدٍ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَمْرٍو ، فَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ - فَانْتِخَاصِهِ
بِالْمُسْنَدِ - مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِمْ - خَصَّصْتُ فَلَانَا بِالذِّكْرِ - أَيْ ذَكَرْتَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، كَمَا نَكَ
جَعَلْتَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَشْخَاصِ مَخْتَصًا بِالذِّكْرِ ، أَيْ مُنْفَرِدًا بِهِ ، وَالْمَعْنَى هَهُنَا جَعَلَ الْمُسْنَدَ
إِلَيْهِ مِنْ بَيْنِ مَا يَصِحُّ أَنْصَافُهُ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ مَخْتَصًا بِأَنْ يَثْبُتَ لَهُ الْمُسْنَدُ ، كَمَا يُقَالُ فِي
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ - مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَلَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ .

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فَلْيَكُونَ ذِكْرُهُ أَهْمًا] وَلَا يَكْفِي فِي التَّقْدِيمِ
مَجْرَدُ ذِكْرِ الْأَهْتِمَاءِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُبَيَّنَّ أَنَّ الْأَهْتِمَاءَ مِنْ أَيْ جِهَةٍ وَبِأَيِّ سَبَبٍ ، فَلِذَا
فَصَلَهُ بِقَوْلِهِ [إِمَّا لِأَنَّهُ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [الْأَصْلُ] لِأَنَّهُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ
مِنْ تَحْقِيقِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَقَصِدُوا أَنْ يَكُونَ فِي الذِّكْرِ أَيْضًا مُقَدِّمًا [وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ
عَنْهُ] أَيْ عَنِ ذَلِكَ الْأَصْلِ ، إِذْ لَوْ كَانَ أَمْرٌ يَقْتَضِي الْعُدُولَ عَنْهُ فَلَا يَقْدَمُ كَمَا فِي الْقَاعِلِ ،
فَأَنَّ مَرْتَبَةَ الْعَامِلِ التَّقَدُّمَ عَلَى الْمَعْمُولِ [وَإِمَّا لِيَتِمَّ كُنَّ الْخَيْرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ
تَشْبُوهًا إِلَيْهِ] أَيْ الْخَيْرُ [كَقَوْلِهِ :

(وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانَ مَسْتَحْدَثٍ مِنْ جَمَادٍ (١))

بِعْنَى تَحْمِيرِ الْخَلَاقِ فِي الْمَعَادِ الْجَسْمَانِي ، وَالنُّشُورِ الَّذِي لَيْسَ بِنَفْسَانِي ، بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ :

بَانَ أَمْرَ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فَدَاعَ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادٍ

- لَفْظُ الْجَلَالَةِ - وَفِي الثَّانِي لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ وَهُوَ - الْمَصَابِ - عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ ضَمِيرُ
الْعَائِبِ فِي قَوْلِهِ - تَرَاهُ - .

(١) هُوَ لِأَبِي الْعَلَاءِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرِي مِنْ شِعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ .

وَأَمَّا لِتَعْجِيلِ الْمَسْرَةِ أَوْ الْمَسَاءَةِ لِلتَّفَاوُلِ أَوْ التَّطْيِيرِ ، نَحْوُ - سَعِدٌ فِي دَارِكَ ،
وَالسَّفَاحِ فِي دَارِ صَدِيقِكَ - وَأَمَّا لِإِيْهَامِ أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ ، أَوْ أَنَّهُ يَسْتَلْذُ
بِهِ ، وَأَمَّا لِنَحْوِ ذَلِكَ .

قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ لِیَفِيدَ تَخْصِیْصَهُ بِالْخَبَرِ الْفَعْلِيِّ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النِّفْيِ ،
نَحْوُ - مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا - أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لْغَیْرِی ،

یعنی بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به [وإنما لتعجيل المسرة أو المساءة
للتفاؤل] علة لتعجيل المسرة [أو التطير] علة لتعجيل المساءة [نحو - سعد في دارك]
لتعجيل المسرة [والسفاح في دار صديقك] لتعجيل المساءة [وإنما لإيهام أنه أي المسند
إليه [لا يزول عن خاطر] لكونه مطلوباً [أو أنه يستلذ به] لكونه محبوباً [وإنما لنحو
ذلك] كإظهار تعظيمه أو تحقيره أو ما أشبه ذلك (١) .

[قال عبد القاهر : وقد يقدم [ليفيد] التقديم [تخصيصه بالخبر الفعلي] ؛
أي قصر الخبر الفعلي عليه [إن ولي] المسند إليه [حرف النفي] أي وقع بعدها بلا .
فصل (٢) [نحو ما أنا قلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول لغيري] ، فالتقديم يفيد نفي .

(١) ومن التقديم للاستلذاذ بالمسند إليه قول جميل :

بُئْسَ نِسْبَةٌ مَا فِيهَا إِذَا مَا تَبَصَّرْتُ مَعَابٌ وَلَا فِيهَا إِذَا نَسِبْتُ أَشْبُ

ومن التقديم لتعظيمه قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ

رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) ومن التقديم لتحقيره قول الشاعر :

أَبُوكَ حِيَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدِّي يَاحْجَاجُ فَارِسُ شَمْرَا

(٢) عدم الفصل ليس بشرط ، فيدخل في هذا نحو - ما زيداً أنا ضربتُ - وقد

أنك الضمير في قوله - بعدها - باعتبار أن حرف النفي أداة أو كلمة .

وَهَذَا لَمْ يَصِحَّ - مَا أَنَا قُلْتُ وَلَا غَيْرِي ، وَلَا مَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَدًا ، وَلَا مَا أَنَا
ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا - وَإِلَّا فَقَدْ يَأْتِي لِلتَّخْصِيسِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ أَوْ
مُشَارَكَتَهُ فِيهِ ، نَحْوُ - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ - وَيُؤَكِّدُ عَلَى الْأَوَّلِ

الفعل عن المتكلم وثبوتُه لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص ،
ولا يلزم ثبوتُه لجميع من سواك ، لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم
التخطبُ اشتراكك معه في القول أو انفرادك به دونه [ولهذا] أي ولأن التقديم
يقيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوتُه للغير [لم يصح - ما أنا قلت] هذا
[ولاغيري] لأن مفهوم - ما أنا قلت - ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق
اللاغيري نفياً عنه ، وهما متناقضان [ولما أنا رأيت أحدا] لأنه يقتضى أن يكون
إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الإنسان ، لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية
على وجه العموم في المفعول ، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ،
اليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي [ولا ما أنا ضربت إلا زيدا] لأنه يقتضى أن
يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام ، وكلُّ
ما نفىته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوتُه لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر ، وإن عاماً
فعمام وإن خاصاً فخاص ، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنها بها في الشرح .

[ولا] أي وإن لم يَلِ المسند إليه حرف النفي ، بأن لا يكون في الكلام حرف
النفي ، أو يكون حرف النفي متأخراً عن المسند إليه [فقد يأتي] التقديم للتخصيص
رداً على من زعم انفراد غيره [أي غير المسند إليه المذكور] [به] أي بالخبر الفعلي
[أو] [زعم] [مشاركته] أي مشاركة الغير [فيه] أي في الخبر الفعلي [نحو أنا سعيت في
حاجتك] لمن زعم انفراد الغير بالسعي ، فيكون قصر قلب ، أو زعم مشاركته لك في
السعي ، فيكون قصر أفراد [ويؤكد على الأول] أي على تقدير كونه ردّاً على من

بِنَحْوٍ - لَا غَيْرِي - وَعَلَى الثَّانِي بِنَحْوٍ - وَحَدِي - وَقَدْ يَأْتِي لِتَقْوَى الْحُكْمِ نَحْوٌ -
هُوَ يَعْطَى الْجَزِيلَ - وَكَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنْفِيًّا نَحْوُ - أَنْتَ لَا تَكْذِبُ - فَانَّهُ
أَشَدُّ لِنَفِي الْكُذْبِ مِنْ - لَا تَكْذِبُ - وَكَذَا مِنْ - لَا تَكْذِبُ أَنْتَ - لِأَنَّهُ لَنَا كَيْدُ
الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ لَا الْحُكْمِ .

زعم انفراد الغير [بنحو - لا غيرى] مثل - لا يزيد ولا عمرو ولا من سواى ، لأنه
الذال صريحا على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير [و] يؤكّد [على الثانى] أى على
تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة [بنحو وحدى] مثل - منفردا ، أو مترحدا ،
أو غير مشارك ، أو غير ذلك ، لأنه الذال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير فى
الفعل ، والتأكيّد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع [وقد يأتى لتقوى الحكم]
وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص [نحو - هو يعطى الجزيل] قصدا إلى تحقيق
أنه يفعل [عطاء الجزيل ، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى .

[وكذا إذا كان الفعل منفيا] فقد يأتى التقديم للتخصيص ، وقد يأتى للتقوى ،
فلا قول نحو - أنت ما سعيت فى حاجتى - قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى ، والثانى
[نحو - أنت لا تكذب] وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره [فانه أشد لنفى الكذب
من - لا تكذب] لما فيه من تكرار الإسناد المفقود فى - لا تكذب - واقتصر المصنف
على مثال التقوى ليفرح عليه التفرقة بينه وبين تأكيّد المسند اليه ، كما أشار اليه بقوله
[وكذا من - لا تكذب أنت] يعنى أنه أشد لنفى الكذب من - لا تكذب أنت -
مع أن فيه تأكيّد [لأنه] أى لأن لفظ - أنت - أو لأن لفظ - لا تكذب أنت -
[لنا كيد المحكوم عليه] بأنه ضمير المخاطب تحقيقا ، وليس الإسناد اليه على سبيل
السهو أو التجوز أو النسيان [لا] لنا كيد [الحكم] لعدم تكرار الإسناد .

وهذا الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إذا بنى الفعل على

وإن بني الفعل على منكر أفاد تخصيص الجنس أو الواحد به ، نحو - رجل
 جامي - أي لا امرأة أو لرجلان ، ووافق السكاكي على ذلك ، إلا أنه قال :
 التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه في الأصل

معرفة [وإن بني الفعل على منكر أفاد] التقديم [تخصيص الجنس أو الواحد به] أي
 بالفعل [نحو - رجل جامي - أي لا امرأة] فيكون تخصيص جنس [أو لرجلان]
 فيكون تخصيص واحد ، وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين : الجنسية والعدد المعين ،
 أعنى الواحد إن كان مفردا ، والاثنين إن كان مثنى ، والزائد عليه إن كان جمعا ، فأصل
 النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس ، فقد يقصد به الجنس فقط ، وقد يقصد به
 الواحد فقط ، والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز أنه لا فرق بين المعرفة
 والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتقوى (١) .

[ووافق] أي عبد القاهر [السكاكي على ذلك] أي على أن التقديم يفيد التخصيص و
 لكن خالفه في شرائط وتفصيل ، فان مذهب الشيخ أنه إن ولي حرف النفي فهو
 للتخصيص قطعا ، وإلا فقد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتقوى ، مضمرا كان الاسم
 أو مظهرا ، معرفة كان أو منكرا ، مثبتا كان الفعل أو منقيا ، ومذهب السكاكي أنه إن
 كان نكرة فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع ، وإن كان معرفة فإن كان مظهرا فليس
 إلا للتقوى ، وإن كان مضمرا فقد يكون للتقوى ، وقد يكون للتخصيص ، من غير
 تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره ، وإلى هذا أشار بقوله [إلا أنه] أي السكاكي
 [قال : التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه] أي المسند إليه [في الأصل

(١) هذا غير صحيح ، لأن كلام الشيخ في دلائل الاعجاز صريح في أن البناء على
 النكرة لا يكون إلا للتخصيص كما ذكره هنا الخطيب .

مَوْخَرًا عَلَيَّ أَنَّهُ فَاعِلٌ مُعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - أَنَا قَتٌ - وَقَدَرٌ ، وَإِلَّا فَلَا يُفِيدُ إِلَّا
تَقْوَى الْحُكْمِ ، سِوَاهُ جَازٍ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَقْدَرْ ، أَوْ لَمْ يَجْزْ ، نَحْوُ - زَيْدٌ قَامَ - وَأَسْتَنْتَنِي
الْمُنْكَرُ - يَجْعَلُهُ مِنْ بَابِ - وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ
مِنَ الضَّمِيرِ ، لِئَلَّا يَنْتَفِي التَّخْصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ

مَوْخَرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مُعْنَى فَقَطْ [لالفظا] [نحو - أنا قمت] فانه يجوز أن يقدر أن أصله
- قمت أنا - فيكون - أنا - فاعلا معنى تأكيد لفظا [وقدر] عطف على جاز ، معنى أن
إفادة التخصيص مشروط بشرطين : أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ،
أي يُقَدَّرُ أَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَوْخَرًا [وإلا] أي وإن لم يوجد الشرطان [فلا يفيد]
التقديم [إلا تقوى الحكم] سواء [جاز] تقدير التأخير [كما مر] في نحو - أنا قمت
[ولم يقدر أو لم يجوز] تقدير التأخير أصلا [نحو - زيد قام] فانه لا يجوز أن يقدر
أن أصله - قام زيد - فقدم لما سنذكره ، ولما كان مقتضى هذا الكلام ألا يكون نحو
- رجل جاءني - مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخرج فاعلا لمظالم معنى (١) استثناء السكاكي ،
وأخرجه من هذا الحكم ، بأن جملة في الأصل مَوْخَرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مُعْنَى لالفظا ، بأن
يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا ، وهذا معنى قوله [واستنتني] السكاكي
[المنكر بجملة من باب - وأسروا النجوى الذين ظلموا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ مِنْ
الضمير] معنى قَدَّرَ أَنْ أَصِلَ - رَجُلٌ جَاءَنِي - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ - رَجُلٌ -
ليس بفاعل ، بل هو بدل من الضمير في جاءني ، كما ذكر في قوله تعالى - وأسروا
النجوى الذين ظلموا - أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه ، وإنما جملة من هذا
الباب [لئلا ينتفى التخصيص] إذ لا سبب له [أي للتخصيص] سواء [أي سوى تقدير

(١) المراد فهو فاعل لفظا ومعنى لا معنى فقط .

بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ - ثُمَّ قَالَ : وَشَرْطُهُ الْأَيْمَنُ مِنَ التَّخْصِيسِ مَانِعٌ كَقَوْلِنَا - رَجُلٌ
جَاءَنِي - عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ - قَوْلِهِمْ - شَرَّ أُمَّرٍ ذَا نَابٍ - أَمَا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ
فَلَا مَتْنَاعٌ أَنْ يُرَادَ الْمَهْرُ شَرٌّ لَا خَيْرَ ، وَأَمَا عَلَى الثَّانِي فَلَنْبُوهُ عَنْ مِظَانِ اسْتِعْمَالِهِ ،
وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأَئِمَّةُ بِتَخْصِيسِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ - بِمَا أُمَّرٌ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ - فَالْوَجْهُ

كَوْنُهُ مَوْخِرًا فِي الْأَصْلِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى ، وَلَوْلَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ لَمَّا صَحَّ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأً
[بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ] فَانَّهُ يَجُوزُ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ التَّخْصِيسِ ، فَلِزِمَ ارْتِكَابُ
هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ فِي الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرِفِ ، فَانَّ قِيلَ فَيَلْزِمُهُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ -
جَاءَنِي رَجُلَانِ ، وَجَاؤُونِي رَجَالٌ وَالْإِسْتِعْمَالُ بِخِلَافِهِ ، قَلْنَا لَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ
فِي قَوْلِنَا - جَاءَنِي رَجُلٌ - بَدَلَ لِأَفْعَلٍ ، فَانَّهُ بِمَا لَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ ، بَلِ
الْمُرَادُ أَنَّ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا - رَجُلٌ جَاءَنِي - يُقَدَّرُ (١) أَنَّ الْأَصْلَ - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ
- رَجُلٌ - بَدَلَ لِأَفْعَلٍ ، فَفِي مِثْلِ - رَجَالٌ جَاؤُونِي - يَقْسَدُ أَنَّ الْأَصْلَ - جَاؤُونِي
رَجَالٌ - فَيَلْتَأَمِلُ .

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَاكِيُّ [وَشَرْطُهُ] أَيُّ وَشَرْطُ كَوْنِ الْمُنْكَرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَاعْتِبَارِ
التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فِيهِ [أَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّخْصِيسِ مَانِعٌ كَقَوْلِكَ - رَجُلٌ جَاءَنِي - عَلَى
هَامِرٍ] أَنْ مَعْنَاهُ رَجُلٌ جَاءَنِي لِأَمْرَةٍ أَوْ لِأَمْرَةٍ [دُونَ قَوْلِهِمْ شَرَّ أُمَّرٍ ذَا نَابٍ] فَانَّ
فِيهِ مَانِعًا مِنَ التَّخْصِيسِ [أَمَا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ] يَعْنِي تَخْصِيسَ الْجِنْسِ [فَلَا مَتْنَاعَ
أَنْ يُرَادَ أَنَّ الْمَهْرَ شَرٌّ لِأَخِيرٍ] لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرًّا [وَأَمَا عَلَى] التَّقْدِيرِ [الثَّانِي]
يَعْنِي تَخْصِيسَ الْوَاحِدِ [فَلَنْبُوهُ عَنْ مِظَانِ اسْتِعْمَالِهِ] أَيُّ لَنْبُوهُ تَخْصِيسَ الْوَاحِدِ عَنْ
مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْصَدُ بِهِ أَنَّ الْمَهْرَ شَرٌّ لَا شَرَّانَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ
[وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأَئِمَّةُ بِتَخْصِيسِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ بِمَا أُمَّرٌ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ فَالْوَجْهُ] أَيُّ وَجْهٌ

(١) وَهَذَا كَمَا يَقْدَرُ الْحَالُ فَلَا يَلْزِمُ وَقُوعُهُ بِالْفِعْلِ .

تَفْطِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَنْكِيرِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - إِذِ الْفَاعِلُ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ سَوَاءٌ فِي
امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ مَا بَقِيَ عَلَى حَالِهِمَا ، فَتَجْوِيزُ تَقْدِيمِ الْمَعْنَوِيِّ دُونَ اللَّفْظِيِّ تَحْكَمٌ ،
ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ التَّخْصِيسِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحُصُولِهِ بغيرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ ،

الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص [تفطيع شأن الشر به بتنكيره] أي جعل التنكير للتعظيم والتحويل ، ليكون المعنى - شر عظيم فطيع أهر ذا ناب لا شر حقير - فيكون تخصيصا نوعيا ، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد [وفيه] أي فيما ذهب إليه السكاكي [نظرا إذ الفاعل اللفظي والمعنوي] كالنأ كيد والبدل [سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما] أي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا ، بل امتناع تقديم التابع أولى [فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكماً] وكذلك تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكماً ، لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا ، وإلا فلا امتناع في أن يقال في نحو - زيد قام - إنه كان في الأصل - قام زيد - فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في - جرد قطيفة - إن جردا كان في الأصل صفة فقدم وجعل مضافا ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا في العطف في ضرورة الشعر (١) فمنع هذا مكابرة ، والقول بأنه في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد ، لأن هذا اعتبار محض [ثم لأن سلم انتفاء التخصيص] في نحو - رجل جاءني [لولا تقدير التقديم لحصوله] أي التخصيص [بغيره] أي بغير تقدير التقديم [كما ذكره] السكاكي من التحويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ، والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء ، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : [إنما يرتكب

(١) كما في قول الشاعر :

إلا يا نخلت من ذات عرقٍ عليك ورحمة الله السلام

فان الأصل - عليك السلام ورحمة الله .

ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير ،

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ، ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتسب في مثل - رجل جاني - ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ ، وأن الجملة فعلية لا اسمية ، ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي ، وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل - زيد قام وعمرو قعد - أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ، ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع ، حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام : إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما ، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا ، لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ، فافهم [ثم لا نسلم امتناع أن يراد - المهر شر لاخير] كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم - شر - لأن المعنى أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (١) .

(١) لأن الهرير صوت الكلب مطلقا لخير أو شر ، فيتأتى تخصيصه بأحدهما .
تطبيقات على تقديم المسند إليه :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ)
وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا .

(٢) المشرقان عليك ينتحبان قاصيهما في ماتم والداني

(٣) وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضرمْتُ في القلب نارا

فتقدمه في الاول للاهتمام والتعظيم ، وفي الثاني لتقوية الحكم ، وفي الثالث للتخصيص بالخبر الفعلي :
أمثلة أخرى :

(١) هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما

ثُمَّ قَالَ : وَيَقْرَبُ مِنْ - هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرَ ، وَشَبَّهَهُ بِالْخَالِي عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ عَدَمٍ تَغْيِيرُهُ فِي التَّكَلُّمِ وَالْخَطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْكَمْ بِأَنَّهُ جُمْلَةٌ ، وَلَا عُمَلٌ مُعَامَلَتَهَا فِي الْبِنَاءِ .

وَمَا يَرَى تَقْدِيمَهُ كَاللَّازِمِ لَفْظٌ مِثْلُ وَغَيْرٍ فِي نَحْوِ - مِثْلِكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرِكَ

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَاتِي [وَيَقْرَبُ مِنْ] قَبِيلٍ [هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ]

أى لِتَضَمُّنِ - قَائِمٌ - [الضَّمِيرِ] مِثْلُ - قَامَ - فَيَحْصُلُ لِلْحَكْمِ تَقْوًى [وَشَبَّهَهُ] أَى شَبَّهَ السَّكَاتِي مِثْلُ - قَائِمٌ - الْمُتَضَمِّنُ لِلضَّمِيرِ [بِالْخَالِي عَنْهُ] أَى عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ جِهَةٍ [عَدَمٍ] تَغْيِيرُهُ فِي التَّكَلُّمِ وَالْخَطَابِ وَالْغَيْبَةِ [نَحْوِ - أَنَا قَائِمٌ ، وَأَنْتَ قَائِمٌ ، وَهُوَ قَائِمٌ - كَمَا لَا يَتَغَيَّرُ] الْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ ، نَحْوِ - أَنَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ رَجُلٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ - وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ قَالَ - يَقْرَبُ - وَلَمْ يَقُلْ نَظِيرَهُ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - وَشَبَّهَهُ - بِلَفْظِ الْاسْمِ بِمَجْرُورٍ عَطْفًا عَلَى - تَضَمُّنِهِ - يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ - يَقْرَبُ - مَشْعُرٌ بِأَن فِيهِ شَيْئًا مِنَ التَّقْوَى وَليْسَ مِثْلَ التَّقْوَى فِي - زَيْدٌ قَامَ - فَالْأَوَّلُ لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرِ وَالثَّانِي لِشَبَّهِهِ بِالْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ [وَلِهَذَا] أَى وَلِشَبَّهِهِ بِالْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ [لَمْ يَحْكَمْ بِأَنَّهُ] أَى مِثْلُ - قَائِمٌ - مَعَ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا مَعَ فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَيْضًا [جُمْلَةٌ وَلَا عُمَلٌ] قَائِمٌ مَعَ الضَّمِيرِ [مُعَامَلَتَهَا] أَى مُعَامَلَةُ الْجُمْلَةِ [فِي الْبِنَاءِ] حَيْثُ أَعْرَبَ فِي مِثْلِ - رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَرَجُلًا قَائِمًا ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ .

[وَبِمَا يَرَى تَقْدِيمَهُ] أَى مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الَّذِي يَرَى تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُسْنَدِ [كَاللَّازِمِ لَفْظٌ] مِثْلُ وَغَيْرِ [إِذَا اسْتَعْمَلَ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ] فِي نَحْوِ - مِثْلِكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرِكَ

(٢) لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَتَغْنَى الْغَنَى وَلَمْ أَدْرَأَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْدَى

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُورًا الْغَنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَأَتَلَفْتُ مَا عُنْدِي

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ - مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيفِ بَعْضِ بَعْزٍ
الْمُخَاطَبِ، لِسُكُونِهِ أَعُونَ عَلَى الْمُرَادِ بِهِمَا .

قِيلَ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْعَمُومِ نَحْوُ - كُلُّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ - بِخِلَافِ مَالُو
أَخْرَجُو - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فَانَّهُ يَفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ

لا يجوز - بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إرادة تعريف بعض بغير المخاطب [بأن (١)]
يراد بالمثل والغير لإنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل ، بل المراد نفي البخل عنه على
طريق الكناية ، لأنه إذا نفي عن كان على صفة من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه
عنه ، وإثبات (٢) الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به ، وإنما يرى التقديم في
مثل هذه الصورة كاللازم [لسكونه] أى التقديم [أعون على المراد بهما] أى بهذين
التركيبين ، لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح ،
والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك ، وليس معنى قوله - كاللازم - أنه قد يقدم
وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال
إلا على التقديم كما نص عليه في دلائل الإعجاز .

[قيل وقد يقدم] المسند إليه المَسُورُ بكل على المسند المقرون بحرف النفي [لأنه]
أى التقديم [دال على العموم] أى على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ
كل [نحو - كل إنسان لم يقم] فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان
[بخلاف مَالُو أَخْرَجُو - لم يقم كل إنسان - فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد]

(١) هذا تصوير للتعريف المنفي (٢) عطف على نفي البخل لاعلى قوله بنفيه عنه .

وما جاء من تقديم لفظ مثل وغير في الكناية بهما عن ذلك المعنى :

مِثْلَكَ يَنْبِي الْحَرْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ

وغيرى يأكل المعروف سحبتا وَيَسْحَبُ عِنْدَهُ بَيْضَ الْأَيْدِي

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، وَذَلِكَ لِثَلَا يَلْزَمُ تَرْجِيحُ التَّأْكِدِ عَلَى التَّاسِيسِ ، لِأَنَّ الْمَوْجِبَةَ
الْمَهْمَلَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمُحْمُولَ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْجُمْلَةِ

لا عن كل فرد [فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي ، والتأخير لا يفيد إلا سلب
العموم ونفي الشمول ، وذلك أى كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير] لثلا يلزم
ترجيح التأكيد وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التأسيس] وهو
أن يكون لافادة معنى جديد ، مع أن التأسيس راجح ، لأن الافادة خير من الاعدادة ،
وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أمأ في صورة التقديم فلأن قولنا - إنسان لم يقم -
موجبة مهملة ، أما الايجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان ، لا بنفي القيام
عنه ، لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول ، وأما الاهمال فلأنه لم يذكر فيها
ما يدل على كفية أفراد الموضوع ، مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان (١) وإذا
كان - إنسان لم يقم - موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد [لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية] عند
وجود الموضوع ، نحو - لم يقم بعض الانسان - بمعنى أنهما متلازمان في الصدق ،
لأنه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع
الافراد أو بعضها ، وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض ، وكلما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة ، فهي في قوة السالبة الجزئية
[المستلزمة نفي الحكم عن الجملة] لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع [مأ
بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض ، وأياً ما كان يلزمها نفي
(١) هذا من تنمة الدليل على أنها مهملة ، ولو لم يذكره لوردت القضية الطبيعية.
مثل - الانسان نوع - فانه لم يذكر فيها ما يدل على كية الأفراد أيضا ، ولكن الحكم
فيها ليس على ما صدق عليه الانسان .

دُونَ كُلِّ فَرْدٍ ، وَالسَّالِبَةُ الْمُهِمَلَةُ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلنَّفْيِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ،
لِوُرُودِ مَوْضُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - لِأَنَّ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ فِي الصُّورَةِ
الْأُولَى وَعَنْ كُلِّ فَرْدٍ فِي الثَّانِيَةِ إِيمًا أَفَادَهُ الْإِسْنَادُ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلُّ وَقَدْ ،
زَالَ ذَلِكَ

الحكم عن جملة الافراد [دون كل فرد] لجواز أن يكون منفيًا عن البعض ثابتًا للبعض ،
وإذا كان - إنسان لم يقيم - بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعت كل فرد ،
فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الاول ، فيجب أن
يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحًا للتأسيس على التأكيد .
وأما في صورة التأخير فلائم قولنا - لم يقيم إنسان - سالبة مهملة لا سور فيها
[والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد] نحو - لا شيء من
الإنسان بقاءم - ولما كان هذا مخالفًا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية بيده بقوله
[لورود موضوعها] أي موضوع المهملة [في سياق النفي] حال كونه نكرة غير
مصدرة بلفظ كل ، فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد ، وإذا كان - لم يقيم إنسان -
بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد ولو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد
المعنى الاول ، فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ، لتكرن كل لتأسيس
معنى آخر ، وذلك لامن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين ، فعند
انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة ، والحاصل أن التقسيم بدون كل لسلب العموم
ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعده دخول كل يجب أن
يعكس هذا ليكون كل لتأسيس الراجع دون التأكيد المرجوح [وفيه نظر لامن النفي
عن الجملة في الصورة الاولى] يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول ، نحو - إنسان
لم يقيم [وعن كل فرد في] الصورة [الثانية] يعني السالبة المهملة ، نحو - لم يقيم إنسان
[إنما أفاده الإسناد إلى ماضيف إليه كل] وهو لفظ إنسان [وقد زال ذلك] الإسناد

بِالْإِسْتِنَادِ إِلَيْهَا ، فَيَكُونُ تَأْسِيسًا لَا تَأْكِيدًا ، وَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ إِذَا أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنْ كُلِّ
فَرْدٍ فَقَدْ أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ ، فَأَذَا حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي لَا يَكُونُ كُلُّ تَأْسِيسًا ،

المفيد لهذا المعنى [بالاسناد اليها] أي إلى كل ، لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق
مسندا إليه [فيكون] أي على تقدير أن يكون الاسناد إلى كل أيضا مفيدا للمعنى
الحاصل من الاسناد إلى إنسان يكون كل [تأسيسا لا تأكيذا] لأن التأكيذ لفظ يفيد
تقوية ما يفيد لفظ آخر ، وهذا ليس كذلك ، لأن هذا المعنى (١) حينئذ إنما أفاده
الاسناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيذا له ، وحاصل هذا الكلام أنا
لأنسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيذ ،
ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيذ الاصطلاحي ، أما لو أريد
بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ يتوجه
ما أشار إليه بقوله [ولأن] الصورة [الثانية] يعنى السالبة المهملة نحو - لم يقيم إنسان
[إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فاذا حملت] كل [على الثاني]
أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد ، حتى يكون معنى - لم يقيم كل إنسان - نفي القيام
عن الجملة لا عن كل فرد [لا يكون] كل [تأسيسا] بل تأكيذا ، لأن هذا المعنى كان
حاصلًا بدونه ، وحينئذ فلو جعلنا - لم يقيم كل إنسان - لعموم السلب مثل - لم يقيم
إنسان - لم يلزم ترجيح التأكيذ على التأسيس ، إذ لا تأسيس أصلا ، بل إنما يلزم
ترجيح أحد التأكيذين على الآخر ، وما يقال إن دلالة - لم يقيم إنسان - على النفي عن
الجملة بطريق الالتزام ودلالة - لم يقيم كل إنسان - عليه بطريق المطابقة فلا يكون
تأكيذا ففيه نظر ، إذ لو اشترط في التأكيذ اتحاد الداليتين لم يكن حينئذ - كل إنسان
لم يقيم - على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيذا ، لأن دلالة - إنسان لم يقيم -

(١) وهو النفي عن كل فرد في الصورة الثانية ، والنفي عن الجملة في الصورة

الأولى .

وَلَا نَّ النَّكْرَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ - سَالِبَةً كَلِمَةً لَا مَهْمَلَةً .
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النَّفْيِ بَانَ أُخْرَتْ عَنْ أَدَاتِهِ
نحو :

• مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ •

أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ

على هذا المعنى التزام (١) [ولأن النكرة المنفية إذا عمّت كان قولنا - لم يقم إنسان -
سالبة كلية لامهملة] كما ذكره هذا القائل ، لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل
واحد من الأفراد ، والبيان لا بد له من مبین ، ولا محالة ههنا شيء (٢) يدل على أن
الحكم فيها على كُليّة أفراد الموضوع ، ولا نغنى بالسور سوى هذا ، وحينئذ يندفع
ما قبل سماها مهمله باعتبار عدم السور .

[وقال عبد القاهر : إن كانت] كلمة [كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن
أداته] سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا ، وسواء كان الخبر فعلا [نحو - ما كل
ما يتمنى المرء يدركه] .

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن (٣)

أو غير فعل ، نحو قولك - ما كل متمنى المرء حاصلًا [أو معمولة للفعل المنفي]
الظاهر أنه عطف على - داخلة - وليس بسديد ، لأن الدخول في حيز النفي شامل
لذلك ، وكذا لو عطفها على أخرت بمعنى - أو جعلت معمولة - لأن التأخير عن

(١) لأن مدلوله المطابق ثبوت النفي عن إنسان ما ويلزمه النفي عن الجملة .

(٢) وهو وقوع النكرة في سياق النفي - وبعد فهذا البحث على طوله لا طائل

تحتة ، ولا يليق الاشتغال به في علوم البلاغة (٣) هو لابي الطيب المتنبى .

نحو - مَا جَاءَ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ ، أَوْ مَا جَاءَ كُلَّ الْقَوْمِ ، وَلَمْ أَخُذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ لَمْ أَخُذْ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً ، وَأَفَادَ ثُبُوتَ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ أَوْ تَعَلُّقَهُ بِهِ ، وَإِلَّا عَمَّ كُلُّ فَرْدٍ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ - أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ :

أداة النفي أيضا شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال ، والمعمولُ أعمُّ من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيديا لا أحدهما أو غير ذلك [نحو ما جاءني القوم كلهم] في تأكيد الفاعل [أو ما جاءني كل القوم] في الفاعل ، وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلاً أصل فيه [أو لم أخذ كل الدراهم] في المفعول المتأخر [أو كل الدراهم لم أخذ] في المفعول المتقدم ، وكذلك لم - أخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم أخذ - ففي جميع هذه الصور [توجه النفي إلى الشمول خاصة] لا إلى أصل الفعل [وأفاد] الكلام [ثبوت الفعل أو الوصف لبعض] بما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام [أو] أفاد [تعلقه] أي تعلق الفعل أو الوصف [به] أي ببعض مما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف ، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ، والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلفي بدليل قوله تعالى (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (وَلَا تُطِغْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ) [وإلا] أي وإن لم تسكن داخلية في حيز النفي ، بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي [عم] النفي كل فرد مما أضيف إليه كل ، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد [كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليمين] اسم واحد من الصحابة (١) [أقصرت الصلاة] بالرفع فاعل - أقصرت [أم نسيت]

(١) هو لقبه لا اسمه ، أما اسمه فالخرباق أو العرياض بن عمرو .

كُلِّ ذَاكَ لَمْ يَكُنْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْرِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِهَا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَا قِتْضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ .

يارسول الله [كل ذلك لم يكن] هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين : أحدهما أن جواب - أم - إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستقيم ، لا بنفي الجمع بينهما ، لأنه عارف بأن الكائن أحدهما ، والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه السلام : كل ذلك لم يكن - قال له ذو اليمين : بل بعض ذلك قد كان - ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما يتنافى النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع [وعليه] أى على عموم النفي عن كل فرد [قوله] أى قول أبي النجم .

[قد أصبحت أم الخير تدعى على ذنبا كله لم أصنع]

يرفع - كله - على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ، ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار إلى الرفع المفتقر إليه ، أى لم أصنعه .
[وأما تأخيرته] أى تأخير المسند إليه [فلاقتضاء المقام تقديم المسند] وسيجيء بيانه (١) .

هذا وما نقله عن عبد القاهر لا يكاد يفترق عما نقله قبله ، وإنما ذكره بعده لاستقامة أدلته - ومن أمثلة ذلك أيضا :

(١) وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب

(٢) ما كل رأي الفقى يدعو إلى رشد إذا بدا لك رأى مشكل فقف

(٣) إن المعلم والطبيب كلاهما لا ينصحان إذا هما لم يسكرما

(١) أى فى باب المسند الآتى بعد هذا الباب .

هَذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ وَقَدْ يُخْرَجُ الكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُوضَعُ المِضْمَرُ
مَوْضِعَ المِظْهَرِ كَقَوْلِهِمْ - نَعَمْ رَجُلًا - مَكَانَ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ ،
وَقَوْلِهِمْ - هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مَكَانَ الشَّانِ أَوِ القِصَّةِ ، لِتَمَكُّنِ مَا يَعْقِبُهُ فِي ذَهْنِ
السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ

وضع المضممر موضع المظهر

[هذا] أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك فى المقامات.
المذكورة: [كله مقتضى الظاهر] من الحال [وقد يخرج الكلام على خلافه] أى على
خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه [فيوضع المضممر موضع المظهر كقولهم - نعم.
رجلا] زَيْدٌ [مكان - نعم الرجل زيد] فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار
دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه ، وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير
عائد إلى متعقل معهود فى الذهن ، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل ، وإنما
يكون هذا من وضع المضممر موضع المظهر [فى أحد القولين] أى قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا - خبره فيحتمل عنده
أن يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو متقدم تقديرا ، ويكون التزام أفراد الضمير
حيث لم يقل - نعمما ونعموا - من خواص هذا الباب ، لسكونه من الأفعال الجامدة.
[وقولهم - هو أو هي زيد عالم - مكان الشان أو القصة] فالاضمار فيه أيضا على خلافه.
مقتضى الظاهر لعدم التقدم ، واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان إنما يؤنث إذا
كان فى الكلام مؤنث غير فضلة ، فقوله - هي زيد عالم - مجرد قياس ، ثم علل وضع
المضممر موضع المظهر فى البابين بقوله [لئتمكن ما يعقبه] أى يعقب الضمير ، أى يحى
على عقبه [فى ذهن السامع لأنه] أى السامع [إذا لم يفهم منه] أى من الضمير.

مَعْنَى أَنْتَظِرُهُ ، وَقَدْ يُعَكِّسُ فَإِنْ كَانَ اسْمٌ إِشَارَةً فَلِسْكَالِ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ لِاخْتِصَاصِهِ
بِحُكْمِ بَدِيعٍ ، كَقَوْلِهِ :

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِبِرَ زَنْدِيقًا

[معنى انتظره] أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى ، فيتمكن بعد
وروده فضل تمكن ، لأن الحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، ولا يخفى
أن هذا لا يحسن فى باب - نعم - لأن السامع مالم يسمع المُفسِّر لم يعلم أن فيه ضميراً ،
فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (١) .

وضع المظهر موضع المضمير

[وقد يعكس] وَضَعَ المضمير موضع المظهر ، أى يوضع المظهر موضع المضمير
[فإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمير [اسم إشارة فليسكال العناية بتمييزه] أى
تمييز المسند اليه [لاختصاصه بحكم بديع كقوله : كم عاقل عاقل] هو وصف عاقل
الأول ، بمعنى كامل العقل مُتَنَاهٍ فيه [أعيت] أى أعيته وأعجزته ، أو أعيت عليه
وصعبت (٢) [مذاهبه] أى طرق معاشه [وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً] هذا الذى
ترك الأوهام حائرة * وصير العالم النحرير [أى المتقن من - نحرر الامور علماً أتقنها
[زنديقاً] (٣) كافراً نافياً للصانع العدل الحكيم ، فقوله - هذا - إشارة الى حكم سابق غير

(١) قد أجيب عن هذا بأنه يجوز أن يعرف أن فيه ضميراً قبل سماع المفسر بقريئة
أو نحوها (٢) هو متعد على التقدير الأول ، ولازم على الثانى (٣) البيتان لأحمد بن
يحيى بن إسحاق الراوندى من شعراء الدولة العباسية ، وقد جاء قبل البيتين :

أَوْ التَّهْنُكُمِ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَاقِدًا الْبَصَرِ ، أَوْ النَّدَاءِ عَلَى كَيْلِ بِلَادَتِهِ أَوْ
فَطَائِنَتِهِ ، أَوْ ادْعَاءِ كَيْلِ ظُهُورِهِ ، وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ .
تَعَالَلْتُ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتُ بِذَلِكَ

محسوس ، وهو كَوْنُ العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فكان القياس فيه الاضمار ، فعدل
الى اسم الاشارة لكَيْلِ العناية بتمييزه ، لِبُرَى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين
هو الذي له الحكم العجيب ، وهو جعل الاوهام حائرة والعالم التحرير زنديقا ، فالحكم
البديع هو الذى اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة [أو التهكم] عطف على كَيْلِ
العناية [بالسامع كما إذا كان] السامع [فاقد البصر] أو لا يكون ثمّة مُشَارٌ اليه أصلا
[أو النداء على كَيْلِ بلادته] أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس [أو] على
كَيْلِ [فطائنته] بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس [أو ادعاء كَيْلِ ظهوره] أي
ظهور المسند اليه [وعليه] أي على وضع اسم الاشارة موضع المضمرة لادعاء كَيْلِ الظهور
[من غير هذا الباب] أي باب المسند اليه [تعاللت] أي أظهرت العلة والمرضى [كى
أشجى] أي أحزن ، من - شَجِيَّ بالسكسر - أي صار حزينا ، لا من - شَجَا العَظْمُ -
بمعنى - نَشِبَ في حلقه [وما بك علة * تريدن قتلى قد ظفرت بذلك] (١) أي بقتلى ،

(١) سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا وَفَرَّقَ الْعِزَّ وَالْإِذْلَالَ تَفْرِيقًا

البيت لعبد الله بن الدمينة من شعراء الدولة الاموية :

تطبيقات على وضع المضمرة موضع المظهر وبالعكس :

(١) نَعَمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

(٢) لَنْ تَسْأَلُوا الْحَقَّ نَدْبُ الْحَقِّ سَائِلُهُ وَالدرعُ مُحَقَّبَةٌ وَالسيفُ مَقْرُوبٌ

وَأِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلِزِيَادَةِ التَّمَكِينِ ، نَحْوُ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ)
وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ - وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ - أَوْ إِدْخَالَ الرُّوحِ فِي ضَمِيرِ
السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِي الْمَأْمُورِ ، مِثَالَهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ - أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ يَا مَرْكَ بَكَذَا -

كان مقتضى الظاهر أن يقول - به - لأنه ليس بمحسوس ، فعدل الى - ذلك - إشارة
الى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس .

[وإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمرة [غيره] أى غير اسم الاشارة
[فلزيادة التمكن] أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع [نحو - قل هو الله أحد ،
الله الصمد] أى الذى يُصمَدُ اليه ويُقصدُ فى الحوائج ، لم يقل - هو الصمد - لزيادة
التمكين [ونظيره] أى نظير - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ - فى وضع المظهر موضع
المضمرة لزيادة التمكن [من غيره] أى من غير باب المسند اليه [وبالحق] أى بالحكمة
المقتضية للانزال [أنزلناه] أى القرآن [وبالحق نزل] حيث لم يقل وبه نزل [أو
إدخال الروح] عطف على زيادة التمكن [فى ضمير السامع وتربية المهابة] عنده ، هذا
كالتأكيذ لادخال الروح [أو تقوية داعي المأمور ، مثالهما] أى مثال التقوية وإدخال
الروح مع التربية [قول الخلفاء - أمير المؤمنين يأمر بكذا] مكان - أنا آمر
فالأول (نعم امرأين) من وضع المضمرة موضع المظهر لاجل إفادة التشويق ،
والثانى من وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التمكن .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - فَأَنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ .

(٢) شَدَدْنَا شِدَّةَ اللَّيْثِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ - فَازَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ - أَوْ الْأَسْتِعْطَافِ كَقَوْلِهِ :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا

قَالَ السَّكَّاكِيُّ : هَذَا غَيْرٌ مُخْتَصِّصٌ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَلَا بِهَذَا الْقَدْرِ بَلْ كُلٌّ مِنَ التَّكْلِيمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ مُطْلَقًا يُنْقَلُ إِلَى الْآخِرِ ،

[وعليه] أى على وضع المظهر موضع المضمحل لتقوية داعى المأمور [من غيره] أى من غير باب المسند إليه [فاذا عزمت فتوكل على الله] لم يقل - عَلَى - لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى التوكل عليه ، لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها [أو الاستعطاف] أى طالب العطف والرحمة [كقوله :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا] مُقْرَأً بِالذَّنُوبِ وَقَدْ دَعَا كَا

لم يقل - أَنَا - لما فى لفظ - عَبْدُكَ الْعَاصِي - من التَّخَضُّعِ واستحقاق الرحمة

وترقب الشفقة .

الالتفات

[قال السكاكى هذا] أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة [غير مختص بالمسند إليه ولا] النقل مطلقاً مختص [بهذا القدر] أى بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ، ولا تخلو العبارة عن تسامح (١) [بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً] أى سواء كان فى المسند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها وارداً فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيراده [ينقل إلى الآخر] فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة

(١) لأن ظاهر كلام الخطيب أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة هو الذي لا يختص بهذا القدر ، مع أن الذي لا يختص به هو النقل مطلقاً كما جرى عليه السعد دفعا لما فى هذا الظاهر من التهاافت .

وَيُسَمَّى هَذَا النَّقْلُ الْتَفَاتًا ، كَقَوْلِهِ :

تَطَاوَلَ لَيْلِكَ بِالْأَمْسِدِ

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْإِلْتِفَاتَ هُوَ التَّجْيِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنْ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْبِيرِ
عَنْهُ بِآخِرِ مَنَّا ،

في الاثنين (١) ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي ، لكنته مراده بحسب ما علم من
مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة [ويسمى هذا النقل] عند علماء المعاني [التفاتنا]
مأخوذ من التفات الانسان عن يمينه إلى شماله وبالعكس [كقوله] أي قول امرئ
القيس (٢) [تطاول ليلك] خطابا لنفسه التفاتا ، ومقتضى الظاهر - ليلى [بالأتمد]
بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع [والمشهور] عند الجمهور [أن الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من [الطرق] الثلاثة [التكلم والخطاب والغيبة] بعد التعبير عنه [أي
عن ذلك المعنى] [بآخر منها] أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة ، بشرط أن يكون
التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرقبه السامع ، ولا بد من هذا التقييد
ليخرج مثل قولنا - أَنَا زَيْدٌ وَأَنْتَ عَمْرُو ،

وَنَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا (٣)

(١) الثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة ، والاثنان ما بقي منها بعد اعتبار أخذ
واحد منها منقولا إلى غيره :

(٢) هو امرؤ القيس بن عانس الكندي الصحابي ، وذلك من قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلِكَ بِالْأَمْسِدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرَفُدْ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَمْرَمِدِ

(٣) هو من قول رجل جاهلي من بني عقيل :

وَهَذَا أَحْصَ ، مِثَالُ الْاَلْتِفَاتِ مِنَ التَّكْلِمْ إِلَى الْخُطَابِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي
فَطَّرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ -

وقوله تعالى - وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ ، و- أَهْدِنَا - و- أَنْعَمْتَ - فان الالتفات إنما هو في - إِيَّاكَ
نَعْبُدُ - والباقي جَارٍ عَلَى أَسْلُوبِهِ ، و من زعم أن في مثل - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - التفاتاً والقياس.
أنتم فقد سها ، على ما يشهد به كتب النحو (١) [وهذا] أى الالتفات بتفسير الجمهور
[أخص منه] بتفسير السكاكي ، لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه
بطريق من الطرق ثم بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها
فترك وعدل إلى طريق آخر ، فيتحقق الالتفات بتعبير واحد ، وعند الجمهور بخصوص
بالأول ، حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد ، فكلُّ التفات عندهم التفات عنده من
غير عكس ، كما في - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ [مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب - ومالي لا
أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون] ومقتضى الظاهر - أَرْجِعُ - والتحقيق أن المراد
مالكم لا تعبدون ، لسكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق لإجراء
باق الكلام على ذلك الطريق ، فعدل عنه إلى طريق الخطاب ، فيكون التفاتاً على

نحن اللذون صبحو الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

والصبحا ظرف زمان متعلق بقوله - صبحو - وألفه للاطلاق ، والنخيل موضع
بالشام ، وملحاحا صيغة مبالغة من اللحاح ، والشاهد في انتقاله من ضمير المتكلم وهو
- نحن - إلى الغيبة وهو - اللذون - وهو جار على ما يقتضيه الظاهر .

(١) من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة ، لأن الموصول اسم
ظاهر ، فهو من قبيل الغيبة وإن عرض له الخطاب بالنداء ، وحيث يكون - آمنا -
جارياً على مقتضى الظاهر .

وإِلَى الْغَيْبَةِ (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَفَصَلْ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ) وَمِنَ الْخُطَابِ إِلَى التَّكْلِيمِ :
 طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طَرُوبٌ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشَيْبٌ
 يُكَلِّفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَلِيهَا وَعَادَتْ عَوَادٌ بَيْنَنَا وَخُطُوبٌ
 وَإِلَى الْغَيْبَةِ - حَتَّى إِذَا

المذهبين [و] مثال الالتفات من التكلم [إلى الغيبة - إنا أعطيناك الكوثر ، فصل
 لربك وانحر] ومقتضى الظاهر - لنا [و] مثال الالتفات [من الخطاب إلى التكلم]
 قول الشاعر (١) [طحا] أى ذهب [بك قلب في الحسان طروب] ومعنى طروب في
 الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها [بعيد الشباب] تصغير -
 بعد - للقرب ، أي حين ولي الشباب وكاد ينصرم [عصر] ظرف زمان مضاف إلى
 الجملة الفعلية ، أعني قوله [حان] أى قُرب [مشيب * يكلفني ليلي] فيه التفتات من
 الخطاب في - بك - إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر - يكلفك - وفاعل - يكلفني - ضمير
 القاب ، و - ليلي - مفعوله الثاني ، والمعنى - يطالبني القلب بوصل ليلي ، وروى
 - تكلفني - بالتاء الفوقانية ، على أنه مسند إلى - ليلي - والمفعول محذوف أى شدائد
 فراقها ، أو على أنه خطاب للقلب ، فيكون التفتاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب [وقد
 شط] أى بعد [وليها] أى قربها [وعادت عواد بيننا وخطوب] قال المرزوقي : عادت
 يجوز أن يكون فاعل من (٢) المَعَادَة ، كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ،
 ويجوز أن يكون من عاد يعُود - أى عادت عواد وعواثق كانت تحول بيننا إلى
 ما كانت عليه قبل [و] مثل الالتفات من الخطاب [إلى الغيبة] قوله تعالى [حتى إذا

(١) هو علقمة بن عبدة الفحل من الشعراء الجاهليين .

(٢) لأن أصل عَادَتْ عَادَوْتُ ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم
 حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت عَادَتْ على وزن فَاعَتْ بحذف لام الكلمة .

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ - وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِمْ - وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ
 فَتُشِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ - وَإِلَى الْخُطَابِ - مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [يَاكَ نَعْبُدُ -
 وَوَجْهَهُ أَنْبَ الْكَلَامِ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيحًا
 لِنَشَاطِ السَّمْعِ ، وَأَكْثَرَ إِيقَاطًا لِلِاصْغَاءِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ ، كَمَا
 فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا
 لِلِاقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَكَلِمًا أُجْرَى عَلَيْهِ صِفَةٌ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوِي ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ
 إِلَى أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا الْمُفِيدَةِ أَنَّهُ مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ ،

كنتم في الفلك وجرين بهم [والقياس بكم] و [مثال الالتفات] من الغيبة إلى التكلم [قوله تعالى] الله الذي أرسل الرياح فتشير سحابا فسقناه [ومقتضى الظاهر فساقه ، أى ساق الله ذلك السحاب وأجراه إلى بلد ميت] و [مثال الالتفات من الغيبة] إلى الخطاب [قوله تعالى] مالك يوم الدين ، [ياك نعبد] ومقتضى الظاهر إياه .

[ووجهه] أى وجه حسن الالتفات [أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان] ذلك الكلام [أحسن تطرية] أى تجديدا وإحدانا ، من - طَرَبْتُ الثوبَ [لنشاط السامع و] كان [أ كثر] إيقاظا للاصغاء إليه [أى إلى ذلك الكلام ، لأن لكل جديد لذة ، وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق] وقد تختص مواقعه بلطائف [غير هذا الوجه العام] كما في [سورة] الفاتحة ، فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد [ذلك العبد] من نفسه محركا للاقبال عليه [أى على ذلك الحقيق بالحمد] وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها [أى خاتمة تلك الصفات ، يعنى - مالك يوم الدين] المفيدة أنه [أى ذلك الحقيق بالحمد] مالك الأمر كله في يوم الجزاء [لأنه أضيف مالك إلى

فَحِينُذُ يُوجِبُ الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْخُطَابَ بِتَخْصِيصِهِ بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالْإِسْتِعَانَةِ فِي الْمَهْمَاتِ .

يوم الدين على طريق الاتساع (١) والمعنى على الظرفية ، أى مالك في يوم الدين ، والمفعول محذوف دلالة على التعميم (٢) [فحينئذ يوجب] ذلك المحرك لتناهيه في القوة [الاقبال عليه] أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد [والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات] فالباء في - بتخصيصه - متعلق بالخطاب ، يقال - عَاطَبْتُهُ بالدعاء - إذا دعوت له مواجهة ، وغاية الخضوع هو معنى العبادة ، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول - نستعين (٣) والتخصيص مستفاد من تقديم

(١) يعنى به المجاز العقلي في النسبة الاضافية ، فقد اضيف اسم الفاعل إلى الظرف ، وَحَقُّهُ أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ (٢) وهو الذى قدره الخطيب في قوله - مالك الامر كله في يوم الجزاء (٣) يعنى مفعوله الثانى ، ومفعوله الاول هو الضمير المقدم عليه .
تطبيقات على الالتفات :

(١) - قوله تعالى - وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا .

(٢) بَأَنْتَ سَعَادُ فَامْسِ الْقَلْبُ مَعْمُودًا وَأَخْلَفْتِكَ ابْنَةَ الْحُرِّ الْمُوَاعِيذَا

(٣) - قوله تعالى - وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ .

فالاول فيه انتقال من الخطاب إلى الغيبة في قوله - واستغفر لهم الرسول ، والثانى فيه انتقال من التكلم إلى الخطاب في قوله (وأخلفتك) والثالث فيه انتقال من الخطاب إلى التكلم في قوله (إن ربى) .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ

وَمَنْ خَلَّافَ الْمُقْتَضَى تَلَقَّى الْمُخَاطَبَ بغيرِ مَا يَتَرَقَّبُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافٍ .
مُرَادُهُ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ ، كَقَوْلِ ابْنِ الْقُبَيْرِيِّ لِلحِجَاجِ وَقَدْ قَالَ .
لَهُ مُتَوَعِّداً - لِأَحْمَلَنَّكَ

المفعول ، فاللطفة المختص بها موقِعُ هذا الالتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد إذا
أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المُحرَك .

الأُسلوب الحكيم

ولما انجز الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم
تسكن من مباحث المسند إليه فقال [ومن خلاف المقتضى] أي مقتضى الظاهر [تلقى
المخاطب] من إضافة المصدر إلى المفعول ، أي تلقى المتكلم المخاطب [بغير ما يترقب]
المخاطب ، والباء في - بغير - للتعدية وفي [بحمل كلامه] للسببية ، أي إنما تلقاه بغير
ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ، أي الكلام الصادر عن المخاطب [على خلاف مراده]
أي مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده [تنبيها] للمخاطب [على أنه]
أي ذلك الغير هو [الأولى بالقصد] والارادة [كقول ابن القبيري (١) للحجاج
وقد قال [الحجاج] له [أي لابن القبيري] حال كون الحجاج [متوعدا] إياه [لأحملنك .

إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ :

(٢) لَفُوكَ فِي عِلْمِ الْبِلَادِ مُنْكَسًا جَرَعَ الْهَلَالَ عَلَى فَيِّ الْفِتْيَانِ

(٣) أَعْيَاكَ رَسْمُ الدَّارِ لَمْ يَتَكَلَّمَ حَتَّى تَكَلَّمَ كَالأَصَمِّ الْأَعْجَمِ

(١) هو الغضبان بن القبيري الشيباني من خطباء العرب وفصحائهم .

عَلَى الْأَذْهِمِ : مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمَلُ عَلَى الْأَذْهِمِ وَالْأَشْهَبِ ؛ أَيُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ
 فِي السُّلْطَانِ وَبَسْطَةِ الْيَدِ فَجَدِيرٌ بَأَن يُصْفَدَ لَا أَن يُصْفَدَ ، أَوْ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ ،
 بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةَ غَيْرِهِ تَنْبِيْهُاً أَنَّهُ الْأَوَّلَى بِجَالِهِ أَوْ الْمُهْمُّ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -
 يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَجِ -

على الأذهم [يعني القيد ، هذا مقول قول الحجاج] مثل الأمير يحمل على الأذهم
 والأشهب [هذا مقول قول ابن القبرثى ، فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد ، وتلقاه
 بغير ما يترقب ، بأن حمل الأذهم في كلامه على الفرس الأذهم ، أى الذى غلب سواده
 حتى ذهب البياض الذى فيه ، وضم إليه الأشهب ، أى الذى غلب بياضه حتى ذهب
 سواده ، ومراد الحجاج إنما هو القيد ، فنبه على أن الحمل على الفرس الأذهم هو الأولى
 بأن يقصده الأمير [أى من كان مثل الأمير فى السلطان] أى الغلبة [وبسطة اليد] أى
 السكرم والمال والنعمة [فجدير بأن يصفد] أى يعطى ، من - أَصْفَدُهُ [لأن يصفد] أى
 يقيد من - صَفَدَهُ [أو السائل] عَطَفُ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، أى تلقى السائل [بغير ما يتطلب
 بتنزيل سؤاله منزلة غيره] أى منزلة غير ذلك السؤال [تنبيها] للسائل [على أنه] أى
 ذلك الغير [الأولى بجاله أو المههم له ، كقوله تعالى - يسألونك عن الأهلة قل هى
 موافقت للناس والحج] سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور وتقصانه ،
 فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف
 معالِمٌ يُوقَّتُ بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ،
 ومعالِمٌ للحج يعرف بها وقته ، وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا
 عن ذلك ، لأنهم ليسوا بمن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ، ولا يتعلق لهم به

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدِينَ
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ -

غرض [و كقوله تعالى - يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلولوالدين
والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل] سألوها عن بيان ماذا ينفقون ، فأجيبوا
بيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها ، لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع
موقعها (١) .

(١) ويسمى كل من ذنك القسمين (تلقى المخاطب بغير ما يترقب والسائل بغير
ما يتطلب) الأسلوب الحكيم .

تطبيقات على الأسلوب الحكيم :

(١) قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مَرَارًا قَالَ ثَقُلْتَ كَاهِلِي بِالْأَيْدِي

(٢) أَنْتَ تَشْتَكِي عِنْدِي مِرَاوَلَةَ الْقَرِيِّ وَقَدْ رَأَيْتَ الضَّيْفَانَ يَنْهَوْنَ مَنْزِلِي

فَقُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا هُمُ الضَّيْفُ جِدِّي فِي قِرَائِمٍ وَعَجَلِي

فالأول وقع فيه لفظ (ثقلت) في كلام المتكلم بمعنى حملتك المؤونة ، فحملة المخاطب
على تثقيل عاتقه باليمن والأيدى ، والثاني من تلقى السائل بغير ما يتطلب ، تنبيها على
أن الأولى بها الاستعداد لهم ، لا الشكوي منهم .

أمثلة أخرى :

(١) قَالَ وَسَلَوْتُ لِبُعْدِ الْآلِفِ قُلْتُ لَهُمْ سَلَوْتُ عَنْ صِحَّتِي وَالْبُرِّ مِنْ سَقَمِي

(٢) وَإِخْوَانٍ حَسِبْتُهُمْ دُرُوعًا فَكَانُوا وَلَسْكَنَ لِلْأَعَادِي

وَقَالُوا قَدْ صَفَقْتُ مَنَا قُلُوبًا نَعَمْ صَدَقُوا وَلَسْكَنَ عَن دِدَادِ

وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيْهًا عَلَى تَحَقُّقِ وَقُوْعِهِ نَحْوُ - وَيَوْمٌ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ - وَمِثْلُهُ - وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ - وَنَحْوُهُ - ذَلِكَ يَوْمٌ بِمَجْمُوعٍ لَهُ النَّاسُ -

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر [التعبير عن] المعنى [المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه (١) نحو - ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض] بمعنى - يَفَزَعُ [ومثله] التعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، (٢) كقوله تعالى [وإن الدين لواقع] وكان [ونحوه] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول ، كقوله تعالى [ذلك يوم بمجموع له الناس] مكان - يَجْمَعُ ، وهنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع ، فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه ، واردا على حسب مقتضى الظاهر ، والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف ، وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا (٣) تنبيها على تحقق وقوعه .

(١) وكذلك التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، كقوله تعالى - وَأَتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ - أى ماتلت .

(٢) لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما سيأتى ، وكذا اسم المفعول .

(٣) وإذا كان مجازا كان من خلاف مقتضى الظاهر أيضا كما هو شأن كل مجاز ، وقد نازع بعضهم في عد المجاز من خلاف مقتضى الظاهر .
تطبيقات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وبالعكس :

(١) - قوله تعالى - (أَنِّي أَمُرُّ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) .

وَمِنْهُ الْقَلْبُ نَحْوُ عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ وَقَبْلَهُ السَّكَاكِيُّ مُطْلَقًا، وَرَدَّهُ غَيْرُهُ
مُطْلَقًا، وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَارًا لَطِيفًا قَبْلَ كَقَوْلِهِ :
وَمِهِم مَغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر .

القلب

[القلب] وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه [نحو -
عرضت الناقة على الحوض] مكان - عرضت الحوض على الناقة - أي أظهرته عليها
لتشرب [وقبله] أى القلب [السكاكي مطلقا] وقال : إنه مما يورث الكلام ملاحظة
[ورده غيره] أى غير السكاكي [مطلقا] لأنه عكس المطلوب ، ونقيض المقصود
[والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا] غير الملاحظة التي أورثها نفس القلب [قبل
كقوله : ومهمه] أى مفازة [مغبرة] أى مملوءة بالغبرة [أرجاؤه] أى أطرافه
ونواحيه ، جمع الرجاء مقصورا [كان لون أرضه سماؤه (١)] على حذف المضاف

(٢) قوله تعالى - (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتَنِّي سِجَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَاحْيَيْنَا
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ) .

فالاول فيه لفظ - أتى - بمعنى أتى ، والثاني فيه لفظ - فتير - بمعنى فأنارت .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ) .

(٢) ولقد أمر على اللثيم يسبني فضيت تمت قلت لا يعنيني

(١) هو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج من شعراء الدولة الاموية .

أَيُّ لَوْنِهَا، وَإِلَّا رُدَّ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّ طِينَتَ الْفَدَنِ السِّيَاعَا

[أى لونها] يعنى لون السماء ، فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى - كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة ، حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك ، مع أن الأرض أصل فيه [وإلا] أى وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا [رد] لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها [كقوله] :

* فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا *

[كما طينت بالفدن] أى بالقصر [السياعا (١)] أى الطين بالتبين ، والمعنى - كما طينت الفدن بالسياع ، يقال - طينت السطح والبيت ، ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله - كما طينت الفدن بالسياع - لايهامه أن السياع قد بلغ مبلغا من العظم والسكرورة إلى أن صار بمنزلة الأصل ، والقدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن (٢) .

(١) هذا البيت لعمير بن شبيب التغلبي المعروف بالقطامي ، والضمير في قوله - عليها - للناقة ، وأن في قوله - فلما أن جرى - زائدة ، وجواب لما في قوله بعد هذا البيت :

أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا وَنَحْنُ نَنْظُرُ أَنْ لَنْ نُسْتَطَاعَا

(٢) يعنى أن الفدن فرع له في هذه الحالة ، كما أن السياع فرع له في غيرها ، ولا شك أن هذا القول صحيح إذا حمل السياع على الطين المخلوط بالتبين ، أما إذا حمل على الآلة التي يطين بها فلا يتأتى فيه ذلك الاعتبار اللطيف .

تطبيقات على القلب :

(١) لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لِعَابُهُ وَأَرِي الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِي عَوَاسِلِ

أحوال المسند

أما تركه فلما مرَّ كقولُه :

فأني وقيارٌ بها لغريبٌ *

أحوال المسند

[أما تركه فلما مر] في حذف المسند إليه [كقولُه] :

ومن يكُ أمسي بالمدينة رحلُهُ [فاني وقيار بها لغريب]

الرحل هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر ، وهو ضانيُّ بن الحارث - كذا في الصحاح - ولفظ البيت خبر ومناه التحسر والتوجع ، فالمسند إلى - قيار - محذوف (١) لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع

(٢) قني قبل التفريق يا ضياعاً ولايك موقفٌ منك الوداعاً

فالاول فيه تشبيه مقلوب للمبالغة ، والاصل - لعابه لعاب الافرعي - وهو قلب مقبول ، والثاني فيه قلب غير مقبول ، والاصل - ولا يكن الوداع موقفاً منك ، لأن الاصل في النكرة إذا كان معها معرفة أن تكون هي الخبر .

أمثلة أخرى :

(١) وبدأ الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يتمدح

(٢) فلو أني شهدت أبا سعاد غداة غداً لمهتته يفرق

فديتُ بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيق

(١) والتقدير - وقيار لغريب أيضاً ، وقوله - لغريب - في البيت خبر إن ، ولا يصح

وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ
وَقَوْلِكَ - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو - وَقَوْلِكَ - خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ - وَقَوْلِهِ :
إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا ۞

ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون - قيار - عطفًا على محل اسم إن وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضي الخبر لفظًا أو تقديرًا ، وأما إذا قدرنا له خبرًا محذوفًا فيجوز أن يكون هو عطفًا على محل اسم إن ، لأن الخبر مقدم تقديرًا ، فلا يكون مثل - إن زيدا وعمرو ذاهبان - بل مثل - إن زيدا وعمرو لذهاب - وهو جائز ، ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها ، [وكقوله :

[نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف (١)]

قوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا ، أي نحن بما عندنا راضون ، فالمحذوف هنا هو خبر الأول بقريئة الثاني ، وفي البيت السابق بالعكس [وقولك زيد منطلق وعمرو] أي وعمرو منطلق ، فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام [وقولك خرجت فإذا زيد] أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك ، فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية ، كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك [وقوله :

[إن محلا وان مرتحلا] وان في السفر إذ مضوا مهلاً (٢)

أن يكون خبر قيار لاقرانه باللام .

(١) هو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي من الشعراء المحضرين (٢) هو لآعشى قيس

أَيُّ إِنَّا فِي الدُّنْيَا وَلِنَا عَنْهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى (فَصَبِرْ جَمِيلٌ) يَحْتَمِلُ الْأُمُورَ : أَيُّ أَجْمَلٍ أَوْ فَأَمْرِي .

[أي إن لنا في الدنيا] حُلُولًا [و] [إن لنا عنها] إلى الآخرة ارتحالاً، والمسافرون
 قد تَوَعَّلُوا في الماضي لإرجوع لهم ، ونحن على أثرهم عن قريب ، فحذف المسند الذي
 هو ظرف قطعاً لقصده الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين ، أعني العقل ، ولضيق
 المقام ، أعني المحافظة على الشعر ، ولاتباع الاستعمال لآطراد الحذف في مثل - إنَّ
 مَالًا وَإِنَّ وِلْدَانًا - وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا باباً فقال - هذا باب - إن مالا وإن
 ولداً (١) [وقوله تعالى - قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي] فقوله - أنتم - ليس
 بمبتدأ ، لأن لو إنما تدخل على الفعل ، بل هو فاعل فعل محذوف ، والاصـل - لو
 تملكون تملكون - فحذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ، ثم أبدل
 من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل ، فالمسند المحذوف
 هنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة [وقوله تعالى - فصبر جميل - يحتمل الأمرين] حذف
 المسند أو المسند إليه [أي] فَصَبْرٌ جَمِيلٌ [أجمل أو فأمرى] صَبْرٌ جَمِيلٌ ، ففي الحذف
 تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين ، بخلاف مالمو ذكر فانه يكون
 نصاً في أحدهما .

من شعراء الجاهلية ، ومجلاً ومرتبلاً مصدران ميميان ، والسفر اسم جمع بمعنى
 المسافرين ، ويعني بهم الموتى ، والمهل مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة .
 (١) وضابط هذا الباب أن تتكرر إن ويتعدد اسما ، فيطرد في هذه الحالة حذف
 خبرها .

وَلَا بَدَّ مِنْ قَرِينَةٍ ، كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالِ مُحَقِّقِ نَحْوِ (وَلَئِنْ سَأَلْتُمْ
مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوِ :
﴿ لِيَبْكِ يَزِيدُ ضَارِعٍ لِحُصُومَةٍ ﴾

[ولا بد] للحذف [من قرينة] دالة عليه ليفهم منه المعنى [كوقوع الكلام]
لسؤال محقق نحو - ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله [أى خلة
الله ، لحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يك
جوابا عن سؤال محقق (١) ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء
عدم الحذف كذلك ، كقوله تعالى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُو
خَلَقْنَهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) وكقوله تعالى (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِ
أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) [أو مقدر] عطف على محقق [نحو] قول ضرار بن نهشل يري
ابن نهشل [ليبيك يزيد] كأنه قيل من يبكيه فقال [ضارع] أى يبكيه ضارع أى ذا
[لخصومة] لأنه كان ملجأ للأذلاء ، وعونا للضعفاء ، تمامه :

(وَخَتَبْتُ مَا تُطِيعُ الطَّوَائِحُ)

والختبط هو الذي يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، والاطاحة الاذها ،
والاهلاك ، والطوائح جمع مطيحة على غير القياس ، (٢) كلوايح جمع ملقحة ، و

(١) الأولى أن يقال فى التعليل : لأن السؤال المذكور صريحا .

(٢) وجمعها القياسى مطاوح ومطيجات .

تطبيقات على حذف المسند :

(١) لولا المشقة ساد الناس كأنهم الجود يفقر والاقدام قتال

وَفَضَّلَهُ عَلَى خِلَافِهِ بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ إِجْمَالًا ثُمَّ تَفْصِيلًا ، وَبِوُقُوعِ نَحْوِ - يَزِيدُ -
غَيْرِ فَضْلَةٍ ،

مُتَعَلِّقٌ بِمُخْتَبَطٍ ، وَمَا مُصَدَّرِيَّةٌ ، أَى سَائِلٍ مِنْ أَجْلِ إِذْهَابِ الْوَقَائِعِ مَالِهِ ، أَوْ بِيَسْكَى
الْمُقَدَّرِ ، أَى بِيَسْكَى لِأَجْلِ إِهْلَاكِ الْمُنَابِيَا يَزِيدُ [وَفَضْلُهُ] أَى رَجْحَانِ نَحْوِ - لِيُبِيكَ يَزِيدُ
ضَارِعٌ - مَبْنِيَا لِلْمَفْعُولِ [عَلَى خِلَافِهِ] يَعْنَى - لِيُبِيكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ - مَبْنِيَا لِلْفَاعِلِ ، نَاصِبَا
لِيَزِيدُ وَرَافِعَا لِضَارِعٍ [بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ] بِأَنْ أُجْمَلَ أَوَّلًا [إِجْمَالًا ثُمَّ] فَصَّلَ ثَانِيًا
[تَفْصِيلًا] أَمَا التَّفْصِيلُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَا الْإِجْمَالُ فَلَا تَهْمُ لِمَا قِيلَ - لِيُبِيكَ - عِلْمٌ أَنَّ هُنَاكَ
بِأَكْبَارِ يُسْنَدُ إِلَيْهِ هَذَا الْبُكَاءُ ، لِأَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَى الْمَفْعُولِ لَا يَدُلُّهُ مِنْ فَاعِلٍ مَحْذُوفٍ أَقِيمَ
الْمَفْعُولِ مَقَامَهُ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُتَكَرَّرَ أَوْكَدَ وَأَقْوَى ، وَأَنَّ الْإِجْمَالَ ثُمَّ التَّفْصِيلَ أَوْقَعَ
فِي النَّفْسِ [وَبِوُقُوعِ نَحْوِ - يَزِيدُ - غَيْرِ فَضْلَةٍ] لِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ لِأَمْفِعُولًا كَمَا فِي خِلَافِهِ

(٢) . إِلَيْهِ يَاطِيرُ أَلَا مِنْ مُسْعِدٍ . إِنِّي قَدْ شَفَقْتَنِي طَوْلُ السَّهْرِ
ظَهَرَ الْفَجْرُ وَقَدْ عَوَّدْتَنِي . أَنْ تُغْنِيَنِي إِذَا الْفَجْرُ ظَهَرَ

حذف في الأول خبر المبتدأ لمجازاة الاستعمال ، والتقدير - لولا المشقة موجودة -
وحذف في الثاني خبر المبتدأ أيضا للاختصار وضيق المقام ، والتقدير - ألا من مسعد
فيك ، وحذف في الثالث الفعل للاحتراز عن العبث ، والتقدير - إذا ظهر الفجر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى (وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونَ) .

(٢) وَالنَّاسُ هَذَا حِطَّةٌ مَالٌ وَذَا عِلْمٌ وَذَلِكَ مَكَارِمُ الْإِخْلَاقِ

(٣) وَالطَّيْرُ أَقْدَمَا الْكُرَى وَالنَّاسُ نَامَتْ وَالْوُجُودُ

وَبِكُونِ مَعْرِفَةِ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ
فِي ذِكْرِهِ .
وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلَهَا مَرَّةٌ

[وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة ، لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره]
أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتام الكلام به ، بخلاف ما إذا بنى للفاعل
فانه مطمع في ذكر الفاعل ، إذ لا بد للفعل من شئ، يسند هو اليه .

[وأما ذكره] أى ذكر المسند [فلها مر] فى ذكر المسند اليه ، من كَوْنِ الذِّكْرِ
هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة
مثل (خَلَقْنَاهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (١) ومن التعريض بغاوة السامع ، نحو - مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا - فى

(١) إنما ذكر المسند هنا مع أنه وقع جواباً لسؤال محقق فى الآية (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ
مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) لأن الكيفار لغباوتهم - قد
يتوهمون فى بعض الحالات أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال ، أو تجوز على
من معه ممن يقصد إسماعه .

تطبيقات على ذكر المسند :

(١) قوله تعالى (قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا لِبِئْسَ مَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ) قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا
فَسَأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) .

(٢) قوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ
قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) .

ذكر المسند فى الأول - بل فعله كبيرهم - لضعف التعويل على القرينة تعريضا

أَوْ أَنْ يَتَّعِينَ كَوْنَهُ أَسْمًا أَوْ فِعْلًا .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلِسُكُونُهُ خَيْرٌ سَبَبِيٍّ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقْوَى الْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِيِّ

جواب من قال : من نبيكم ؟ وغير ذلك [أو] لا أجل [أن يتعين] بذكر المسند [كونه
اسما] فيفيد الثبوت والدوام [أو فعلا] فيفيد التجدد والحدوث .

[وأما إفراده] أي جعل المسند غير جملة [فسكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى

الحكم] إذ لو كان سببيا نحو - زيد قام أبوه - أو مفيدا للتقوى نحو - زيد قام - فهو
جملة قطعا ، وأما نحو - زيد قائم - فليس بمفيد للتقوى ، بل هو قريب من - زيد قام -

في ذلك ، وقوله - مع عدم إفادة التقوى - معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تقوي

الحكم ، فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير ، نحو - عرفت عرفت - أو بحرف

التأكيد نحو - إن زيدا عارف - أو نقول : إن تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيد

بالطريق الخصوص ، نحو - زيد قام - فان قلت : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد

للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا ، كقولنا - أنا سمعت في حاجتك ، ورجل جاءني ، وما

أنا فعلت هذا - عند قصد التخصيص ، قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى

التقوى ، لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ، ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب

بغباوتهم ، وذكر في الثاني - يخادعون الله وهو خادعهم - لأن قوله يخادعون يفيد

التجدد حينما بعد آخر ، وقوله - وهو خادعهم - يفيد الثبوت ، وكل منهما مطلوب

في مقامه .

أمثلة أخرى :

(١) يقولون من يرقى إلى الفلك مُصْعَدًا فقلت لهم يرقى إليها النواجِعُ

(٢) لولا التقى لجمعت قبرك كعتبي وجعلت قولك ستي وكتابي

نحو - زيد أبوه منطلق .

للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى .

ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو - رجل كريم - وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببه ، نحو - رجل كريم أبوه - وصفا سببيا ، وسمي في علم المعاني المسند في نحو - زيد قام - مسندا فعليا ، وفي نحو - زيد قام أبوه - مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اکتني المصنف في بيان المسند السببي بالمثال ، وقال [والمراد بالسببي نحو - زيد أبوه منطلق] وكذا - زيد انطلق أبوه - ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة ، فيخرج عنه المسند في نحو - زيد منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفي نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد (١) ، وفي نحو - زيد قام ، وزيد هو قائم - لأن العائد فيهما مسند اليه ، ودخل

(١) لاتحاد المبتدأ والخبر فيها ، فلا تحتاج إلى رابط ، والمسند فيها ليس بفعل أيضا لأنه جملة ، وإنما خرجت عنهما لأن الفعلية والسببية في المسند إنما تقالان عند تعاقب المبتدأ والخبر .

هذا والذي يهم في هذا العلم من ذلك أن أفراد المسند لا يفيد تقوية الحكم ، وأن عدم إفراده يفيد تقويته .

تطبيقات على أفراد المسند :

(١) خَيْرُ الصَّنَائِعِ فِي الْإِنَامِ صَنِيعَةُ تَبَسُّو بِحَامِلِهَا عَنِ الْإِذْلَالِ

(٢) أَنَا لَا أُخْتَارُ تَقْيِيلَ يَدٍ قَطُّهَا أَفْضَلُ مِنْ تِلْكَ الْقَبْلِ

أتى بالمسند في الأول مفردا - صليعة - لظهور الحكم في نفسه بحيث لا يحتاج إلى

وَأَمَّا كَوْنُهُ فَعَمَلًا فَلِلتَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَخْصَرِ وَجْهِهِ مَعَ إِفَادَةِ
التَّجَدُّدِ ، كَقَوْلِهِ :

فيه نحو - زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد مرتبه ، وزيد ضرب عمرا في داره
وزيد ضربته - ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى ، وَالْعُمْدَةُ
في ذلك تتبّع كلام السكاكي ، لأننا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله .

[وأما كونه] أى المسند [فعلا فللتقييد] أى تقييد المسند [بأحد الأزمنة الثلاثة]
أعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ، والمستقبل وهو الزمان الذى
يتربق وجوده بمرور هذا الزمان ، والحال وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل
متعاقبة من غير مهلة وتراخ ، وهذا أمر عرفى (١) ، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على
أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل
عليه بقرينة خارجية ، كقولنا - زيد قائم الآن أو أمس ، أو غدا - ولهذا قال [على أخصر
وجه] ولما كان التجدد لازما للزمان لسكونه كما غير قارئاته ، أى لا يجتمع أجزاءه في
الوجود ، وَالزَّمانُ جزءٌ من مفهوم الفعل ، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة
مفيداً للتجدد ، واليه أشار بقوله [مع إفادة التجدد ، كقوله] أى كقول طريف بن تميم
تقوية ، وأتى به فى الثانى غير مفرد - لا أختار - لقصد التقوية فى مقام افتخاره بنفسه .

أمثلة أخرى :

(١) بِيَدِ الْعَفَافِ أَصُونٌ عَزَّ حِجَابِيْ وَبِعَصْمَتِيْ أَسْمُوْ عَلَى أْتْرَانِيْ

(٢) نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلِيَّ لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

(١) وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذى لا يتجزأ .

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عَكَظَ قَبِيلَةٌ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ
 وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَلَا فَاذَةَ عَدَمِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :
 لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صَرْتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مِنْطَلِقٌ

[أوكلما وردت عكاظ] هو مُتَّسِقٌ للعرب كانوا يجتمعون فيه ، فيتناشدون ويتفاخرون ، وكانت فيه وقائع [قبيلة * بعثوا إلى عريفهم] وعَرِيفُ الْقَوْمِ الْقِيمُ بِأمرهم الذي شُهِرَ وَعُرِفَ بِذَلِكَ [يتوسم] أى يصدر عنه تَفَرُّسُ الْوَجْهِ وَتَأْمَلُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا وَلِحْظَةً فَلِحْظَةٍ (١) .

[وأما كونه] أى المسند [اسما فلا فاذة عدمهما] أى عدم التقييد المذكور لإفادة التجدد ، يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك [كقوله : لا يألف درهم المضروب صرتنا *] وهو ما يجتمع فيه الدرهم [لكن يمر عليها وهو منطلق (٢)] يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تَعَرَّضَ فِي - زَيْدٌ مِنْطَلِقٌ - لَأَنَّ كَثْرَةَ مِنْ - إِبْتِاطِ الْإِنْطِلَاقِ فَعَلَّاهُ ، كَمَا فِي - زَيْدٌ طَوِيلٌ ، وَعَمْرُوٌ قَصِيرٌ (٣) .

(١) إفادة الاستمرار التجددى فى البيت بحسب المقام ، وهذا غير التجدد الذى يستفاد من نفس الفعل ، لأنه بمعنى الحصول بعد أن لم يكن (٢) البيت للنضربن جُزْئِيَّةً ، والمشهور نصب - صرتنا - على أنه مفعول والاحسن نصب - الدرهم - ليكون عدم الالفنة من جانب الصرة (٣) فالاسم على هذا لا يدل إلا على مجرد الثبوت ، وأما إفادته للدوام والاستمرار فانما يكون بحسب المقام أيضا ، كغرض المدح أو الذم ونحوهما :

وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفِعْلِ بِمَفْعُولٍ وَنَحْوَهُ فَلتَرْبِيَّةُ الْفَائِدَةِ ، وَالْمَقْيِدُ فِي نَحْوِ - كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا - هُوَ مُنْطَلِقًا لَا كَانَ .

[وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفِعْلِ] وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما [بمفعول] مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [ونحوه] من الحال والتمييز والاستثناء (١) [فلتربية الفائدة] لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة ، وكلما زاد غرابة زاد إفادة ، كما يظهر بالنظر إلى قولنا - شَيْءٌ مَا مَوْجُودٌ ، وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا . ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مُشَبَّهَاتِ الْمَفْعُولِ ، والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه ، أشار إلى جوابه بقوله [والمقيد في نحو - كان زيد منطلقاً - هو منطلقاً لا كان] لأن منطلقاً هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على

تطبيقات على المسند إذا كان فعلاً أو اسماً :

(١) قوله تعالى (وَكَلَّبَهُمْ بِأَسْطٍ ذَرَأَعِهِ بِالْوَصِيدِ) :

(٢) نَزَّوْحٌ وَتَغْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِي

(٣) كَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاحٍ تَحْرَقُ

أتى بالمسند اسماً في الأول - باسط - لإفادة الثبوت والدوام ، وأتى به فعلاً في الثاني والثالث - نزوح وتغدو - تحرق - لإفادة التجدد والاستمرار بمعونة المقام .

أمثلة أخرى :

(١) السيف أصدق إنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

(٢) لا خير في ود امرئ متملق حلو اللسان وقلبه يتلعب

(١) تقييد الفعل بذلك من مباحث متعلقات الفعل ، وسيأتي هذا بعد الكلام .

وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلَمَّا نَعِيَ مِنْهَا .
وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالشَّرْطِ فَلَا عِتْبَارَاتٍ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدْوَاتِهِ مِنَ
التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي عِلْمِ النِّحْوِ ،

زمان النسبة ، كما إذا قلت : زيد منطلق في الزمان الماضي .

[وأما تركه] أى ترك التقييد [فلما نعي منها] أى من تربية الفائدة ، مثل خوف
انقضاء الفرصة أو إرادة ألا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله
أو عدم العلم بالمقيّدات أو نحو ذلك .

[وأما تقييده] أى الفعل [بالشرط] مثل - أَكْرَمْتُكَ إِنْ تَسَكَّرْتَنِي ، وَإِنْ تَسَكَّرْتَنِي
أَكْرَمْتُكَ [فلا اعتبارات] وحالات تقتضى تقييده به [لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته]
يعنى حروف الشرط وأسماءه [من التفصيل ، وقد بين ذلك] أى التفصيل [في علم
النحو] وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط فى عرف أهل العربية قيد للحكم الجزاء (١)
مثل المفعول ونحوه ، فقولك - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ - بمنزلة قولك - أَكْرَمْتُكَ وَقَدْ
يَجِئْتُكَ إِيَّائِي - ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية ، بل
إِنْ كَانَ الْجُزْءُ خَبْرًا فَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ خَبْرِيَّةٌ ، نَحْوُ - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ - وَإِنْ كَانَ
إِنْشَائِيًّا فَالْجُمْلَةُ نَحْوِيَّةٌ - إِنْ جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمْتَهُ - وَأَمَّا نَفْسُ الشَّرْطِ فَقَدْ أُخْرِجَتْهُ الْأَدَاةُ
عَنِ الْخَبْرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصِّدْقِ وَالْكَذْبِ ، وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ كُلًّا مِنَ الشَّرْطِ وَالْجُزْءِ
مُخَارِجٌ عَنِ الْخَبْرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصِّدْقِ وَالْكَذْبِ وَإِنَّمَا الْخَبْرُ هُوَ مَجْمُوعُ الشَّرْطِ وَالْجُزْءِ
عَلَى أَحْوَالِ الْمُسْتَدِّ .

(١) محل هذا عندهم إذا لم تكن أداة الشرط اسما وجعلنا خبرها جزءا الشرط
أو مجموعها ، فإذا جعلنا خبرها الشرط وحده كان الكلام هو الجزاء ، والشرط قيد
له كما فى أداة الشرط إذا كانت حرفا ، وهذا هو الأصح عند النحاة .

وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنَ النَّظَرِ هُنَا فِي إِنْ وَإِذَا وَلَوْ ، فَانْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ ،
لَكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجُزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَأَصْلُ إِذَا الْجُزْمُ بِوُقُوعِهِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ
النَّادِرُ مَوْقِعًا لِأَنَّ ، وَعَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي مَعَ إِذَا ، نَحْوُ (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ

المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فأنما هو اعتبار المنطقيين ، ففهم قولنا - كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود - باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت
من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار ، والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس
والمحكوم به وجود النهار ، فكم من فرق بين الاعتبارين .

[ولكن لا بد من النظر هنا في إن وإذا ولو] لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها
في علم النحو [فان وإذا للشرط في الاستقبال ، لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع
الشرط] فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل
[وأصل إذا الجزم] بوقوعه ، فان وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ، ويفترقان
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له
لكونه مشتركا بين إذا وإن (١) والمقصود بيان وجه الافتراق [ولذلك] أي ولأن
أصل إن عدم الجزم بالوقوع [كان] الحكم [النادر] لكونه غير مقطوع به في الغالب
[موقعا لأن ، و] لأن أصل إذا الجزم بالوقوع [غلب لفظ الماضي] لدلالته على
الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ ، وإن نقل هنا إلى معنى الاستقبال [مع إذا ، نحو -
فاذا جاءتهم] أي قوم موسى [الحسنة] كَالْحَصْبِ وَالرَّحَاءِ [قالوا لنا هذه] أي هذه مختصة
(١) ولكن عدم الجزم بلا وقوع الشرط في - إن - معناه أنه جائز ، وعدم الجزم

بلا وقوعه في - إذا - معناه أنه منتف ، فلا اشتراك في الحقيقة بينهما في هذا أيضا .

وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه (لأن المراد الحسنة المطلقة ، ولهذا
عرفت تعريف الجنس ، والسيئة نادرة بالنسبة إليها ، ولهذا نكرت .
وقد تستعمل إن في الجزم تجاهلاً أو لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك -
إن صدقت فإذا تفعل ، أو تنزيهه منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم ، أو التوبيخ

بنا ونحن مستحقوها [وإن تصبهم سيئة] أى جذب وبلاء [يطيروا] أى يتشاهموا
[بموسى ومن معه] من المؤمنين ، جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضى مع [لأن
المراد الحسنة المطلقة] التى حصولها مقطوع به [ولهذا عرفت] الحسنة [تعريف الجنس]
أى الحقيقة ، لأن وقوع الجنس كالواجب لسكثرتة واتساعه لتحققه فى كل نوع
بمخلاف النوع ، وجيء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله [والسيئة
نادرة بالنسبة إليها] أى إلى الحسنة المطلقة [ولهذا نكرت] السيئة لتدل على التقليل .

[وقد تستعمل إن (١) فى] مقام [الجزم] بوقوع الشرط [تجاهلاً] كما إذا سئل
العبد عن سيده - هل هو فى الدار - وهو يعلم أنه فيها ، فيقول - إن كان فيها أخبرك -
يتجاهل خوفاً من السيد [أو لعدم جزم المخاطب] بوقوع الشرط ، فيجرى الكلام على
سنن اعتقاده [كقولك لمن يكذبك (٢) - إن صدقت فإذا تفعل] مع عليك بأنك
صادق [أو تنزيهه] أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط [منزلة الجاهل لمخالفته
مقتضى العلم] كقولك لمن يؤذى أباه - إن كان أباك فلا تؤذه [أو التوبيخ] أى تعبير

(١) وقد تستعمل إذا أيضاً فى مقام الشك للإشارة إلى أن الشرط لا ينبغى أن
يشك فيه ، أو لعدم شك المخاطب ، أو لتنزيهه منزلة غير الشاك ، أو لتغليب غير
الشاك على الشاك (٢) أى لمن يشك فى صدقك ، كما هو فرض هذا المقام .

وَتَصْوِيرِ أَنَّ الْمَقَامَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطَ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلِحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ
 كَمَا يُفْرَضُ الْمُحَالُ ، نَحْوُ - أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ -
 فَيَمْنُ قَرَأَ إِنْ بِالْكَسْرِ ، أَوْ تَغْلِبُ غَيْرَ الْمُتَنَصِّفِ بِهِ عَلَى الْمُتَنَصِّفِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
 (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا) يَحْتَمِلُهُمَا .

المخاطب على الشرط [وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح
 إلا لفرضه] أي فرض الشرط [كما يفرض المحال] لغرض من الاعراض [نحو -
 أفنضرب عنكم الذكر] أي أنهملكم فنضرب عنكم القرآن ، وما فيه من الأمر والنهي
 والوعد والوعيد [صفحة] أي إعراضاً أو للاعراض أو معرضين (١) [إن كنتم قوما
 مسرفين ، فيمن قرأ إن بالكسر] فكأنهم مسرفين أمر مقطوع به ، لكن جرى بلفظ
 إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ألا يكون إلا
 على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات ، لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن
 الاسراف عما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً ، فهو بمنزلة المحال ، والمحال وإن كان
 مقطوعاً بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل
 المساهلة وإرخاء العنان ، لقصد التبكيت ، كما في قوله تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ
 فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) [أو تغليب غير المتصف به] أي بالشرط (٢) [على المتصف به]
 كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو ، فنقول - إن قتما كان كذا
 [وقوله تعالى] للمخاطبين المرتابين] - وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا - يحتملها
 (١) يشير بهذا إلى أنه يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً أو لا مجله أو حالاً .
 (٢) المراد غير محقق الانصاف به ، كما هو الأصل في - إن .

والتغليبُ يجرى في فنون كثيرة ، كقوله تعالى (وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ) ،
وقوله تعالى (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) ،

أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين ، لأنه كان (١) في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم ، وههنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي الأوقوع ، فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قطعي الوقوع ، لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذ (٢) ونص المبرد والزجاج على أن إن لا تقلب - كان - إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالة على الماضي ، فجرد التغليب لا يصح استعمال إن ههنا ، بل لابد من أن يقال : لما غاب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعي الاتقاء ، فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام ، كقوله تعالى (فَأَنْ آمَنُوا بِمَثَلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا) (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) .

[والتغليب] باب واسع [يجرى في فنون كثيرة كقوله تعالى - وكانت من القاتنين] غلب الذكر على الانثى ، بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة ، فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث ، لكن لفظ - قاتنين - إنما يجرى على الذكور فقط [و] نحو [قوله تعالى - بل أنتم قوم تجهلون] غلب جانب المعنى على جانب اللفظ ، لأن القياس - يجهلون - بياء الغيبة ، لأن الضمير عائد إلى -

(١) هذا تعليل لقوله غير المرتابين - وهم الذين لم يتحقق فيهم الاتصاف بالشرط ، وهو الارتياب في الآية (٢) لأن إذ ظرف للزمان الماضي .

وَمِنْهُ أَبُوَانٌ وَنَحْوُهُ .

وَلِكُونَهُمَا لِتَعْلِيْقِ أَمْرٍ بغيرِهِ فِي الاسْتِقْبَالِ كَانَ كُلٌّ مِنْ جَمَلَتِي كُلِّ فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ ،

قوم - ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا ، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين ، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة [ومنه] أي من التغليب [أبوان] للأب والام [ونحوه] كالأعمريين لأمي بكر وعمر رضي الله عنهما ، والقمرين للشمس والقمر ، وذلك بأن يُغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر ، بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ، ثم يُثنى ذلك الاسم ويُقصد اللفظ إليهما جميعا ، فمثل - أبوان - ليس من قبيل قوله تعالى (وكانت من القانتين) كما توهمه بعضهم ، لأن الأبوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت ، فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل - القانتين - من جهة الهيئة والصيغة ، وفي مثل - أبوان - من جهة المادّة وجوهر اللفظ بالكليّة .

[ولكنهما] أي إن وإذا [لتعليق أمر] هو حصول مضمون الجزاء [بغيره] يعني حصول مضمون الشرط [في الاستقبال] متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر ، لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لافي الاستقبال ، ألا ترى أنك إذا قلت - إن دخلت الدار فأنت حر - فقد علق في هذه الحال حرّيته على دخول الدار في الاستقبال [كان كل من جملة كل] من إن وإذا ، يعني الشرط والجزاء [فعلية استقبالية] أما الشرط فلاّنه مفروض الحصول في الاستقبال ، فيمتنع ثبوته (١) ومُضِيّه ، وأما الجزاء فلاّنه حصوله مُعَلَّقٌ على حصول الشرط في الاستقبال ، ويمتنع تعليقه حصول

(١) أي أن يكون جملة اسمية ، لأن معناها الثبوت .

وَلَا يُخَالَفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا لِنُكْتَةٍ ، كَابْرَازٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ
الْأَسْبَابِ ، أَوْ كَوْنِ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَأَقِعِ ، أَوْ

الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل [ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لنكتة]
لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة ، وقوله - لفظاً - إشارة إلى أن الجملتين
وإن جعلت ككثاتهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال ، حتى
إن قولنا - إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس - معناه - إن تعتدَّ باكرامك إياي
الآن فأعتدَّ باكرامى إياك أمس ، وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع
كان ، نحو (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا مَرَّرْنَا بِنُحَيْلٍ وَمَنْ يَرْتَدَّ تَحْتَهُمْ خَتَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَانِ)
الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ، نحو - زيد وإن كثرت ماله بخيل ، وعمرو
وإن أعطيت جهاً لثيم - وفي غير ذلك قليلاً ، كقوله :

فَيَا وَطَنِي إِنِّي فَاتِنِي بِكَ سَابِقٌ مِنَ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَمْ لَسَا كُنْتُكَ الْبَالُ (١)

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله
[كابرأز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب] المتأخذه في حصوله ، نحو
- إن اشتريت كان كذا - حال انعقاد أسباب الاشتراء [أو كون ما هو للوقوع كالوَأَقِعِ]
هذا عطف على قوة الأسباب ، وكذا المعطوفات بعد ذلك ، لأنها كلها علل لأبراز
غير الحاصل في معرض الحاصل ، على ما أشار إليه في إظهار الرغبة (٢) ومن زعم
أنها كلها عطف على إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهواً بيتاً [أو

(١) هو لابي العلاء المعري ، والشاهد في قوله - إن فاتني - فانه ماض لفظاً ومعنى

(٢) أى في قوله فيما سيأتى - فان الطالب إذا عظمت رغبته الخ .

التفاؤل ، أو إظهار الرغبة في وقوعه ، نحو - إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرَامُ ،
فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصويره إياه ، فربما يخيل إليه
حاصلاً ، وعليه - إن أردن تحصناً - قال السكاكي : أو للتعريض ، نحو

التفاؤل أو إظهار الرغبة في وقوعه [أى وقوع الشرط] نحو - إن ظفرت بحسن
العاقبة فهو المرَامُ [وهذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ، ولما كان اقتضاء إظهار
الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله] فإن
الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصويره [أى الطالب] إياه [أى ذلك
الأمر] فربما يخيل [أى ذلك الأمر] [إليه حاصلاً] فيعبر عنه بلفظ الماضى [وعليه] أى
على استعمال الماضى مع إن لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى - وَلَا تُكْرِهُوا
فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ - [إن أردن تحصناً] حيث لم يقل - إن يردن - فان قيل تعليق النهى
عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفاؤها على ما هو مقتضى
التعليق بالشرط ، اجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفاؤه
إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ، ويجوز أن يكون فائدته فى الآية
المبالغة فى النهى عن الاكراه ، يعنى أنهم إذا اردن العفة فالمولى أحق بارادتها ، وأيضا
دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر ، والاجماع القاطع على حرمة
الاكراه مطلقا ، فقد عارضه (١) والظاهر يدفع بالقاطع .

[قال السكاكى : أو للتعريض] أى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل إما لما
ذكر ، وإما للتعريض ، بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره [نحو] قوله تعالى
(١) فاعل - عارضه - ضمير يعود إلى الاجماع ، والضمير المقبول عائد إلى
مفهوم الشرط .

- أَشْرَكَتْ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ - وَنَظِيرُهُ فِي التَّعْرِيفِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي -
أَيُّ وَمَالِكُمْ لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجَعُونَ - وَوَجْهٌ حَسَنُهُ
إِسْمَاعُ الْمَخَاطِبِينَ

- وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ [لئن أشركت ليحبطن عملك] فالمخاطب
هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعدم إشرائه مقطوع به ، لكن جرى بلفظ الماضي
إبرازا للإشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير ، تعريضا
بمن صدر عنهم الإشراء بأنه قد حبطت أعمالهم ، كما إذا شتمك أحد ، فتقول - والله
إن شتمني الأمير ضربته - ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراء
وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله (١) ولما كان في هذا الكلام
نوع خفاء وضعف (٢) نسبة إلى السكائي ، وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ، ثم قال
[ونظيره] أي نظير - لئن أشركت [في التعريض] لا في استعمال الماضي مقام المضارع
في الشرط للتعريض - قوله تعالى [- ومالي لا أعبد الذي فطرنى - أي ومالك
لا تعبدون الذي فطركم ، بدليل - وإليه ترجعون] إذ لولا التعريض لسكان المناسب
أن يقال - وإليه أرجع - على ما هو الموافق للسياق (٣)

[ووجه حسنه] أي حسن هذا التعريض [إسماع] المتكلم [المخاطبين] الذين هم

(١) يجيب الشارح بهذا عن اعتراض الخليلي على السكائي بأن التعريض عام

فيمن وقع منهم الإشراء في الماضي وغيره ، وأنه يحصل باسناد الفعل إلى من لا يتأني
منه ولو كان مستقبلا (٢) لعله يقصد به ضعفه من وجه آخر غير الذي ذكره الخليلي .

(٣) ويجوز أن يكون هذا من الالتفات على ما سبق في الكلام عليه ، والفرق

بينهما أن المخاطبين يفهمون من اللفظ في الالتفات على طريق المجاز ، وهذا بخلاف
التعريض ، لأن دلالة غير لفظية ، وإنما يفهم بواسطة القرائن .

الْحَقَّ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ غَضَبِهِمْ ، وَهُوَ تَرَكَّ التَّصْرِيحَ بِنَسَبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيَعِينُ عَلَى قَبُولِهِ لِكَوْنِهِ أَدْخَلَ فِي إِعْمَاضِ النَّصِيحِ ، حَيْثُ لَا يَزِيدُ لَهُمْ إِلَّا مَا يَزِيدُ لِنَفْسِهِ .

أعداؤه [الحق] هو المفعول الثاني لاسماع [على وجه لا يزيد] ذلك الوجه [غضبهم] وهو [أي ذلك الوجه] ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين [عطف على - لا يزيد - وليس هذا في كلام السكاكي ، أي على وجه يعين] على قبوله [أي قبول الحق] لكونه [أي لكون ذلك الوجه] [أدخل في إمعاض النصيح لهم ، حيث لا يزيد] المتكلم [لهم إلا ما يزيد لنفسه] .

تطبيقات على التقييد بأن وإذا :

(١) قوله تعالى (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا) .

(٢) فوالله ما أدرى ولاني لصادقٍ أداءُ عراني من حبابك أم سحرٍ فان كان سحرًا فاعذريني على الهوي وإن كان داءً غيره فلك العذر

أتي باذا في الاول للجزم بوقوع الشرط ، وعبر عن الشرط بالماضي للإشارة إلى تحققه وإن كان في المستقبل ، وأتى بأن في الثاني للشك في وقوع الشرط، والحباب فيه هو الحُب .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قُبِحَ الْبِكَاءُ عَلَى قَبِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلًا

(٢) إِنْ يَسْمَعُوا الْخَيْرَ يُخْفَوْهُ وَإِنْ سَمِعُوا شَرًّا أَذَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا كَذَبُوا

وَلَوْ لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقَطْعِ بِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ ،

[ولو للشرط] أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرض [فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط] فيلزم انتفاء الجزاء ، كما تقول - لو جئتني أكرمتك . معلقا الاكرام بالجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام ، فهى لامتناع الثانى أعنى - الجزاء - لامتناع الاول أعنى - الشرط - يعنى أن الجزاء مُنتَفٍ بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والثانى مسبب ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب ، لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة ، بل الأمر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه ، فهو لامتناع الاول لامتناع الثانى ، ألا ترى أن قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب ، حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى ، إنما ذكره ، وإنما لأن الاول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل ، لأنه ليس معنى قولهم - لَوْ لَامْتِنَاعِ الثَّانِي لَامْتِنَاعِ الْاَوَّلِ أَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِامْتِنَاعِ الْاَوَّلِ عَلَى امْتِنَاعِ الثَّانِي ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الاول ، فعنى (لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَّاهُمْ) أن انتفاء الهدى إنما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط ، من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، ألا ترى أن قولهم : لَوْ لَامْتِنَاعِ الثَّانِي لَوْجُودِ الْاَوَّلِ ، نحو - لَوْ

عَلَى لِهَلَكِ عُمَرُ - معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر ، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا - لو جئتنى لأكرمتك لكنك لم تجي - . أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجيء . (١) قال الحماسي :

ولو طار ذو حافرٍ قبلها لطارَتْ ولَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ (٢)

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلام المعري :

ولو دَامَتِ الدُّوَلَاتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ رِعَايَا وَلَكِنْ مَا لَيْسَ دَوَامٌ (٣)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إن و لو أداة للزوم (٤) وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج ، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ، ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي ، وقوله تعالى (لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) وَاَرَادَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المُسْتَفِيز ، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن ، وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح .

(١) وإنما دل هذا على صحة ما ذكره ، لأنها لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المُقَدِّم ، وهو لا ينتج شيئاً عند علماء المنطق .

(٢) هو لأبي بن سُلَيْمٍ الضَّبِّيِّ من شعراء الجاهلية (٣) الدولات بضم الدال جمع

دولة بمعنى الملك ، والمعنى أن أهل الدولات الماضية لو داموا كانوا كغيرهم رعايا

للممدوح بهذا الشعر (٤) أي للدلالة على لزوم التالى للمقدم .

فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها ، فدخولها على المضارع في نحو - لو يطيعكم
في كثير من الأمر لعنتم - لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً ،

وإذا كان لو للشرط في الماضي [فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها] إذ الثبوت
ينافي التعليق ، والاستقبال ينافي المضى ، فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية
إلا لنكتة ، ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن (١) وهو مع قلته
ثابت ، نحو قوله عليه السلام - اطلبوا العلم ولو بالصين - و - فاني أباهي بكم الامم
يوم القيامة ولو بالسقط (٢) [فدخولها على المضارع في نحو] واعلموا
أن فيكم رسول الله [لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم] أى لوقعتم في جهدٍ وهلاك
[لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً] والفعل هو الاطاعة ، يعنى أن امتناع
عنكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ، فان المضارع يفيد الاستمرار ، ودخول
- لو - عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة ، يعنى
أن امتناع عنكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ، لأنه (٣) كما أن المضارع المثبت

(١) فلا يحتاج استعمالها فيه على هذا إلى نكتة (٢) صدر الحديث - تنا كحوا
تناسلوا فاني الخ - والتقدير في الحديثين - ولو يكون بالصين ، ولو يكون بالسقط -
وهذا على أن - لو - فيهما شرطية جوابها محذوف ، لا وصلة للربط في الجملة الحالية ،
ومن استعمالها في المستقبل قول الشاعر :

ولو تلتقى أصدائونا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب

لظل صدّي صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى لي يهش ويطرّب

(٣) هذا تعليل لقوله - ويجوز الخ - لأنه يلزمه أن المضارع إنما أفاد استمرار
معنى - لو - لامعناه ، وخلاصة التعليل أنه لا مانع من إقادة الفعل المضارع استمرار

كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - لَتَنزِيلِهِ مَنزِلَةً الْمَاضِي لِصُدُورِهِ عَمَّنْ لَا خِلَافَ فِي إِخْبَارِهِ ،

يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفي ، والداخل عليه - لو - يفيد استمرار الامتناع ، كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه ، لا نفي التأكيد والدوام ، كقوله تعالى (وَمَأْتِهِمُ مَّوْجِنِينَ) رَدًّا لِقَوْلِهِمْ (إِنَّا آمَنَّا) على أبلغ وجه وآكده [كما في قوله تعالى - الله يستهزئ بهم] حيث لم يقل - الله مستهزئ - بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجده وقتنا فوقتنا [و] دخولها على المضارع [في نحو قوله تعالى - ولو ترى] الخطاب لمحمد عليه السلام ، أو لكل من تتأتى منه الرؤية [إذ وقفوا على النار] أى أررها حتى يعاينوها أو أُطْعِمُوا عليها إطلاعاً هي تحتهم ، أو أُدْخِلُوا فمرفوعا مقدار عذابها ، وجواب - لو - محذوف ، أى لرأيت أمرا فظيحا [لتنزيله] أى المضارع [منزلة الماضي ، لصدوره] أى المضارع أو الكلام [عن لا خلاف في إخباره] فهذه الحالة إنما هي في القيامة ، لكنها جعلت النفي ، كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت .

تطبيقات على التقييد بلو :

(١) قوله تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ) .

(٢) لو يسمعون كما سمعت حديثها . خَرُّوا لِعِزَّةِ خَاشِعِينَ سُجُودًا

دخلت لو على المضارع في الايول لاستحضار تلك الصورة الفظيعة ، وفي الثانى لاستحضار تلك الصورة المحبوبة .

كافى - ربما يؤد الذين كفروا ، أو لاستحضار الصورة

بمنزلة الماضى المتحقق ، فاستعمل فيها - لو واذ - المختصان بالماضى ، لكن عدل عن لفظ الماضى ولم يقل - ولو رأيت - إشارة إلى أنه كلام من لاختلاف فى إخباره ، والمستقبل عنده بمنزلة الماضى فى تحقق الوقوع ، فهذا الأمر مستقبل فى التحقيق ، ماض بحسب التأويل ، كأنه قيل : قد انقضى هذا الأمر ، لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمراً فظيماً [كما] عدل عن الماضى إلى المضارع [فى - ربما يؤد الذين كفروا] لتنزيله بمنزلة الماضى لصدوره عن لاختلاف فى إخباره ، وإنما كان الأصل هنا هو الماضى ، لأنه قد التزم ابن السراج وأبو على فى الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضياً ، لأنها للتقليل فى الماضى ، ومعنى التقليل هنا أنه تدهشهم أهوال القيامة فيبتهون ، فان وجدت منهم إفاقة ما آمنوا ذلك ، وقيل هى مستعارة للتكثير أو للتحقيق ، ومفعول - يؤد - محذوف لدلالة - لو كانوا مسلمين - عليه ، ولو للتمنى حكاية لودادتهم ، وأما على رأى من جعل - لو - التى للتمنى حرفاً مصدرياً فمفعول - يؤد - هو قوله - لو كانوا مسلمين - [أو لاستحضار الصورة] عطف على قوله - لتنزيله - يعنى أن العدول إلى المضارع فى نحو - ولو ترى - إنما لما ذكر ، وإما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ، لأن المضارع بما يدل على الحال الحاضر

أمثلة أخرى :

- | | |
|-----------------------------------|------------------------------|
| (١) ولو كس الحمار ثياب خز | لقال الناس يالك من حمار |
| (٢) قالوا الحماية زالت فقلت لأعجب | بل كان باطلها فيكم هو العجبا |
| لو تسألون (النبي) يوم جندلها | بأي سيف على يافوخها ضربا |
| أبا لذي جر يوم السلم متشحا | أم بالذي هز يوم الحرب محتضبا |

كما في قوله تعالى - فَشِيرُ سَحَابًا - استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على
القدرة الباهرة .

وأما تنكيره فلا رادة عدم الحصر والعهد ، كقولك - زيد كاتب وعمرو
شاعر ، أو للتفخيم ، نحو - هدى للمتقين ، أو للتحقير .

الذي من شأنه أن يشاهد ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها
السامعون ، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك .
[كما في قوله تعالى - فشير سحاباً] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى (الله الذي أرسل
الرياح) [استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة] يعني صورة
إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والاتقلابات
المتفاوتة .

[وأما تنكيره] أى تنكير المسند [فلا رادة عدم الحصر والعهد] الدالّ عليهما
التعريف [كقولك - زيد كاتب وعمرو شاعر ، أو للتفخيم نحو - هدى للمتقين] بناءً
على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر ذلك الكتاب (١) [أو للتحقير] نحو - ما زيد
شيئاً .

(١) ويجوز أن يكون حالاً ، فلا يكون من هذا الباب .

تطبيقات على تنكير المسند :

(١) قوله تعالى (وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفِجَّةً مِنَ عَذَابِ رَبِّكَ لِيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ) .

(٢) آرَأَوْهُ وَعَطَايَاهُ وَنِعْمَتُهُ وَعَفْوُهُ رَحْمَةً لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالِإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ فَلِتَكُونَ الْفَائِدَةُ أَمًّا كَمَا مَرَّ .
وَأَمَّا تَرْكُهُ فظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِإِضَافَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدِي طَرُقِ التَّعْرِيفِ

[وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ] أَى الْمَسْنَدِ [بِالِإِضَافَةِ] نَحْو - زَيْدٌ غُلَامٌ رَجُلٍ [أَوْ الْوَصْفِ]
نَحْوِ زَيْدٍ رَجُلٍ عَالِمٍ [فَلِتَكُونَ الْفَائِدَةُ أَمًّا] لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ زِيَادَةَ الْخُصُوصِ تَوْجِبُ أَمِّيَّةَ
الْفَائِدَةِ ، وَعَلِمَ أَنَّ جَعَلَ مَعْمُولَاتِ الْمَسْنَدِ كَالْحَالِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْمَقِيدَاتِ ، وَجَعَلَ
الِإِضَافَةَ وَالْوَصْفَ مِنَ الْمُخْصَصَاتِ إِنَّمَا هُوَ مُجْرَدُ اصْطِلَاحٍ ، وَقِيلَ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ
عِبَارَةٌ عَنِ نَقْصِ الشُّيُوعِ ، وَلَا شُيُوعَ لِلْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مُجْرَدِ الْمَفْهُومِ وَالْحَالِ
تَقْيِيدِهِ ، وَالْوَصْفُ يَجِيءُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ الشُّيُوعُ فَيُخْصِصُهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ (١) .
[وَأَمَّا تَرْكُهُ] أَى تَرْكِ تَخْصِيصِ الْمَسْنَدِ بِالِإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ [فظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ]
بِحَى تَرْكِ تَقْيِيدِ الْمَسْنَدِ لِمَنْعِهِ مِنْ تَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ .

[وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِإِضَافَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدِي طَرُقِ التَّعْرِيفِ]

نَكَرَ الْمَسْنَدُ فِي الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ ، وَفِي الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْظِيمِ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَقَدْ يَتْرَكَ الْغَدْرَ الْفَتَى وَطَعَامَهُ إِذَا هُوَ أَمْسَى حَلْبَةً مِنْ دَمِ الْقَصْدِ

(٢) لَيْسَ الْجَمَالُ بِمُتَزَرٍّ فَاعْلَمْ وَإِنَّ رُدَيْتَ بِرُودًا

إِنَّ الْجَمَالَ مَعَادِنٌ وَمَنَابِقُ أَوْرَثَانَ مَجْدًا

(١) لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ شُّيُوعٌ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ احْتِمَالِهِ الصَّدْقَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ يَفْرَضُ مِنْ

غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى التَّعْيِينِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - جَاءَنِي زَيْدٌ - لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْمَجِيءَ عَلَى حَالَةِ الرُّكُوبِ

بِأَخْرٍ مِّثْلِهِ أَوْ لَازِمٍ حُكْمٍ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - زَيْدٌ أَخُوكَ وَعَمْرُو الْمُنْطَلِقِ ، بِاعْتِبَارِ
تَعْرِيفِ الْعَهْدِ أَوْ الْجِنْسِ وَعَكْسِهِمَا ،

يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ، إذ ليس في كلامهم مسند إليه
نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (١) [بأخر مثله] أى حكماً على أمر معلوم بأمر
آخر مثله في تونه معلوماً للسامع باحدى طرق التعريف ، سواءً اتحد الطرفين ، نحو -
الراكب هو المنطلق - أو اختلفاً ، نحو - زيد هو المنطلق [أو لازم حكم] عطف على -
حكماً [كذلك] أى على أمر معلوم بأخر مثله ، وفي هذا تنبيه على أن كون المبتدأ
والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدةً مبهولةً ، لأن العلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر [نحو - زيد أخوك ، وعمرو المنطلق]
حَالٌ كَوْنٍ - المنطلق - مَعْرِفًا [باعتبار تعريف العهد أو الجنس] وظاهر لفظ الكتاب
أن نحو - زيد أخوك - إنما يقال لمن يعرف أن له أخاً ، والمذكور في الايضاح أنه
يقال لمن يعرف زيدا بعينه ، سواء كان يعرف أن له أخاً أم لم يعرف ، ووجه التوفيق
ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد ،
والا لم يبق فرق بين - غُلامٌ زَيْدٌ ، وَغُلامٌ لَزَيْدٍ - فلم يكن أحدهما معرفة والآخر
نكرة ، لكن كثيراً ما يقال - جاءني غلام زيد - من غير إشارة إلى معين (٢) كالمعروف
باللام ، وهو خلاف وضع الاضافة ، فما في الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ، وما في
الايضاح إلى خلافه [وعكسهما] أى نحو عكس المثالين المذكورين ، وهو - أخوك
زيد ، والمنطلق عمرو - والضابط في التقديم أنه إذا كان للشئ صفتان من صفات
وغيره (١) بخلاف الجملة الانشائية ، فانه يجوز أن يكون الخبر فيها معرفة والمبتدأ
نكرة ، نحو قولك - من أبوك - فان - من - مبتدأ عند سيبويه مع كونها نكرة
وخبرها معرفة (٢) أى من غلماته .

وَالثَّانِي قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا نَحْوُ - زَيْدِ الْأَمِيرِ ، أَوْ مَبَالِغَةً
لِكَمَالِهِ فِيهِ ، نَحْوُ - عَمْرُو الشَّجَاعِ ،

التعريف وعرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى ، فأيهما كان بحيث يعرف
السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن
تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ، وإيهما كان بحيث يحفل اتصاف الذات به وهو
كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفاءه عنها يجب أن تؤخر اللفظ
الدال عليه وتجعله خبراً ، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه
أخوه وأردت أن تعرفه ذلك ، قلت - زيد أخوك - وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على
التعيين وأردت أن تعينه عنده ، قلت - أخوك زيد - ولا يصح - زيد أخوك - ويظهر
ذلك في نحو قولنا - رَأَيْتُ أَسْوَدًا غَابَهَا الرَّمَاحُ - ولا يصح - رماحها الغاب (١) [والثاني]
يعنى اعتبار تعريف الجنس [قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً نحو - زيد الأمير]
إذا لم يكن أمير سواه [أو مبالغة لكأله فيه] أى لكأله ذلك الشيء فى ذلك الجنس أو
بالعكس [نحو - عمرو الشجاع] أى الكأمل فى الشجاعة ، كأنه لا اعتماد بشجاعة
غيره لقصورها عن رتبة الكأل ، وكذا إذا جعل المرفع بلام الجنس مبتدأ ، نحو -
الأمير زيد ، والشجاع عمرو - ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى إفادة قصر الأمانة
على زيد والشجاعة على عمرو ، والحاصل أن المرفع بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو
مقصود على الخبر ، سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، وإن جعل خبراً فهو مقصور
على المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر ، وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف
أو مفعول أو نحو ذلك ، نحو - هو الرجل الكريم ، وهو السائر راكباً ، وهو الأمير
فى البلد ، وهو الواهب ألف قنطار - وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب
البلغاء ، وقوله - قد يفيد - بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء :

(١) وهذا لأن المعلوم للأسود هو الغاب لأنه مبيته ، فيجب تقديمه وجعله

وَقِيلَ الْأِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلإِبْتِدَاءِ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ لِلخَبَرِ لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ ، وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصُ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْأِسْمِ .

إِذَا قُبِحَ الْبَكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلًا .

فانه يُعْرَفُ بِحَسَبِ الذُّوقِ السَّلِيمِ وَالطَّبْعِ الْمُسْتَقِيمِ وَالتَّوَدُّبِ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى هُنَا عَلَى الْقَصْرِ (١) وَإِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ بِحَسَبِ النَّظَرِ الظَّاهِرِ وَالتَّامُّلِ الْقَاصِرِ [وَقِيلَ] فِي نَحْوِ - زَيْدِ الْمُنْطَلِقِ ، أَوْ الْمُنْطَلِقِ زَيْدٍ - [الْأِسْمِ مُتَعَيِّنٌ لِلإِبْتِدَاءِ] تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ [لِذِلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ] مُتَعَيِّنَةٌ [لِلخَبَرِ] تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ [لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ] لِأَنَّ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْخَبَرِ الْمُنْسُوبِ ، وَالذَّاتُ هِيَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهَا ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمُنْسُوبُ ، فَسَوَاءٌ قُلْنَا - زَيْدِ الْمُنْطَلِقِ ، أَوْ الْمُنْطَلِقِ زَيْدٍ - يَكُونُ - زَيْدٌ - مُبْتَدَأًا وَالْمُنْطَلِقُ خَبَرٌ ، وَهَذَا رَأْيُ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ قَدَسَ اللَّهُ سِرَّهُ [وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصُ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْأِسْمِ] يَعْنِي أَنَّ الصِّفَةَ تَجْعَلُ ذَالَةً عَلَى الذَّاتِ وَمُسْتَدًّا إِلَيْهَا ، وَالْأِسْمُ يَجْعَلُ دَالًا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ وَمُسْتَدًّا .

مُبْتَدَأًا (١) وَهَذَا لِأَنَّ الْكَلَامَ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْبَكَاءَ عَلَى هَذَا الْمَرْثِيِّ قَبِيحٌ كغَيْرِهِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ إِخْرَاجِ بَكَائِهِ مِنَ الْقَبْحِ إِلَى الْحَسَنِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَصْرِ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ وَارِدًا فِي مَقَامٍ مِنْ يَسْلَمُ حَسَنَ الْبَكَاءِ عَلَى الْمَرْثِيِّ وَلَسْكَنَهُ يَدْعَى حَسَنَ الْبَكَاءِ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَصْرِ حَسَنِ الْبَكَاءِ عَلَى الْمَرْثِيِّ دُونَ غَيْرِهِ .

تَطْبِيقَاتٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُسْتَدِّ :

(١) هُوَ الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمُصْطَفَاةَ إِمَامًا مَخَاصِنًا وَإِمَامًا عَشَارًا

(٢) وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لِمَا سَخَطْنَا وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا

عَرَفَ الْمُسْتَدُّ فِي الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي لِقَادَةَ قَصْرِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ

وَأَمَّا كَوْنُهُ جُمْلَةً فَلِلتَّقْوَىٰ أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا كَمَا مَرَّ ،

[وأما كونه (١)] [أى المسند [جملة فللتقوى] نحو - زيد قام [أو لكونه سببياً]؛
نحو - زيد أبوه قائم [كأمر] من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفادة
التقوى ، وسبب التقوى فى مثل - زيد قام - على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن
المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى
ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه ، سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً له ، فينعتد
بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمناً لضميره المعتد به بالأى يكون مشابهاً للخالى عن الضمير ،
كما فى - زيد قائم - صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسى الحكم قوّة ، فعلى هذا
يختص التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو - زيد ضربته -
ويجب أن يجعل سببياً (٢) وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإعجاز ، وهو أن
الاسم لا يؤتى به معزى عن العوامل اللفظية إلا للحديث قد نوى إسناده إليه ، فإذا
قلت - زيد - فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة
للاعلام به ، فإذا قلت - قام - دخل فى قلبه دخول المأنوس ، وهذا أشد للتبوت وأمنع
من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الاعلام بالشىء بعتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه
فى مقام المدح والفخر .

أمثلة أخرى :

(١) أخوك الذى إن تدعه لملة يُجيبك وإن تعصب إلى السيف يعصب

(٢) وإن سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم وأولئك العبد

(١) هذا مقابل قوله فيما سبق - وأما إفراده - وما ذكره بعد هذا من كونه فعلاً
أو اسماً الخ داخل فى كونه مفرداً (٢) لأن الاتيان بالجملة إما للتقوى وإما للسببية ، فإذا
انتفى أحدهما تمين الآخر .

وَأَسْمِيَّتَهَا وَفَعْلِيَّتَهَا وَشَرْطِيَّتَهَا لِمَا مَرَّ ، وَظَرْفِيَّتَهَا لِاخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ
بِالْفَعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ .
وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَانَ ذَكَرَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ أَهْمٌ كَمَا مَرَّ

والتقدمة ، فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام ، ويدخل فيه نحو - زيد ضربته ، وزيد مررت به - وما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى . خبر ضمير الشأن ، ولم يتعرض له لشهرة أمره ، وكونه معلوما بما سبق ، وأما صورة التخصيص نحو - أنا سمعت في حاجتك ، ورجل جاءني - فهي داخلية في التقوي على مامر (١) [واسميَّتْهَا وَفَعْلِيَّتْهَا وَشَرْطِيَّتْهَا لِمَا مَرَّ] يعنى أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى ، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت ، وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط [وظرفيَّتْهَا لِاخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ] أى الظرفية [مقدرَةٌ بِالْفَعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ] لأن الفعل هو الاصل في العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الاصل في الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للوصول (٢) نحو - الذى فى الدار أخوك - وأجيب بأن الصلة من مَظَانَّ الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال - إذا الظرف مقدر بالفعل على الاصح - لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدره باسم الفاعل على القول الغير الاصح ، ولا يخفى فساده .

[وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ] أى تأخير المسند [فَلَانَ ذَكَرَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ أَهْمٌ كَمَا مَرَّ] فى تقديم المسند إليه .

(١) من أن صورة التخصيص فيها تقوية أيضا . (٢) فانه فى هذه الحالة يجب تقدير الفعل ، لأن الصلة يجب أن تكون جملة .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَنْخِصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، نَحْو - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُمُورِ
الدُّنْيَا ، وَلِهَذَا لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ - لِثَلَا يَفِيدُ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي
سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى ،

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمِ [الْمُسْنَدِ فَاتَنْخِصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ] أَيْ لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
رَهْلِي الْمُسْنَدِ عَلَيَّ مَا حَقَّقْنَاهُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا - تَمِيمِي أَنَا - هُوَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ
عَلَى التَّمِيمِيَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهَا إِلَى الْقَيْسِيَّةِ [نَجْو - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُمُورِ الدُّنْيَا]
فَإِنَّ فِيهَا غَوْلًا ، فَإِنَّ قُلْتَ : الْمُسْنَدُ هُوَ الظَّرْفُ ، أَعْنَى - فِيهَا - وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ
عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَى جِزءٍ مِنْهُ ، أَعْنَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ الرَّاجِعِ إِلَى خُمُورِ الْجَنَّةِ - قُلْتَ : الْمَقْصُودُ
أَنَّ عَدَمَ الْغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي خُمُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي
خُمُورِ الدُّنْيَا ، وَإِنْ اعْتَبِرْتَ النِّفْيَ فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ فَالْمَعْنَى أَنَّ الْغَوْلَ مَقْصُورٌ عَلَى عَدَمِ
الْحَصُولِ فِي خُمُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَدَمِ الْحَصُولِ فِي خُمُورِ الدُّنْيَا ، فَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ
عَلَى الْمُسْنَدِ قَصْرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، وَكَذَا الْقِيَاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وَنَظِيرُهُ
سَآذِرُ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّ حِسَابَهُمْ لِأَعْلَى رَبِّي) مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى - حِسَابَهُمْ
مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلِيِّ رَبِّي لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلِيِّ ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ قَصْرِ
الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْعَكْسِ ، كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَفِيدُ
التَّخْصِيصَ [لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ] الَّذِي هُوَ الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ] وَلَمْ
يَقُلْ - لِأَفِيهِ رَيْبٌ [لِثَلَا يَفِيدُ] تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ [ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى] بِنَاءً
عَلَى اخْتِصَاصِ عَدَمِ الرَّيْبِ بِالْقُرْآنِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ
فِي مَقَابِلَةِ الْقُرْآنِ ، كَمَا أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي مَقَابِلَةِ خُمُورِ الْجَنَّةِ هِيَ خُمُورُ الدُّنْيَا لِأَنَّهَا مَطْلُوقُ الْمَشْرُوبَاتِ

أَوِ التَّنْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لَا نَعْتٌ ، كَقَوْلِهِ :
لَهُ هَمٌّ لَا مَتْنِي لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغْرَى أَجْلٌ مِنَ الدَّهْرِ
أَوْ التَّفَاوُلِ أَوْ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

وغيرها [أو التنبية] عطف على تخصيصه ، أى تقديم المسند للتنبية [من أول الأمر على أنه] أى المسند [خير لا نعت] إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال - من أول الأمر - لأنه ربما يعلم أنه خير لا نعت بالتأمل فى المعنى ، والنظر الى أنه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ [كقوله :

له هم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر (١)

حيث لم يقل - هم له [أو التفاؤل نحو] :

سعدت بغرة وجهك الأيام (٢)

[أو التشويق الى ذكر المسند اليه] بأن يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه ، فيكون له وقع فى النفس ، ومحل من القبول ، لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب [كقوله :

(١) هو لبكر بن النطاح من شعراء الدولة العباسية ، أو لحسان بن ثابت من الشعراء المخضرمين ، والشاهد فى قوله - له هم - فلو أخرج المسند فيه لتوهم أنه نعت للنيكرة قبله والجملة بعده خبر ، وهذا خلاف مقصوده .

(٢) هو من قول بعضهم :

سعدت بغرة وجهك الأيام وتزينت ببقائك الأعوام

والشاهد فى قوله - سعدت - وتزينت - فالتقديم فيهما للتفاؤل .

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

ثلاثة [ثلاثة] هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله [تشرق] من أشرق - بمعنى صار مضيئاً [الدنيا] فاعل - تشرق - والعائد الى الموصوف هو الضمير المجزوف في قوله [بهجتها] أي بحسنها ونضارتها ، أي تصوير الدنيا منورةً بهجة هذه الثلاثة وبهاؤها ، والمسند اليه المتأخر هو قوله [شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر] (١) .

(١) هو لمحمد بن وهيب من شعراء الدولة العباسية ، وأبو إسحاق هو المعتصم بالله الملك العباسي .

تطبيقات على تقديم المسند :

(١) ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا إِيَابُ الْوَقْتِ وَالْجَمَالُ وَالشَّبَابُ

(٢) سَلَامٌ اللَّهُ يَأْمُرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَأْمُرُ السَّلَامُ

(٣) يَمِّنَ اللَّهُ طَلْعَةَ الْمَهْرَجَانِ كُلِّ يَمِّنٍ عَلَى الْإِمِيرِ الْهَجَانِ

قدم المسند في الأول - ثلاثة - لافادة التشويق ، وفي الثاني - عليك - لمجرد الاهتمام ، وفي الثالث - يمين - للتفاؤل .

أمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (وَلَسَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ)

(٢) وَمَنْ نَكَدِ الدُّنْيَا عَلَى الْخُرَّانِ يَرَىٰ عَدُوًّا لَهُ مَا مِنْ صِدَاقَتِهِ بَدُ

(٣) إِنْ فِي الْغَرْبِ أَعْيُنًا رَاصِدَاتٍ كَحَلَّتْهَا الْأَطْمَاعُ فِيمَكُم بِسَهْدِ

تَنْبِيْهٌ

كثيْرٌ مِّمَّا ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَابِ وَالَّذِي قَبْلَهُ غَيْرٌ مَخْتَصٌّ بِهِمَا كَالذِّكْرِ وَالْحَذْفِ
وغيرِهِمَا ، وَالْفَطْنُ إِذَا اتَّقَنَ اعْتِبَارَ ذَلِكَ فِيهِمَا لَا يَخْفَى عَلَيْهِ اعْتِبَارُهُ فِي غَيْرِهِمَا .

(تنبيه)

[كثير مما ذكر في هذا الباب] يعنى باب المسند [والذى قبله] يعنى باب المسند
اليه [غير مختص بهما ، كالحذف وغيرهما] من التعريف والتشكيْر والتقديم
والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق ، وإنما قال - كثير مما ذكر - لأن
بعضها مختص بالبابين ، كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند ، وكذلك
المسند فعلا ، فانه مختص بالمسند ، إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل هو إشارة الى أن
جميعها لا يجرى في غير البابين ، كالتعريف فانه لا يجرى في الحال والتمييز ، وكالتقديم
فانه لا يجرى في المضاف اليه ، وفيه نظر ، لأن قولنا - جميع ما ذكر في البابين غير مختص
بهما - لا يقتضى أن يجرى شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير
المسند اليه والمسند ، فضلا عن أن يجرى كل منها فيه ، إذ يسكني لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في شيء مما يفايرهما ، فافهم [والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما] أى في
البابين [لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما] من المفاعيل والمُلْحَقَاتِ بها (١) والمضاف اليه

(١) هى الحال والتمييز وما أشبههما .

تطبيقات على هذه الأحوال في غير البابين :

(١) قوله تعالى - (فَأَنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ
رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) .

أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنْ الْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ

أحوال متعلقات الفعل

قد أُشير في التنبيه إلى أن كثيراً من الاعتبارات السابقة يجري في مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ،
 لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض (١) من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ، ومهد
 لذلك مقدمة (٢) فقال :

حذف المفعول

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه] أي ذكر

(٢) لَعَزَّةٌ مُوْحِشًا طَلَّلَ يُلُوْحُ كَأَنَّهُ خِلَّلٌ

نكر المجرور في الأول - بحرب - للدلالة على التعظيم ، وقدم الحال في الثاني
 - موحشا - للاهتمام به .

أمثلة أخرى :

(١) وَمَالِي لِأَيِّ آلِ أَحْمَدَ شَيْعَةٍ وَمَالِي لِأَيِّ مَذْهَبِ الْحَقِّ مَذْهَبُ

(٢) بِكَ اقْتَدَتِ الْآيَامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيَمَتِهَا لَوْلَاكَ هُمُ وَتَكْرِيْبُ

(١) وهو ثلاثة اعتبارات : حذف المفعول ، وتقديمه على الفعل ، وتقديم بعض
 المعمولات على بعض .

(٢) هذا التمهيد لاعتبار حذف المفعول وحده ، لا للاعتبارات الثلاثة .

إِفَادَةٌ تَلْبَسُهُ بِهِ لَا إِفَادَةٌ وَقُوعُهُ مُطْلَقًا ، فَذَا لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتُهُ
لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفِيهِ عَنْهُ مُطْلَقًا نَزَلَ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ وَلَمْ يَقْدِرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ
كَالْمَذْكُورِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ مُطْلَقًا كِنَايَةً عَنْهُ

كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما [إفادة تلبسه به] أي
تلبس الفعل بكل منهما ، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهة
وقوعه عليه [لا إفادة وقوعه مطلقا] أي ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يُعْلَمَ بِمَنْ وَقَعَ وَعَلَى مَنْ وَقَعَ ، إذ لو أريد ذلك
لقيل - وَقَعَ الضرب ، أَوْ وَجِدَ ، أَوْ ثَبَّتَ - من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا
[فإذا لم يذكر] المفعول به [معه] أي مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله [فالغرض إن
كان إثباته] أي إثبات الفعل [لفاعله أو نفيه عنه مطلقا] أي من غير اعتبار عموم في
الفعل بأن يراد جميع أفرادها ، أو خصوص بأن يراد بعضها ، ومن غير اعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فضلا عن عمومته وخصوصه [نزل] الفعل المتعدى [منزلة اللازم ولم
يقدر له مفعول ، لأن المقدر كالمذكور] في أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فان قولنا - فلان يعطى الدنانير -
يكون لبيان جنس ما يتناولها الاعطاء ، لا لبيان كونه معطيا ، ويكون كلاما مع من أثبت
له إعطاء غير الدنانير ، لأمع من نفي أن يوجد منه إعطاء [وهو] أي هذا القسم الذي
نزل منزلة اللازم [ضربان : لأنه إما أن يجعل الفعل] حال كونه [مطلقا] أي من
غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول [كناية عنه] (١)

(١) فيكون الفعل المطلق ملزوما والفعل المقيد لازما ، لأن الكناية ينتقل فيها من
الملزوم إلى اللازم ، ولا يخفى أن المقيد ليس لازما للمطلق إلا أنه يكفي في هذا اللزوم

مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ أَوْلَى ، الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى - قُلْ هَلْ
يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ - (السَّكَاكِي) ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا
لَا اسْتِدْلَالِيًّا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ ،

أى عن ذلك الفعل حال كونه [متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا] يجعل
كذلك [الثانى كقوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (١)] أى
لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ، وإنما قدم الثانى لأنه باعتبار كثرة
وقوعه أشد اهتمامًا بحاله [السكاكى] ذَكَرَ فِي بَحْثِ إِفَادَةِ اللّامِ الاسْتِغْرَاقِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ
المقام خطايا لا استداليا ، كقوله صلى الله عليه وسلم - « المؤمن غير كريم والمنافق
خبث لئيم » - حُلَّ الْمَعْرُفِ بِاللّامِ مَفْرُودًا كَانَ أَوْ جَمْعًا عَلَى الاسْتِغْرَاقِ بَعْلَةً لِيَهَامَ أَنَّ
القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لا أحد المتساويين على الآخر ،
ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي
منزلة اللازم ذهابًا في نحو - فلان يعطى - إلى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
لهما للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام الاستغراق ، فجعل المصنف قوله -
بالطريق المذكور - إشارة إلى قوله - ثم إذا كان المقام خطايا لا استداليا حمل
المعرف باللام على الاستغراق - وإليه أشار بقوله [ثم] أى بعد كون الغرض ثبوت
أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية [إذا كان المقام خطايا]
يكفى فيه بمجرد الظن [لا استداليا] يطلب فيه اليقين البرهانى [أفاد] المقام أو الفعل
[ذلك] أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا [مع التعميم] فى أفراد
الفعل [دفعا للتحكم] اللازم من حمله على فرد دون آخر ، وتحقيقه أن معنى يعطى
الادعائى (١) أصل هذا - الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه - فحذف المفعول ونزل
الفعل منزلة اللازم مبالغة فى الهم ، وإشارة إلى أن الجاهلين بالدين لا علم عندهم أصلا .

وَالأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبَحْتَرِيِّ فِي الْمُعْتَزِّ بِاللهِ .
 شَجْرٌ حُسَّادُهُ وَغَيْظٌ عَدَاؤُهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
 أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيُدْرِكُ مُحَاسِنَهُ وَأَخْبَارَهُ الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ
 عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِهِ سَبِيلًا ،

حينئذ يفعل الاعطاء ، فالاعطاء المرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، لا يقال لإفادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي عنه مطلقا ، بأي من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لانهما نقول لانسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفاداً من الكلام ، فالتعميم مفاد غير مقصود ، (١) ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها ، فلم تعرض لها .
 [والاول] وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص [كقول البحتري في المعتز بالله] تعريضا بالمستعين بالله :

شَجْرٌ حُسَّادُهُ وَغَيْظٌ عَدَاؤُهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
 [أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيُدْرِكُ] بِالْبَصْرِ [مُحَاسِنَهُ وَ] بِالسَّمْعِ [أَخْبَارَهُ
 الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا] نَصْبٌ عَطْفٌ عَلَى - يَدْرِكُ -
 أَيُّ فَلَا يَجِدُ أَعْدَاؤَهُ وَحُسَّادَهُ الَّذِينَ يَتَمَنُّونَ الإِمَامَةَ [إِلَى مُنَازَعَتِهِ] الإِمَامَةَ [سَبِيلًا]
 فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ نَزَلَ - يَرَى وَيَسْمَعُ - مَنزِلَةَ اللِّزَامِ ، أَيُّ مِنْ يَصْدُرُ عَنْهُ السَّمْعُ وَالرُّؤْيَةُ

(١) رد هذا بأن ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء ، إذ البلاغ لا يعولون في الافادة إلا على ما يقصدونه ، فالاولى في الجواب أن يقال إن الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقا ، وأما التعميم في أفراد الفعل فمستفاد بمعونة المقام الخطابي .

وَالْإِوَجِبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ .
ثُمَّ الحَذْفُ إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ المَشْيَةِ مَا لَمْ يَكُنْ تَعَلُّقُهُ بِهِ غَرِيبًا
نَحْوُ - فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ -

من غير تعاق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره باداءه الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه ، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره ، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يتمتع خفاؤها ، فأبصرها كل رآه وسمعا كل وسمع ، بل لا يبصر الراي إلا تلك الآثار ، ولا يسمع الراعي إلا تلك الأخبار ، فذكر الملزوم وأراد اللزوم على ماهو طريق الكناية ، ففي ترك المفعول والاعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المتقرر بالفضائل ، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره .

[وإلا] أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور [ووجب التقدير بحسب القرائن] الدالة على تعيين المفعول ، إن عاماً فعام وإن خاصاً فخاص ، ولما ووجب تقدير المفعول تعيين أنه مراد في المعنى ومحذوف من اللفظ لغرض ، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله [ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة] والإرادة ونحوها إذا وقع شرطا (١) فإن الجواب يدل عليه ويدينه ، لكنه إنما يحذف [ما لم يكن تعلقه به] أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول [غريباً نحو - فلو شاء لهداكم أجمعين] أى لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين ، فانه لما قيل - لو شاء - علم السامع أن (١) مثل الشرط غيره ، نحو - بمشيئته الله تهتدون - أى بمشيئته هدايتكم تهتدون .

بِخِلَافٍ نَحْوِ :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمَا لَبَكَيْتَهُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشُّوقُ غَيْرَ تَفْسِكْرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفْسِكْرًا
فَلَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءَ الْحَقِيقِيَّ .

هناك شيئاً عاقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده ، فاذا جرى بجواب الشرط صار مبيناً له ، وهذا أوقع في النفس [بخلاف] ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريباً ، فانه لا يحذف حيثنذ ، كما في [نحو] قوله :

[ولو شئت أن أبكي دما لبكيتته] عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (١) .
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب ، فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به [وأما قوله :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشُّوقُ غَيْرَ تَفْسِكْرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفْسِكْرًا (٢)
فليس منه [أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به (٣) على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضَرَامِ السَّقَطِ ، من أن المراد - لو شئت أن أبكي تفسكرا بكيت تفسكرا - فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل - لو شئت بكيت تفسكرا - لأن تعلق المشيئة ببكاء التفسكر غريب كتعلقها ببكاء الدم ، وإنما لم يكن من هذا الْقَبِيلِ [لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي] لا البكاء التفسكري ، لأنه أراد أن يقول :

(١) هو لاسحاق بن حسان الخزيمي من شعراء الدولة العباسية ، والمراد أن ساحة الصبر أوسع من ساحة البكاء (٢) هو لابي الحسن علي بن أحمد الجوهري من شعراء الدولة العباسية (٣) بل ليس من الحذف مطلقاً ، لأن المفعول فيه مذكور وهو أن أبكي .

وَأَمَّا لِدَفْعِ تَوْهَمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً كَقَوْلِهِ :
وَكَمْ ذُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ

أفنانى التحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى ، حتى لو شئت البكاء ففريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكير ، فالبكاء الذى أراد لإيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى إلى التفكير البتة ، والبكاء الثانى مقيد معدى إلى التفكير ، فلا يصلح أن يكون تفسيراً للأول ويساناه (١) كما إذا قلت - لو شئت أن تُعطيَ درهما أعطيتَ درهمين - كذا فى دلائل الإعجاز ، وبما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل إن الكلام فى مفعول - أبكى - والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام ، بل إنما حذف لقرض آخر ، وقيل (٢) يحتمل أن يكون المعنى - لو شئت أن أبكى تفكراً بكيت تفكراً - أى لم يبق فى مادة الدمع ، فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير ، فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته ، وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله - لم يبق منى الشوق غير تفكيرى - بأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق ، لأن القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على الأيبي فيه غير التفكير ، فافهم .

[وإما لدفع توهم إرادة غير المراد] عطف على - إما للبيان [ابتداء] متعلق بتوهم [كقوله : وكم ذدت] أى دفعت [عنى من تحامل حادث] يقال - تحامل فلان على - إذا لم يعدل ، وكم خبرية يميزها قوله - من تحامل - قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية ويميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ، ومحل كم النصب على أنها مفعول - ذدت - وقيل المميز محذوف - أى لم مرة - ومن فى - من تحامل - زائدة ، (١) ولهذا ذكر مفعول المشيئة هنا مع عدم غرابته (٢) هذا هو قول صدر الأفاضل ، وإنما أعاده لبيان وجه فساده .

إِذْ لَوْ ذَكَرَ اللَّحْمَ لَرُبَّمَا تَوَهَّمُ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنْ الْحَزَّ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظْمِ .
 وَإِمَّا لِأَنَّهُ أَرِيدَ ذِكْرُهُ ثَانِيًا عَلَى وَجْهِهِ يَتَضَمَّنُ إِيقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ
 إِظْهَارًا لِكَمَالِ الْعِنَايَةِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
 قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّوِ دِدَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه [وسورة أيام] أى شدتها
 وصولتها [حزن] أى قطع اللحم [إلى العظم (١)] فحذف المفعول ، أعنى اللحم
 [إذ لو ذكر اللحم لرُبَمَا تَوَهَّمُ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ] أى ما بعد اللحم ، يعنى إلى العظم [أن
 الحز لم ينته إلى العظم] وإنما كان فى بعض اللحم ، فحذف دفعا لهذا التوهم [وإما
 لأنه أريد ذكره] أى ذكر المفعول [ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح
 لفظه] لا على الضمير العائد إليه [إظهارا لكمال العناية بوقوعه] أى الفعل [عليه] أى
 على المفعول ، حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه [كقوله :
 قد طلبنا فلم نجد لك فى السو دد والمجد والمكارم مثلا] (٢)
 أى قد طلبنا لك مثلا ، فحذف - مثلا - إذا لو ذكره لكان المناسب فلم نجده

(١) البيت للبحترى فى مدح أبى الصقر من قصيدة مطالعها :

أَعْنِ سَفَهَ يَوْمِ الْإِبْرَاقِ أَمْ حَلِمِ وَقُوفِ بَرِيحٍ أَوْ بَكَاءِ عَلَى رَسْمِ

(٢) هو للبحترى فى مدح المعتز من قصيدة مطالعها :

إِنَّ سِيرَ الْخَلِيطِ حِينَ اسْتَقْلًا كَانَ عَوْنًا لِلدَّمْعِ لَمَّا اسْتَهْلًا

تطبيقات على حذف المفعول :

(١) فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقتُ ولكن الرماح أجرت

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرْكَ مُوَاجَهَةِ الْمَدْرُوحِ بِطَلَبِ مِثْلِ لَهُ ، وَإِمَّا
لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ - قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلَمُ - أَيُّ كُلِّ أَحَدٍ ، وَعَلَيْهِ -
وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ -

فيفوت الغرض ، أعنى إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل [ويجوز أن يكون
السبب] في حذف مفعول - طلبنا [ترك مواجهة المدروح بطلب مثل له] قصدا إلى
المبالغة في التأدب معه ، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه ، فان العاقل لا يطلب
إلا ما يجز وجوده .

[وإما للتعميم] في المفعول [مع الاختصار ، كقولك - قد كان منك ما يؤلم -
أى كل أحد] بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن يفوت الاختصار حيثئذ [وعليه] أى وعلى
حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى [والله يدعو إلى دار السلام]
أى جميع عباده ، فالتمثال الأول يفيد العموم بمبالغة ، والثانى تحقيقا .

(٢) لو شئت لم تُفسد سباحة حاتم كراماً ولم تهدم مآثر خالد

(٣) قوله تعالى - (ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون) .

حذف المفعول في الأول - والاصل (أجزتني) لأنه نوله منزلة اللازم ليثبت أنه كان
من الرماح لإجرار وحبس اللسان عن مدحهم ، حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه .
وهو أنها أجزته - وحذفه في الثانى - والاصل (لو شئت عدم الافساد) لارادة
البيان بعد الإبهام - وحذفه في الثالث - والاصل (يسقون غنمهم أو نحوه) للاختصار
أو لأن المراد لإثبات الفعل في نفسه .

أمثلة أخرى :

(١) برد حشائى إن استطعت بلفظه فلقد نضرت إذا تشاء وتنفع

وَأَمَّا لِمَجْرَدِ الْاِخْتِصَارِ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ ، نَحْوِ - أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ - أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ -
 أَرْنِي أَنْظِرْ إِلَيْكَ - أَيْ ذَاتَكَ ، وَأَمَّا لِلرَّعَايَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ ، نَحْوِ - مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ
 وَمَا قَلِي - وَأَمَّا لِاسْتِهْجَانِ ذِكْرِهِ ، كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا
 رَأَى مِنِّي - أَيْ الْعَوْرَةَ .

[وإما لمجرد الاختصار] من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ،
 وفي بعض النسخ [عند قيام قرينة] وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه ، وما يقال
 من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد ، لأن
 هذا المعنى معلوم ، ومع هذا جار في سائر الأقسام ، فلا وجه لتخصيصه بمجرد
 الاختصار [نحو - أصغيت إليه - أي أذني ، وعليه] أي على الحذف لمجرد الاختصار
 [قوله تعالى - رب أرنى أنظر إليك - أي ذاتك] وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم
 مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً ، وإن كانت
 فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سرا . حُذِفَ أو لم يحذف ، فالحذف لا يكون إلا لمجرد
 الاختصار .

[وإما للرعاية على الفاصلة نحو] قوله تعالى (وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى)
 [ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلِي] أي وما قلاك ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر .
 [وإما لاستهجان ذكره] أي ذكر المفعول [كقول عائشة رضى الله عنها -
 ما رأيت منه] أي من النبي عليه السلام [ولا رأي مني ، أي العورة] ، وإما لنكتة
 أخرى كإخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة ، أو تعينه حقيقة أو

(٢) وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ
 (٣) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلَّهُمُ الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْأَقْدَامُ قَتَالُ

وَتَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ وَنَحْوَهُ عَلَيْهِ لِرَدِّ الْخَطَأِ فِي التَّعْيِينِ ، كَقَوْلِكَ - زَيْدًا عَرَفْتُ -
لَمَنْ أَعْتَقَدَ أَنَّكَ عَرَفْتَ إِنْسَانًا وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ لِنَا كَيْدِهِ - لِأُغْيِرَهُ - وَلِذَلِكَ
لَا يُقَالُ - مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا أُغْيِرُهُ ، وَلَا مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَسْتُ أَكْرِمْتَهُ -

ادعاء ونحو ذلك .

تقديم المفعول ونحوه

[وتقديم مفعوله] أى مفعول الفعل [ونحوه] أى نحو المفعول من الجار والمجرور
والظرف والحال وما أشبه ذلك [عليه] أى على الفعل [لرد الخطأ فى التعيين كقولك -
زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا] وأصاب فى ذلك [و] [اعتقد] أنه غير
زيد [وأخطأ فيه] [وتقول لنا كيدته] أى تأكيد هذا الرد - زيدا عرفت [لا غيره]
وقد يكون أيضا لرد الخطأ فى الاشتراك ، كقولك - زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك
عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لنا كيدته - زيدا عرفت وحده - وكذا فى نحو - زيدا
أكرم ، وعمرا لا تُكْرِمُ - أمراً ونهياً ، فكان الأحسن أن يقول لافادة الاختصاص (١)
[ولذلك] أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع
الفعل على مفعول ما [لا يقال - ما زيدا ضربت ولا غيره] لأن التقديم يدل على وقوع
الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص ، وقولك - ولا غيره - ينفي ذلك ،
فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق - لا غيره - نعم لو كان التقديم لغرض آخر
غير التخصيص جاز - ما زيدا ضربت ولا غيره ، وكذا - زيدا ضربت وغيره [ولأما
زيدا ضربت ولكن أكرمته] لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل
بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الاكرام ، وإنما الخطأ فى تعيين المضروب ،

(١) وهذا يشمل القصر بأنواعه الثلاثة - الافراد والقلب والتعيين .

وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنْ قَدَرَ الْمَفْسِرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَإِلَّا فَتَنْخِصُصُ ،
وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ - فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّنْخِصُصَ ، وَكَذَلِكَ

فَالصَّوَابُ وَلَكِنْ عَمْرًا [وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنْ قَدَرَ] الْفِعْلَ الْمَحذُوفَ
[الْمَفْسِرُ] بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ [قَبْلَ الْمَنْصُوبِ] أَيْ عَرَفْتُ زَيْدًا عَرَفْتَهُ [وَإِلَّا] أَيْ وَإِنْ لَمْ
يَقْدِرِ الْمَفْسِرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ بِلِ بَعْدَهُ [فَتَنْخِصُصُ] أَيْ - زَيْدًا عَرَفْتُ عَرَفْتَهُ - لِأَنَّ
الْمَحذُوفَ الْمَقْدَرُ الْمَذْكُورُ ، فَالتَّقْدِيمُ عَلَيْهِ كَالْتَّقْدِيمِ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ بِـ
كَمَا فِي بِسْمِ اللَّهِ ، فَنَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - مَحْتَمِلٌ لِلْمَعْنَيْنِ - التَّنْخِصُصِ وَالتَّأْكِيدِ - فَالرَّجُوعُ
فِي التَّعْيِينِ إِلَى الْقُرْآنِ ، وَعِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّنْخِصُصِ يَكُونُ أَوْكَدَ مِنْ قَوْلِنَا -
زَيْدًا عَرَفْتُ - لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرَارِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ [وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ -
فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّنْخِصُصَ] لِامْتِنَاعِ أَنْ يَقْدَرَ الْفِعْلُ مَقْدَمًا ، نَحْوُ - أَمَّا فَهَدَيْنَا ثُمُودَ -
لِلتَّزَامِهِمْ وَجُودِ فَاصِلٍ بَيْنَ أَمَّا وَالفَاءِ ، بِلِ التَّقْدِيرِ - أَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَا فَهَدَيْنَاهُمْ - بِتَّقْدِيمِ
الْمَفْعُولِ ، وَفِي كَوْنِ هَذَا التَّقْدِيمِ لِلتَّنْخِصُصِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ بِثَبُوتِ أَصْلِ
الْفِعْلِ (١) كَمَا إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ثُمَّ سَأَلَكَ سَائِلٌ مَا فَعَلْتَ بِهِمَا ، فَتَقُولُ - أَمَّا زَيْدًا
فَضَرَبْتَهُ ، وَأَمَّا عَمْرًا فَأُكْرِمْتَهُ - فَتَأْمَلُ [وَكَذَلِكَ] أَيْ وَمِثْلُ - زَيْدًا عَرَفْتُ - فِي إِفَادَةِ
(١) وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ إِنَّمَا يُفِيدُ التَّنْخِصُصَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِاصْلَاحِ التَّرْكِيبِ كَمَا هُنَا ، عَلَى
أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِزَادَةُ التَّنْخِصُصِ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَوْجَدُ مَنْ يَشَارِكُ ثُمُودَ فِيهِ .

تطبيقات على تقديم المفعول ونحوه :

(١) بَلَكَ اقْتَدَتِ الْاَيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشَسِيْمَتِهَا لَوْ كُنْتُمْ وَتَكْرِيْبُ

(٢) صَهْوَةَ الْجُوِّ اَعْتَلَوْا تَحْسَبُهُمْ جَمَعَ اَفْسَاكٍ عَلَى الْخَيْلِ نَسَامَى

(٣) اَبْعَدَ الْمَشِيْبِ الْمُنْقَضِي فِي الذَّوَانِبِ تَحَاوَلْ وَصَلَ الْغَايَاتِ الْكَوَاعِبِ

قدم الجار والمجرور في الاول لإفادة التخصيص ، وقدم المفعول في الثاني لإفادة
الاهتمام ، وقدم الظرف في الثالث لكونه محط الانتكار بالاستفهام .

قَوْلِكَ - بِزَيْدٍ مَرَّرْتُ -

وَالْتَخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ، وَهَذَا يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ -
مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالْإِسْتِعَانَةِ ، وَفِي - لِأَلِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

الاختصاص [قولك - بزيد مررت] في المفعول بواسطة ، لمن اعتقد أنك مررت
بإنسان وأنه غير زيد ، وكذلك - يوم الجمعة سرت ، وفي المسجد صليت ، وتأديباً
ضربته ، وماشياً حججت .

[والتخصيص لازم للتقديم غالباً] أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر
الصور بشهادة الاستفراء وحكم النوق ، وإنما قال غالباً لأن اللزوم الكلى غير متحقق ،
إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر كجرد الاهتمام ، والتبرك ، والاستلذاذ ، وهو اقفة
كلام السامع ، وضرورة الشعر ، ورعاية السجع والفاصلة ، ونحو ذلك ، قال الله
تعالى (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ)
وقال (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ) وقال (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وقال
(وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَسْنَا بَكَاةٍ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
عند من له معرفة بأساليب الكلام [ولهذا] أى ولأن التخصيص لازم للتقديم غالباً
[يقال فى - إياك نعبد وإياك نستعين - معناه نخصك بالعبادة والاستعانة] بمعنى نجعلك
من بين الموجودات مخصوصاً بذلك ، لا نعبد ولا نستعين غيرك [وفى - لالى الله تحشرون -

أمثلة أخرى :

- (١) قوله تعالى - (لَتَسْكُوتُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) .
- (٢) على الأخلاق خُطُّوا الْمَلِكُ وَأَبْنُوا فليس وراءها للمز رُكْنُ
- (٣) إذا شئت يوماً أن تسود عشيبةً فبالحلم سُدْ لآ بالتسرع والشم

معناه اليه تحشرون لا إلى غيره ، ويفيد في الجميع وراء التخصيص اهتماماً بالمقدم ،
ولهذا يقدر في - بسم الله مؤخراً ، وأورد - اقرأ باسم ربك - وأجيب بأن الأهم
فيه القراءة ، وبأنه متعلق باقرا الثاني ، ومعنى الأول أوجد القراءة .
وتقديم بعض معمولاته على بعض لأن أصله التقديم ولا مقتضى للبدول عنه ،
كالفاعل في نحو - ضرب زيد عمراً -

معناه اليه تحشرون لا إلى غيره ، ويفيد [التقديم [في الجميع] أى جميع صور التخصيص
[وراء التخصيص] أى بعده [اهتماماً بالمقدم] لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم ، وهم
بيانه أعنى [ولهذا يقدر [المحذوف [فى - بسم الله - مؤخراً] أى - بسم الله أفعل
كذا - ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين كانوا يبدون بأسماء آلهتهم ،
فيقولون - باسم الآت ، باسم العزى - فقصده الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام
والرد عليهم [وأورد - اقرأ باسم ربك] يعنى لو كان التقديم مفيداً للاختصاص
والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم - باسم ربك - لأن كلام الله تعالى أحق
برعاية ما تجب رعايته [وأجيب بأن الأهم فيه القراءة] لأنها أول سورة نزلت ،
فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض ، وإن كان ذكر الله أهم فى نفسه ،
هذا جواب جار الله العلامة فى الكشف [وبأنه] أى - باسم ربك [متعلق باقرا الثاني]
أى هو مفعول اقرأ الذى بعده [ومعنى [الأول أوجد القراءة] من غير اعتبار
تعديته إلى مقروء به ، كما فى - فلان يعطى ويمنع - كذا فى المفتاح .

تقديم بعض معمولات على بعض

[وتقديم بعض معمولاته] أى معمولات الفعل [على بعض لأن أصله] أى أصل
ذلك البعض [التقديم] على البعض الآخر [ولا مقتضى للبدول عنه] أى عن الأصل
[كالفاعل فى نحو - ضرب زيد عمراً] لأنه عمدة فى الكلام وحقه أن يلى الفعل ، وإنما

وَالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِي نَحْوِ - أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا - أَوْ لِأَنَّ ذِكْرَهُ أَهْمٌ ، كَقَوْلِكَ -
قَتَلَ الْخَارِجِيُّ فُلَانًا - أَوْ لِأَنَّ فِي التَّأْخِيرِ إِخْلَافًا بَيِّنًا لِمَعْنَى ، نَحْوِ - وَقَالَ رَجُلٌ
مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - فَانَّهُ لَوِ الْآخِرُ - مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ - عَنْ قَوْلِهِ - يَكْتُمُ
إِيمَانَهُ - لِتَوْهْمِ أَنَّهُ مِنْ صِلَةِ - يَكْتُمُ - فَلَا يَفْهَمُ أَنَّهُ

قال في نحو - ضرب زيد عمرا - لأن في نحو ضرب زيدا غلامه - مقتضيا للعدول عن
الأصل (١) [والمفعول الأول في نحو - أعطيت زيدا درهما] فإن أصله التقديم لما فيه
من معنى النفاعلية ، وهو أنه عا ط أي أخذ للعطاء [أو لأن ذكره] أي ذكر ذلك البعض
الذي يقدم [أهم] جعل الأهمية ههنا قسيما لتكون الأصل التقديم وجعلها في المسند اليه
شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق لما في المفتاح ، ولما ذكره
الشيخ عبد القاهر حيث قال : [إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى مجرى الأصل
غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى ، وقد ظن
كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت
تلك العناية وبم كان أهم - فراد المصنف بالأهمية ههنا (٢) الأهمية العارضة بحسب
اعتناء المتكلم أو السامع بشأته والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض] كقولك قتل
الخارجي فلان [لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ، ليتخلص الناس من
شره] أو لأن في التأخير [إخلاقا ببيان المعنى ، نحو قوله تعالى - وقال رجل مؤمن من
آل فرعون يكتم إيمانه - فانه لو أخر] قوله [من آل فرعون عن قوله] - يكتم إيمانه
[لتوهم أنه من صلة يكتم] أي - يكتم إيمانه من آل فرعون [فلم يفهم أنه] أي ذلك

- (١) لأنه لو قدم الفاعل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .
(٢) ومراده بها في المسند اليه الأهمية في نفس الأمر الشاملة لتكون الأصل
التقديم ولغيره من الأمور المقتضية له ، فلا اضطراب مع هذا في كلامه هنا وهناك .

منهم، أو بالتناسب كرعاية الفاصلة، نحو.. فأوجس في نفسه خيفة موسى.

الرجل كان [منهم] أى من آل فرعون ، والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف ،
قدم الأول أعنى - مؤمن - لكونه أشرف ، ثم الثانى لثلاثتهم خلاف المقصود (١)
[أو] لأن فى التأخير [خلالا] بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو - فأوجس فى نفسه خيفة
موسى [بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف .

(١) ولأن الاصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة .

تطبيقات على تقديم بعض المعمولات على بعض :

(١) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٢) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٣) أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويحرم مادون الرضا شاعر مثلى

قدم المخاطبين فى الآية الأولى - نرزقكم وإياهم - لأن الخطاب فيها للفقراء بدليل
قوله (من إملاق) ورزقهم عندهم أم من رزق أولادهم - وعكس فى الآية الثانية لأن
الخطاب فيها للأغنياء بدليل قوله (خشية إملاق) ورزق أولادهم هو المطلوب
عندهم دون رزقهم ، لأنه حاصل لهم - وقدم المفعول الثانى فى البيت على نائب الفاعل
لضرورة الشعر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) .

(٢) القت مقاليدما الدنيا إلى رجل ما زال وقفاً عليه الجود والكرم

(٣) ووسع صدرى للأذى الأذى بالأذى وإن كنت أحياناً يضيق به صدرى

القصر

حَقِيقِي وَغَيْرِ حَقِيقِي ، وَكُلُّ مَنَّهُمَا نَوْعَانِ : قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، وَالْمَرَادُ بِالصِّفَةِ هُنَا الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لِأَنَّ النَّعْتَ ،

القصر

في اللغة الحبس ، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، وهو [حقيق وغير حقيق] لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بالأمر بالأمر يتجاوز إلى غيره أصلاً - وهو الحقيق ، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بالأمر يتجاوز إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوز إلى شيء آخر في الجملة - وهو غير حقيق بل إضافي ، كقولك - ما زيد إلا قائم - بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ، لا بمعنى أنه لا يتجاوز إلى صفة أخرى أصلاً ، وانقسامه إلى الحقيق والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات (١) [وكل واحد منهما] أي من الحقيق وغيره [نوعان : قصر الموصوف على الصفة] وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر [وقصر الصفة على الموصوف] وهو ألا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى [والمراد بالصفت ههنا الصفة المعنوية] أعني المعنى القائم بالغير [لا النعت] النحوي أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول (٢) وبينهما عموم من وجه لِنَصَادُقِهِمَا فِي مِثْلِ - أعجبتني ههنا

(١) أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، لتوقف تعقل القصر على تعقل المقصور والمقصور عليه (٢) هذا القيد لإخراج التوكيد بكل ونحوها .

والأول من الحقيقي نحو - ما زيد إلا كاتب - إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها ،
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء ، والثاني كثير ، نحو - مافى
الدار إلا زيد - وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور ،

العلم (١) وتفرقهما في مثل - العلم حسن ، ومررت بهذا الرجل - وأما نحو قورك -
ما زيد إلا أخوك ، وما الباب إلا ساج ، وما هذا إلا زيد - فن قصر الموصوف على
الصفة تقديرا ، إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخوا أو ساجا أو زيدا .
[والأول] أى قصر الموصوف على الصفة [من الحقيقي نحو - ما زيد إلا كاتب -
إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها] أى غير الكتابة من الصفات [وهو لا يكاد يوجد لتعذر
الاحاطة بصفات الشيء] حتى يمكن إثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكلية ، بل هذا
محال ، لأن للصفة المنفية تقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع
ارتفاع التقيضين ، مثلا إذا قلنا - ما زيد إلا كاتب - وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم
الأ يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (٢) .

[والثاني] أى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي [كثير ، نحو - مافى الدار
إلا زيد] على معنى أن الحصول فى الدار المعينة مقصور على زيد [وقد يقصد به] أى
بالثاني [المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور] كما يقصد بقولنا - مافى الدار إلا زيد -
أن جميع من فى الدار عن عدا زيدا فى حكم العدم ، فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا ، وأما
فى القصر الغير الحقيقي فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم ، بل يكون المراد أن

(١) فان العلم نعت لاسم الاشارة فى قول بعض النحويين ، وقد رد بأنه لا يدل على
معنى فى متبوعه لأنه نفسه فلا يكون نعتا (٢) وقد يوجد على سبيل الادعاء والمبالغة
فى مقام المدح أو الذم ونحوهما ، كقوله تعالى (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ
رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) .

وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ تَخْصِيصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا ، وَالثَّانِي
تَخْصِيصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهُ ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا ضَرْبَانِ ،

الحصول في الدار مقصور على زيد ، بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو ، وإن كان حاصلًا
لبكر وخالد .

[والأول] أى قصر الموصوف على الصفة [من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة
دون] صفة [أخرى أو مكانها] أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى [والثاني]
أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي [تخصيص صفة بأمر دون] أمر [آخر
أو مكانه] وقوله - دون أخرى - معناه متجاوزا عن الصفة الأخرى ، فإن المُخَاطَبَ
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه بإحدهما ويتجاوز عن الأخرى ، ومعنى
- دون - فى الأصل أدنى مكان من الشيء ، يقال - هذا دون ذلك - إذا كان أحطَّ
منه قليلا ، ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ، ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل
تجاوز حد إلى حد وتخطي حكم إلى حكم ، ولقائل أن يقول إن أريد بقوله - دون
أخرى ودون آخر - دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن
ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مافوق الاثنين ، كقولنا - ما زيد إلا كاتب - لمن
اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما ، وقولنا - ما كاتب إلا زيد - لمن اعتقد الكاتب زيدا
وعمرًا وبكرًا ، وإن أريد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر
الحقيقى (١) وكذا الكلام على - مكان أخرى ومكان آخر [فكل منهما] أى فعلم من
هذا الكلام ومن استعمال لفظه أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف [ضربان] الأول التخصيص بشئ - دون شئ ، والثاني

(١) قد أجيب عن ذلك باختيار الشق الثانى وأن المراد دون أخرى أو آخر على

سبيل التعيين والتفصيل ، وهذا بخلاف الحقيقي لأنه ينفى فيه ذلك على الإطلاق .

والمخاطب بالأول من ضربى كل من يعتقد الشركة ، ويسمى قصر أفراد لقطع
الشركة ، وبالثانى من يعتقد العكس ويسمى قصر قلب لقلب حكم المخاطب ،
أو تساويا عنده ويسمى قصر تعيين ،

التخصيص بشئ، مكان شئ. [والمخاطب بالأول من ضربى كل] من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، ويعنى بالأول التخصيص بشئ دون شئ
[من يعتقد الشركة] أى شركة صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على
الصفة ، وشركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف ، فالمخاطب
بقولنا - ما زيد إلا كاتب - من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة ، وبقولنا - ما كاتب إلا
زيد - من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة [ويسمى] هذا القصر [قصر أفراد
لقطع الشركة] التى اعتقدها المخاطب [و] المخاطب [بالثانى] أعنى التخصيص بشئ
مكان شئ. من ضربى كل من القصرين [من يعتقد العكس] أى عكس الحكم الذى أثبتته
المتكلم ، فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالعود دون القيام ،
وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر عمرو لازيد [ويسمى] هذا القصر
[قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده] عطف على قوله - يعتقد العكس -
على ما يفصح عنه لفظ الايضاح ، أى المخاطب بالثانى إما من يعتقد العكس وإما من
تساوى عنده الأمران ، أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها فى قصر الموصوف
على الصفة ، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة فى قصر الصفة على الموصوف ،
حتى يكون المخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من
غير علم بالتعيين ، وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من
غير أن يعلمه على التعيين [ويسمى] هذا القصر [قصر تعيين] لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب ، فالخاصل أن التخصيص بشئ دون شئ آخر قصر أفراد ، والتخصيص
بشئ مكان شئ. إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب ، وإن تساويا عنده قصر

وَشَرَطُ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ إِفْرَادًا عَدَمُ تَنَافِي الْوَصْفَيْنِ ، وَقَلْبًا تَحَقُّقُ
تَنَافِيهِمَا ،

تعين ، وفيه نظر لأننا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ، فإن قولنا - ما زيد إلا قائم - لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ، ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتربا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعين ، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط [وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين] ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف ، حتى تكون الصفة المنفية في قولنا - ما زيد إلا شاعر - كونه كاتبا أو منجما لا كونه مُفْحَمًا أي غير شاعر ، لأن الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر يتأني الشعاعرية (١) [و] شرط قصر الموصوف على الصفة [قلبا تحقق تنافيهما] أي تنافي الوصفين ، حتى يكون المنفي في قولنا - ما زيد إلا قائم - كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما يتأني القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط ، لأن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف ، لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب ، لأننا نقول : أما الأول فلا دلالة للفظ عليه ، مع أننا لا نسلم عدم حسن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقده كاتبا غير شاعر ، وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس ، فيكون هذا الاشتراط ضائعا ، وأيضا لم يصح قول المصنف في الايضاح : إن السكاكي لم يشترط في قصر

(١) ونظير ذلك قصر الصفة على الموصوف ، فلا يتأتى قصر الافراد في نحو -

لا أب لويد إلا عمرو - لعدم الاشتراك في الأبوّة .

وقصر التعيين أعم .

القلب تنافى الوصفين ، وعلل المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعراً باتفاء غيرها ، وفيه نظر بين في الشرح (١) [وقصر التعيين أعم] من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لآ ، فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس .

(١) ووجه النظر أنه يجوز أن يعلم اتفاء ذلك بقريظة من القرأتين ، لا بذلك التنافى بين الوصفين .

تطبيقات على أقسام القصر :

- (١) ليس عارٌّ بأن يقال فقيرٌ وإنما عارٌّ أن يقال بخيلٌ
- (٢) فإن كان في لبسٍ الفتي شرفٌ له فما السيفُ إلا غمدهُ والحائلُ
- (٣) وإنما الأممُ الاُخلاقُ ما بقيتْ فإن هُم ذهبوا أخلاقهم ذهبوا

القصر في الاول إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ، وفي الثاني إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر تعيين ، وفي الثالث حقيق ادعائي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

- (١) قوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمالُ بالنياتِ ، وإنما لكل امرئ ما نوى .
- (٢) والله ما بلغت بنو الغرب أمتي إلا بنياتٍ هناك صحاح
- (٣) إنما تحسن الرياض إذا ضحكك في خالهاً الأنوارُ

وَلَقَصَّرَ طَرُقٌ - مِنْهَا الْعَطْفُ - كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ إِفْرَادًا - زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا كَاتِبٌ ، أَوْ مَا زَيْدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ - وَقَلْبًا - زَيْدٌ قَائِمٌ لِأَقَاعِدِهِ ، وَمَا زَيْدٌ قَاعِدًا
بَلْ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - زَيْدٌ شَاعِرٌ لِأَعْمُرٍ ، أَوْ مَا عَمُرٌ شَاعِرًا بَلْ زَيْدٌ .

طرق القصر

- [وللقصر طرق] والمذكور هنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره (١) فالأربعة المذكورة هنا [منها العطف كقولك في قصره] أي قصر الموصوف على الصفة [إفرادا - زيد شاعر لا كاتب ، أو ما زيد كاتب بل شاعر (٢)] مثل بمثلين : أولهما الوصف مثبت فيه معطوف عليه والمنني معطوف ، والثاني بالعكس [وقلبا - زيد قائم لاقاعد ، وما زيد قاعدا بل قائم] فان قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فائتبات أحدهما يكون مشعرا باتتفاء الغير فإفادة نفي الغير وإتبات المذكور بطريق الحصر ، قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ، فان قولنا - زيد قائم - وإن دل على نفي القعود ، لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد [وفي قصرها] أي قصر الصفة على الموصوف إفرادا أو قلبا بحسب المقام [زيد شاعر لا عمرو ، أو ما عمرو شاعرا بل زيد] ويجوز - ما شاعر عمرو بل زيد - بتقديم الخبر ، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ، ولما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في

(١) كضمير الفصل ، وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجلس .

(٢) ويشترط في إفادة بل القصر أن يتقدمها نفي ، ومثل الابداتين في إفادة القصر

لكن ، كقول الشاعر :

إن الجديدين في طول اختلافهما لا يفسدان ولكن يفسد الناس

وَمِنْهَا النَّبِيُّ وَالْأَسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ - [إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ - لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَا وَإِلَّا ، لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ - [إِنَّمَا حَرَّمَ عَزَّكَمُ الْمَيْتَةَ -

القلب على زعمه أورد للقلب مثلا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة ، فان مثلا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل ما يصلح مثلا لهما يصلح مثلا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ، وهكذا في سائر الطرق .

[ومنها النبي والاستثناء، كقولك في قصره] أفرادا [مازيد إلا شاعر و] قلبا [مازيد إلا قائم ، وفي قصرها] [فأفرادا وقلبا] [ماشاعر إلا زيد] والكل يصلح مثلا للتعين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب .

[ومنها إنما كقولك في قصره] أفرادا [إنما زيد كاتب و] قلبا [إنما زيد قائم ، وفي قصرها] [فأفرادا وقلبا] [إنما قائم زيد] وفي دلائل الاعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله [لتضمنه معنى ما وإلا] وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان (١) إذ فرّق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء . وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق ، فليس كل كلام يصلح فيه - ما وإلا - يصلح فيه - إنما - صرح بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال [لقول المفسرين - إنما حرم عليكم الميتة -

(١) وليسا بمترادفين حقيقة ، لأن من شرط الترادف الاتحاد معني وإفرادا ، وهما متحدان في المعنى فقط .



بِالنَّصْبِ وَنَدْوَانِ الْمَطْلُوبِ وَالْمَطْلُوبِ لِقِرَاءَةِ الرَّفْعِ لِمَا مَرَّ ، وَلِقَوْلِ
النُّحَاةِ [إِنَّمَا لَا بُدَّ أَنْ يَدْكَرَ بَعْدَهُ وَنَفِي مَا سِوَاهُ ،

بِالنَّصْبِ مَعْنَاهُ مَاحْرَمٌ عَلَيْكُمْ [إِلَّا الْمِيْتَةَ ، وَ] هَذَا الْمَعْنَى [هُوَ الْمَطْلُوبُ لِقِرَاءَةِ الرَّفْعِ] أَيْ
رَفْعَ الْمِيْتَةَ ، وَتَقْرِيرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ فِي الْآيَةِ ثَلَاثَ قِرَآئَاتٍ (حَرْمٌ) مَبْنِيَا لِلْفَاعِلِ مَعَ
نَصْبِ الْمِيْتَةَ وَرَفْعِهَا وَ (حَرْمٌ) مَبْنِيَا لِلْمَفْعُولِ مَعَ رَفْعِ الْمِيْتَةَ ، كَذَا فِي تَفْسِيرِ الْكُؤَاتِبِيِّ ،
فَعَلَى الْقِرَاءَةِ الْأُولَى - مَا - فِي [إِنَّمَا كَأَنَّ] ، إِذْ لَوْ كَانَتْ مُوَصُولَةً لَبَقِيَ إِنْ بَلَا خَيْرَ وَالْمُوَصُولُ
بَلَا عَائِدٍ ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ مُوَصُولَةٌ لِتَكُونَ الْمِيْتَةُ خَبْرًا ، إِذْ لَا يَصِحُّ ارْتِفَاعُهَا بِحَرْمِ الْمَبْنِيِّ
لِلْفَاعِلِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى ، وَالْمَعْنَى - إِنْ الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْكُمْ هُوَ الْمِيْتَةُ ، وَهَذَا يُفِيدُ
الْقَصْرَ [لِمَا مَرَّ] فِي تَعْرِيفِ الْمُسْتَدِّ مِنْ أَنْ نَحْوِ - الْمُنْطَلَقِ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ الْمُنْطَلَقُ - يُفِيدُ
قَصْرَ الْإِنْتِطَاقِ عَلَى زَيْدٍ ، فَإِذَا كَانَ [إِنَّمَا] مُتَضَمِّنًا مَعْنَى مَا وَإِلَّا ، وَكَانَ مَعْنَى الْقِرَاءَةِ
الْأُولَى - مَاحْرَمٌ اللَّهُ عَلَيْكُمْ [إِلَّا الْمِيْتَةَ] - كَانَتْ مُطَابِقَةً لِلْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ ، وَإِلَّا لَمْ تَكُنْ مُطَابِقَةً
لَهَا لِإِفَادَتِهَا الْقَصْرَ ، فَإِذَا السَّكَاكِيُّ وَالْمُصَنِّفُ بِقِرَاءَةِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ هُوَ الْقِرَاءَةُ الْأُولَى
وَالثَّانِيَةُ ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَعَرَّضَا لِلِاخْتِلَافِ فِي لَفْظِ - حَرْمٌ - بَلْ فِي لَفْظِ - الْمِيْتَةَ - رَفْعًا
وَنَصْبًا ، وَأَمَّا عَلَى الْقِرَاءَةِ الثَّلَاثَةِ ، أَعْنَى رَفْعِ الْمِيْتَةَ وَحَرْمِ مَبْنِيَا لِلْمَفْعُولِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ
تَكُونَ مَا كَأَنَّ - أَيْ مَا حَرَّمٌ عَلَيْكُمْ [إِلَّا الْمِيْتَةَ] ، وَأَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً ، أَيْ إِنْ الَّذِي
حَرَّمٌ عَلَيْكُمْ هُوَ الْمِيْتَةُ ، وَيُرْجَحُ هَذَا بِيَقَاءِ إِنْ عَامِلَةٌ عَلَى مَا هُوَ أَصْلُهَا ، وَبَعْضُهُمْ تَوَهَّمُ أَنْ
مَرَادَ السَّكَاكِيِّ وَالْمُصَنِّفِ بِقِرَاءَةِ الرَّفْعِ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ الثَّلَاثَةُ فَطَالِبُهُمَا بِالسَّبَبِ فِي اخْتِيَارِ
كُونِهَا مُوَصُولَةً ، مَعَ أَنَّ الزَّجَاجَ اخْتَارَ أَنَّهَا كَأَنَّ [وَلِقَوْلِ النَّحَاةِ (١)] إِنَّمَا لَا بُدَّ أَنْ
يَأْيِدَكَ بَعْدَهُ وَنَفِي مَا سِوَاهُ] أَيْ سَوِي مَا يَدْكَرُ بَعْدَهُ ، أَمَّا فِي قَصْرِ الْمُوصُوفِ نَحْوِ - [إِنَّمَا
زَيْدٌ قَائِمٌ - فَهُوَ لَا بُدَّ أَنْ يَأْيِدَكَ بَعْدَهُ وَنَفِي مَا سِوَاهُ] مِنَ الْقَعُودِ وَنَحْوِهِ ، وَأَمَّا فِي قَصْرِ الصِّفَةِ

(١) [إِنَّمَا] صَحَّ الْإِحْتِجَاجُ بِقَوْلِهِمْ فِي هَذَا لِاسْتِنْبَاطِهِمْ لَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ .

وَلِصِحَّةِ انفصالِ الضَّمِيرِ مَعَهُ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنِّ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ - تَمِيحِي أَنَا - وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مِهْمَكَ .

نحو - إنما يقوم زيد - فهو لا يثبت قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما [ولصحة انفصال الضمير معه] أي مع إنما ، نحو - إنما يقوم أنا - فان الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تمذر هنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا ، فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض (١) ثم استشهد على صحة هذا الانفصال بيت من يستشهد بشعره ، ولهذا صرح باسمه فقال [قال الفرزدق : أنا الذائد] من الذود وهو الطرد [الحامي الذمار] أي العهد ، وفي الأساس - هو الحامي الذمار - إذا حمى مالو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه [وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي] لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال - وإنما أدافع عن أحسابهم - لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، وهو ليس بمقصوده ، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال - إنما أدافع عن أحسابهم أنا - على أن يكون - أنا تأكيدا ، وليست ما هو صولة اسم إن وأنا خبرها ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما (٢) .

[ومنها التقديم] أي تقديم ما حقه التأخير ، كتقديم الخبر على المبتدأ أو المعمولات على الفعل [كقولك في قصره] أي قصر الموصوف [تميح أنا] كان الاسم نسب ذكر المائلين ، لأن التميحة والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثلا لقصر الأفراد ، وإلا لم يصلح لقصر القلب بل للأفراد [وفي قصرها - أنا كفيت مهمك] [أفرادا أو قلبا أو (١) هو إفادة القصر (٢) لأن ما لغير العاقل وهي على هذا واقعة على عاقل ، فلو أراد هذا المعنى لقال (وإن من يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) .

وهذه الطرق تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع بالفحوى والباقية بالوضع ؛

تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب .

[وهذه الطرق] الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر [تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع] أى التقديم [بالفحوى] أى بمفهوم الكلام ، بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر ، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك [و] دلالة الثلاثة [الباقية بالوضع] لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (١) .

تطبيقات على طرق القصر :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ

النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) بك اجتمع الملك المبدد شمله وضمت قواص منه بعد قواص

(٣) وما السيف إلا آية الملك في الوري ولا الأمر إلا للذي يتقلب

القصر في الأول بالعطف بلكن ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة - وفي الثاني بالتقديم ، وهو قصر إضافي من قصر الصفة على الموصوف - وفي الثالث بالنفي والاستثناء ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكائك الحسن الجميلاً

(٢) ولما رأيت الوسم في خلق الفتى هو الوسم لاما كان في الشعر والجلد

(٣) ولما المرء حديث بعده فكن حديثاً حسناً لمن وعى

(١) فدلالتهما على القصور وضعية ، والمقصود من ذلك في علم المعاني إنما هو أحوال

القصر من كونه أفراداً أو قلباً أو تعييناً ، لأنه لا يبحث عن الدلالة الوضعية .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ إِلَّا كَرَاهَةً
 الْإِطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعُرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ
 النَّحْوَ وَعَمْرُوٌّ وَبِكْرٌ - فَتَقُولُ فِيهِمَا - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لِأَنَّ النَّحْوَ - وَفِي الثَّلَاثَةِ
 الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ ، وَالنَّفْيُ لَا يُجَامَعُ الثَّانِي ، لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْأَوَّلِ
 يَسْكُونُ مَنْفِيًّا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا ،

[وَالْأَصْلُ] أَي الْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ وَجْهِ الْاِخْتِلَافِ أَنَّ الْأَصْلَ [فِي الْأَوَّلِ] أَي .
 طَرِيقَ الْعَطْفِ [النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ] النَّصُّ عَلَيْهِمَا [إِلَّا كَرَاهَةً .
 الْإِطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعُرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ
 وَعَمْرُوٌّ وَبِكْرٌ - فَتَقُولُ فِيهِمَا] أَي فِي هَذَيْنِ الْمَقَامَيْنِ [زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لِأَنَّ النَّحْوَ
 فَعْنَاهُ لِأَنَّ النَّحْوَ ، أَي لَا الصَّرْفَ وَلَا الْعُرُوضَ ، وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَعْنَاهُ لِأَنَّ زَيْدٌ ،
 أَي لَا عَمْرُوٌّ وَلَا بِكْرٌ ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَبُنِيَ هُوَ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا .
 بِالغَايَاتِ (١) وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّ لَا فِي - لِأَنَّهَا - لَيْسَتْ عَاطِفَةٌ بَلْ لِنْفِي الْجِنْسِ (٢) .
 [أَوْ نَحْوَهُ] أَي نَحْوِ - لَا غَيْرِ - مِثْلِ - لَا مَاسِوَاهُ ، وَلَا مِنْ عَدَائِهِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .
 [وَ] الْأَصْلُ [فِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ] دُونَ الْمَنْفَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .
 [وَالنَّفْيُ] أَي الْوَجْهَ الثَّلَاثَ مِنْ وَجْهِ الْاِخْتِلَافِ أَنَّ النَّفْيَ بِلَا الْعَاطِفَةِ [لَا يُجَامَعُ
 الثَّانِي] أَعْنَى النَّفْيَ وَالِاسْتِثْنَاءَ ، فَلَا يَصِحُّ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَقَدْ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي
 كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ لِأَنَّ كَلَامَ الْبَلْغَاءِ [لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ لَا يَكُونُ] ذَلِكَ الْمَنْفَى [مَنْفِيًّا
 قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا] مِنْ أَدْوَاتِ النَّفْيِ ، لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّ النَّفْيَ بِهَا مَا أَوْجَبَتْهُ لِلْمَتَّبِعِ ،
 ر . (١) أَي قَبْلَ وَبَعْدَ ، وَالغَايَةُ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ ، وَلِسْكَنِهَا لَمَّا نَابَتْ
 عَنْهُ بَعْدَ حَذْفِهِ سَمِيَتْ غَايَةً (٢) وَهِيَ مَعَ هَذَا تَفْيِيدُ الْقَصْرِ أَيْضًا ، لِأَنَّ مَعْنَى - زَيْدٌ شَاعِرٌ
 لِأَنَّهَا - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، فَيَعُودُ إِلَى النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ .

وَيَجْمَعُ الْأَخِيرِينَ ، فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَيْسِي ، وَهُوَ يَأْتِينِي لَا عَمْرُو - لِأَنَّ
النَّفْيَ فِيهِمَا غَيْرُ مُصْرَحٍ بِهِ ، كَمَا يَقَالُ - امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجِيِّ لَا عَمْرُو -

لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيته ، وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء ،
الأنك إذا قلت - ما زيد إلا قائم - فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع ، حتى
كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك ، فإذا قلت لا قاعد فقد
نفيت عنه بلا العاطفة شيئاً هو منفي قبلها بما النافية ، وكذا الكلام في - ما يقوم إلا
زيد - وقوله - بغيرها - يعنى من أدوات النفي على ما صرح به في المفتاح ، وفائدته
الاحتراز عما إذا كان منفيًا بفحوى الكلام ، أو علم المتكلم أو السامع ، أو نحو ذلك ،
كما سيجيء في - (إنما لا يقال هذا يقتضى جواز أن يكون منفيًا قبلها بلا العاطفة الأخرى ،
نحو - جاءني الرجال لا النساء لا هند - لأننا نقول الضمير لذلك الشخص ، أى بغير
الأعاطفة التي نفي بها ذلك المنفي (١) ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها ، لامتناع أن ينفي
شيء بلا قبل الايتان بها ، وهذا كما يقال - دأب الرجل الكريم ألا يؤذى غيره - فإن
المفهوم منه ألا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريماً أو غير كريم [ويجاء] أى النفي
بلا العاطفة [الأخيرين] أى إنما والتقديم [فيقال - إنما أنا تميمي لا قيسى ، وهو يأتيني
لا عمرو - لأن النفي فيهما] أى فى الأخيرين [غير مصرح به] كما فى النفي والاستثناء ،
فلا يكون المنفى بلا العاطفة منفيًا بغيرها من أدوات النفي ، وهذا [كما يقال - امتنع زيد
عن الحجى لا عمرو] فانه يدل على نفي الحجى عن زيد ، لكن لا صريحاً بل ضمناً ، وإنما
معناه الصريح إيجاب امتناع الحجى عن زيد (٢) فتكون - لا - نفيًا لذلك الإيجاب ، والتشبيه
بقوله - امتنع زيد عن الحجى لا عمرو - من جهة أن النفي الضمنى ليس فى حكم النفي الصريح ، لامن

- (١) فيكون المراد ألا يكون منفيًا قبلها بغير شخص لا ، وهذا يشمل - لا - التي
تكون قبلها ، لأن هذا منفية بغير شخص - لا - الداخلة عليها قبل التصريح بها .
(٢) ولا شك أن امتناعه عن الحجى يتضمن نفي الحجى عنه .

السَّكَاكِي : شَرَطُ مَجَامَعَتِهِ الثَّلَاثِ إِلَّا يَكُونُ الْوَصْفُ مَخْتَصًّا بِالْمَوْصُوفِ ، نَحْوُ -
إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ - عَبْدُ الْقَاهِرِ : لَا تَحْسَنُ فِي الْمَخْتَصِّ كَمَا تَحْسَنُ فِي
غَيْرِهِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ ، وَأَصْلُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ
وَيُنْكِرُهُ بِخِلَافِ الثَّلَاثِ ،

جهة أن المنفى بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمى ، كما في - [إنما أنا تسمى لا قيسى - إذ
لا دلالة لقولنا - امتنع زيد عن الجبيء - على نفي امتناع جبيء عمرو لاضمننا ولا صريحاً -
قال [السكاكي : شرط مجامعته [أي مجامعة النفي بلا العاطفة [الثالث] أي إنما
[ألا يكون الوصف مختصاً بالموصوف] ليحصل الفائدة [نحو - إنما يستجيب الذين
يسمعون] فإنه يمتنع أن يقال - لا الذين لا يسمعون - لأن الاستجابة لا تكون إلا
من يسمع ويعقل ، بخلاف - [إنما يقوم زيد لا عمرو - إذ القيام ليس مما يختص بزيد -
وقال الشيخ [عبد القاهر : لا تحسن [مجامعته الثالث] في [الوصف] المختص كما تحسن
في غيره ، وهذا أقرب] إلى الصواب ، إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة
التحقيق والتأكيد .

[وأصل الثاني] أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء
[أن يكون ما استعمل له] أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء [مما يجمله
المخاطب وينكره بخلاف الثالث] أي إنما ، فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو
فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ، كذا في الإيضاح نقلاً عن دلائل الإعجاز ، وفيه
بحث ، لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصر ،
بل لا يفيد الكلام سوي لازم الحكم (١) وجوابه أن مراده أن إنما يكون الخبر من
شأنه ألا يجمله المخاطب ولا ينكره ، حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره
(١) وهو لإعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم .

كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبْحًا مِنْ بَعِيدٍ - مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ - إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ
 مِصْرًا ، وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مِنْزَلَةَ الْمَجْهُولِ لِاعْتِبَارِ مُنَاسِبٍ ، فَيَسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّانِي
 إِفْرَادًا نَحْوَ - وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ - أَيْ مَقْصُورٌ عَلَى الرَّسَالَةِ لِأَيْتَعَادَهَا إِلَى التَّبْرِي
 مِنْ الْهَلَاكِ ، نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلَاكَهُ مِنْزَلَةَ إِنْكَارِهِمْ إِيَّاهُ ، أَوْ قَلْبًا نَحْوَ - إِنْ أَنْتُمْ
 إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا - لِاعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ
 عَلَى دَعْوَى الرَّسَالَةِ ،

عليه ، وعلى هذا يكون موافقا لما في المقتاح [كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا]
 من بعيد - ما هو إلا زيد - إذا اعتقده غيره [أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير
 زيد [مصرا] على هذا الاعتقاد .

[وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له] أي لذلك المعلوم
 [الثاني] أي النفي والاستثناء [أفرادا] أي حال كونه قصر [أفراد] نحو - وما محمد
 إلا رسول - أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك [فالمخاطبون وهم
 الصحابة رضی الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة
 والتبري من الهلاك ، لكنهم لما كانوا يمدون هلاكه أمراً عظيماً [نزل استعظامهم
 هلاكه منزلة إنكارهم إياه] أي الهلاك ، فاستعمل له النفي والاستثناء ، والاعتبار المناسِبُ
 هنا هو الأشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عندهم [أو قلباً]
 عطف على قوله - [أفراد] نحو - [إن أنتم] لا بشر مثلنا [فالمخاطبون وهم الرسل عليهم
 السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا ولا منكرين لذلك ، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين
 [لاعتقاد القائلين] وهم الكفار [أن الرسول لا يكون بشرًا مع إصرار المخاطبين على
 دعوى الرسالة] فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقاداً فاسداً من
 التنافي بين الرسالة والبشرية ، فقلبوا هذا الحكم بأن قالوا - [إن أنتم] إلا بشر مثلنا - أي

وَقَوْلِهِمْ - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مَجَارَاةِ الْخَصْمِ لِيُعْرَضَ حَيْثُ يَرَادُ تَبْكِيئَتَهُ
لَا لِتَسْلِيمِ انْتِفَاءِ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ - إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيَقْرَبُهُ
وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْفِقَهُ عَلَيْهِ ،

مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ، ولما كان هنا مظهر سؤال
وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية ،
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على البشرية حيث قالوا - إن نحن إلا بشر
مثلكم - فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله [وقولهم] أى قول
الرسول الْمُخَاطَبِينَ [إن نحن إلا بشر مثلكم - من باب مجاراة الخصم] وإرخاء العنان
اليه بتسليم بعض مقدماته [ليمثر] الخصم - من العنار - وهو الزلة ، وإنما يفعل ذلك
[حيث يراد تبكيته] أى إسكات الخصم وإلزامه [لا لتسليم انتفاء الرسالة] فكأنهم
قالوا - إن ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ، ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله
تعالى علينا بالرسالة ، فلم هذا أثبتوا البشرية لأنفسهم ، وأما إثباتها بطريق القصر
فليكون على وفق كلام الخصم [وكقولك] عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ - كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ -
وهذا مثال لأصل [نما (١) أى الأصل فى إنما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك [إنما هو أخوك - لمن يعلم ذلك ويقربه وأنت تريد أن ترفقه عليه] أى أن تجعل
من يعلم ذلك رقيقا مشفقاً على أخيه ، والأولى بناءً على ما ذكرنا (٢) أن يكون هذا
المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر .

(١) أى بناءً على ما يقتضيه ظاهر قول المصنف من أن الأصل فى [نما أن تستعمل
فيما هو معلوم للمخاطب ، وعلى هذا يكون مثالا لتخريج الكلام على مقتضى الظاهر .
(٢) من أن [نما تستعمل فى مجهول من شأنه أن يعلمه المخاطب ولا ينكره .

وَقَدْ يُنَزَّلُ الْمَجْهُولُ مَنْزِلَةَ الْمَعْلُومِ لِادِّعَاءِ ظُهُورِهِ فَيَسْتَعْمَلُ لَهُ الْثَالِثُ نَحْوُ - [إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ - وَلِذَلِكَ جَاءَ - أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ - لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَكَّدًا بِمَا تَرَى . وَمَزِيَّةٌ [إِنَّمَا عَلَى الْعَطْفِ أَنَّهُ يَعْقِلُ مِنْهَا الْحُكْمَانَ مَعًا ، وَأَحْسَنُ مَوَاقِعَهَا التَّعْرِيفُ ، نَحْوُ - [إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَبَابِ - فَانَّهُ تَعْرِيفٌ بِأَنَّ الْكُفْرَانَ مِنْ فِرَاطِ جَهَنَّمَ كَالْبَهَائِمِ فَطَمَعُ النَّظَرِ مِنْهُمْ كَطَمَعِهِ مِنْهَا .

ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى مَامَرٍ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ

[وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره ، فيستعمل له الثالث] أى [إنما] [نحو] قوله تعالى حكاية عن اليهود [إنما نحن مصلحون] ادَّعَوْا أَنْ كُونَهُمْ مَصلِحِينَ أمرٌ ظاهر من شأنه ألاَّ يجهله المخاطب ولا ينكره [ولذلك جاء - ألا إنهم هم المفسدون - للرد عليهم مؤكداً بما ترى] من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات ، وتعريف الخبر الدال على الحصر ، وتوسيط ضمير الفصل المؤكِّد لذلك ، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام بما له خَطَرٌ وبه عناية ، ثم التأكيد بأن ، ثم تعقيبه بما يدل على التقرُّيع والتوبيخ ، وهو قوله - وَلَسَكُنْ لَأَ يَشْعُرُونَ .

[ومزية [إنما على العطف أنه يعقل منها] أى من [إنما] [الحكمان] أعنى الاثبات للمذكور والنفي عما عداه [معا] بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي ، نحو - زيد قائم لا قاعد ، وبالعكس نحو - ما زيد قائم بل قاعداً [وأحسن مواقعها] أى مواقع [إنما] [التعريف ، نحو - [إنما يتذكروا أُولُوا الْأَبَابِ - فَانَّهُ تَعْرِيفٌ بِأَنَّ الْكُفْرَانَ مِنْ فِرَاطِ جَهَنَّمَ كَالْبَهَائِمِ فَطَمَعُ النَّظَرِ] أى التأمُّل [منهم كطمعه منها] أى كطمعه النظر من البهائم .

[ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على مامر يقع بين الفعل والفاعل ، نحو

- مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ - وَغَيْرُهُمَا ، فِي الْإِسْتِثْنَاءِ يُؤَخِّرُ الْمَقْصُورَ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ
الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَقَلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِجَاهِلِهِمَا ، نَحْوُ - مَاضَرَِبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ، وَمَاضَرَِبَ إِلَّا
زَيْدٌ عَمْرًا - لِاسْتِزَامِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ،

ما قام إلا زيد وغيرهما [كالفاعل والمفعول نحو - ماضرب زيد إلا عمراً ، وما ضرب
عمراً إلا زيد - والمفعولين نحو - ما أعطيت زيداً إلا درهماً ، وما أعطيت درهماً إلا
زيداً - وغير ذلك من المتعلقات] ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء [
حتى لو أريد القصر على الفاعل قبل - ما ضرب عمراً إلا زيد - ولو أريد القصر على
المفعول قبل - ما ضرب زيد إلا عمراً - ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً قصر
الفعل المسند الى الفاعل على المنعول ، وعلى هذا قياس البواقى ، فيرجع في التحقيق
الى قصر الصفة على الموصوف ، أو قصر الموصوف على الصفة (١) ويكون حقيقياً ،
وغير حقيقى ، [فراداً ، وقلبا ، وتعييناً ، ولا يخفى اعتبار ذلك] [وقل] أى جاز على قلة
[تقديمهما] أى تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما [بجاءهما]
وهو أن يلى المقصور عليه الأداة [نحو - ماضرب إلا عمراً زيد] فى قصر الفاعل على
المفعول [وماضرب إلا زيد عمراً] فى قصر المفعول على الفاعل ، وإنما قال - بجاءهما -
احترازاً عن تقديمهما مع إزالتهم عن حالهما ، بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه ،
كقولك فى - ماضرب زيد إلا عمراً (ماضرب عمراً إلا زيد) فإنه لا يجوز ذلك لما فيه
من اختلال المعنى وانعكاس المقصود ، وإنما قلَّ تقديمهما بجاءهما [لاستزامه قصر
الصفة قبل تمامها] لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلاً هى الفعل الواقع على المفعول
لا مطلق الفعل ، فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره ، وعلى هذا

(١) وهذا على معنى قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول وهكذا .

ووجه الجميع أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر ، وهو مستثنى منه عام
مناسب للمستثنى في جنسه وصفته ، فإذا أوجب منه شيء بالأجاء القصر .
وفي إنما يؤخر المقصور عليه ، تقول - إنما ضرب زيد عمراً - ولا يجوز
تقديمه على غيره لللباس .

فقس ، وإنما جاز على قلة نظرا إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر
[ووجه الجميع] أي السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبسوط والخبر
والفاعل والمفعول وغير ذلك [أن النفي في الاستثناء المفرغ] الذي حذف منه المستثنى
منه وأعرب ما بعد إلا بحسب العوامل [يتوجه إلى مقدر وهو مستثنى منه] لأن إلا
للاخراج والخراج يقتضى مخرجا منه [عام] ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج
[مناسب للمستثنى في جنسه (١)] بأن يقدر في نحو - ماضرب لإزيد (ماضرب أحد)
وفي نحو - ما كسوته لإجبة (ما كسوته لباساً) وفي نحو - ما جاءني إلا راكبا (ما جاءني
كأنتا على حال من الأحوال) وفي نحو - ما سرت إلا يوم الجمعة (ما سرت وقتاً من
الأوقات) وعلى هذا القياس [و] في [صفته] بمعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو
ذلك ، وإذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
[فإذا أوجب منه] أي من ذلك المقدر [شيء بالأجاء القصر] ضرورة بقاء ماعده على
صفة الانتفاء .

[وفي] إنما يؤخر المقصور عليه ، تقول - إنما ضرب زيد عمراً [فيكون القيد الأخير
بمثلة الواقع بعد إلا ، فيكون هو المقصور عليه] ولا يجوز تقديمه [أي تقديم المقصور
عليه بانما] على غيره لللباس [كما إذا قلنا في - إنما ضرب زيد عمراً (إنما ضرب عمراً
(١) أي في كونه جنسا له ، لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه ، وليس المراد أنه

وغير كالا في إفادة القصرين وأمتناع مجامعة لا .

الإنشاء

إن كان طلبا استدعى مظلوبا غير حاصل وقت الطلب ،

زيد (بخلاف النفي والاستثناء فانه لا لباس فيه ، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو آخر ، وههنا ليس - إلا - مذكورا في اللفظ بل متضمنا .
[وغير كالا في إفادة القصرين] أى قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، إفرادا ، وقلبا ، وتعيينا [و] فى [امتناع مجامعة لا] العاطفة لما سبق ، فلا يصح - ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو .

الإنشاء

اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم ، أعنى إلقاء مثل هذا الكلام ، كما أن الاخبار كذلك ، والأظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقريئة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما ، والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقريئة قوله - واللفظ الموضوع له كذا وكذا - لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التمنى لا لقولنا - ليت زيدا قائم - فافهم ، فالإنشاء إن لم يكن طلبا كما فى المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية (١) المتعلقة بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار نقلت الى معنى الإنشاء [إن كان طلبا استدعى مظلوبا غير حاصل وقت الطلب]
مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر هذه العبارة (١) وهذا لقلة استعمالها ، وقد أطلق

وأنواعه كثيرة - منها التمني ، واللفظ الموضوع له ليت ، ولا يشترط إمكان التمني ، تقول - ليت الشباب يعود - وقد يتمنى بهل ، نحو - هل لي من شفيع - حيث يعلم أن لا شفيع له ، وبلو ، نحو - لو تأتيني فتحدثني - بالنصب -

لامتناع طلب الحاصل ، فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ، ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (١) [وأنواعه]
أى الطلب [كثيرة - منها]

[التمني]

وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (٢) [واللفظ الموضوع له - ليت - ولا يشترط إمكان التمني] بخلاف الترجي [تقول - ليت الشباب يعود] ولا تقول له له يعود ، لكن إذا كان التمني ممكناً يجب ألا يكون لك توقع وطاعة في وقوعه ، وإلا لصار ترجياً [وقد يتمنى بهل نحو - هل لي من شفيع - حيث يعلم إلا شفيع له] لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه ، والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هي إبراز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن (٣) الذي لا يجزم بانتفائه [و] قد يتمنى [بلو نحو - لو تأتيني فتحدثني بالنصب] على تقدير - فأن تحدثني - فان النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها ، إذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار أن ، وإنما يضمر بعد

البيان هنا على ما يشمل علم المعاني (١) ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) فالمراد من هذا طلب دوام التقوى لا حصولها ، لأنها حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبل هذا الطلب (٢) أى المجردة عن الطمع في حصوله ليخرج الأمر (٣) أي نصاً ، أما ليت فتكون في الممكن وفي المستحيل .

السَّكَّانِي : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ وَهِيَ - هَلَا ، وَالْأَبْلَقُ الْهَاءُ هَمْزَةٌ ،
وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا - مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا مَرْكَبَتَيْنِ مَعَ - لَا ، وَمَا - الْمَزِيدَتَيْنِ لِتَضْمِينِهِمَا مَعْنَى
التَّمْنَى ،

الأشياء الستة ، والمناسب هنا هو التمني - قال [السكاني : كأن حروف التنديم
والتحضيض وهي هلا ، والأبقلب الهاء همزة ، ولولا ، ولو ما ، مأخوذة منهما]
خبر كان ، أي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما [مركبتين مع لا
وما المزيديتين لتضمينهما] علة لقوله - مركبتين ، والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء -
تقول - ضمنت الكتاب كذا كذا بابا - إذا جماعته متضمنا لتلك الأبواب ، يعني أن
الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين [معنى التمني

تطبيقات على التمني :

- (١) لَيْتَ السُّكْوَا كَبَ تَدُنُو لِي فَأَنْظِمَهَا عَقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلِمِي
(٢) أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعْبِرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي لِي مِنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
ليت في البيت الأول للتمنى ، وهو معناها الحقيقي ، وهل في البيت الثاني للتمنى ،
والغرض منه إظهار التمني في صورة الممكن لجمال العناية به ، ولعل فيه للتمنى ،
والغرض منه إظهار بُعد المرجو عن الحصول .

أمثلة أخرى :

- (١) فَلَوْ نُشِرَ الْمَقَابِرُ عَنْ كَلْبٍ فَيُخْبِرَ بِالذَّنَابِ أَى زِيرٍ
(٢) فَيَالَيْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ أَحِبَّتِي مِنْ الْبُعْدِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَصَائِبِ

لِيَتَوْلَدَ مِنْهُ فِي الْمَاضِي التَّنْدِيمُ ، نَحْوُ - هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا - وَفِي الْمَضَارِعِ
التَّحْضِيضُ ، نَحْوُ - هَلَّا تَقُومُ - وَقَدْ يَتَمَنَّى بِلَعْلَ فَيُعْطِي حُكْمَ لَيْتَ ، نَحْوُ - لَعَلِّي
أَحْجُ فَازُورَكَ - بِالنَّصْبِ ، لِبَعْدِ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحُصُولِ .
وَمِنْهَا الْإِسْتِفْهَامُ ، وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ - الْهَمْزَةُ ،

ليتولد [علة لتضمينهما ، يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس إفادة التمني بل
أن يتولد [منه] أى من معنى التمني المتضمنتين هما إياه [في الماضي التنديم ، نحو - هلا
أكرمت زيدا] أو - لو ما أكرمته - علي معنى - ليتك أكرمته - قصدا إلى جعله نادما
علي ترك الأكرام [وفي المضارع التحضيض ، نحو - هلا تقوم] ولو ما تقوم - علي معنى -
ليتك تقوم - قصدا إلى حثه علي القيام ، والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي
لكنه حاصل كلامه ، وقوله - لتضمينهما - مصدر مضاف إلى المفعول الأول ، ومعنى
التمني مفعوله الثاني ، ووقع في بعض النسخ - لتضمينها - علي لفظ التفعّل ، وهو
لا يوافق معنى كلام المفتاح ، وإنما ذكر هذا بلفظ - كأن لعدم القطع بذلك [وقد
يتمني بلعل فيعطى حكم لیت] وينصب في جوابه المضارع علي إضمار أن [نحو - لعلی
أحج فأزورك - بالنصب لبعء المرجو عن الحصول] وبهذا يشبه المحالات والممكنات
التي لا طلبية في وقوعها ، فيتولد منه معنى التمني .
[ومنها] أي من أنواع الطلب .

[الاستفهام]

وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فان كانت وقوع نسبة بين أمرين أو
لأ وقوعها فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور [والألفاظ الموضوعه له - الهمزة ،

وَهَلْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَيُّ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ،
فَالْهُمَزَةُ لَطَلَبِ التَّصْدِيقِ كَقَوْلِكَ - أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزِيدُ قَائِمٌ - أَوِ التَّصَوُّرِ كَقَوْلِكَ -
أَدْبَسَ فِي الْإِنَاءِ أَمْ عَسَلٌ ، وَأَنَّى الْخَائِيَةَ دَبَسَكَ أَمْ فِي الزَّقِّ - وَلِهَذَا لَمْ يَقْبَحْ - أَزِيدُ
قَامٌ ، وَأَعْمَرًا عَرَفْتَ - وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا ، كَالْفِعْلِ فِي - أَضْرَبْتَ زَيْدًا

وهل ، وما ، ومن ، وأي ، وكيف ، وأين ، وأني ، ومتى ، وأيان - فالهمزة
لطلب التصديق [أى اتقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشئين] كقولك -
أقام زيد [فى الجملة الفعلية] وأزيد قائم [فى الجملة الاسمية] أو [لطلب] التصور [أى
إدراك غير النسبة (١)] كقولك [فى طلب تصور المسند إليه] أدبس فى الإناء أم

عسل [عالما بحصول شئ فى الإناء طالبا لتعيينه] و [فى طلب تصور المسند] أنى
الخائيسة دبسك أم فى الزق [عالما بكون الدبس فى واحد من الخائيسة والزق طالبا لتعيين
ذلك] ولهذا [أى ولجئ. الهمزة لطلب التصور] لم يقبح [فى تصور الفاعل] أزيد
قام [كما قبح - هل زيد قام [و] لم يقبح فى طلب تصور المفعول] أعمرأ عرفت [كما قبح -
هل عمرا عرفت - وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل (٢)
فيكون هل لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر فى - أعمرأ عرفت - لانى - أزيد قام -
فليتأمل (٣)] والمسئول عنه بها [أى بالهمزة] هو ما يليها ، كالفعل فى - أضربت زيدا [

(١) جعل الهمزة فى ذلك لطلب التصور مبنى على التسامح ، لأنه فى الحقيقة لطلب
التصديق الخاص لا التصور ، غاية الأمر أنه يحصل مع ذلك التصديق تعيين المسند إليه ،
فجعل لطلب التصور من أجل هذا فقط ، ولأنه المتبادر الى الذهن قبل التأمل .

(٢) لأن التقديم يفيد التخصيص ، فيكون السؤال عن خصوص الفاعل أو
المفعول لا عن الفعل (٣) إنما ظهر ذلك فى الأول دون الثانى لأن تقديم المنصوب
للتخصيص فى الغالب ، وأما تقديم المرفوع فالغالب فيه أن يكون لتقوية الإسناد ،

- وَالْفَاعِلُ فِي - أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا - وَالْمَفْعُولُ فِي - أَزِيدًا ضَرَبْتَ .
 وَهَلْ لَطَّابُ التَّصْدِيقِ فَحَسَبٌ ، نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمِرُو قَاعِدٌ -
 وَهَذَا امْتِنَاعٌ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمِ عَمِرُو - وَقَبِيحٌ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ - لِأَنَّ التَّقْدِيمَ
 يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، دُونَ - هَلْ

إذا كان الشك في نفس الفعل ، أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ، فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند ، بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد ، لكن لا تعرف أنه ضَرَبَ أَوْ كَرَّمَ [والفاعل في أنت ضربت] إذا كان الشك في الضارب [والمفعول في - أزيدا ضربت] إذا كان الشك في المضروب ، وكذا قياس مائر المتعلقات .

[وهل لطلب التصديق فحسب] وتدخل على الجملتين [نحو - هل قام زيد ، وهل عمرو قاعد] إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو [ولهذا] أي ولاختصاصها بطلب التصديق [امتنع - هل زيد قام أم عمرو] لأن وقوع المفرد ههنا بعد أم دليل على أن أم متصلة ، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم ، وهل [إنما تكون لطلب الحكم فقط ، ولو قلت - هل زيد قام - بدون - أم عمرو - لقبح ولا يمتنع لما سيحي .] [ولهذا أيضا] قبح - هل زيدا ضربت - لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل [فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال ، وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون - زيدا - مفعول فعل محذوف (٢) أو يكون التقديم مجرد الاهتمام لا للتخصيص ، لكن ذلك خلاف الظاهر] دون هل .

ولكن هذا لا يمنع قبح - هل زيد قام - لما سيأتي من أن هل لا يليها إلا الفعل غالباً .
 (١) ويكون مفعول المذكور محذوفاً ، والتقدير - هل ضربت زيدا ضربته .

زَيْدًا ضَرْبَتَهُ - لِحَوَازِ تَقْدِيرِ الْمُفَسِّرِ قَبْلَ زَيْدٍ ، وَجَعَلَ السَّكَاكِي قَبِيحًا - هَلْ رَجُلٌ
عُرِفَ - لِذَلِكَ ، وَيَلْزَمُهُ الْإِيقَبُ - هَلْ زَيْدٌ عُرِفَ - وَعَلَّلَ غَيْرَهُ قَبِيحًا بِأَنْ هَلْ
بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ ، وَتَرَكَ الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ
تَخْصُصُ الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ ، فَلَا يَصِحُّ - هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا

زيدا ضربته [فانه لا يقبح] لجواز تقدير المفسر (١) قبل - زيد [أى هل ضربت
زيدا ضربته] وجعل السكاكي قبيح - هل رجل عرف - لذلك [أى لأن التقديم
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، لما سبق من مذهبه من أن الأصل - عرف
رَجُلٌ - على أن - رجل - بدل من الضمير في - عرف - قدم للتخصيص [ويلزمه] أى
السكاكي [ألا يقبح - هل - زيد عرف] لأن التقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
عنده ، حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، مع أنه قبيح بإجماع النحاة ، وفيه
نظر لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (٢) [وعلل غيره]
أى غير السكاكي [قبيحا] أى قبيح - هل رجل عرف ، وهل زيد عرف [بأن هل
بمعنى قد في الأصل] وأصله أهلاً [وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام]
فأقيمت هي مقام الهمزة وتطألت عليها في الاستفهام ، وقد من خواص الأفعال ،
فكذا ما هي بمعناها ، وإنما لم يقبح - هل زيد قائم - لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها
ذهلت عنه وتسلت ، بخلاف ما إذا رآته فانها تذكرت العهود ، وحثت إلى الألف
المألوف ، فلم ترض بافتراق الاسم بينهما [وهي] أى هل [تخصص المضارع بالاستقبال]
بحكم الوضع كالسين وسوف [فلا يصح - هل تضرب زيدا] في أن يكون الضرب واقعا

(١) أي جوازا راجعا بخلاف ما قبله (٢) وهي كون هل بمعنى قد في الأصل على
ما سيأتي .

وَهُوَ أَخُوكَ - كَمَا يَصِحُّ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ ،

في الحال على ما يفهم عرفا (١) من قوله [وهو أخوك ، كما يصح - أتضرب زيدا وهو أخوك] قصدًا إلى إنكار الفعل الواقع في الحال ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك ، لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف الهمزة فانها تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ، لانها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال ، وقولنا - في أن يكون الضرب واقعا في الحال - ليعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع في الحال ، سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك - أتضرب زيدا وهو أخوك - أو لا كقوله تعالى (أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وكقولك - أتؤذي أباك ، وأتفتن الأمير - فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ، ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها ، ولعمري إن هذه قرينة ما فيها مريئة ، إذ لم يتقبل عن أحد من النحاة امتناع مثل - سيحى زيد وراكبا ، وسأضرب زيدا وهو بين يدي الأمير - كيف وقد قال الله تعالى (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) (وَإِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ) وفي الحماسة :

« سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا (٢) »

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة إنه

(١) لأن المتبادر أن الاخوة في الحال ، فيكون الضرب مثلها ، لأن الاصل اتحاد زمن المقيّد وقيدته (٢) هو لسعد بن ناشب من الشعراء الاسلاميين ، وجالبا حال من فاعل سأغسل وهو محل الاستشهاد ، لأن عامل الحال فعل مستقبل لاقتارانه بالسين ، وقضاء الله بالرفع فاعل - جالبا .

وَلَا خِتِصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا وَتَخْصِيصَهَا الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدٌ اِخْتِصَاصٍ
بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ ، كَالْفِعْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ - فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ - أَدَلٌّ عَلَى طَلْبِ
الشُّكْرِ مِنْ - فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ - لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرَضِ

يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتتأني الحال والاستقبال بحسب الظاهر
علي ماسند كره (١) حتى لا يجوز - يأتيني زيد سيركب ، أو ان يركب - فهم منه أنه يجب
تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال ، حتى لا يصح تقييد مثل - هل تضرب ،
وستضرب ، ولن تضرب - بالحال ، وأورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ، ولم ينظر في
صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال .

[ولاختصاص التصديق بها] أى لتكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم
بجيشها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق [وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا أظهر] وما موصولة ، وكونه مبتدأ خبره أظهر ، وزمانيا ،
خبر الكون ، أى بالشئ الذى زمانيته أظهر [كالفعل] فإن الزمان جزء من مفهومه .

بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له ، أما اقتضاء تخصيصها المضارع
بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر ، وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط
لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، والنفي والاثبات إنما يتوجهان إلى
المعاني والأحداث التى هي مدلولات الأفعال ، لا إلى الذوات التى هي مدلولات
الاسماء . [ولهذا] أى ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل [كان - فهل أنتم شاكرون -
أدل على طلب الشكر من - فهل تشكرون ، وفهل أنتم تشكرون] مع أنه مؤكَّد
بالتكرير ، لأن - أنتم - فاعل لفعل محذوف (٢) [لأن إبراز ما سيتجدد في معرض

(١) في بحث الحال من باب الفصل والوصل (٢) والأصل - فهل تشكرون

تشكرون - فحذف الفعل الأول فانفصل ضميره .

الثَّابِتُ ادَّلَ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِمَحْصُولِهِ ، وَمَنْ - أَفَاتَمَّ شَا كَرُونَ - وَإِنْ كَانَ لِلثَّبُوتِ ،
لِأَنَّ هَلَّ ادْعَى لِلْفِعْلِ مِنَ الْهَمْزَةِ فَتَرَكَهُ مَعَهَا ادَّلَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلِهَذَا لَا يَحْسُنُ - هَلَّ
زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ - إِلَّا مِنَ الْبَلِيغِ .

وَهِيَ قَسَمَانٌ : بَسِيطَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي يُطَلَّبُ بِهَا وُجُودُ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِنَا - هَلَّ
الْحَرَكَةُ مَوْجُودَةٌ - وَمُرَكَّبَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي يُطَلَّبُ بِهَا وُجُودُ شَيْءٍ لِشَيْءٍ ، كَقَوْلِنَا - هَلَّ
الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ .

الثَّابِتُ ادَّلَ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِمَحْصُولِهِ (١) [مِنْ إِبْقَائِهِ عَلَى أَصْلِهِ ، كَمَا فِي - هَلَّ تَشْكُرُونَ ،
وَفَلَّ أَتَمَّ تَشْكُرُونَ - لِأَنَّ هَلَّ فِي - هَلَّ تَشْكُرُونَ ، وَهَلَّ أَتَمَّ تَشْكُرُونَ - عَلَى أَصْلِهَا ، لِسُكُونِهَا
دَاخِلَةٌ عَلَى الْفِعْلِ تَحْقِيقًا فِي الْأَوَّلِ ، وَتَفْسِيرًا فِي الثَّانِي [وَ] فَهَلَّ أَتَمَّ شَا كَرُونَ -
ادَّلَ عَلَى طَلْبِ الشُّكْرِ [مَنْ - أَفَاتَمَّ شَا كَرُونَ] أَيْضًا [وَإِنْ كَانَ لِلثَّبُوتِ بِاعْتِبَارِ]
كَوْنِ الْجُمْلَةِ اسْمِيَّةً [لِأَنَّ هَلَّ ادْعَى لِلْفِعْلِ مِنَ الْهَمْزَةِ فَتَرَكَهُ مَعَهَا] أَيْ تَرَكَ الْفِعْلَ مَعَ هَلَّ
؛ [ادَّلَ عَلَى ذَلِكَ] أَي عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِمَحْصُولِ مَا سَيُتَجَدَّدُ [وَلِهَذَا] أَيْ لِأَنَّ هَلَّ ادْعَى
لِلْفِعْلِ مِنَ الْهَمْزَةِ [لَا يَحْسُنُ هَلَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ إِلَّا مِنَ الْبَلِيغِ] لِأَنَّهُ الَّذِي يَقْصَدُ بِهِ الدَّلَالَةُ
عَلَى الثَّبُوتِ وَإِبْرَازِ مَا سَيُوجَدُ فِي مَعْرَضِ الْمَوْجُودِ .

[وَهِيَ] أَي هَلَّ [قَسَمَانٌ : بَسِيطَةٌ وَهِيَ الَّتِي يُطَلَّبُ بِهَا وُجُودُ الشَّيْءِ] أَوْ لِأَوْجُودِهِ
؛ [كَقَوْلِنَا - هَلَّ الْحَرَكَةُ مَوْجُودَةٌ] أَوْ لِأَمَوْجُودَةٍ [وَمُرَكَّبَةٌ وَهِيَ الَّتِي يُطَلَّبُ بِهَا وُجُودُ
شَيْءٍ لِشَيْءٍ] أَوْ لِأَوْجُودِهِ لَهُ [كَقَوْلِنَا - هَلَّ الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ] أَوْ لِأَدَائِمَتِهِ ، فَإِنَّ الْمَطْلُوبَ
وِجُودَ الدِّيَامِ لِلْحَرَكَةِ أَوْ لِأَوْجُودِهِ لَهَا ، وَقَدْ اعْتَبِرَ فِي هَذِهِ شَيْئَانِ غَيْرِ الْوُجُودِ وَقِي

(١) وَهُوَ مِنْ بَابِ تَضْرِيحِ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ .

وَالْبَاقِيَةَ لَطَّلَبِ النَّصُورِ فَقَطَّ ، قِيلَ فَيَطَّلَبُ بِمَا شَرَحَ الْأِسْمَ ، كَقَوْلِنَا -
 مَا الْعِنْقَاءُ - أَوْ مَا هِيَ الْمُسَمَّى ، كَقَوْلِنَا - مَا الْحَرَكَةُ - وَتَقَعُ هَلَّ الْبَسِيطَةِ فِي التَّرْتِيبِ
 بَيْنَهُمَا .

الأولى شيء واحد (١) فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى ، وهي بسيطة بالنسبة إليها .
 [والباقية] من الفاظ الاستفهام تشترك في أنها [لطلب التصور فقط] وتختلف من
 جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر [قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا -
 ما العنقاء] طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر [أو ماهية
 المسمى] أي حقيقته التي هو بها هو [كقولنا ما الحركة] أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ،
 فيجاب بإيراد ذاتياته [وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما] أي بين ما التي لشرح الاسم
 والتي لطلب الماهية ، بمعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولاً شرح الاسم ،
 ثم وجود المفهوم في نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ، لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة
 منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحالة منه أن يطلب
 حقيقته وماهيته ، إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له ، والفرق بين المفهوم من الاسم
 بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل ، فإن كل من خوطب باسم
 فهم فهم ما ، ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم إذا كان عالما باللغة ، وأما الحد
 فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق ، فالموجودات لها حقائق ومفومات ،
 فلها حدود حقيقية واسمية (٢) وأما المعدومات فليس لها إلا المفومات ، فلا حدود
 لها إلا بحسب الاسم ، لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات
 (١) الشيء الواحد هو الحركة ، والشيطان هما الحركة والدوام .
 (٢) الحدود الحقيقية هي التي تدل على الحقائق ، والاسمية هي التي تدل على
 لمفومات الاجمالية .

وَبَيْنَ الْعَارِضِ الْمُشَخَّصِ لِذِي الْعِلْمِ ، كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ - وَقَالَ السَّكَاكِيُّ :
يَسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ - مَا عِنْدَكَ - أَيْ أَى أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ عِنْدَكَ ، وَجَوَابُهُ
كِتَابٌ وَنَحْوُهُ ، وَعَنْ الْوَصْفِ ، تَقُولُ - مَا زِيدُ - وَجَوَابُهُ الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ،
وَبَيْنَ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ ، تَقُولُ - مَنْ جِبْرِيلُ - أَيْ الْبَشَرُ هُوَ أَمْ مَلِكٌ
أَمْ جِنِّي ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

موجودة ، حتى إن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في
أثناء التعاليم (١) إنما هي حدود اسمية ، ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت
تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية ، جميع ذلك مذکور في الشفاء .

[و] يطلب [بمن العارض المشخص] أي الأمر الذي يعرض [لذي العلم] فيفيد
تَشَخُّصَهُ وَتَعْيِينَهُ [كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ] فيجاب عنه بزيد ونحوه بما يفيد تشخصه .
[وقال السكاكي : يسأل بما عن الجنس تقول - ما عندك - أي أي أجناس الأشياء
عندك ، وجوابه كتاب ونحوه] ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة (٢) نحو -
ما الكلمة - أي أي أجناس الألفاظ هي ، وجوابه لفظ مفرد موضوع [أو عن
الوصف تقول - ما زيد - وجوابه الكريم ونحوه ، و] يسأل [بمن عن الجنس من
ذوي العلم ، تقول - من جبريل - أي أبشر هو أم ملك أم جنى ، وفيه نظر] إذ لا نسلم

(١) المراد بها التراجم كالفصل والباب ، وما يوضع في أولها من الحدود مثل حد
الصلاة المذكور في أول بابها (٢) فالمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفككة الأفراد
أو مختلطة بمجمل أو مفصلة ، فيشمل جميع أقسام المقول في جواب ما هو ، وهو النوع
والجنس والماهية التفصيلية والإجمالية ، فالسؤال بما عند السكاكي مختص بالأمر الكلي ،
وعند صاحب القيل السابق لا يختص بذلك ، بل يطلب بما عنده شرح الاسم كلياً كان

وَيَسْأَلُ بَأَى عَمَّا يُمَيِّزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكِينَ فِي أَمْرٍ يَعْصِمُهُمَا ، نَحْوُ - أَيِ الْفَرِيقَيْنِ
خَيْرٍ مَقَامًا - أَيِ أَنْحَنِ أَمْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ .

وَبِكُمْ عَنِ الْعَدَدِ ، نَحْوُ - سَلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ .
وَبِكَيْفٍ عَنِ الْحَالِ ، وَبِأَيْنَ عَنِ الْمَكَانِ ، وَبِمَتَى عَنِ الزَّمَانِ ، وَبِأَيَّانَ عَنِ
الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ،

أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يصح في جواب - من جبريل - أن يقال ملك ، بل يقال -
ملك من عند الله يأتي بالوحي كذا وكذا عما يفيد تشخصه .

[ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما] وهو مضمون ما أضيف
إليه أى [نحو - أى الفريقين خير مقاما - أى أنحن أم أصحاب محمد] فالمؤمنون
والكافرون قد اشتركا في الْقَرِيبِيَّةِ وسألوا (١) عما يميز أحدهما عن الآخر ، مثل
الكَوْنِ كَافِرِينَ قَائِلِينَ لِهَذَا الْقَوْلِ ، ومثل الكَوْنِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرِ قَائِلِينَ .

[و] يسأل [بكم عن العدد ، نحو - سل بني إسرائيل كم آتيناكم من آية بينة] أى
كم آية آتيناكم أعشرين أم ثلاثين ، فَمِنْ آيَةٍ يُمَيِّزُكُمْ بِزِيَادَةِ مِنْ لَمَّا وَقَعَ مِنَ الْفَصْلِ بِفِعْلِ
مُتَعَدِّ بَيْنَ كَمْ وَمَيِّزُهَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْجَهْرِيَّةِ ، فَبِكُمْ هُنَا لِلسُّؤَالِ عَنِ الْعَدَدِ ، لَكِنِ الْغَرَضُ
مِنْ هَذَا السُّؤَالِ هُوَ التَّقْرِيعُ وَالتَّوْبِيخُ (٢) [و] يسأل [بكيف عن الحال ، وبأين عن
المكان ، وبمتى عن الزمان] ماضيا كان أو مستقبلا (٣) [وبأيان عن الزمان المستقبلي ،

أو جزئيا (١) أى الكافرون أحبار اليهود (٢) والاستفهام مع هذا على حقيقته ، لأن
المقصود أمره أن يسألهم حقيقة عن ذلك ليعلم من جهتهم مقدارها .
(٣) ويسأل بها عن الحاضر أيضا .

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ -
 وَأَيُّ تَسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِي شِئْتُمْ - وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ
 أَيُّ نَحْوُ - أَيُّ لَكَ هَذَا .

ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ ،

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَأَيُّ تَسْتَعْمَلُ تَارَةً
 بِمَعْنَى كَيْفَ [وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِعْلٌ] نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِي شِئْتُمْ [أَيُّ عَلَى أَيُّ
 حَالٍ وَمِنْ أَيُّ شَيْءٍ أَرَدْتُمْ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَأْتِيُّ مَوْضِعَ الْحَرْثِ ، وَلَمْ يَجِيءْ - أَيُّ زَيْدٌ -
 بِمَعْنَى كَيْفَ هُوَ [وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيُّ ، نَحْوُ - أَيُّ لَكَ هَذَا] أَيُّ مِنْ أَيُّ لَكَ هَذَا الرِّزْقِ
 الْآتِي كُلِّ يَوْمٍ ، وَقَوْلُهُ - تَسْتَعْمَلُ - إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ
 وَأَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةً وَفِي الْآخَرِ مَجَازًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ - أَيُّ - إِلَّا
 أَنَّهُ فِي الْاسْتِفْهَامِ يَكُونُ مَعَ مِنْ ظَاهِرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ :

« مِنْ أَيُّ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيُّ (١) »

أَوْ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (أَيُّ لَكَ هَذَا) أَيُّ مِنْ أَيُّ لَكَ ، أَيُّ مِنْ أَيُّ عَلَى ذِكْرِهِ
 بَعْضُ النَّحَاةِ .

[ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ [الْاسْتِفْهَامِيَّةَ] كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ] مِمَّا يَنْبَغُ

(١) هُوَ الْمُدْرِكُ بْنُ حُصَيْنٍ مِنْ قَوْلِهِ :

لَا جَعْلُنْ لَابْنَةِ عُثْمٍ فَنَاءً مِنْ أَيُّ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيُّ

وَعُثْمٌ هُوَ عُثْمَانُ ، وَفَنَاءٌ ضَرْبًا مِنَ الْخِصُومَةِ ، وَالْمُرَادُ عَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَقَدْ قَالَ
 هَذَا فِي هِجَاةٍ عَامِلِ زَكَةٍ .

كَالِاسْتِبْطَاءِ ، نَحْوُ - كَمْ دَعَوْتُكَ - وَالتَّعْجِبِ ، نَحْوُ - مَالِي لَا أَرَى الْهَدَّهْدَ -
 وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الضَّلَالِ ، نَحْوُ - فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ - وَالْوَعِيدِ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَسِيءُ الْأَدَبَ
 .. أَلَمْ أَوْدُبْ فَلَانًا .. إِذَا عَلِمَ الْمُخَاطَبُ ذَلِكَ ، وَالتَّقْرِيرِ بِإِيلَاءِ الْمُقَرَّرِ بِهِ الْهَمْزَةَ كَمَا
 مَرَّ ، وَالْإِنْكَارِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ .. أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ،

المقام بحسب معونة القرائن [كالاستبطاء نحو - كم دعوتك - والتعجب نحو - مالي لا أرى الهدهد -
 لا أرى الهدهد] لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا باذنه ، فلما لم يبصره
 مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبصاره إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل
 عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشاف : نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره
 فقال مالي لا أراه ، على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لسائر ستره أو غير ذلك ، ثم
 لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك ، وأخذ يقول أهو غائب ، كأنه يسأل عن صحة
 ما لاح له - يدل على أن الاستفهام على حقيقته [والتنبيه على الضلال ، نحو - فأين
 تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسيء الأدب - ألم أودب فلانا - إذا علم المخاطب
 ذلك] وهو أنك أدبت فلانا ، فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال
 [والتقرير] أي حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه وإلجائه إليه [بإيلاء المقرر به
 الهمزة] أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به [كما مر] في
 حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة ، تقول - أضربت زيدا - في تقريره
 بالفعل - و - أنت ضربت - في تقريره بالنفاعة ، و - أزيدا ضربت - في تقريره
 بالمنعول ، وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت ، فيقال - أضربت
 زيدا بمعنى أنك ضربته أثبتة [والانكار كذلك نحو - أغير الله تدعون] أي بإيلاء
 المنكر الهمزة ، كالفعل في قوله :

أَعْبَدَ اللهُ أَخَذَ وَلِيًّا . وَمَنْهُ . أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ . أَيْ اللهُ كَافٍ عَبْدَهُ ، لِأَنَّ
 إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا مُرَادٌ مِنْ قَوْلِ إِنْ هَمْزَةٌ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ
 أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلَا نِكَارَ الْفِعْلِ صُورَةً أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا
 ضَرَبْتَ أُمَّ عَمْرًا - لَمَنْ

« أَيْقَتَلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي (١) »

والفاعل في قوله تعالى (أَمْ يُقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) والمفعول في قوله تعالى
 [أَعْبَدَ اللهُ أَخَذَ وَلِيًّا] وأما غير الهمزة فيجى. للتقرير والآنكار لكن لا يجرى فيه
 هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه [ومنه] أي من جىء الهمزة
 للآنكار نحو - [أليس الله بكاف عبده - أي الله كاف عبده لأن] إنكار النفي نفي له ونفي
 النفي إثبات ، وهذا [المعنى] مراد من قال : الهمزة فيه للتقرير أي [لحمل المخاطب
 على الاقرار] بما دخله النفي [وهو - الله كاف] لا بالنفي [وهو - ليس الله بكاف -
 فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة ، بل بما يعرفُ الْمُخَاطَبُ
 من ذلك الحكم إثباتا أو نفيا ، وعليه قوله تعالى (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي أُمَّةً
 مِنْ دُونِ اللهِ) فالهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم ،
 لا بأنه قد قال ذلك ، فافهم ، وقوله - والآنكار كذلك - دل على أن صورة إنكار
 الفعل أن يَلِيَ الفعل الهمزة ، ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار
 إليها بقوله [ولآنكار الفعل صورة أخرى ، وهي نحو - أزيدا ضربت أم عمرا - لمن
 (١) هو من قول امرئ القيس :

أَيْقَتَلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْبَابِ أَعْوَالِ

يردد الضرب بينهما ، وَالْإِنْكَارُ إِمَّا لِلتَّوْبِيخِ أَيْ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ، نَحْوُ -
أَعْصَيْتَ رَبَّكَ - أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ،

نَحْوُ - أَعْصَى رَبَّكَ - أَوْ لِلتَّكْذِيبِ أَيْ لَمْ يَكُنْ ، نَحْوُ - أَفَاصَفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ ،
أَوْ لَا يَكُونُ ، نَحْوُ - أَنْزَلْنَاكُمْ هَؤُلَاءِ مِنَ السَّمَاءِ ، وَالتَّهْكِيمِ ، نَحْوُ - أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ
مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا - وَالتَّحْقِيرِ ، نَحْوُ - مِنْ هَذَا -

يردد الضرب بينهما [من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما (١)] فإذا أنكرت تعلقه بهما
فقد نفيتَه عن أصله ، لأنه لا بد له من محل يتعلق به [والانكار إما للتوبيخ أى ما كان
ينبغي أن يكون] ذلك الأمر الذى كان [نحو - أعصيت ربك] فان العصيان واقع
لكنه مُسَكَّرٌ ، وما يقال إنه للتقرير فعناه التحقيق والتثبيت [أو لا ينبغي أن يكون] أى
أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة ، وذلك فى المستقبل [نحو - أتعصى
ربك] معنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان [أو للتكذيب] فى الماضى [أى لم يكن نحو -
أفأصمناكم ربكم بالبين] أى لم يفعل ذلك [أو] فى المستقبل أى [لا يكون ، نحو -
أنزلكموها] أى أنزلكم تلك الهداية أو الحجَّة ، بمعنى أنكروهم على قبولها وتقسرهم
على الاهتداء والحال أنكم لها نارهون ، معنى لا يكون منا هذا الإلزام [والتهم] عطف
على الاستبطاء أو على الانكار ، وذلك أنهم اختلفوا فى أنه إذا ذكر معطوفات
كثيرة أن الجميع معطوف على الأول ، أو كل واحد عطف على ما قبله [نحو - أصلاتك
تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا] وذلك أن شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة ،
وكان قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا ، فقصدوا بقولهم (أصلاتك تأمرك) الهزء
والسخرية لا حقيقة الاستفهام [والتحقير نحو - من هذا] استحقارا بشأنه مع أنك
والمشرفى السيف المنسوب الى مشارف الشام ، والمسئونة السهام المحددة النصال .
(١) الأولى أن يقول - بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، لأن هذا هو مراد المتن .

والتَّهْوِيلِ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مَنْ
فِرْعَوْنُ - بِلَفْظِ الْأَسْتِفْهَامِ وَرَفَعَ فِرْعَوْنَ ، وَلِهَذَا قَالَ - إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ،
وَالْأَسْتِبْعَادِ ، نَحْوُ - أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

تعرفه [والتهويل كقراءة ابن عباس - ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين ، من
فرعون - بلفظ الاستفهام] أى من بفتح الميم [ورفع فرعون] على أنه مبتدأ ومن
الاستفهامية خبره ، أو بالعكس على اختلاف الرأيين ، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام
هنا ، وهو ظاهر ، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا
بقوله (من فرعون) أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم
بعذاب يكون المعذبُ به مثلهُ [ولهذا قال - إنه كان عاليا من المسرفين] زيادة لتعريف
حاله وتهويل عذابه [والاستبعاد ، نحو - أنى لهم الذكرى] فإنه لا يجوز حمله على حقيقة
الاستفهام ، وهو ظاهر ، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى ، بقرينة قوله تعالى
[وقد جاءهم رسول مبين ، ثم تولوا عنه] أى كيف يذكرون ويتعظون ويؤفون بما
وعده من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب

تطبيقات على الاستفهام :

(١) تسألنى ما الحُبُّ قلتُ عَوَاطِفُ مُنَوَّعَةُ الْإِجْناسِ مَوْطِنَهَا الْقَلْبُ

(٢) أَشَوْقًا وَلَمَّا يَمِضُ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا سَطَّ الْمَطِيُّ بِنَا عَشْرًا

(٣) أَيَدْرِكُ مَا أَدْرَكَتُ إِلَّا ابْنُ هَمَّةٍ يُمَارِسُ فِي كَسْبِ الْعُلَمَاءِ مَا أَمَارِسُ

(٤) صَاحِ هَذِي قُبُورُنَا ثَمَلًا الرَّحْبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادٍ

ما فى الاول لطلب الحقيقة ، والهمزة فى الثانى للتعجب ، وكيف فيه للتعظيم ،
والهمزة فى الثالث للنفي ، وأين فى الرابع للتكثير .

وَمِنْهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صَيغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرَنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ - لِيَحْضُرَ زَيْدٌ -
وغيرها نَحْوُ - أَكْرَمَ عَمْرًا ، وَرَوَيْدَ بَكْرًا - مَوْضُوعَةٌ لِطَلْبِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً ،
لِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهِ كَالْإِبَاحَةِ ، نَحْوُ -
جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سَيْرِينَ -

الاذكار من كشف الدخان ، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من
الآيات والبيانات من الكتاب المعجز وغيره ، فلم يذكرها وأعرضوا عنه .

[ومنها] أي من أنواع الطلب [الأمر] وهو طلب فعل غير كَفَّ على جهة
الاستعلاء ، وصيغته تستعمل في معان كثيرة ، فاختافوا في حقيقته الموضوعه هي (١) لها
اختلافًا كثيرًا ، ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ. قال المصنف [والأظهر أن
صيغته من المقترنة باللام نحو - ليحضر زيد - وغيرها نحو - أكرم عمرا ورويد بكرا]
فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كَفَّ استعلاءً سواء كان اسماً أو فعلاً [موضوعه
لطلب الفعل استعلاءً] أي على طريق طلب العلو وعد الأمر نفسه عاليًا سواء كان عاليًا
في نفسه أم لا [لتبادر الفهم عند سماعها] أي سماع الصيغة [إلى ذلك] المعنى ، أعني
الطلب استعلاءً ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة [وقد تستعمل] صيغة
الأمر [لغيره] أي لغير طلب الفعل استعلاءً [كالأباحة نحو - جالس الحسن أو ابن سيرين]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ لَنْ رُبُّكَ يَا مُوسَى ، قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى) .

(٢) ليت شعري أتلك محكمة التفيتش أم عهد نبرون عاداً

(٣) أضاعوني وأى فنى أضاعوا ليوم كريمة وسداد تغر

(١) الضمير للصيغة وفي قوله - لها - للحقيقة .

والتَّهْدِيدِ ، نَحْوِ - اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ - وَالتَّعْجِيزِ ، نَحْوِ - فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ -

فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما والآي يجالس أحدا منهما أصلا [والتَّهْدِيدِ]
أى التخويف ، وهو أعم من الانذار ، لأنه إبلاغ مع التخويف (١) وفي الصَّحاحِ
الانذار تخويف مع دعوة [نحو - اعملوا ما شئتم] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل
عمل شأوا [والتَّعْجِيزِ نَحْوِ - فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ] إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة
من مثله لِكَرِّهِ بحالا ، وَالظَّرْفُ أعنى قوله - من مثله - مُتَعَلِّقٌ بِفَاتُوا وَالضَّمِيرُ لِعِبْدَانَا ،
أوصفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا (٢) فان قلت لم لا يجوز على الاول أن
يكون الضمير لما نزلنا ، قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة
بشهادة الذوق ، إذ التَّعْجِيزُ إنما يكون عن المأْتِي بِهِ (٣) فكأن مثل القرآن ثابت
لسكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فان المعجوز
عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف ، فان قلت فيمكن التَّعْجِيزُ (٤) باعتبار
انتفاء المأْتِي مِنْهُ ، قلنا احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم (٥) ولا يوجد له مسأغ في
اعتبارات البلاغ. واستعمالهم فلا اعتداد به ، ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته

(١) الأَوْضاح أن يقال لأنه تخويف مع إبلاغ ، وهذا مثل قوله تعالى (قُلْ
مَتَّبِعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ) فصيغة - تمتعوا - مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه
عن الغبر ، ولا يشترط في التهديد الإبلاغ عن الغير بأن يكون من عند نفسه ، ولهذا
كان أعم من الانذار (٢) وهذا في قوله تعالى قبل ذلك (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا
عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ) - الآية (٣) وهو السورة ، أى عن الإتيان بها مع
وجود المأْتِي مِنْهُ وهو المثل (٤) أى عند تعليق الظرف بقوله - فَاتُوا (٥) لأن القيود
هى التى تكون محطَّ القصد .

والتسخير ، نحو - كونوا قردة خاسئين - والاهانة ، نحو - كونوا حجارة أو
حديدًا - والتسوية ، نحو - اصبروا أو لاتصبروا - والتمني نحو :

« أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أُجَلِّي »

والدعاء ، نحو - رَبِّ اغْفِرْ لِي - والالتماس ، كقولك لمن يسأريك رتبة -

[والتسخير نحو - كونوا قردة خاسئين - والاهانة نحو - كونوا حجارة أو حديدًا]

إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن

في التسخير يحصل الفعل ، أعني صبروتهم قردة ، وفي الاهانة لا يحصل ، إذ المقصود

قلة المبالاة بهم [والتسوية نحو - اصبروا أو لاتصبروا] في الإباحة كأن المخاطب

توهم أن الفعل محذور عليه فأذن له في الفعل مع عدم الحرَج في الترك ، وفي التسوية

كأنه توهم أن أحدهما الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فدفع ذلك

وسوى بينهما [والتمني نحو :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أُجَلِّي] بصبح وما الاصباح منك بأمثل (١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ، إذ ليس ذلك في وسعه ، لكنه يتمني

ذلك تخلصاً بما عرض له في الليل من تباريح الجوى ، ولا استطالته تلك الليلة كأنه

لا طمأنينة له في انجلائها ، فهذا يحمل على التمني دون الترجي [والدعاء] أي الطلب

على سبيل التضرع [نحو - رب اغفر لي - والالتماس ، كقولك لمن يسأريك رتبة -

(١) هو لامرئ القيس ، وأمثل بمعنى أفضل .

أَفْعَلٌ - بِدُونِ اسْتِعْلَاءٍ .
ثُمَّ الْأَمْرُ قَالَ السَّكَايَ حَقَّهُ الْفُورُ ، لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنَ الطَّلَبِ ، وَلِتَبَادُرِ الْفَهْمِ
عِنْدَ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْأَمْرِ بِخِلَافِهِ إِلَى تَغْيِيرِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ دُونَ الْجَمْعِ وَإِرَادَةِ
التَّرَاخِي ، وَفِيهِ نَظْرٌ .

افعل - بدون الاستعلاء [والتضرع ، فان قيل أى حاجة إلى قوله - بدون الاستعلاء -
مع قوله - لمن يساويك رتبة - قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو ، فيجوز
أن يتحقق من المساوي بل من الأدنى أيضا .

[ثم الأمر قال السكاي حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب] عند الانصاف كما
في الاستفهام والنداء [ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير]
الأمر [الأول دون الجمع] بين الأمرين [وإرادة التراخي] فان المولى إذا قال لعبده
- قم - ثم قال له قبل أن يقوم - اضطجع حتى المساء - يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر
بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما .
[وفيه نظر] لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن (١) .

(١) والقرينة في المثال هي قوله - حتى المساء - لأنه يقتضى أن يكون له مبداء به
فيكون عقب ورود صيغة الأمر .

تطبيقات على الأمر :

(١) تَهْ يَا فُوَادُ فَحَوْلَ عَرْشِكَ أُمِّهِ عَقَدْتُ خَنَاصِرَهَا عَلَى الْإِصْلَاحِ

(٢) وَحَسُنُ ظَنُّكَ بِالْأَيَّامِ مَعْجَزَةٌ فَظُنُّ شَرًّا وَكُنْ مِنْهَا عَلَى حَذَرٍ

(٣) أَرَيْتِي جَوَادًا مَاتَ هَوْلًا لَمَئِي أَرَى مَاتَرَيْنِ أَوْ بَخِيْلًا مَخْلَدًا

الأمر في الأول للدعاء لأنه من الأدنى إلى الأهل ، وفي الثاني للإرشاد ،

وَمِنْهَا النَّهْيُ ، وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ - لَآ - الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ - لَا تَفْعَلْ -
 وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الْاسْتِعْلَاءِ ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَلَبِ الْكَفِّ أَوْ التَّرْكِ

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النهى] وهو طلب الكف عن الفعل استعلاءً
 [وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو قولك - لا تفعل - وهو كالأمر فى
 الاستعلاء] لأنه المتبادر إلى الفهم [وقد يستعمل فى غير طلب الكف] عن الفعل كما
 هو مذهب البعض [أو] طلب [الترك] كما هو مذهب البعض ، فانهم اختلفوا فى أن
 مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أعضاده ، أو ترك الفعل وهو
 نفس ألا تفعل (١) .

وفى الثالث للمعجز .

أمثلة أخرى :

(١) فَعَشَّ وَاحِدًا أَوْ صِلْ أَخَاكَ فَانَهُ مَقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَجَانِبُهُ
 (٢) قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَفِيهِ التَّبَجُّيلُ . كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا
 (٣) أَلَمَّا عَلَى مَعْرِنٍ وَقَوْلًا لِقَبْرِهِ سَقَتَكَ الْغَوَادِي مَرْبَعًا بَعْدَ مَرْبَعٍ

(١) أى نفس عدم الفعل بناء على جواز التكليف به .

تطبيقات على النهى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ يَا بَنِيَّ إِنِّي أَخَذْتُ بِالْحَقِّ وَلَا يَرَأِينِي أَنِّي أَخَشَيْتُ أَنْ تَقُولَ

فَرَقْتُ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي) :

(٢) لَا تَيَأْسُوا أَنْ تَسْتَرُدُّوا مَجْدَكُمْ فَلَرَّبِّ مَغْلُوبٍ هَوَىٰ نِيْمٍ ارْتَقِي
 (٣) نَذِيرِي أَنَاكَ فَلَا تَتَمَطَّ وَسَوْفَ يَرُوعُكَ صَبْرُ الْحَلِيمِ

كَالتَهْدِيدِ ، كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَثِلْ أَمْرِي .
 وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ يَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا ، كَقَوْلِكَ - لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ ،
 وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرُكَ ، وَأَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَا تَأْتِسْتَنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

[كالتهديد ، كقولك لعبد لا يمتثل أمرك - لا تمتثل أمري] وكالدهاء والالتباس .
 وهو ظاهر .

[وهذه الأربعة] يعنى التَّمْنَى - والاستفهام والأمر والنهى [يجوز تقدير
 الشرط بعدها] وإيراد الجزاء عقيباً يجوز ما بان المضمرّة مع الشرط [كقولك] فى
 التمنى [لیت لی مالا أنفقہ] أى إن أرزقہ أنفقہ [و] فى الاستفهام [أين بيتك أزرك]
 أى إن تعرفنيہ أزرك [و] فى الأمر [أكرمى أكرمك] أى إن تكرمنى أكرمك .
 [و] فى النهى [لا تاتسمنى يكن خيراً لك] أى إن لا تاتسمنى يكن خيراً لك ، وذلك لأن
 الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كَوْنُ المطلوب مقصوداً للمتكلم إما لذاته أو لغيره
 لتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط ، فاذا ذكرت الطلب وذكرت

النهى فى الأول للالتباس ، وفى الثانى للارشاد ، وفى الثالث للتهديد .

أمثلة أخرى :

- (١) لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَقَدْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ
- (٢) أَعْيَنِي جُودًا وَلَا تَجْمُدَا إِلَّا تَبْكِيَانِ لَصَخْرِ النَّدَى
- (٣) فَتَى الشُّعْرِهِمَا وَطَنَ الصَّدَقِ وَالْهُدَى فَلَا تَكْذِبِ التَّارِيخَ إِنْ كُنْتَ مُشْهَدًا

وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تَصَبُّ خَيْرًا - فَمَوْلِدٌ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةِ ، نَحْوِ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ .

بعده ما يصلح توقُّفه على المطلوب غَلَبَ على ظنِّ المخاطَبِ كَوْنِ المطلوبِ مقصودًا لذلك المذكور بعده لالتمسه ، فيكون إذنٌ معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرًا ولما جعل النحاة الأشياء التي يُضمَرُ حرف الشرط بعدها خمسة أشياء أشار المصنف إلى ذلك بقوله [وأما العرض كقولك - ألا تنزل عندنا تصب خيرا] أي إن تنزل تصب خيرا [فمولد من الاستفهام] وليس شيئًا آخر برأسه ، لأن الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي ، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا ، فتولَّد عنه بِمَعْوَنَةِ قَرِينَةِ الْحَالِ عَرَضُ النُّزُولِ عَلَى الْمَخَاطَبِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ [ويجوز تقدير الشرط في غيرها] أي في غير هذه المواضع [لقريئة] تدل عليه (١) [نحو - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ] فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُتَوَلَّى بِحُدُودِهِ وَيُعْتَمَدُ أَنَّهُ الْمَوْلَى وَالسَّيِّدُ ، وَقِيلَ لِأَنَّكَ أَنْ قَوْلَهُ (أَمْ اتَّخَذُوا) ، لِإِنْكَارِ تَوْبِيخٍ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ، وَحِينَئِذٍ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَرْطٍ ، كَمَا يُقَالُ - لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْبُدَ غَيْرَ اللَّهِ فَاللَّهُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ - وَفِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا فِيهِ مَعْنَى الشَّيْءِ حَكْمُهُ حَكْمَ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَالطَّبَعُ الْمُسْتَقِيمُ شَاهِدٌ صَدِّقٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا - لَا تَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - بِالْفَاءِ ، بِخِلَافِ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - اسْتِفْهَامٌ لِإِنْكَارٍ ، فَانَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْوَاوِ وَالْحَالِيَةِ .

(١) مثل الفاء في قوله - فالله هو الولي .

وَمِنْهَا النِّدَاءُ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ صِيغَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ كَالْإِغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ
يَتَّظَلُّمُ - يَا مَظْلُومٌ - وَالْإِخْتِصَاصِ فِي قَوْلِهِمْ - أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ -

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النداء] وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب
أدعو لفظاً أو تقديراً (١) [وقد تستعمل صيغته] أى صيغة النداء [فى غير معناه] وهو
طلب الاقبال [كالأغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم - يا مظلوم] قصداً الى إغرائه وحثه
على زيادة التظلم وبث الشكوى ، لأن الاقبال حاصل [والاختصاص فى قولهم - أنا
أفعل كذا أيها الرجل] فقولنا - أيها الرجل - أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ،
ثم جعل مجرداً عن طلب الاقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه ،
إذ ليس المراد بأى ووصفه المخاطب ، بل مادل عليه ضمير المتكلم (٢) فأياً مضموم (٣)

(١) نحو قوله تعالى - (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ
الْخَاطِئِينَ) - فالتقدير يا يوسف (٢) ولهذا كان الاختصاص صورته صورة نداء وليس
بنداء ، فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء كما يجوز فى غيره (٣) يعنى أنه مبنى على الضم
لأنه نكرة مقصودة ، وهو فى محل نصب بفعل محذوف تقديره - أخض .

تطبيقات على النداء :

(١) أَيَا مَنَازِلَ سَلَىٰ أَيْنَ سَلَّكَ مِنْ أَجْلِ هَذَا بَكَيْنَاهَا بِكَيْنَاكَ

(٢) فَيَا لَأَمَىٰ دَعْنِي أَغَالِي بِقِيَمَتِي قِيَمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يَحْسَبُونَهُ

(٣) إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْآبَاءِ يَشْرِينَا

النداء فى الاول للتعسر ، وهو من نداء البعيد لعظم شأن المنادى عند المنادى ،

أَيُّ مُتَخَصِّصًا مِنْ بَيْنِ الرَّجَالِ .
 ثُمَّ الْخَبْرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْأَنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاوُلِ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الْحِرْصِ فِي وَقُوعِهِ
 كَمَا مَرَّ ، وَالِدُعَاءُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ يَحْتَمِلُهُمَا ، أَوْ لِلإِحْتِرَازِ

والرجل مرفوع ، والمجموع في محل النصب على أنه حال ، ولهذا قال [أي متخصصا]
 أي مختصا [من بين الرجال] وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة ، نحو - يَا اللَّهُ -
 وَالْتَعَجُّبِ ، نحو - يَا لَمَاءِ - وَالْتَحَسُّرِ وَالْتَوَجُّعِ ، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا
 وما أشبه ذلك .

[ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء إما للتفاؤل] بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع ،
 نحو - وفقك الله للفقوى [أو لإظهار الحرص في وقوعه كما] في بحث الشرط ، من
 أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوُّره إياهُ فرِّبما يخيّل إليه حاصلًا ، نحو -
 رزقني الله لقاءك [والدعاء بصيغة الماضي من البليغ] كقوله - رحمه الله [بحتملهما] أي
 التفاؤل وإظهار الحرص ، وأما غير البليغ فهو ذاهلٌ عن هذه الاعتبارات [أو للاحتراز

وقوله - بكيناها بكينناك - على تقدير حرف العطف ، وفي الثاني لطلب الاقبال ، وهو من
 نداء البعيد للإشارة إلى انحطاط رتبته ، وفي الثالث للاختصاص ، والتقدير - أخص
 ببي نهمش .

أمثلة أخرى :

- (١) صَادِحَ الشَّرْقِ قَدْ سَكَّتْ طَرِيالًا وَعَزِيرٌ عَلَيْنَا أَلَّا تَقُولَا
 (٢) يَا لَكَ مِنْ قَبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ خِلَالِكَ الْجَوْفِ بِيضِي وَأَصْفَرِي
 (٣) يَا لَرِّجَالِ ذَوِي الْأَبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفْهُ الْمُرْدِي لِهِمْ دِينًا

عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ ، أَوْ لِحْمَلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، بَأَن يَكُونَ مِمَّنْ لَا يُحِبُّ أَنْ
يُكَذَّبَ الطَّالِبُ .

تَنْبِيهِ

الْإِنْشَاءُ كَالْخَبْرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَعْتَبِرْهُ النَّاطِرُ .

عن صورة الأمر (١) [كقول العبد للمولى - ينظر المولى إلى ساعة - دون
انظر - لأنه في صورة الأمر ، وَإِنْ قُصِدَ بِهِ الدَّعَاءُ أَوْ الشَّفَاعَةُ] أَوْ لِحْمَلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى
الْمَطْلُوبِ بَأَن يَكُونَ [بمن لا يجب أن يكذب الطالب] أي ينسب إليه الكذب ،
كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك - تأتيني غدا - مقام - اتنى - تحمله بالطف
وجه على الاتيان ، لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ، لَكُونَ كَلَامِكَ
فِي صُورَةِ الْخَبْرِ .

تَنْبِيهِ

[الْإِنْشَاءُ كَالْخَبْرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ] بِعَنِي أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ ،
وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَالْمُسْنَدِ ، وَمُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ، وَالْقَصْرِ [فَلْيَعْتَبِرْهُ] أَيْ ذَلِكَ الْكَثِيرُ الَّذِي
يُشَارِكُ فِيهِ الْإِنْشَاءُ الْخَبْرَ [النَّاطِرُ] بِنُورِ الْبَصِيرَةِ فِي لَطَائِفِ الْكَلَامِ ، مِثْلًا الْكَلَامِ

(١) وَلَا يَكُونُ هَذَا بِلَفْظِ الْمَاضِي ، بَلْ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ كَمَا فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ ،
وَكَذَلِكَ حَمَلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ .

تطبيقات على وقوع الخبر موقع الإنشاء :

(١) قوله تعالى - (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا لِبَرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ

الفصلُ والوصلُ

الوصلُ عطفُ

الانشاءُ أيضا إما مؤكِّدٌ أو غير مؤكِّد ، والمسند اليه فيه إما محذوف أو مذكور ، إلى غير ذلك (١) .

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنه الاصل ، والوصل طارٍ أى عارضٌ عليه حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لسكنٍ لما كان الوصل بمنزلة المَلَكَةِ والفصل بمنزلة عدهما ، والأعدام إنما تُعرَّفُ بملكاتهما - بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال [الوصل : عطف

حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) .

(٢) أتاني آييت اللعن أنك لمتني وتلك التي أهتمُّ منها وأنصبُ

فالأول بمعنى - وليأمن من دخله - والغرض منه إظهار الحرص على وقوعه ، والثاني - آييت اللعن - بمعنى الدعاء ، والغرض منه إظهار التفاؤل به .

أمثلة أخرى :

(١) ألا يا اسلبي يا دارمي على البلي ولا زال منهلًا بجرعائك القطر

(٢) قوله تعالى - (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ

مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أفررهم وأنتم تشهدون) .

(١) هذا في الحقيقة هو الذي يرجع الى علم المعاني من مباحث الانشاء ، أما الذي سبق من أول الباب الى هنا فالأولى به علم البيان لا علم المعاني ، لأنه يدور على بيان

بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه ، فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن
يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية لها في
حكمه عطفت عليها كالمفرد ، فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما
جهة جامعة ، نحو .. زيد يكتب ويشعر ، أو يعطي ويمنع -

بعض الجمل على بعض ، والفصل : تركه [أى ترك عطفه عليه (١)] فإذا أتت جملة بعد
جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول [أى على تقدير
أن يكون للأولى محل من الأعراب] [إن قصد تشريك الثانية لها] أى للأولى [في
حكمه] أى في حكم الأعراب الذى لها ، مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو
نحو ذلك [عطفت] الثانية [عليها] أى على الأولى ، ليدل العطف على التشريك المذكور
[كالمفرد] فانه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا
أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (٢) [فشرط كونه] أى كونه عطف الثانية على الأولى
[مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما] أى بين الجملتين [جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب
ويشعر] لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر [أو يعطي ويمنع] لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد ، بخلاف نحو - زيد يكتب ويمنع أو يعطي ويشعر - وذلك لئلا
يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون (٣) وقوله - ونحوه - أراد به ما يدل

المعاني الحقيقية والمجازية للانواع الانشائية ، وإنما قال - في كثير مما ذكر الخ -
لأن من ذلك ما لا يجرى فى الانشاء ، كالتأكيد الذى لدفع الشك أو الإنكار ، لعدم
تأني هذا فيه .

(١) جرى الخطيب فى تعريفه للوصل والفصل على أنهما مختصان بالجمل ، وقيل
إنهما يأتيان فى المفردات أيضا (٢) أى غالبا ، لأنه يجوز تركه فى الصفة والخبر ،
نحو - زيد الكاتب الشاعر أو كاتب شاعر - بل تركه فيهما أحسن (٣) فى عدم التناسب

وَلِهَذَا عَيْبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ
وَالْإِلَّا فَصَلَتْ عَنْهَا ، نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ
مُسْتَهْزِئُونَ ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يَعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

على التشريك كالفاء وثم وحتى ، وَذِكْرُهُ حَشْوٌ مُفْسِدٌ ، لِأَنَّ هَذَا الْحِكْمَ مَخْتَصٌّ بِالْوَاوِ ،
لِأَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْفَاءِ وَثْمٌ وَحَتَّى مَعْنَى مُخَصَّلاً غَيْرَ التَّشْرِيكِ وَالْجَمْعِيَّةِ ، فَانْ تَحَقَّقْ هَذَا
الْمَعْنَى حَسَنَ الْعَطْفِ وَإِنْ لَمْ تَوْجِدْ جِهَةَ جَامِعَةٍ (١) بِخِلَافِ الْوَاوِ [وَهَذَا] أَيْ وَلَا تَه
لَا بَدَّ فِي الْوَاوِ مِنْ جِهَةِ جَامِعَةٍ [عَيْبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ] (٢)

إِذْ لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ كَرَمِ أَبِي الْحُسَيْنِ وَهَرَارَةِ النَّوَى ، فَهَذَا الْعَطْفُ غَيْرٌ مَقْبُولٌ سِوَاهُ
جَعَلَ عَطْفٌ مَفْرَدٌ عَلَى مَفْرَدٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ عَطْفٌ جَمْلَةٌ عَلَى جَمْلَةٍ بِاعْتِبَارِ وَقُوعِهِ
مَوْقِعٌ مَفْعُولٌ - عَالِمٌ - لِأَنَّ وَجُودَ الْجَامِعِ شَرْطٌ فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ - لَا - نَفِي لِمَا
أَدْعَتْهُ الْحَبِيبَةُ عَلَيْهِ مِنْ أُنْدَرَاسِ هَوَاهُ ، بِدَلَالَةِ الْبَيْتِ السَّابِقِ (٣) .

[وَإِلَّا] أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَشْرِيكَ الثَّانِيَةَ لِلْأُولَى فِي حُكْمِ إِعْرَابِهَا [فَصَلَتْ] الثَّانِيَةَ
[عَنْهَا] لِئَلَّا يَلْزَمَ مِنَ الْعَطْفِ التَّشْرِيكَ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْصُودٍ [نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى
شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يَعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

لِأَنَّ النَّوَى وَهُوَ الْحَوْتُ حَيَوَانَ بَحْرِيٍّ ، وَالضَّبُّ حَيَوَانَ بَرِّيٍّ (١) نَحْوُ قَوْلِكَ - خَرَجْتَ
فَأَمْطَرْتَ السَّمَاءَ (٢) النَّوَى الْفِرَاقُ ، وَالصَّبْرُ بَفَتْحِ الصَّادِ وَكَسْرِ الْبَاءِ عَصَاةُ شَجَرٍ مَرٍّ ،
وَأَبُو الْحُسَيْنِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الَّذِي مَدَحَهُ أَبُو تَمَامٍ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ (٣) وَهُوَ قَوْلُهُ :

زَعَمْتُ هَوَاكَ عَمَّا الْغَدَاةَ كَمَا عَفَا عَنْهَا طُلُوعُ بِاللَّوِيِّ وَرُسُومُ

- على - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم .

وعلى الثاني إن قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به ،
نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة .
وإلا فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل ،

٣٣ - على - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم [فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه
مفعول - قالوا - فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك ، وإنما قال على -
إنا معكم - دون - إنما نحن مستهزون - لأن قوله - إنما نحن مستهزون - بيان لقوله -
إنا معكم - فحكمه حكمه ، وأيضا العطف على المنبوع هو الأصل .

[وعلى الثاني] أي على تقدير ألا يكون للأولى محل من الاعراب [إن قصد ربطها
بها] أي ربط الثانية بالأولى [على معنى عاطف سوى الواو عطفت] الثانية على الأولى
[به] أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر [نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو
ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة] وذلك لأن ماسوى الواو من حروف
العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو ، فإذا عطفت الثانية على
الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة ، أعنى حصول معاني هذه الحروف ، بخلاف
الواو ، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي ، وأما
في غيره ففيه خفاء وإشكال (١) وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل ، حتى
حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل .

[وإلا] أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو [فإن
كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل] واجب لتلا يلزم من الوصل

(١) وهذا لأنه يتوقف على معرفة الجهة الجامعة المتوقعة على النظر فيما بين الجملتين
من الأحوال الستة الآتية .

نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا - الْآيَةَ - لَمْ يُعْطَفَ - اللَّهُ يُسْتَهْزَى بِهِمْ - عَلَيَّ - قَالُوا - لَثَلًا
يُشَارِكُهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لِمَا مَرَّ .
وَأِلَّا فَاِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا كَالِ الْاِنْقِطَاعِ بِلَا إِيْهَامٍ أَوْ الْاِتِّصَالِ أَوْ شَبْهِ أَحَدِهِمَا
فَسَكَدُكَ، وَإِلَّا فَالْوَصْلُ مُتَعَيِّنٌ .

التشريك في ذلك الحكم [نحو - وإذا خلوا - الآية ، لم يعطف - الله يستهزى بهم -
على - قالوا - لثلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر] من أن تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص ، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا
بحال خلوهم إلى شياطينهم ، وليس كذلك ، فان قيل إذا شرطية لا ظرفية ، قلنا إذا
الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه ، لانه
اسم معناه الوقت لا بد له من عامل ، وهو - قالوا إنا معكم - بدلالة المعنى ، وإذا قدم
متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ، كقولنا - يوم الجمعة
سرت وضربت زيدا - بدلالة الفجوى (١) والنوق .

[وإلا] عطف على قوله - فان كان للأولى حكم - أى وإن لم يكن للأولى حكم لم
يقصد إعطاؤه للثانية ، وذلك بالأى يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ، أو يكون
ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا [فان كان بينهما] أى بين الجملتين [كحال الانقطاع
بلا إيهام] أى بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود [أو كمال الاتصال ،
أو شبه أحدهما] أى أحد الكمالين [فسكذلك] أى يتعين الفصل ، لأن الوصل يقتضى
مغايرةً ومُنَاسَبَةً [وإلا] أى وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال
الاتصال ولا شبه أحدهما [فالوصل متعين] لوجود الداعي وعدم المانع .
والحاصل أن الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للأولى حكم لم

(١) الفجوى قوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال .

أَمَّا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ فَلَاخْتِلَافُهُمَا خَيْرًا وَإِنْشَاءُ لَفْظًا وَمَعْنَى ، نَحْوُ :
وَقَالَ رَأَتْهُمْ أَرْسَوْا نَزَاوِلَهُمَا فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرِي يَجْرِي بِمَقْدَارِ

يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الانقطاع بلا إيهام ، الثاني كمال الاتصال ، الثالث شبه كمال الانقطاع ، الرابع شبه كمال الاتصال ، الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام ، السادس التوسط بين السكاليين ، فحكم الأخيرين الوصل ، وحكم الأربعة السابقة الفصل ، فأخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستة فقال [أما كمال الانقطاع] بين الجملتين [فلاختلافهما خيرا وإنشاء لفظا ومعنى] بأن تكون إحداهما خيرا لفظا ومعنى والأخرى إنشاء لفظا ومعنى [نحو - وقال رأتهم] هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلام [أرسوا] أي أقيموا ، من - أرسيت السفينة - حبستها بالمرساة (١) [نزاولها] أي نحاول تلك الحرب ونعالجها [فكل حاتف امرى يجرى بمقدار] (٢) أي أقيموا

(١) المرساة بكسر الميم حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف ، وبفتحها مكان الرسو (٢) البيت للأخطل وهو من شعراء الدولة الأموية .

تطبيقات على الفصل لكمال الانقطاع :

- (١) قوله تعالى - (إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) .
 - (٢) إِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ كُلُّ أَمْرِي رَهْنٌ بِمَا لَدَيْهِ
- فصل في الأول لاختلاف الجملتين خيرا وإنشاء ، وفي الثاني لأنه لاجتماع بينهما .

أمثلة أخرى :

- (١) جَزَى اللَّهُ الشَّدَائِدَ كُلَّ خَيْرٍ عَرَفْتُ بِهَا عَدُوِّي مِنْ صَدِيقِي
- (٢) الْفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الْكِفَاةَ مِنْ اتَّقَى اللَّهَ رَجَاً وَخَافَاً

أَوْ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللهُ - أَوْ لِأَنَّهُ لِجَامِعٍ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي .
وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ فَلِكُونُ الثَّانِيَةِ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطِ ،
نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ - فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ يَبْلُوغُهُ الدَّرَجَةُ القُصْوَى فِي الكَمَالِ

نقاتل ، فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى ، لا الجبن ينحيه ، ولا الاقدام يرديه ،
لم يعطف - نزاولها - على - أرسوا - لانه خبر لفظا ومعنى ، وأرسوا إنشاء لفظا
ومعنى ، وهذا مثال لكمال الاتصال بين الجملتين باختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى
مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب ، وإلا فالجملتان في محل
النصب على أنه مفعول - قال [أو] لاختلافهما خبرا وإنشاء [معنى فقط] بأن
تكون [حداها] خبرا معنى والأخرى إنشاء معنى ، وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين
لفظا [نحو - مات فلان رحمه الله] لم يعطف - رحمه الله - على - مات - لانه إنشاء
معنى ، ومات خبر معنى ، وإن كانتا جميعا خبريتين لفظا [أو لانه] عطف على - لاختلافهما -
والضمير للشان [لاجماع بينهما كما سيأتي] بيان الجامع ، فلا يصح العطف في مثل -
زيد طويل وعمر وناهم .

[وأما كمال الاتصال] بين الجملتين [فلكون الثانية مؤكدة للأولى] تأكيذا معنويا
[لدفع توهم تجوز أو غلط نحو - لا ريب فيه] بالنسبة إلى - ذلك الكتاب - إذا جعلت -
الم - طائفة من الحروف أو جملة مستقلة (١) و - ذلك الكتاب - جملة ثانية و - لا ريب
فيه - ثالثة (٢) [فانه لما بولغ في وصفه] أى وصف الكتاب [ببلوغه] متعلق - بوصفه -
أى فى أن وُصِفَ بأنه بلغ [الدرجة القصوى فى الكمال] وبقوله - بولغ - متعلق الباء
- ذلك الكتاب - مبتدأ وجملة - لا ريب فيه - خبر عنه أو نحو ذلك فلا يجرى فيه ما ذكره .

بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه
عما يرمى به جزافاً ، فأتبعه نفيًا لذلك التوهم ، فوزانته وزان - نفسه - في - جاني
زيد نفسه - ونحو - هدى للمتقين - فإن معناه أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك
كنها ، حتى كأنه هداية محضة ، وهذا معنى ذلك الكتاب - لأن معناه كما مر الكتاب

في قوله [بجعل المبتدأ ذلك] الدال على كمال العناية بتمييزه ، والتوسل ببعده إلى التعظيم
وعلو الدرجة [وتعريف الخبر باللام] الدال على الانحصار مثل - حاتم الجواد - فمعي -
ذلك الكتاب - أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتاباً ، كان ما عداه من
الكتب في مقابلته ناقص ، بل ليس بكتاب [جاز] جواب - لما - أى جاز بسبب هذه
المبالغة المذكورة [أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه] أعنى قوله - ذلك الكتاب [عما
يرمى به جزافاً] من غير صدور عن روية وبصيرة [فأتبعه] على لفظ المبني للفعول ،
والمرفوع المستتر عائد إلى - لا ريب فيه - والمنصوب البارز إلى - ذلك الكتاب - أى
جعل - لا ريب فيه - تابعا لذلك الكتاب [نفيًا لذلك] التوهم [فوزانته] أى وزان -
لا ريب فيه - مع - ذلك الكتاب [وزان نفسه] مع زيد [في - جاني زيد نفسه]
فظهر أن لفظ - وزان - في قوله - وزان نفسه - ليس بزائد كما توهم . أو تأكيدياً لمظايا
كما أشار إليه بقوله [ونحو - هدى] أى هو هدى [للمتقين] أى الصائرين الصائرين إلى
التقوى (١) [فإن معناه أنه] أى الكتاب [في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنها] أى
غايتها ، لما في تكبير - هدى - من الإبهام والتفخيم [حتى كأنه هداية محضة] حيث
قيل - هدى - ولم يقل هادٍ [وهذا معنى ذلك الكتاب ، لأن معناه كما مر الكتاب

(١) فهو من مجاز الأول ، لأن المتقين بالفعل مهديون ، فلا يكون فيه هداية لهم.

الكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهَدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّامِيَةَ بِحَسَبِهَا تَفَاوَتْ فِي
دَرَجَاتِ الْكَمَالِ ، فَوَازَنَهُ وَزَانَ - زَيْدٌ الثَّانِي - فِي - جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ - أَوْ بَدَلًا
مِنْهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ أَوْ كَعَبْرٍ الْوَافِيَةَ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ ، وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي
اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ لِنُسْكَتِهِ ، كَمَا كَرِهَهُ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فِطْرًا أَوْ عَجَبِيًّا أَوْ لَطِيمًا ، نَحْوُ
- أَمْدِكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمْدِكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّاتٍ وَعَيْوْنَ - فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ
عَلَى نِعْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالثَّانِي أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى
عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمَعَانِدِينَ ،

الكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهَدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّامِيَةَ بِحَسَبِهَا [أَى بِقَدْرِ
الْهَدَايَةِ وَاعْتِبَارِهَا] تَفَاوَتْ فِي دَرَجَاتِ الْكَمَالِ [لَا بِحَسَبِ غَيْرِهَا ، لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ
الْأَصْلِيُّ مِنَ الْأَنْزَالِ] فَوَازَنَهُ [أَى وَزَانَ - هَدَى لِلْمُتَّقِينَ] وَزَانَ زَيْدٌ الثَّانِي فِي - جَاءَ فِي
زَيْدٍ زَيْدٌ [لِكُونِهِ مُقَرَّرًا لِذَلِكَ الْكِتَابِ مَعَ اتِفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، بِخِلَافِ - لَارِيْبٍ فِيهِ -
فَإِنَّهُ يَخَالَفُهُ مَعْنَى [أَوْ] لِكُونِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ [بَدَلًا مِنْهَا] أَى مِنَ الْأُولَى [لِأَنَّهَا] أَى
الْأُولَى [غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ ، أَوْ كَعَبْرٍ الْوَافِيَةَ] حَيْثُ يَكُونُ فِي الْوَفَاءِ قُصُورًا أَوْ
خَفَاءً مَا [بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ] فَإِنَّهَا وَافِيَةٌ كَمَالَ الْوَفَاءِ [وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ] أَى
بِشَأْنِ الْمُرَادِ [لِنُسْكَتِهِ ، كَمَا كَرِهَهُ] أَى الْمُرَادِ [مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فِطْرًا أَوْ عَجَبِيًّا أَوْ لَطِيمًا]
فَنَزَلَ الثَّانِيَةَ مِنَ الْأُولَى مَنزِلَةً بَدَلَ الْبَعْضِ أَوْ الْإِشْتِمَالِ ، فَالْأُولَى [نَحْوُ - أَمْدِكُمْ بِمَا
تَعْلَمُونَ ، أَمْدِكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّاتٍ وَعَيْوْنَ ، فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ عَلَى نِعْمِ اللَّهِ تَعَالَى]
وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ ، لِكُونِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ وَذَرِيْعَةً إِلَى غَيْرِهِ (١) [وَالثَّانِي] أَعْنَى
قَوْلِهِ - أَمْدِكُمْ بِأَنْعَامٍ نَخِ [أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ] أَى تَأْدِيَةَ الْمُرَادِ الَّذِي هُوَ التَّنْبِيْهَ [لِذَلَالَتِهِ] أَى
الثَّانِي [عَلَيْهَا] أَى عَلَى نِعْمِ اللَّهِ تَعَالَى [بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمَعَانِدِينَ ،
(١) وَهُوَ التَّقْوَى فِي قَوْلِهِ (وَاتَّقُوا الَّذِي أَمْدِكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ) .

فوزانه وزان - وجهه - في - أعجبتني زيد وجهه - لدخول الثاني في الأول ،
ونحو قوله :

أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فسكن في السر والجهر مسلماً
فإن المراد به إظهار كمال الكراهة لاقامته ، وقوله - لا تقيم عندنا - أوفى
بتأديته ، لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد ، فوزانه وزان - حسنها - في - أعجبتني
الدار حسنها - لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه

فوزانه وزان وجهه في - أعجبتني زيد وجهه - لدخول الثاني في الأول [لأن ماتعلمون
يشمل الانعام وغيرها] [و] الثاني أعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال [نحو قوله :
أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فسكن في السر والجهر مسلماً (١)]

فإن المراد به [أى بقوله - ارحل] كمال إظهار الكراهة لاقامته [أى المخاطب
] [وقوله - لا تقيم عندنا - أوفى بتأديته لدلالته] [أى لدلالة - لا تقيم] [عليه] [أى على
كمال إظهار الكراهة] [بالمطابقة مع التأكيد] الحاصل من النون ، وكونها مطابقة باعتبار
الوضع العرفي ، حيث يقال - لا تقم عندي - ولا يقصد كفه عن الإقامة ، بل مجرد إظهار
كراهة حضوره [فوزانه] أى وزان - لا تقيم عندنا [وزان حسنها في - أعجبتني الدار
حسنها - لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال] فلا يكون تأكيداً [وغير داخل فيه] فلا
يكون بدل بعض ، ولم يعتدّ ببدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين
وكون المقصود هو الثاني ، وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، ومعناه أنه يريد من صاحبه أن يكون معه
على ما يكون عليه المسلم من استواء ظاهره وباطنه .

مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ ، أَوْ بَيَانًا لَهَا لِحَفَائِهَا ، نَحْوُ - فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ
يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبُوتُ - فَانْزَلَهُ وَزَانُ - عَمْرٌ - فِي قَوْلِهِ :
* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ *

[مع ما بينهما] أى بين عدم الإقامة والارتحال [من الملابس] اللزومية فيكون بدل
اشتغال ، والكلام فى أن الجملة الأولى أعنى - ارحل - ذات محل من الاعراب مثل
مامر في - أرسوا نزاولها - وإنما قال فى المتالين إن الثانية أوفى لأن الأولى وافية
مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة ، فصارت كغير الوافية
[أو] لتكون الثانية [بياناً لها] أى للأولى [لِحَفَائِهَا] أى الأولى [نحو - فوسس إليه
الشیطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى - فان وزانه] أى وزان -
قال يا آدم [وزان عمر فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر [* ما مسها من نقب ولا دبر * (١)

(١) نسبة المرزبانى فى معجم الشعراء إلى عبد الله بن كيسة ، وكان قد أتى عمر
رضى الله عنه فشكى له ناقته ، وطلب منه أن يستحمه لغيرها فلم يصدقه ، والنقب ضعف
أسفل الخف أو الحافر ، والدبر جراحة الظهر .

تطبيقات على الفصل لكامل الاتصال :

(١) قوله تعالى - (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ كَمَرٍّ مَرٍّ السَّحَابِ صُنَمَ اللَّهِ

الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ) .

(٢) كَفَى زَاجِرًا لِلْمَرْءِ أَيَّامُ دَهْرِهِ تَرُوحُ لَهُ بِالْوَاعِظَاتِ وَتَقْتَدِي

فصل قوله - تحسبها - عما قبله لأنه بدل اشتغال منه ، وفصلت جملة - تروح -

لأنها بيان لما قبلها .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَنْقُطَةِ عَنْهَا فَلِكُونِ عَطْفِهَا عَلَيْهَا مُوَهَّمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا ،
وَيَسْمَى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قَطْعًا . مِثَالُهُ :

وَتَنْظُنُّ سَلْسَى أَنِّي أَبْغَى بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ

حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للاول ، فظهر أن ليس لفظ - قال - بياناً
وتفسيراً للفظ - وسوس - حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة ، بل
المبين هو مجروح الجملة .

[وأما كونها] أى الجملة الثانية [كالمنقطعة عنها] أى عن الاولى [فلكون عطفها
عليها] أى عطف الثانية على الاولى [موههما لعطفها على غيرها] مما ليس بمقصود ، وشبه
هذا بكال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن
دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع [ويسمى الفصل لذلك قطعاً ، مثاله :
وتظن سلسى أنى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم (١)]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) .

(٢) إنما الناس كالسواثم فى الرزق سواهم جهولهم والحليم

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، وأراها بمعنى أظنها على صيغة المبني للمفعول
وهو للفاعل ، وتهيم مضارع هام على وجهه إذا مشى من غير قصد .

تطبيقات على الفصل لشبهه بالانقطاع :

(١) يقولون إني أحمل الضيم عندهم أعوذ بربي أن يضام نظيري

(٢) قوله تعالى - (وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَشِيرُونَ ،

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) .

وَيَحْتَمِلُ الْاِسْتِنَافَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَتَّصِلَةِ بِهَا فَلَسَّكَوْنُهَا جَرَّابًا لِسُؤَالِ اقْتَضِيهِ الْاَوَّلَى فَنَزَلَ مِنْزِلَتَهُ ،
فَتَفَصَّلَ عَنْهَا كَمَا يَفْصَلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ (السَّكَاتِي) فَيَنْزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ
لِنُكْتَةِ ، كَأَغْنَاءِ السَّامِعِ عَنِ أَنْ يَسْأَلَ ، أَوْ مِثْلِ الْاِيسْمَعِ مِنْهُ شَيْءٌ ،

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين ، لأن معنى أراها أظنها ، وكون
المسند إليه في الأولى محبوبا وفي الثانية محبباً ، لكن ترك العاطف لثلاث يتوهم أنه عطف
على - أبني - فيكون من مطنونات سلسي [ويحتمل الاستئناف] كأنه قيل : كيف تراها
في هذا الظن ؟ فقال : أراها تتحير في أودية الضلال .

[وأما كونها] أي الثانية [كالمتصلة بها] أي بالأولى [فلكونها] أي الثانية [جواباً
لسؤال اقتضته الأولى ، فنزل] الأولى [منزلته] أي السؤال ، لكونها مشتملة عليه
ومقتضية له [فتفصل] الثانية [عنها] أي عن الأولى [كما يفصل الجواب عن السؤال]
لما بينهما من الاتصال - قال [السكاكي : فينزل ذلك] أي السؤال الذي تقتضيه الأولى
وتدل عليه بالفحوي (١) [منزلة السؤال الواقع] ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً
له ، فيقطع عن الكلام الأول لذلك ، ونزله منزلة الواقع إنما يكون [لنكتة كاغناء
السامع عن أن يسأل أو] مثل [ألا يسمع منه] أي من السامع [شيء] تحقيراً له
وكرامة لكلامه ، أو مثل ألا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير
المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك ، وليس في
كلام السكاكي دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال ، فيكأن المصنف نظر إلى

لم تعطف جملة - أعوذ - على جملة - يقولون - لثلاث يتوهم عطفها على جملة - أحمل -
لقربها منها ، ولم تعطف جملة - الله يستهزئ - على جملة الشرط قبله ، لثلاث يتوهم عطفها
على جملة - إنا معكم - لقربها منها (١) أي بقوة الكلام باعتبار قرآن الأحوال .

ويسمى الفصل لذلك استئنافاً ، وكذا الثانية ، وهو ثلاثة أضرب : لأن السؤال
إما عن سبب الحكم مطلقاً ، نحو :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
أى مابالك عليلاً ، أو ماسبب علتك ، وإما عن سبب خاص نحو - وما أبرئ
نفسى إن النفس لامارة بالسوء - وهذا

أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون على تقدير تنزيل
الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به ، والأولى تظهر أنه لا حاجة إلى ذلك ، بل مجرد كون
الأولى منشأً للسؤال كافٍ في ذلك ، أشير إليه في الكشف [ويسمى الفصل لذلك]
أى لسكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى [استئنافاً ، وكذا] الجملة [الثانية] نفسها أيضاً
تسمى استئنافاً ومستأنفةً [وهو] أى الاستئناف [ثلاثة أضرب : لأن السؤال] الذي
تضمنته الأولى [إما عن سبب الحكم مطلقاً نحو :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل (١)
أى مابالك عليلاً ، أو ما سبب علتك [بقرينة العرف والعادة ، لأنه إذا قيل -
فلان مريض - فأنما يسأل عن مرضه وسببه ، لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا ،
لأسيباً السهر والحزن ، حتى يكون السؤال عن السبب الخاص] وإما عن سبب خاص
لهذا الحكم [نحو - وما أبرئ نفسى إن النفس لامارة بالسوء] كأنه قيل : هل النفس
أمارة بالسوء ؟ فقيل : إن النفس لامارة بالسوء ، بقرينة التأكيد ، فالتأكيد دليل على
أن السؤال عن السبب الخاص ، فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكده (٢) [وهذا

(١) سبق الكلام عليه في أول باب المستند إليه .

(٢) لأنه تصور لا تصديق حتى يمكن تأكيده .

الضَرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ - قَالُوا سَلَامًا قَالَ
سَلَامٌ - أَيْ فَمَاذَا قَالَ ، وَقَوْلُهُ :

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي عُمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَنْجَلِي
وَأَيْضًا مِنْهُ مَا يَأْتِي بِإِعَادَةِ اسْمٍ مَا اسْتَوْفَى عَنْهُ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ زَيْدٌ
حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - وَمِنْهُ

الضرب يقتضى تأكيد الحكم [الذي هو في الجملة الثانية ، أعنى الجواب ، لأن السائل
متردد في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا] كما مر [في أحوال الاسناد
الخبرى ، من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ، ولا يخفى
أن المراد الاقتضاء استحسانا لا وجوبا ، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (١)
[وإما عن غيرهما] أى غير السبب المطلق والخاص [نحو - قالوا سلاما قال سلام - أى
فماذا قال] [إبراهيم في جواب سلامهم ؟ فقول : قال سلام ، أى حياهم بتحية أحسن ،
لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت] [وقوله : زعم العوازل] جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة (٢) [أنى في غمرة] وشدة [صدقوا] أى الجماعات العوازل في زعمهم
أنى في غمرة [ولكن غمرتنى لا تنجلي] ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ،
كأنه قيل : أصدقوا أم كذبوا ؟ فقول صدقوا [وأيضاً منه] أى من الاستئناف ، وهذا
إشارة إلى تقسيم آخر له [ما يأتى بإعادة اسم ما استوفى عنه] أى أوقع عنه الاستئناف ،
وأصل الكلام ما استوفى عنه الحديث ، فمحذوف المفعول (٣) ونزل الفعل منزلة
اللازم [نحو - أحسنت] أنت [إلى زيد زيد حقيق بالإحسان] بإعادة اسم زيد [ومنه
(١) ولهذا عبر المتن بالاقتضاء (٢) أى من الذكور بدليل قوله - صدقوا - وإنما
لم يجعل جمع عاذل ، لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل ، وقد ذكر شارح الشواهد
أنه لم يعرف قائل هذا البيت (٣) يعنى به نائب الفاعل .

مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقَكَ الْقَدِيمَ أَهْلَ لَذَلِكَ - وَهَذَا
أَبْلَغُ ، وَقَدْ يَحْذِفُ صَدْرَ الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ - يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ،
رَجَالٌ - فَيَمْنُ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءَ ، وَعَلَيْهِ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - عَلَى قَوْلٍ ، وَقَدْ
يَحْذِفُ كُلَّهُ إِذَا مَعَ قِيَامَ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ

ما يبني على صفته [أي صفة ما استؤنف عنه دون اسمه ، والمراد بالصفة صفة تصلح
لترتب الحديث عليه] نحو - أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك [والسؤال
المقدر فيهما - لماذا أحسن إليه ؟ وهل هو حقيق بالاحسان ؟] وهذا [أي الاستئناف
المبنى على الصفة] أبلغ [لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ، كالصدقة القديمة في
المثال المذكور ، لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه علة
له ، وهنا بحث (١) وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه
لا محالة (٢) وإلا فلا وجه لاشتماله عليه ، كما في قوله تعالى (قالوا سلاما قال سلام)
وقوله - زعم العواذل - ووجه التقصص عن ذلك مذكور في الشرح (٣) [وقد يحذف
صدر الاستئناف] فعلا كان أو اسما [نحو - يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال -
فيمن قرأها مفتوحة الباء] كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل رجال ، أي يسبحه رجال
[وعليه - نعم الرجل زيد] أو نعم رجلا زيد [على قول] أي على قول من يجعل
الخصوص خبر مبتدأ محذوف ، أي هو زيد ، ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن
تفسير الفاعل المبهم [وقد يحذف] الاستئناف [كله ، إما مع قيام شيء مقامه ، نحو

(١) أي في كون الاستئناف المبني على الصفة أبلغ (٢) ولا فرق في ذلك بين المبني
على الصفة والمبني على الاسم (٣) وهو باختيار الشق الأول ، والفرق حاصل بأن المبني
على الاسم فيه ذكر السبب فقط ، أما المبني على الصفة ففيه ذكر السبب وسببه ، كالصدقة
القديمة في المثال الثاني ، وفي هذا من التدقيق ما يجعله أبلغ من الأول .

قَوْلُ الْحَمَّاسِيِّ :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قَرِيشٌ لَّهُمْ إِفٌّ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافٌ
أَوْ بَدُونٌ ذَلِكَ ، نَحْوُ - فَنَعَمَ الْمَاهِدُونَ - أَي نَحْنُ عَلَى قَوْلٍ .

قول الحماسي (١) زعمتم أن إخوانكم قريش * لهم إف [أي إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة : رحلة في الشتاء إلى اليمن ، ورحلة في الصيف إلى الشام] وليس لكم إلاف [أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا ؟ فقيل كذبتم ، لحذف هذا الاستئناف كله ، وأقيم قوله - لهم إف وليس لكم إلاف - مقامه لدلالته عليه [أو بدون ذلك] أي قيام شيء مقامه اكتفاءً بمجرد القرينة [نحو - فنعم الماهدون - أي نحن على قول] أي على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ ، أي هم نحن (٢) .

(١) هو مساور بن هند بن قيس بن زهير العبسي من الشعراء المخضرمين ، وهو يهجو بذلك بني أسد ، ويكذبهم في انتسابهم إلى قريش .
(٢) بخلاف قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره .

تطبيقات على الفصل لشبه كمال الاتصال :

(١) وما عَفَّتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا عَفَاهُ مِنْ حَادَا بِهِمْ وَسَاقَا
(٢) لَا تُنْكَرِي عَطَّلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغَنَى فَالْسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي
(٣) أَرَى بَصْرِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يَكُلُّ وَخَطْوِي عَنْ مَدْيِ الْخَطْوِ يَقْضُرُ
وَمَنْ يَصْحَبُ الْأَيَّامَ تِسْعِينَ حِجَّةً يَغْيِرُهُ وَالْدَهْرُ لَا يَتَغَيَّرُ

فضل في الاول لانه لما نفي الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن

وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلِهِمْ - لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ .
وَأَمَّا لِلتَّوَسُّطِ

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال [وأما الوصل لدفع الإيهام فكقوله - لا وأيدك الله] فقوله - لا - رد للكلام سابق ، كما إذا قيل : هل الأمر كذلك ؟ فيقال : لا ، أى ليس الأمر كذلك ، فهذه جملة إخبارية ، وأيدك الله جملة إنشائية دعائية ، فبينهما كمال الانقطاع ، لَكِنَّ عَطَفَتْ عَلَيْهَا ، لأن ترك العطف يُؤمُّ أنه دعاء على المخاطب بعدم التأيد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأيد ، فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قوله - لا - وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله - قُلْتُ لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ - وزعم أن قوله - وأيدك الله - عطف على قوله - قلت - ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول (١) وأنه لو لم يحك الحكاية (٢) فحينئذ قال للمخاطب - لا وأيدك الله - فلا بد له من معطوف عليه .

[وأما للتوسط] عطف على قوله - أما الوصل لدفع الإيهام - أى وأما الوصل للتوسط الجمليتين بين كمال الانقطاع والاتصال ، وقد صحف بعضهم أما بفتح الهمزة إما الفاعل ، وكذلك الفصل في الثاني والثالث ، إلا أن الاستئناف فيهما حصل بالفاء والوار ، فالوار في الثالث للاستئناف لا للعطف (١) مع أن المقصود دخوله فيه .

(٢) هى قوله - قلت :

تطبيقات على الوصل لدفع الإيهام :

(١) من ذلك ما روى أن الرشيد سأل وزيره عن شيء فقال : لا ، وأيد الله الخليفة (٢) ومر أبو بكر الصديق برجل في يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له : لا تقل هكذا ، وقل : لا يرحمك الله .

فَإِذَا اتَّفَقْتَا خَبْرًا أَوْ إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى فَقَطُّ بِجَامِعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -
يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي
جَحِيمٍ - وَقَوْلِهِ - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا - وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا خُذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

بكسر الهمزة فركب من عمياء ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ [فإذا اتفقتا] أى الجملتان [خبراً
أَوْ إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى فَقَطُّ بِجَامِعٍ] أى بأن يكون بينهما جامع ، بدلالة ما سبق
من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ، ثم الجملتان المتفقتان خبراً أَوْ
إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى قِسْمَانِ : لَأَنَّهُمَا إِمَّا إِنْشَائِيَّتَانِ أَوْ خَبْرِيَّتَانِ ، وَالْمُتَّفَقَتَانِ مَعْنَى فَقَطُّ
سِتَّةَ أَقْسَامٍ : لَأَنَّهُمَا إِنْ كَانَتَا إِنْشَائِيَّتَيْنِ مَعْنَى فَالْفِظَانِ إِمَّا خَبْرَانِ أَوْ الْأُولَىٰ خَبْرٌ وَالثَّانِيَةُ
إِنْشَاءٌ أَوْ بِالْعَكْسِ ، وَإِنْ كَانَتَا خَبْرِيَّتَيْنِ مَعْنَى فَالْفِظَانِ إِمَّا إِنْشَاءً أَوْ الْأُولَىٰ إِنْشَاءٌ
وَالثَّانِيَةُ خَبْرٌ أَوْ بِالْعَكْسِ ، فَالْمَجْمُوعُ ثَمَانِيَةَ أَقْسَامٍ ، وَالمَصْنُفُ أَوْرَدَ لِلْقِسْمَيْنِ الْأُولَيْنِ
مِثَالَيْهِمَا [كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ،
وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ] فِي الْخَبْرِيَّتَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّهُمَا فِي الْمِثَالِ الثَّانِي
مُتَنَاسِبَتَانِ فِي الْأَسْمِيَّةِ بِخِلَافِ الْأُولَى [وَقَوْلِهِ تَعَالَى - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا] فِي
الْإِنْشَائِيَّتَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَأُورِدَ لِلاتِّفَاقِ مَعْنَى فَقَطُّ مِثَالًا وَاحِدًا ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ
يُمْكِنُ تَطْبِيقُهُ عَلَى قِسْمَيْنِ (١) مِنْ أَقْسَامِهِ السِّتَّةِ ، وَأَعَادَ فِيهِ لَفْظَةَ السِّكَاكِفِ تَنْبِيْهُهَا عَلَى أَنَّهُ
مِثَالٌ لِلاتِّفَاقِ مَعْنَى فَقَطُّ ، فَقَالَ [وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا خُذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

(١) وهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظاً إنشائيتين معنى ، أو تكونا إنشائيتين معنى ،
والأولى خبرية لفظاً ؛ والثانية إنشائية كذلك .

حَسَنًا - أَيْ لَا تَعْبُدُوا وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى احْسِنُوا ، أَوْ وَاَحْسِنُوا .
وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ جَمِيعًا ،
نَحْو - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ ، وَيُعْطِي وَيَمْنَعُ ، وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ ، وَزَيْدٌ
طَوِيلٌ وَعَمْرُو

حسنا [فعطف - قولوا على - لا تعبدون - مع اختلافهما لفظا لكونهما إنشائيتين معنى
لأن قوله - لا تعبدون - إخبار في معنى الانشاء [أى لا تعبدا] وقوله - وبالوالدين
إحسانا - لا بد له من فعل ، فاما أن يقدر خبرا في معنى الطلب ، أى [وتحسنون بمعنى
أحسنوا] فتكون الجملتان خبرا لفظا لإنشاء معنى ، وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى
الانشاء أما لفظا فاللام مع قوله - لا تعبدون - وأما معنى فالمبالغة ، باعتبار أن المخاطب
كانه سارع إلى الامتثال فهو يخبر عنه ، كما تقول - تذهب إلى فلان نقول له كذا -
تريد الأمر أى اذهب إلى فلان فقل له كذا ، وهو أبلغ من الصريح [أو] يقدر من
أول الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر ، أى [وأحسنوا] بالوالدين إحسانا ،
فتكونان إنشائيتين معنى ، مع أن لفظة الأولى إخبار ، ولفظة الثانية إنشاء .

[والجامع بينهما] أى بين الجملتين [يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين
جميعا] أى باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية ، وكذا باعتبار
المسند في الجملة الأولى والمسند في الجملة الثانية (١) [نحو - يشعر زيد ويكتب] للمناسبة
الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال أصحابهما [ويعطي] زيد [ويمنع]
لتضاد الاعطاء والمنع ، وهذا عند اتحاد المسند إليهما ، وأما عند تغيرهما فلا بد من
تناسبهما أيضا ، كما أشار إليه بقوله [وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو
(١) وقد تكون المناسبة بين المسند إليه في إحداها والمسند في الأخرى ، نحو -
الاسلام حسن والقبیح الكفر .

قَصِيرٌ - مُنَاسِبَةٌ بَيْنَهُمَا ، بِخِلَافٍ - زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ - بِدُونِهَا - وَزَيْدٌ
شَاعِرٌ وَعَمْرُو طَوِيلٌ - مُطْلَقًا .
السَّكَاكِيُّ :

قصير - لمناسبة بينهما [أى بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك ، وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مناسباً للآخر وملائماً له ملائمة لها نوع اختصاص [بخلاف - زيد شاعر وعمرو كاتب - بدونها] أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو ، فانه لا يصح وإن اتحد المسندان ، ولهذا حكموا بامتناع نحو - خفي ضيق زيد وخائمي ضيق (١) [وبخلاف - زيد شاعر وعمرو طويل - مطلقاً] أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أولم تكن ، لعدم تناسب الشعر وطول القامة .

[السكاكى] ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى ، أو من جهة الوهم وهو الجامع الوهمى ، أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالى ، والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات ، وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير أن يتأدى إليها من طرق الحواس ، كادراك الشاة معنى فى الذئب (٢) وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيوبتها عن الحس المشترك ، وهو القوة التى تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة ، وبالمفكرة القوة التى من شأنها (١) وهذا ما لم يقصد ذكر الأشياء المنفقة فى الضيق ، لأنه يصير مثل قولك - هذا الأمر ضيق وهذا الأمر ضيق ، فيتحد الطرفان (٢) وهو الإيذاء والعداوة ، فالعداوة التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاة بالواهمة .

الجامع بين الشيتين إما عقلي ، بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل ، فإن
العقل بتجرده المثلين عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد بينهما ،

التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم
بعضها مع بعض ، ونعني بالصور ما يمكن إدراكه بأحدى الحواس الظاهرة ، والمعاني
ملا يمكن إدراكه بها ، فقال السكاكي الجامع بين الجملتين إما عقلي ، وهو أن يكون
بين الجملتين اتحاد في تصور ما ، مثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر به أو في قيد من
قيودهما ، وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور (١) ولما كان مقرا أنه
لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي
أيضا غير المصنف عبارة السكاكي (٢) فقال [الجامع بين الشيتين إما عقلي] وهو أمر
بسببه يقتضى العقل اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بينهما اتحاد في التصور
أو تماثل (٣) فإن العقل بتجرده المثلين عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد بينهما]
فيصيران متحدين ، وذلك لأن العقل مجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه المشخصة
الخارجية ويتزعم منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في موضعه ، وإنما قال - في
الخارج - لأنه لا يجرده عن المشخصات العقلية ، لأن كل ما هو موجود في العقل فلا
بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات ، وهما بحث وهو أن التماثل
هو الاتحاد في النوع ، مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية ، وإذا كان التماثل
جامعا لم تتوقف صحة قولنا - زيد كاتب وعمرو شاعر - على أخوة زيد وعمرو أو

(١) وهذا الاطلاق لاشيء فيه لأنه كثيرا ما يقع في كلامهم (٢) فأبدل الجملتين
بالشيتين لأن الجامع يجب في مفردات الجملتين ، ولا يكفي وجوده بين مفردين منها ،
وسيعود الشارح إلى تحقيق هذا (٣) وهذا بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض .

أَوْ تَضَايِفٌ كَمَا بَيْنَ الْعَلَّةِ وَالْمَعْلُولِ أَوْ الْأَقْلِّ وَالْأَكْثَرِ ، أَوْ وَهْمِيٌّ بِأَن يَكُونَ بَيْنَ
تَصَوُّرَيْهِمَا شِبْهُ تَمَاثُلٍ ، كَلَوْنِيَّ بِيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ يَبْرُزُهُمَا فِي مَعْرِضِ
الْمَثَلَيْنِ ، وَلِذَلِكَ حَسَنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ :
ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

صدقاتهما أو نحو ذلك ، لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان ، والجواب أن
المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما (١) على ما سيوضح
في باب التشبيه [أو تضاييف] وهو كَوْنُ الشَيْئَيْنِ بَحَيْث لَا يُمْكِنُ تَعَقُّلُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا
بِالْقِيَاسِ إِلَى تَعَقُّلِ الْآخَرِ [كما بين العلة والمعْلُول] فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر
بالاستقلال أو بواسطة الضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول [أو الأقل والأكثر]
فإن كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخر أكثر
منه [أو وهمي] وهو أمر يسببه يحتمل الوهم في اجتماعهما عند المفكِّرة ، بخلاف العقل
فانه إذا خُلِّيَ وَنَفْسُهُ لَمْ يَحْكَمْ بِذَلِكَ ، وَذَلِكَ [بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ،
كلوني بياض وصفرة ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثاليين] من جهة أنه يسبق إلى
الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض (٢) بخلاف العقل فانه يعرف أنهما
نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون [ولذلك] أي ولأن الوهم يبرزهما في
معرض المثاليين [حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(١) أي مع اشتراكهما في الحقيقة .

(٢) وهو الكُدْرَةُ فِي الصُّفْرَةِ ، أَوْ الْإِشْرَاقُ فِي الْبِيَاضِ .

أَوْ تَضَادُّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَمَا يَتَّصِفُ بِهَا كَالْأَبْيَضِ
وَالْأَسْوَدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شِبْهُ تَضَادِّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي ،

فان الوهم يترجم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل
يعرف أنها أمور متباينة [أو] يكون بين تَصَوُّرَيْهِمَا [تضاد] وهو التقابل بين أمرين
وُجُودِيَّيْنِ يتعاقبان على محل واحد [كالسواد والبياض] في المحسوسات [والايمان
والكفر] في المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العدم والمملكة ، لأن الايمان هو
تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة ، أعنى قبول النفس
لذلك والادعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين ، مع الاقرار به
باللسان ، والكفر عدم الايمان عمّا من شأنه الايمان ، وقد يقال الكفر إنكار شيء
من ذلك ، فيكون وُجُودِيًّا ، فيكونان مُتَضَادِّيْنِ [وما يتصف بها] أى بالمدكورات ،
[كالأسود والابيض والمؤمن والكافر] وأمثال ذلك ، فانه يُعَدُّ من المتضادين باعتبار
الاشتغال على الوصفين المتضادين [أو شبهه تضاد كالسما والارض] في المحسوسات ،
فإنهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع ، والآخر في غاية الانحطاط ، وهذا معنى
شبه التضاد ، وليس متضادين لعدم تَوَارُدهمَا على المَحَلِّ ، لكونهما من الاجسام دون
الاعراض ، ولا من قبيل الاسود والابيض ، لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخلين في مفهومى السماء والارض [الأول والثاني] فيما يعم المحسوسات والمعقولات ،
فان الأول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ، والثاني هو الذي
يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبهها المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن
اجتماعهما ، ولم يجعل متضادين كالأسود والابيض ، لأنه قد يشترط في المتضادين
أن يكون بينهما غاية الخلاف ، ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرها للأول
أكثر من مخالفة الثاني له ، مع أن العدم معتبر في مفهوم الأول (١) فلا يكون وجوديا

(١) وذلك في جزئه الثاني (ولا يكون مسبوقا بالغير) .

فأنه ينزلهما منزلة التضاييف ، ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد ،
أو خيالي بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق ، وأسبابه مختلفة ، ولذلك
اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا ، ولصاحب علم المعاني فضل
احتياج إلى معرفة الجامع لاسيما الخيالي ، فإن جمعه على مجرى الألف والعادة .

[فانه] اي إنما يجعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لأن الوهم [ينزلهما منزلة التضاييف]
في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين بهما إلا ويحضر الآخر [ولذلك تجد الضد
أقرب خطورا بالبال مع الضد] من المغايرآت الغير المتضادة ، يعني أن ذلك مبني على
حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر [أو خيالي] وهو أمر
بسيه يقتضى الخيال اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق] على العطف لاسباب مؤدية إلى ذلك [وأسبابه] أي وأسباب التقاون
في الخيال [مختلفة ، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا] فكمن
صور لا انفسكاك (١) بينها في خيال ، وهى في خيال آخر بما لا تجتمع أصلا ، وكمن
صور لا تغيب عن خيال ، وهى في خيال آخر بما لا يقع قط .

[ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع] لأن معظم أبوابه الفصل
والوصل ، وهو مبني على الجامع [لاسيما] الجامع [الخيالي] ، فإن جمعه على مجرى الألف
والعادة [بحسب انعقاد الاسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال ، وتباين الاسباب
عما يفوته الحصر .

فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل ، وبالوهمى ما يدرك بالوهم ،
وبالخيالى ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم ،

(١) هذا معنى الاختلاف في الترتب ، وما بعده معنى الاختلاف في الوضوح :

وكذا التقارن في الخيالي ليس من الصور التي تجتمع في الخيال ، بل جميع ذلك معانٍ معقولة ، وقد خفي هذا على كثير من الناس ، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهيات ، وأجابوا بأن الجامع كَوْنُ كُلِّ منهما مُضَادًّا للآخر ، وهذا معنى جزئي لا يدركه إلا الوهم ، وفيه نظر ، لأنه منوع (١) وإن أرادوا أن تَصَادَ هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتأمل هذا مع ذلك وَتَصَايُفُهُ معه أيضا معنى جزئي ، فلا تَقَاوُتَ بين التماثل والتضاييف وشبههما في أنها إن أُضْيِفَت إلى الكُلِّيَّاتِ كانت كليات ، وإن أُضْيِفَت إلى الجزئِيَّاتِ كانت جزئيات ، فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهيا ، ثم إن الجامع الخيالي هو تَقَارُّنُ الصور في الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال ، بل هو من المعاني (٢) .

فان قلت : كلام المفتاح مُشعرٌ بأنه يسكني لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو - خُفِيَ ضَيْقٌ وَخَاتَمِي ضَيْقٌ - ونحو - الشمس ومرارة الأرنب وألف بأذُنَجَانَةٍ مُحَدَّثَةٍ - قلت : كلامه ههنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين ، وأما أن أيَّ قَدْرٍ من الجامع يجب لصحة العطف ففروض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المستدين والمستند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد لإصلاحه غَيْرُهُ إلى ماترى ، فذكر مَكَانَ الجملتين الشيتين ، ومَكَانَ قوله - اتحاد في تصورًا - اتحاد في التصور ، فوقع الخلل في قوله - الوهمي أن يكون بين تصوريهما

(١) يريد منع أن تضاد البياض للسواد معنى جزئي ، وإثبات أنه كلي ، لأن التضاد المأخوذ مضافاً إلى كُلِّيٍّ كُلِّيٍّ (٢) أي التي تدرك بالعقل أو الوهم ، فلا يصح تفسير الخيالي أيضا بما يدرك بالخيال .

وَمِنْ مَحْسَنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ،

شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال - لأن التضاد مثلا إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعنى العلم بهما ، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصور (١) فلا بد من تأويل كلام المصنف (٢) وحمله على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غَلَطَ (٣) مع أن ظاهر عبارته يأبي ذلك ، ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح ، وإنه من المباحث التي ما وجدنا أحدا حَامَّ حَوْلَ تحقيقها .

[ومن محسنات الوصل] بعد وجود المصحح [تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية

(١) أى لا بين التصورات ، وهذا الخلال لا يرد على السكاكي ، لأن قوله - اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه الخ - ظاهر في أنه أراد بالتصور المتصور على ما سبق (٢) بأن يقال إنه أراد بتصوريهما مفهوميهما ، وهما الأمران المتصوران .

(٣) لأن الخطيب قد رد كلام السكاكي في الايضاح وحمله على السهو ، فلا يصح حمل كلامه عليه ، وإنى أرى أن كل هذا من المباحث اللفظية التي لا تحتلها علوم البلاغة .

تطبيقات على الوصل للتوسط بين الكالين :

- (١) سافر تجرد عوصاً عمّن تفارقه وانصب فان لذيد العيش في النصب
 - (٢) إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة ولا تك بالترداد للرأى مفسداً
 - (٣) أعز مكان في الدنيا سرج سابع وخير جليس في الزمان كتاب
- وصل في الاول لما بين الجملتين من الجامع العقلي ، وفي الثاني لما بينهما من الجامع الوهمي ، وفي الثالث لما بينهما من الجامع الخيالي .

وَالْفَعْلِيَّتَيْنِ فِي الْمُضِيِّ وَالْمُضَارَعَةِ إِلَّا لِمَانِعٍ .

تَذْنِيبٌ

أَصْلُ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بغيرِ وَاوٍ ،

[و] تناسب [الفعليتين في المضى والمضارعة] فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت - قام زيد وقعد عمرو - وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد [إلا لمانع] مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت ، فيقال - قام زيد وعمرو قاعد - أو يراد في إحداهما المضى وفي الأخرى المضارعة ، فيقال - زيد قام وعمرو يقعد - أو يراد في إحداهما الاطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى - (وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَفُضِيَ الْأَمْرُ) ومنه قوله تعالى (فَأَذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) فعندى أن قوله ولا يستقدمون - عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء ، أعني قوله - لا يستأخرون - إذ لا معنى لقولنا - إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تذنيب

هو جعل الشيء ذنابة للشيء ، شبه به ذكر بحك الجملة الحالية وكونها بالواو تارة

وبدونها أخرى عقيب بحك الفصل والوصل لمكان التناسب [أصل الحال المنتقلة]

أى الكثير الراجع فيها ، كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة [أن تكون بغير واو]

واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة (١) فانها يجب أن تكون بغير واو

(١) اعترض عليه بأن اللازمة هي التي تقابل المنتقلة ، واللازمة نحو - هذا أبوك

لأنها في المعنى حُكْمٌ عَلَى صَاحِبِهَا كَالْخَبْرِ وَوَصَفٌ لَهُ كَالنَّعْتِ ، لَكِنْ خَوْلَفَ هَذَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً ، فَانْهَى مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ بِالْإِفَادَةِ ، فَتَحْتَاجُ إِلَى مَا يَرْبِطُهَا

الْبَتَّةُ ، لِحُدُوثِ ارْتِبَاطِهَا بِمَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمُنْتَقَلَةِ الْخَلْوُ عَنِ الْوَاوِ [لِأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى حُكْمٌ عَلَى صَاحِبِهَا كَالْخَبْرِ] بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ ، فَانْ قَوْلُكَ - جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا - إِبْتِثَاتُ الرُّكُوبِ لَزَيْدٍ ، كَمَا فِي - زَيْدٌ رَاكِبٌ - إِلَّا أَنَّهُ فِي الْحَالِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ إِثْبَاتُ الْمَجْمُوعِ ، وَجِئْتُ بِالْحَالِ لِزَيْدٍ فِي الْأَخْبَارِ عَنِ الْمَجْمُوعِ. هَذَا الْمَعْنَى [وَوَصَفٌ لَهُ] أَي. وَلَا نَهَا فِي الْمَعْنَى وَصَفٌ لِصَاحِبِهَا [كَالنَّعْتِ] بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَنْعُوتِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْحَالِ كَوْنُ صَاحِبِهَا عَلَى هَذَا الْوَصْفِ حَالٌ مُبَاشِرَةٌ لِلْفِعْلِ ، فَهِيَ قَيْدٌ لِلْفِعْلِ وَبَيَانٌ لِلْكَافِيَّةِ وَقَوْعُهُ ، بِخِلَافِ النَّعْتِ فَانَّهُ لَا يَقْصَدُ بِهِ ذَلِكَ ، بَلْ مَجْرَدُ اتِّصَافِ الْمَنْعُوتِ بِهِ ، وَإِذَا كَانَتْ الْحَالُ مِثْلَ الْخَبْرِ وَالنَّعْتِ فَكَمَا أَنَّهُمَا يَكُونَانِ بَدُونَ الْوَاوِ فَكَذَلِكَ الْحَالُ ، وَأَمَّا مَا أوردته. بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالنَّعُوتِ الْمُسْتَدْرَةِ بِالْوَاوِ كَالْخَبْرِ فِي بَابِ كَانَ ، وَالْجُمْلَةُ الْوَصْفِيَّةُ الْمُسْتَدْرَةُ بِالْوَاوِ الَّتِي تُسَمَّى وَאו تَأْكِيدٌ لُصُوقِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ فَعَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ وَالْإِلْحَاقِ بِالْحَالِ (١) [لَكِنْ خَوْلَفَ] هَذَا الْأَصْلُ [إِذَا كَانَتْ] الْحَالُ [جُمْلَةً فَانْهَا] أَي الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا [مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ بِالْإِفَادَةِ] مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَوَقَّفَ عَلَى التَّعْلِيقِ بِمَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا قَالَ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ لِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ حَالٌ غَيْرٌ مُسْتَقَلَّةٌ ، بَلْ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى التَّعْلِيقِ بِكَلَامٍ سَابِقٍ قَصْدُ تَقْيِيدِهِ بِهَا [فَتَحْتَاجُ] الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا [إِلَى مَا يَرْبِطُهَا]

(١) وَمِنْ هَذَا فِي بَابِ كَانَ وَأَخْرَاطِهَا قَوْلُهُ :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عَرِيَانٌ

وَفِي بَابِ الصِّفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) .

بصاحبها ، وَكُلُّ مِنَ الضَّمِيرِ وَالْوَاوِ صَالِحٌ لِلرِّبْطِ ، وَالْأَصْلُ هُوَ الضَّمِيرُ بِدَلِيلِ
المفردة والخبر والنعته .

فالجمله إن خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو ، وكل جملة خالية عن
ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال يصح أن تقع حالا عنه بالواو

بصاحبها [الذى جعلت حالا عنه] وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والاصل [الذى لا يعدل عنه مالم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط] هو الضمير بدليل [الاقتصار عليه في الحال] المفردة والخبر والنعته .

[فاجملة] التى تقع حالا . [إن خلت عن ضمير صاحبها] الذى تقع هي حالا عنه [وجب] فيها [الواو] ليحصل الارتباط ، فلا يجوز - خرجت زيد قائم - ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أن أى جملة يجوز (١) ذلك فيها وأى جملة لا يجوز ذلك فقال [وكل جملة خالية عن ضمير ما] أى الاسم الذى [يجوز أن ينتصب عنه حال] وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا مفعلا أو منكرًا مخصوصا ، لا نكرة محضة أو مبتدأ أو خبرا ، فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الاصح (٢) وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال ، لأن قوله - كل جملة - مبتدأ وخبره قوله [يصح أن تقع] تلك الجملة [حالا عنه] أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال [بالوار] ومالم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا مجازا ، وإنما قال - ينتصب عنه حال - ولم يقل - يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه - لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت ، لأن

(١) اسم أن ضمير الشأن ، وأى مبتدأ ، وقوله - يجوز ذلك فيها - خبره ، والجملة خبر أن (٢) راجع إلى الثلاثة ، وهى النكرة المحضة والمبتدأ والخبر .

إِلَّا الْمَصْدَرَةَ بِالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرُو - لِمَا سَيَأْتِي ، وَإِلَّا فَإِنَّ
كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُثَبَّتٌ أَمْتَنَ دَخُولَهَا ، نَحْوُ - وَلَا يَمْنَنُ تَسْتَكْبِرُ - لِأَنَّ
الْأَصْلَ الْمَفْرَدَةَ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدَالَهُ ،
وَهُوَ كَذَلِكَ ، أَمَّا الْحُصُولُ

ذلك الاسم بما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ، ولكنه بما يجوز أن ينتصب عنه
حال في الجملة ، وحينئذ يكون قوله - كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه
حال - متناولا للمصدر بالمتضارع الخالية عن الضمير المذكور ، فيصح اتفائها بقوله
[إلا المصدر بالمتضارع المثبت ، نحو - جاء زيد ويتكلم عمرو] فانه لا يجوز أن يجعل
ويتكلم عمرو حالا عن زيد [لما سيأتي] من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير
فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله - كل جملة - الجملة الصالحة للحالية في الجملة ، بخلاف
الانشائيات فانها لا تقع حالا ألبتة ، لا مع الواو ولا بدونها [وإلا] عطف على قوله
- إن خلت - أي وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها [فان كانت فعلية والفعل
المضارع مثبت امتنع دخولها] أي الواو [نحو - ولا يمتن تستكبر] أي ولا تعط حال
كونك بعد ما تعطيه كثيرا [لأن الأصل] في الحال هي الحال [المفردة] لِعَرَاةِ
المفرد في الاعراب ، وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه [وهي] أي المفردة [تدل على
حصول صفة] أي معنى قائم بالغير ، لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول ،
والهيئة معنى قائم بالغير [غير ثابتة] لأن الكلام في الحال المنتقلة [مقارن] ذلك
الحصول [لما جعلت] الحال [قيداً له] يعنى العامل ، لأن الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وهذا معنى المقارنة [وهو]
أي المضارع المثبت [كذلك] أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت
قيداً له كالمفردة ، فتمتع الواو فيه بما في المفردة [أما الحصول] أي أما دلالة المضارع

فَلَسَّكَوْنَهُ فِعْلًا مُثَبَّتًا ، وَأَمَّا الْمُقَارَنَةُ فَلَسَّكَوْنَهُ مُضَارِعًا ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ - قَمْتُ وَأَصْكُ وَجَهه - وَقَوْلُهُ :

فَلَسَّا خَشِيتُ أَظَافِرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَا
فَقِيلَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ ، أَيِ وَأَنَا أَصْكُ ، وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَاذٌ ،
وَالثَّانِي ضُرُورَةٌ - وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ

المثبت على حصول صفة غير ثابتة [فلكونه فعلا] فيبدل على التجدد وعدم الثبوت [مثبتا] فيدل على الحصول [وأما المقارنة فلكونه مضارعا] فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، والحال التي نحن بصدددها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل للمضارعة في المقارنة ، فالأولى أن يُعَالَ امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى (١) [وأما ما جاء من نحو] قول بعض العرب [قمت وأصك وجهه وقوله (٢) فلما خشيت أظافيرهم] أي أسلحتهم [نجوت وأرهنهم مالكا ، فقيل] إنما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا [على] اعتبار [حذف المبتدأ] لتكون الجملة اسمية [أي وأنا أصك وأنا أرهنهم] كما في قوله تعالى (لَمْ تَوْذُبْنِي وَكَدَّ تَعْلُونِ أَيْ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) أي وأتم قد تعلمون [وقيل الأول] أي قمت وأصك وجهه [شاذ ، والثاني] أي نجوت وأرهنهم [ضرورة ، وقال عبد القاهر : هي] أي (١) لأن المضارع إذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل ، لاشتراكهما في الحال والاستقبال ، فنحو - جاء زيد يتكلم - بمعنى جاء متكلم (٢) هو لعبد الله بن همام السلولي من الشعراء الاسلاميين ، وكان قد توعدده عبيد الله بن زياد فهرب منه إلى الشام .

فيهما للعطف ، والأصل وصككت ورهنت ، عدل عن لفظ الماضي إلى المضارع حكاية للحال .

وإن كان منفيًا فالأمران ، كقراءة ابن ذكوان - فاستتقيماً ولا تتبعان - بالتخفيف ، ونحو - ومالنا لا تؤمن بالله - لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً ، دون الحصول لكونه منفيًا .

وكذا إن كان ماضياً لفظاً أو معنى ، كقوله تعالى

الواو [فيهما للعطف] لا للحال ، إذ ليس المعنى - قت صا كا وجهه ونجوت راهنا مالكا - بل المضارع بمعنى الماضي [والأصل] قت [وصككت] ونجوت [ورهنت] ، عدل عن لفظ الماضي إلى [لفظ] المضارع حكاية للحال [الماضية] ، ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان ، فيعبر عنه بلفظ المضارع .

[وإن كان] الفعل مضارعا [منفيًا فالأمران] جائزان الواو وتركه [كقراءة ابن ذكوان فاستتقيماً ولا تتبعان بالتخفيف] أى بتخفيف نون - ولا تتبعان - فيكون لا للنفي دون النهي ، لثبوت النون التي هي علامة الرفع ، فلا يصح عطفه على الأمر قبله ، فيكون الواو للحال ، بخلاف قراءة العامة - ولا تتبعان - بالتشديد ، فانه نهى مؤكداً معطوف على الأمر قبله [ونحو - ومالنا] أى أى شيء ثبت لنا [لا تؤمن بالله] أى حال كوننا غير مؤمنين ، فالفعل المنفي حال بدون الواو ، وإنما جاز فيه الأمران [لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً دون الحصول لكونه منفيًا] والمنفي إنما يدل مطابقة على عدم الحصول (١) .

[وكذا] يجوز الواو وتركه [إن كان] الفعل [ماضياً لفظاً أو معنى كقوله تعالى]

(١) وبهذا شابه المفرد في حال دون حال لجاز فيه الأمران .

- أَيْ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ - وَقَوْلُهُ - أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ -
 وَقَوْلُهُ - أَيْ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
 وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسِّسَهُمْ سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ
 خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا الْمَثَبُ فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثَبَّتًا ، ذُونَ
 الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا ، وَلِهَذَا شَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

لِإخْبَارِهَا عَنْ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ [أَيْ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ] بِالْوَاوِ [وَقَوْلُهُ -
 أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ] بِدُونِ الْوَاوِ ، وَهَذَا فِي الْمَاضِي لِنَفْظِهَا ، وَأَمَّا الْمَاضِي مَعْنَى
 فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَضَارِعُ الْمُنْفِي بِلَمْ أَوْ لَمَّا ، فَانْهَمَا يَقْلِبَانِ مَعْنَى الْمَضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي ، فَأُورِدَ
 لِلْمُنْفِي بِلَمْ مِثَالَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَعَ الْوَاوِ ، وَالْآخَرُ بِدُونِهَا ، وَاقْتَصَرَ فِي الْمُنْفِي بِلَمَّا عَلَى مَا هُوَ
 بِالْوَاوِ ، وَكَانَتْ لَمْ يَطَّلِعَ عَلَى مِثَالِ تَرْكِ الْوَاوِ ، إِلَّا أَنَّهُ مَقْتَضِي الْقِيَاسِ ، فَقَالَ [وَقَوْلُهُ -
 أَيْ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسِّسَهُمْ
 سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا
 الْمَثَبُ] أَيْ أَمَّا جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ فِي الْمَاضِي الْمَثَبُ [فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْحُصُولِ] يَعْنِي حُصُولَ
 صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ [لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثَبَّتًا ، ذُونَ الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا] فَلَا يُقَارَنُ الْحَالُ
 [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ [شَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً] كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى -
 وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ [أَوْ مُقَدَّرَةً] كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ - لِأَنَّ قَدْ تَقَرَّبَ
 الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَالْأَشْكَالُ الْمَذْكُورُ وَأَرَدَ هُنَا ، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي نَحْنُ بِصُدُودِهَا
 غَيْرِ الْحَالِ الَّتِي تَقَابَلُ الْمَاضِي ، وَتَقَرَّبَ - قَدْ - الْمَاضِي مِنْهَا ، فَتَجُوزُ الْمُقَارَنَةُ إِذَا كَانَ
 الْحَالُ وَالْعَامِلُ مَاضِيَيْنِ ، وَلِنَفْظِ - قَدْ - لِأَنَّهَا يَقْرَبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ الَّتِي هِيَ زَمَانُ

وَأَمَّا الْمُنْفَى فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ دُونَ الْحُصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ بَلَاءَ الْأُسْتَعْرَاقِ ،
وغيرها لا انتفاء متقدم مع أن الأصل استمراره ، فتحصل به الدلالة عليها عند
الإطلاق ، بخلاف المثبت ، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد ، وتحقيقه أن
استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب ، بخلاف استمرار الوجود ،

التكلم ، وربما يبعده عن الحال التي نحن بصدها ، كما في قولنا - جاني زيد في السنة
الماضية وقد ركب فرسه - والاعتذار عن ذلك المذكور في الشرح (١) [وأما المنفى]
أى أما جواز الأمرين فى الماضى المنفى [فلدلالتة على المقارنة دون الحصول ، أما
الأول] أى دلالتة على المقارنة [فلان - لما - للاستعراق] أى لامتداد النفى من حين
الإنتفاء إلى زمان التكلم [وغيرها] أى غير - لما - مثل - لم وما [لا انتفاء متقدم]
على زمان التكلم [مع أن الأصل استمراره] أى استمرار ذلك الانتفاء لما سيجىء
حتى تظهر قرينة على الانقطاع ، كما فى قولنا - لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم
[فيحصل به] أى باستمرار النفى ، أو بأن الأصل فيه الاستمرار [الدلالة عليها]
أى على المقارنة [عند الإطلاق] وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء
[بخلاف المثبت ، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد] من غير أن يكون الأصل
استمراره ، فإذا قلت - ضرب - مثلاً كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء
الزمان الماضى ، وإذا قلت - ماضرب - أفاد استعراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى ،
لكن لا قطعياً (٢) بخلاف لما ، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفى فى
طرفى نقيض ، ولا يخفى أن الإثبات فى الجملة إنما ينافيه النفى دائماً [وتحقيقه] أى تحقيق
هذا الكلام [أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود] يعنى

(١) ومحصله أنه أتى بقدر لدفع التنافى لفظاً ، وإن كان الحلال متنافيين فى الحقيقة .

(٢) أى ليس من أصل الوضع .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلِكُونِهِ مَنفِيًّا .

وَأَنَّ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ، لِعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُنْبَتِّ ، نَحْوُ -
كَلِمَتِهِ فُوهُ إِلَى فِي - وَأَنَّ دُخُولَهَا أَوَّلِي ، لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ مَعَ ظُهُورِ
الِاسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسَنَ زِيَادَةَ رَابِطِ ، نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ -
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ

أَنْ بَقِيَ الْحَادِثُ وَهُوَ اسْتِمْرَارٌ وَجُودُهُ يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ مَوْجُودٍ ، لِأَنَّهُ وَجُودٌ عَقِيبٌ
وُجُودٌ ، وَلَا يَدُ لِلْوُجُودِ الْحَادِثِ مِنَ السَّبَبِ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ فَأَنَّهُ عَدَمٌ ، فَلَا
يَحْتَاجُ إِلَى وَجُودِ سَبَبٍ ، بَلْ يَكْفِيهِ مَجْرَدُ انْتِفَاءِ سَبَبِ الْوُجُودِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَوَادِثِ
الْعَدَمُ حَتَّى تَوْجِدَ عَلْمًا ، فِي الْجُمْلَةِ لِمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمُنْفِيِ اسْتِمْرَارِ حَصَلِ مِنْ إِطْلَاقِهِ
الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقَارَنَةِ [وَأَمَّا الثَّانِي] أَيْ عَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَصُولِ [فَلِكُونِهِ مَنفِيًّا] .
هَذَا إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً [وَإِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا] أَيْ الْوَاوُ
[لِعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُنْبَتِّ] أَيْ لِدَلَالَةِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْمَقَارَنَةِ لِكُونِهَا مَسْتَمِرَّةً ،
لَا عَلَى حَصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ [نَحْوُ كَلِمَتِهِ فُوهُ إِلَى فِي] بِمَعْنَى
مُشَافَهًا [وَ] أَيْضًا الْمَشْهُورُ [أَنْ دُخُولَهَا] أَيْ الْوَاوُ [أَوَّلِي] مِنْ تَرْكِهَا [لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا]
أَيْ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةِ [عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ (١)] مَعَ ظُهُورِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسَنَ زِيَادَةَ رَابِطِ
نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [أَيْ وَأَنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، أَوْ وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ] وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ [فِي الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ
(١) مَعْنَى عَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ ، لِأَنَّ نَفِيِ النُّفِيِ إِثْبَاتٌ ،
وَلَا يَحْتَجُّ أَنْ هَذَا جُعِلَ فِيهَا سَبْقُ عِلَّةٍ لِلْجَوَازِ تَرْكِ الْوَاوِ ، فَالْوَاوُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى عِلَّةِ
ظُهُورِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِيهَا .

ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ وَجَبَتْ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يَسْرِعُ ، أَوْ وَهُوَ مَسْرِعٌ -

الْحَالِيَّةِ [ضمير ذي الحال وجبت] أى الواو ، سواءً كان خبره فعلاً [نحو - جاء زيد وهو يسرع أو] اسماً نحو - جاء زيد [وهو مسرع] وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم إليه فى الإثبات ، وتقدر تقدير المفرد فى الأصل ويستأنف لها الإثبات ، وهذا مما يمتنع فى نحو - جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع - لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً فى أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل يسرع فى صلة المحيى ، وتضمنه إليه فى الإثبات ، لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، وإلا لكانت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغواً فى الين ، وجرى مجرى أن تقول - جاء فى زيد وعمرو يسرع أمامه - ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاماً ، ولم تبتدىء للسرعة إثباتاً ، وعلى هذا فالأصل والقياس الأتجى - الجملة الاسمية الإام الواو ، وما جاء بدونه فسبيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ، ونوع من التشبيه (١) هذا كلامه فى دلائل الإعجاز ، وهو شعرٌ بوجوب الواو فى نحو - جاء زيد وزيد يسرع ، أو مسرع ، وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه - بالطريق الأولى (٢) ثم قال

(١) يعنى التأويل بالمفرد والتشبيه بواو العطف ، والأول نحو - كلمته فوه إلى قى -

أى مشافهاً ، والثانى كقوله تعالى (أَنَا هَا أَمْرُنَا بِيَاتَا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ) فقوله - هم قاتلون - حال ، وتركت فيها الواو لأنها تشبه واو العطف ، فيقبح اجتماعها مع أو .

(٢) وحيثئذ فلا يتقيد ذلك عنده بكون المبتدأ فى الاسمية ضمير ذي الحال كما

ذكره الخطيب .

وإن جعل نحو - علي كنفه سيف - حالا أكثر فيها تركها ، نحو :
خرجت مع البازي علي سواد
ويحسن التبرك تارة لدخول حرف علي المبتدأ ، كقوله :

الشيخ [وإن جعل نحو - علي كنفه سيف (١) حالا أكثر فيها] أي في تلك الحال
[تركها] أي ترك الواو [نحو] قول بشار :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها [خرجت مع البازي علي سواد]

أي بقية من الليل ، يعني إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم
مصاحبا للبازي الذي هو أبكر الطيور ، مشتملا على شيء من ظلمة الليل ، غير منتظر
لاسفار الصبح ، فقوله - علي سواد - حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه
أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ ، وينبغي
أن يُقدر ههنا خصوصا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن
يقدر فعل ماضٍ (٢) هذا كلامه وفيه بحث (٣) والظاهر أن مثل - علي كنفه سيف -
يحمل أن يكون في تقدير المفرد ، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها ، وأن يكون فعلية
مقدرة بالماضى أو المضارع ، فعل تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو ،
فن أجل هذا أكثر تركها ، وقال الشيخ أيضا [ويحسن الترك] أي ترك الواو في الجملة
الاسمية [تارة لدخول حرف علي المبتدأ] يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط
[كقوله :

- (١) من كل جملة اسمية تقدم خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور .
- (٢) لأن تركها أكثر فيه أيضا ، ولا يقدر مضارعا ، لأنه يجب تركها فيه .
- (٣) لأن تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ، لأنه عند وجودها يقدر
بالماضى وعند انتمائها يقدر بالمضارع .

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تَبْصُرَنِي كَأَنَّمَا بَنِي حَوَالِي الْأَسْوَدُ الْخَوَارِدُ
وَأُخْرَى لَوْ قُوعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بِعَقَبٍ مُفْرَدٍ ، كَقَوْلِهِ :
وَاللَّهِ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بَرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

فقلت عسى أن تبصرنى كأنما بنى حوالى الأسود الخوارد (١) [من حرد إذا غضب ، فقوله - بنى الأسود - جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرنى ، ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو ، وقوله - حوالى - أى فى أكنافى وجوانبى حال من - بنى - لما فى حرف التشبيه (٢) من معنى الفعل [و] يحسن الترك تارة [أخرى لوقوع الجملة الاسمية] الواقعة حالا [بعقب مفرد] حال [كقوله :

والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم (٣)]
فقوله - برداك تبجيل - حال ، ولو لم يتقدمها قوله - سالما - لم يحسن فيها ترك الواو

(١) هو للفرزدق يرد على امرأته فى قوله قبل البيت :

وقالت أراه واحداً لا أخاله يُؤمُّه يوماً ولا هو والدُ

(٢) وهو كأنما لأنه فى معنى أشبه (٣) هو لابن الرومى من شعراء الدولة العباسية : تطبيقات عامة على الوصل والفصل والجملة الحالية :

(١) أخط مع الدهر إذا ما خطاً واجر مع الدهر كما يجرى

(٢) قم للمعلم وفه التبجىلا كاد المعلم أن يكون رسولا

(٣) فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقا فى رأس عُمدان دارك منك محلا

وصل فى الأول بين الجملتين لاتفاقهما فى الانشاء مع وجود الجامع وعدم المانع ،

الإيجاز والأطناب والمساواة

السكاكي : أما الإيجاز والأطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين

الإيجاز والأطناب والمساواة

قال [السكاكي : أما الإيجاز والأطناب فلكونهما نسبيين] أى من الأمور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شىء آخر ، فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه (١) [لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين] ، أى لا يمكن التخصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذاك أطناب ، إذ ربّ كلام موجز وفصل فى الثانی لاختلافهما خبرا وإنشاء ، وترك واو الحال فى الثالث لأن الحال جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور ، فيجوز فيها ترك الواو .

أمثلة أخرى :

(١) والغدرُ بالعهد قبيحٌ جداً شرُّ الورى من ليس برعى عهداً

(٢) لعمرُك ما أرقّت لغير مصرٍ ومالى دونها أملٌ يرأمُ

ذكرتُ جلالها أيامَ كانتُ تصولُ بها الفراعنةُ العظام

فأقلقَ مضجعى ما بات فيها وباتتُ فيه مصرٌ فهل الأم

(١) وكذلك المساواة نسبية أيضا ، وإنما لم يتعرض لبيان هذا فيها لأنه لا فضل فى كلام الأوساط ، ولا تفاوت فيه .

وَالْبِنَاءُ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ ، وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يَذْمُ ، فَلَا يُجَازُ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ ، وَالْإِطْنَابُ أَدَاءُهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا - ثُمَّ قَالَ : الْإِخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نَسِيئًا يَرْجِعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ ، وَأُخْرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَطٍ بِمَا ذُكِرَ -

يكون مُطْنَبًا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس [والبناء على أمر عرفي] أى وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف [وهو متعارف الأوساط] الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهامة [أى كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعنى] عند المعاملات والمحاورات [وهو] أى هذا الكلام [لا يحمد] من الأوساط [في باب البلاغة] لعدم رعاية مُقتضيات الأحوال [ولا يذم] أيضا منهم ، لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالة ووضعية ولفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعق [فالإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف ، والإطناب أدائه بأكثر منها ، ثم قال] أى السكاكى [الاختصار لكونه نسيئا يرجع فيه تارة إلى ما سبق] أى إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه [و] يرجع تارة [أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر] أى من الكلام الذى ذكره المتكلم ، وتوهم بعضهم أن المراد بما ذكر متعارف الأوساط ، وهو غلط لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (١) يعنى كما أن الكلام يوصف بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (٢) وإنما قلنا بحسب الظاهر لأنه لو كان أقل مما

(١) لأن الإيجاز على هذا لا يشمل الأقل من مقتضى المقام إذا كان مساويا للمتعارف أو أقل منه (٢) أما فى الباطن فان المقام يقتضى الاقتصار على المذكور ليتفرغ لطلب المقصود ، كما فى هذه الآية ونحوها .

وَفِيهِ نَظْرٌ ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نَسْبِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسُرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَى
الْمُتَعَارَفِ وَالْبَسْطِ الْمَوْصُوفِ رَدًّا إِلَى الْجَهَالَةِ ،

يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة ، مثاله قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي
وَهَنَّ الْعَظْمُ مِنِّي) الآية فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف ، أعنى قولنا - ياربُّ شخْتُ -
وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً ، لأنه مقام بيان انقراض الشباب والمقام
المشيب ، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ، فللايجاز معنيان بينهما عموم من
وجه (١) [وفيه نظر ، لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضى تعسراً تحقيق معناه] إذ كثيراً
ما تحقق معاني الأمور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها ، كالأبوة والأخوة وغيرهما ،
والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما ، لأن ما ذكره بيان لمعناهما ، بل أراد تعسر
التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذلك لإطناب [ثم البناء على المتعارف والبسط
الموصوف] بأن يقال : الإيجاز هو الأداة بأقل من المتعارف أو بما يليق بالمقام من
كلام أبسط من الكلام المذكور [رد إلى الجهالة] إذ لا تعرف كمية متعارف الا وساطة
وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ، ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى
يقاس عليه ويرجع إليه ، والجواب أن الألفاظ قوالب المعاني ، والأوساط الذين
لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبار
لهم حد (٢) من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم ،
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعاً ، وأما البناء على البسط الموصوف

(١) فيجتمعان في نحو - ربُّ شخْتُ - وينفرد الأول في نحو قول الصياد - غزال -
عند خوف فوات الفرصة ، وينفرد الثاني في نحو - ياربُّ شخْتُ .
(٢) وهو لا يتعدى الدلالة الوضعية .

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ الْمَقْبُولُ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُرَادِ تَأْدِيَةٌ أُصْلُهُ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ ،
 أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَآفٌ ، أَوْ زَائِدٌ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ ، وَاحْتِرَازَ بَوَافٍ عَنِ الْإِخْلَالِ ، كَقَوْلِهِ :
 وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالِ النَّوْكِ مِنْ عَاشٍ كَدًّا
 أَيْ النَّاعِمُ ، وَفِي ظِلَالِ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :
 * وَالْفَى قَوْلَهَا كَذَبًا وَمِينًا *

فانما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يجمل
 عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط [والاقرب] الى الصواب [أن يقال :
 المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساو له] أي لا أصل المراد [أو]
 بلفظ [ناقص عنه وآف ، أو بلفظ زائد عليه لفائدة] فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار
 أصل المراد ، والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به ، والاطناب أن يكون زائدا عليه
 لفائدة [واحتراز بواف عن الاخلال] وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد
 غير وآف به [كقوله : والعيش خير في ظلال النوك] أي الحق والجاهلية [بمن عاش
 كدًا (١)] أي خير من عاش مكثودًا متعوبًا [أي الناعم وفي ظلال العقل] يعني أن
 أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ،
 ولفظه غير وآف بذلك ، فيكون محلاً فلا يكون مقبولاً [و] احتراز [بفائدة عن
 التطويل] وهو أن يزيد اللفظ على الأصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد
 متعينا [نحو قوله] وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِأَهْشِيهِ * [وأنبي] أي وجد [قولها كذبا ومينا (٢)]

(١) البيت للحارث بن حلزة اليشكري من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لا إخلال
 فيه ، لأنه اعتمد على ما هو مشهور من أن عيش الجاهل ناعم ، وعيش الكد لا يكون
 إلا للعامل (٢) البيت لعدي بن زيد العبادي من شعراء الجاهلية ، والأديم الجلد ،

وَعَنِ الْحَشْوِ الْمُفْسِدِ كَالنَّدَى فِي قَوْلِهِ :
وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبْرَ الْفَقِي لَوْلَا لِقَاءُ شُعُوبٍ
وغيرِ الْمُفْسِدِ ، كَقَوْلِهِ :

والكذب والمين واحد ، قوله قددت أى قطعت ، والراهشان العرقان في باطن الذراعين ،
والضمير في راهشيه وفي النبي لجذيمة الأبرش ، وفي قددت وفي قولها للزباء ، والبيت
في قصة قتل الزباء لجذيمة وهي معروفة [و] احترز أيضا بفائدة [عن الحشو] وهو
زيادة معينة لا لفائدة [المفسد] للمعنى [كالندى في قوله : ولا فضل فيها] أي في الدنيا
[للشجاعة والندى] وصبر الفقي لولا لقاء شعوب (١) هي علم للمنية (٢) صرفها
للضرورة ، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر ، لتيقن
الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه ، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما ، فان بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت
وتخليف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جنين ، وهو أن في الخلود وتثقل
الاحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس ،
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل [و] عن الحشو [غير المفسد] للمعنى [كقوله :

وفي رواية أخرى (كذبا ميينا) فلا يكون فيه تطويل .

(١) البيت للبتنجي ، وإنما كان الندى فيه حشوا لأنه زائد على أصل المراد من
كلامه ، وهو تهوين أمر المنيسة بما تظهره من فضل المكارم التي يكمل بها الانسان ، أما
كونه مفسدا فقد بينه الشارح (٢) هو من قبيل علم الجنس ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية.
والتأنيث ، وقد صرف هنا بجره بالكسرة ، والمراد بالضرورة ضرورة موافقة القوافي .

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ ۖ
 الْمَسَاوَاةُ: نَحْوُ - وَلَا يَحِقُّ الْمَسْكُورُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ - وَقَوْلُهُ:
 فَأَنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خَلَّتْ أَنْ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعٌ

وأعلم علم اليوم والامس قبله [ولكنني عن علم ما في غد عسي (١)
 فلفظ - قبله - حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني وسمعته بأذني
 وكتبته بيدي في مقام يفترق إلى التأكيد (٢) .

[المساواة]

قدمها لأنها الأصل المقيس عليه [نحو - ولا يحق المسكور السيئ إلا بأهله - وقوله :
 فأنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع (٣)]
 أي موضع البعد عنك ذو سعة ، شبهه في حال سخطه وهوله بالليل ، قيل في الآية
 حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط ، فيكون كل منهما إيجازاً لمساواة ،
 وفيه نظر ، لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي (٤) لا يفترق إليه في تأدية:

(١) هو لزهير بن أبي سلمى من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لاحشوفيه ، لأن آل
 [في الامس للاستغراق ، والائيان بالظرف بعده للتنصيص عليه ، كما في قوله تعالى
 (وَلَا طَّارِئٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) (٢) فهو يدفع احتمال أن يكون الابصار بالقلب ، وأن
 يكون سمعته بمعنى علمته ، وأن يكون كتبته بمعنى أمرت بكتابتها .

(٣) هو للناطقة الذبياني من قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر .

(٤) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف لإفادة المعنى عليه في الاستعمال ، وإنما يدعو
 إليه مراعاة قواعد النحو .

وَالْإِيحَازُ ضَرْبَانِ : إِيحَازُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِمُحَذَفٍ ، نَحْوُ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَلَفْظُهُ يَسِيرٌ وَلَا يَحْذَفُ فِيهِ ،

أصل المراد ، حتى لو صرح به لكان إطنابا بل تطويلا (١) وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد .

[والإيحاز]

[ضربان : إيحاز القصر وهو ما ليس بمحذف ، نحو - قوله تعالى - ولكم في القصاص حياة - فإن معناه كثير ولفظه يسير] وذلك لأن معناه أن الانسان إذا علم أنه متى قتل قُتل كان ذلك داعيا له إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياة لهم [ولا حذف فيه] أى ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف (١) يريد بالتطويل هنا معناه اللغوي ، أى الزائد لا لفائدة ، وإلا فهذا حشو لا تطويل بالمعنى السابق .

هذا والمساواة لا تحمد ولا تذم ، لأنها لا تحتاج إلى اعتبار نكتة ، بل يكفي فيها عدم المقتضى للعدول عنها ، فاذا اقتضى المقام تأدية أصل المعنى كانت محمودة ، ومن هذا ما وقع منها في القرآن والحديث وغيرهما من كلام الفصحاء .

تطبيقات على المساواة :

(١) قوله تعالى - (كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) .

(٢) لا تَرْقُدَنَّ عَنْ سَاحِرٍ فِي لَيْلَةٍ مُذْغَابٌ وَجْهَكَ لَمْ يَقْزُ بِصَبَاحٍ

(٣) يقول أناس لا يضيرك فقدما بلى كل ما شفت النفوس يصير

وَفَضَلُهُ عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَّ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ
حُرُوفٍ مَا يَنْظُرُهُ مِنْهُ ، وَالنَّصُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَمَا يَفْسِدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ ،
لَمَنْعِهِ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ، أَوْ النُّوعِيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ
بِالْأَرْتِدَاعِ ، وَأَطْرَادِهِ ،

رِعَايَةً لِأَمْرِ لَفْظِي ، حَتَّى لَوْ ذَكَرَ لِكَانَ تَطْوِيلًا [وَفَضَلُهُ] أَيْ رَجَحَانِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي
الْقِصَاصِ حَيَاةٍ [عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَّ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ] قَوْلِهِمْ [الْقَتْلُ أَنْفَى
لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يَنْظُرُهُ] أَيْ اللفظ الذي يَنَظُرُ قَوْلَهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ [مِنْهُ]
أَيْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٍ - وَمَا يَنْظُرُهُ مِنْهُ هُوَ قَوْلُهُ - فِي الْقِصَاصِ
حَيَاةٍ - لِأَنَّ قَوْلَهُ - وَلَكُمْ - زَائِدٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - فَحُرُوفٌ - فِي
الْقِصَاصِ حَيَاةٍ - مَعَ التَّنْوِينِ أَحَدُ عَشَرَ ، وَحُرُوفٌ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ،
أَعْنَى الْحُرُوفِ الْمَفْرُوزَةِ ، إِذْ بِالْعِبَارَةِ يَتَعَلَّقُ الْإِيحَازُ بِالْكِتَابَةِ [وَالنَّصُّ] أَيْ وَبِالنَّصِّ
[عَلَى الْمَطْلُوبِ] بِعِنَى الْحَيَاةِ (١) [وَمَا يَفْسِدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ لَمَنْعِهِ] أَيْ مَنَعَ
الْقِصَاصِ [بِأَهْمٌ] عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ [فَحَصَلَ لَهُمْ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنْ
الْحُكْمِ أَعْنَى الْقِصَاصِ حَيَاةٍ عَظِيمَةً] [أَوْ] مِنْ [النُّوعِيَّةِ أَيْ] وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ نَوْعٌ
مِنَ الْحَيَاةِ ، وَهِيَ الْحَيَاةُ [الْحَاصِلَةُ لِلْمَقْتُولِ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ قَتْلُهُ [وَالْقَاتِلِ] أَيْ الَّذِي
يُقْصَدُ الْقَتْلُ [بِالْأَرْتِدَاعِ] عَنِ الْقَتْلِ لِمَسْكَانِ الْعِلْمِ بِالِاقْتِصَاصِ [وَأَطْرَادِهِ] أَيْ وَبِكَوْنِ
قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٍ - مُطَرِّدًا ، إِذْ الْإِقْتِصَاصُ مُطْلَقًا سَبَبٌ لِلْحَيَاةِ ، بِخِلَافِ
الْقَتْلِ ، فَانَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ كَالَّذِي عَلَى وَجْهِ الْقِصَاصِ ، وَقَدْ يَكُونُ أَدْعَى لَهُ كَالْقَتْلِ
(١) أَمَا قَوْلُهُمْ فَالنَّصُّ فِيهِ عَلَى اتِّفَاءِ الْقَتْلِ ، وَهُوَ لَيْسَ مَطْلُوبًا لِذَاتِهِ ، وَإِنَّمَا
يَطْلُبُ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ .

وَوُحُوهُ عَنِ التَّكْرَارِ ، وَاسْتِغْنَاهُ عَنِ تَقْدِيرِ مَحذُوفٍ ، وَالْمُطَابَقَةِ .
وَإِيجَازُ الْحَذْفِ ، وَالْمَحذُوفُ إِذَا جُزءُ جُمْلَةٍ مَضَافٌ ، نَحْوُ - وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ -
أَوْ مَوْصُوفٌ ، نَحْوُ :

أَنَا ابْنُ جَلَّاءٍ وَطَلَّاعِ الثَّنَائِيَا ۞

أَيُّ رَجُلٍ جَلَّاءٍ ،

ظلمنا [وخلوه عن التكرار] بخلاف قولهم ، فإنه يشتمل على تكرار القتل ، ولا يخفى
أن الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه ، وإن لم يكن مُخَالَفًا بالفصاحة [واستغناؤه
عن تقدير محذوف] بخلاف قولهم ، فإن تقديره - القتل أنفى للقتل من تركه (١)
[والمطابقة] أي وباشتماله على صنعة المطابقة ، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة
كالقصاص والحياة .

[وإيجاز الحذف] عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ - إِيجَازُ الْقَصْرِ [والمحذوف إما جزء جملة] عمدة
كان أو فضلة [مضاف] بَدَلٌ مِنْ - جُزءُ جُمْلَةٍ [نحو - وأسأل القرية] أي أهل القرية
[أو موصوف ، نحو :

أَنَا ابْنُ جَلَّاءٍ وَطَلَّاعِ الثَّنَائِيَا] متى أضع العمامة تعرفوني (٢)

الثَّنِيَّةُ الْعَقَبَةُ ، وَفُلَانٌ طَلَّاعِ الثَّنَائِيَا أَي رَكَّابٌ لَصَعَابِ الْأُمُورِ ، وَقَوْلُهُ - جَلَّاءٍ -
جُمْلَةٌ وَقَعَتْ صِفَةٌ لِمَحذُوفٍ [أَي] [أَنَا ابْنُ] رَجُلٍ جَلَّاءٍ [أَي] انكشفت أمره أو كشف
(١) الأولى من كل زاجر ، لأن أفعال التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل
عليه في أصل المعنى ، ولا شك أن تفضيل القتل على غيره لا يفهم بدونه ، فالتقدير هنا
ليس رعاية لأمم لفظي (٢) هُوَ لُسَيْمِ بْنِ وَقِيلِ الرِّيَّاحِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقِيلَ
لغيره ، والمراد بالعمامة عمامة الحرب وهي البيضة .

أَوْ صَفَةٌ ، نَحْوُ - وَكَانَ وِرَاهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا - أَيْ صَحِيحَةً ، أَوْ
نَحْوَهَا بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ شَرْطًا كَمَا مَرَّ ، أَوْ جَوَابَ شَرْطٍ إِمَّا لِمَجْرَدِ الْأَخْتِصَارِ ،
نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ - أَيْ أَعْرَضُوا
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ
السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ، مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ،

الأمور (١) وقيل - جلا - ههنا علم ، وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة ،
أعنى الفعل مع الضمير لاعن الفعل وحده (٢) [أو صفة نحو - وكان وراءهم ملك
يأخذ كل سفينة غصبا أي] كل سفينة [صحيحة أو نحوها] كسليمة أو غير معيبة
[بدليل ما قبله] وهو قوله (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا) لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ
المعيبة [أو شرط كما مر] في آخر باب الانشاء (٣) [أو جواب شرط] وحذفه
يكون [إما لمجرد الاختصار نحو - وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم
ترحمون -] فهذا شرط حذف جوابه [أي أعرضوا بدليل ما بعده] وهو قوله تعالى
(وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ) [أو للدلالة على أنه] أي
جواب الشرط [شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ،
مثالهما - ولو ترى إذ وقفوا على النار] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط
به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن [أو غير ذلك] المذكور ، كالمسند

(١) وهو على الأول لازم ، وعلى الثاني متعدد (٢) لأنه لو كان منقولا عن الفعل
وحده لم يمنع من التنوين ، لأنه ليس على وزن خاص بالفعل ، وعلى القول بأن - جلا -
علم لا يكون في البيت إيجاز بالحذف (٣) أي من تقدير الشرط في جواب التمني
والاستفهام والأمرو والنهي ، كقولك - ليت لي مالا أنفقه - أي إن أرزقه أنفقته وهكذا :

نَحْوُ - لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ
وَقَاتَلَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

وَأَمَّا جُمْلَةٌ مُسَبِّبَةٌ عَنِ الْمَذْكُورِ ، نَحْوُ - لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ - أَيْ فَعَلَ
مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ - فَاَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَرَ فَضْرَبَهُ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ
يَقْدَرَ فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ أَنْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهُمَا ، نَحْوُ - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ .

إِلَيْهِ وَالْمُسْتَدَّ وَالْمَفْعُولُ بِمَا مَرَّ فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ ، وَكَالْمَعْطُوفِ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ [نَحْوُ -
لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى (أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا) .

[وَأَمَّا جُمْلَةٌ] عَطْفٌ عَلَى - إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ - فَإِنْ قُلْتَ مَاذَا أَرَادَ بِالْجُمْلَةِ هُنَا حَيْثُ لَمْ
يَعُدَّ الشَّرْطُ وَالْجُزْءُ جُمْلَةً ، قُلْتَ أَرَادَ الْكَلَامَ الْمُسْتَقِلَّ الَّذِي لَا يَكُونُ جُزْءًا مِنْ كَلَامٍ آخَرَ
[مُسَبِّبَةٌ عَنِ] سَبَبٌ [مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ] فَهَذَا سَبَبٌ مَذْكُورٌ
أُحْذَفَ مُسَبِّبُهُ [أَيْ فَعَلَ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقُلْنَا اضْرِبْ
بِعَصَاكَ الْحَجَرَ [فَاَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَرَ فَضْرَبَهُ بِهَا] فَيَكُونُ قَوْلُهُ - فَضْرَبَهُ بِهَا - جُمْلَةً
مُحْذَوْفَةً هِيَ سَبَبٌ لِقَوْلِهِ - فَاَنْفَجَرَتْ [وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ - فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ أَنْفَجَرَتْ]
فَيَكُونُ الْمُحْذَوْفُ جُزْءَ جُمْلَةٍ هُوَ الشَّرْطُ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْفَاءِ تُسَمَّى فَاءَ فَصِيحَةٍ ، قَبْلَ عَلَى
التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ (١) [أَوْ غَيْرُهُمَا] أَيْ غَيْرِ
الْمُسَبَّبِ وَالسَّبَبِ [نَحْوُ - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ] فِي بَحْثِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَنَّهُ عَلَى
حُذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْخَبَرَ مَبْتَدَأً مُحْذَوْفًا (٢) .

(١) فَهِيَ عَلَى الْأَوَّلِ الْمَفْصُوحَةِ عَنْ مُقَدَّرٍ بِشَرْطِ كَوْنِهِ سَبَبًا ، وَعَلَى الثَّانِي الْمَفْصُوحَةِ
عَنْ شَرْطِ مُقَدَّرٍ ، وَعَلَى الثَّلَاثِ الْمَفْصُوحَةِ عَنْ مُحْذَوْفٍ مُطْلَقًا (٣) وَكَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ

وَأَمَّا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ ، نَحْوُ - أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسَلُونِ ، يُوسُفُ - أَيُّ إِلَى
يُوسُفَ لِاسْتَعْبِرَهُ الرَّؤْيَا فَفَعَلُوا فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ .

وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ كَمَا مَرَّ ، وَأَنْ يُقَامَ ، نَحْوُ -
وَأَنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ - أَيُّ فَلَا تَحْزَنْ وَأَصْبِرِ .

وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ عَلَى تَعْيِينِ
الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ -

[وإما أكثر] عطف على - إما جملة - أي أكثر [من جملة] واحدة [نحو - أنا
أنبئكم بتأويله فأرسلون ، يوسف أي] فأرسلون [إلى يوسف لاستعبيره الرؤيا ففعلوا
فأتاه فقال له يا يوسف] .

[والحذف على وجهين : ألا يقام شيء مقام المحذوف] بل يكتفى بالقرينة [كما
مر] في الأمثلة السابقة [وأن يقام ، نحو - وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك] فقوله - فقد كذبت - ليس جزاء الشرط ، لأن تكذيب الرسل متقدم على
تكذيبه ، بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه [أي فلا تحزن واصبر]
ثم الحذف لا بد له من دليل [وأدلته كثيرة : منها أن يدل العقل عليه] أي على
الحذف [والمقصود الأظهر (١) على تعيين المحذوف ، نحو - حرمت عليكم الميتة]
فالعقل دل على أن هنا حذفاً ، إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان ،
والمقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة في الآية تناوُلها الشامل لكل وشرب

مبتدأ جذف خبره ، فيكون التقدير عليهما هم نحن ونحن هم ، وأما على قول من يجعله
مبتدأ والجملة قبله خبره فيكون المحذوف في ذلك جزء جملة (١) يعني أظهرية قصده
لا المقصود نفسه ، لأنه هو المحذوف فكيف يدل على نفسه .

وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ - وَجَاءَ رَبُّكَ - أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ ، نَحْوُ - فَذَلِكَ الَّذِي لَمْتَنِي فِيهِ - فَانَّهُ يَحْتَمِلُ فِي حَبِّهِ لِقَوْلِهِ - قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا - وَفِي مَرَاوِدِهِ لِقَوْلِهِ - تَرَاوَدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلُهَا ، وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي ، لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَفْرَطَ لَا يَلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ [إِيَّاهُ] ، وَمِنْهَا الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ ،

الابان ، فدل على تعيين المحذوف ، وفي قوله - منها أن يدل - أدنى تسميح فكأنه على حذف مضاف (١) [ومنها أن يدل العقل عليهما] أى على الحذف وتعيين المحذوف [نحو - وجاء ربك] فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ، ويدل على تعيين المراد أيضا [أى أمره أو عذابه] فالأمر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين [ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو - فذلكن الذى لمتنى فيه] فان العقل دل على أن فيه حذفاً ، إذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص ، وأما تعيين المحذوف [فانه يحتمل] أن يقدر [في حبه لقوله - قد شغفها حبا - وفي مرآودته لقوله - تراود فتاهها عن نفسه - وفي شأنه حتى يشملها] أى الحُبَّ وَالْمَرَاوِدَةَ [والعادة دلت على الثانى] أى مرآودته [لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره] أى الحب المفرط [إياه] أى صاحبه ، فلا يجوز أن يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملاً له ، ويتعين أن يقدر فى مرآودته نظراً إلى العادة [ومنها الشروع فى الفعل] يعنى من أدلة تعيين المحذوف لآمن أدلة الحذف ، لأن دليل الحذف ههنا هو أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشئ. (٢) والشروع

(١) لأن قوله - أن يدل - يعنى الدلالة ، وهى ليست من الأدلة ، وتقدير المضاف فى قوله - وأدلته كثيرة - فالتقدير ودلالة أدلته كثيرة (٢) وهذا يرجع فى الحقيقة إلى دلالة العقل ، وكذلك دلالة الاقتران ، فالدليل على الحذف هو العقل فى

نحو - بِسْمِ اللَّهِ - فَيَقْدِرُ مَا جَعَلَتِ التَّسْمِيَةَ مَبْدَأً لَهُ ، وَمِنْهَا الْاِقْتِرَانُ ، كَقَوْلِهِمْ
لِلْمَعْرَسِ - بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ - أَيْ أَعْرَسَتْ .

في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شُرِّعَ فيه [نحو - بسم الله - فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له] ففي القراءة يقدر بسم الله أقرأ ، وعلى هذا القياس [ومنها] أي من
أدلة تعيين المحذوف [الاقتران كقولهم للمعرس - بالرفاء والبنين] فان مقارنة هذا
الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف [أي أعرست] أو مقارنة المخاطب
بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء هو الائتام والاتفاق والباء للملابسة .

كل الاحوال .

تطبيقات على الایجاز :

(١) قوله تعالى - (أَمَّنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ

لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أَوْ لُتُكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) .

(٢) كُلُّ أَمْرٍ سَتَيْمٍ مِنْهُ الْعَرْسُ أَوْ مِنْهَا يَتِيمٌ

(٣) وَإِنْ هُوَ يَحْمِلُ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حَسَنِ النَّوَاءِ سَائِلٌ

ففي الاول إيجاز بالحذف ، والتقدير كمن لم يشرح صدره ، وفي الثاني إيجاز
بالحذف أيضا ، والتقدير كل امرئ متزوج ، وفي الثالث إيجاز بالقصر ، لأنه جمع من
مكارم الاخلاق ما تضام به النفس ، مما يحصل لها به من المشقة والعناء ، مع نقصان
اللفظ عن ذلك المعنى .

أمثلة أخرى :

(١) الأُم مدرسةٌ إذا أعددتها أعددت شعباً طيبَ الأعراق

(٢) هم خلطونا بالنفوس والجوا إلى حُجراتِ أدفاتٍ وأظلتِ

وَالْأَطْنَابُ إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإبهامِ ليرى المعنى في صورتين مختلفتين ، أو
ليتمكن في النفس فضل تمكن ، أو لتكامل لذة العلم به ، نحو - رب اشرح لي
صدرى - فإن اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ماله وصدري يفيد تفسيره ، ومنه
باب نعم على أحد القولين - إذ لو أريد الاختصار لكتفى - نعم زيد - ووجه حسنه

[والاطناب]

[إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإبهامِ ليرى المعنى في صورتين مختلفتين] إحداها مبهمه
والأخرى موضحه ، وعلمان خير من علم واحد [أو ليتمكن في النفس فضل تمكن] لما
جبل الله الفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر بهما ثم بين كان أوقع عندها [أولتكمل
لذة العلم به] أى بالمعنى ، لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب الذ [نحو -
رب اشرح لي صدرى (١)] فإن اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ماله [أى للطالب
[رصدرى يفيد تفسيره] أى تفسير ذلك الشيء [ومنه] أى ومن الإيضاح بعدم الإبهام
[باب نعم - على أحد القولين] أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (٢)
[إذ لو أريد الاختصار] أى ترك الأطناب [كفى - نعم زيد] وفى هذا إشعار بأن
الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا (٣) [روجه حسنه] أى حسن باب نعم

(٣) أتى الزمان بنوه في شبيبته فسره وآتياه على الحرم

- (١) لا يخفى أن الخطاب فى هذا لله تعالى ، فلا يتأتى فيه زيادة العلم وما بعده ، وإنما يقصد هنا لازم ذلك وهو زيادة الاهتمام المفيد كمال الرغبة فى الاجابة .
- (٢) وكذلك على قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، بخلاف قول من يجعله مبتدأ قدم عليه خبره ، لأن الكلام يكون حينئذ جملة واحدة .
- (٣) لأن قولنا - نعم زيد - مساواة لا إيجاز .

سوى ما ذكر إبراز الكلام في معرض الاعتدال وإيهام الجمع بين المتنافيين -
ومنه التوشيح وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف
على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل ،
ولما بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، نحو

[سوى ما ذكر] من الايضاح بعد الابهام [إبراز الكلام في معرض الاعتدال] من
جهة الاطباب بالايضاح بعد الابهام ، والايجاز بحذف المبتدأ [وإيهام الجمع بين
المتنافيين] أى الايجاز والاطناب ، وقبل الاجمال والتفصيل ، ولا شك أن إيهام الجمع
بين المتنافيين من الامور المستغربة التى تستلذها النفس ، وإنما قال - إيهام الجمع -
لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ
واحد فى زمان واحد من جهة واحدة ، وهو محال (١) [ومنه] أى من الايضاح
بعد الابهام [التوشيح وهو] فى اللغة لف القطن المندوف ، وفى الاصطلاح [أن يؤتى
فى عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل] .

[وإما بذكر الخاص بعد العام] عطف على قوله - إما بالايضاح بعد الابهام -
والمراد الذكر على سبيل العطف (٢) [للتنبيه على فضله] أى مزية الخاص [حتى كأنه
ليس من جنسه] أى العام [تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات] يعنى أنه
(١) وليس كذلك ما هنا ، لأن الايجاز من جهة حذف المبتدأ ، والاطناب من
جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه ، فاختلفت الجهتان (٢) لأن العطف يقتضى المقابلة
فيكون ذكر الخاص فيه لاجل تلك النكتة ، أما غيره من التوابع فان ذكر الخاص

- حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى . -

وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةِ كُنَّا كَيْدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ - وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ .

وَأَمَّا بِالْإِيغَالِ فَقِيلَ هُوَ خَتَمَ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةَ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا :

كَمَا امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعلَ دَأْنَهُ شَيْءَ آخِرِ مَغَايِرِ الْعَامِ لَا يَشْمَلُهُ الْعَامُ وَلَا يُعْرَفُ حُكْمُهُ مِنْهُ [نحو - حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى] أى الوسطى من الصلوات ، أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط ، وهى صلاة العصر عند الأكثر . .

[وإما بالتكرير لنكته] ليكون إطناباً لاتطويلاً (١) وتلك النكته [كُنَّا كَيْدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ] فقوله - كَلَّا - رَدَّعَ عَنِ الْإِنهْمَاكِ فِي الدُّنْيَا وَتَتْبِيهِ ، وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ [نذار وتخويف ، أى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عايقتهم ماقدامكم من هَوْلِ المحشر ، وفى تكررهِ تَأْكِيدَ للردع والانذار ، وفى ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ] من الاول ، تنزيلاً لبعْدِ المرتبة منزلة بعد الزمان ، واستعمالاً للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء .

[وإما بالإيغال] من - أَوْغَلَ فِي الْبِلَادِ - إِذَا أْبَعَدَ فِيهَا ، وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ : [فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها ، كزيادة المبالغة فى قولها] أى

فيه بعد العام يكون للإيضاح ، فيكون من النوع السابق لا من هذا النوع .
(١) صرح بالنكته هنا مع وجوبها فى كل إطناب ، لأن التطويل يظهر فى التكرار

وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

وَتَحْقِيقُ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا وَأَرْحَلْنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ
وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ ، وَمِثْلُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى - اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا
وَهُمْ مُهْتَدُونَ .

في قول الخنساء في مَرِيَّةَ أَخِيهَا صخر [وإن صخرًا لتأتِمُ] أى تقتدي [الهداة به *] كأنه علم [أى جبل مرتفع] [في رأسه نار] فقولها - كأنه علم - وآف بالمقصود ، أعنى التشبيه بما يُهْتَدَى به ، [لأن فى قولها - فى رأسه نار - زيادة مبالغة] [وتحقيق] أى وكتحقيق [التشبيه فى قوله : كأن عيون الوحش حول خبائنا] [أى خيامنا] [وأرحلنا الجزع الذى لم يثقب] [الجزع بالفتح الحُرْزُ البانى الذى فيه سواد وبياض ، شبه به عيون الوحش ، وأتى بقوله - لم يثقب - تحقيقاً للتشبيه ، لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون (١) قال الأصمعى : الظبي والبقرة إذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد ، فإذا ماتا بدا بياضها ، وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما مَوَّتْ ، والمراد كثرة الصيد ، يعنى مما أكلنا كثرت العيون عندنا ، كذا فى شرح ديوان امرئ القيس ، فعلى هذا التفسير يختص الايقال بالشعر [وقيل لا يختص بالشعر] بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها [ومثل] لذلك فى غير الشعر [بقوله تعالى] - قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ [اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون] فقوله - وهم مهتدون - بما أكثر من غيره (١) فالمراد منه دفع المخالفة بين الطرفين ، فيكون لتحقيق التشبيه لا زيادة المبالغة ، والبيت لامرئ القيس .

وَأَمَّا بِالتَّنْذِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا لِتَأْكِيدِ ،
وَهُوَ ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ المَثَلِ ، نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ
يُجَازَى إِلَّا الكُفُورُ - عَلَى وَجْهِه ، وَضَرْبٌ أُخْرِجَ مَخْرَجَ المَثَلِ ، نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ
الحَقُّ وَزَهَقَ البَاطِلُ إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا - وَهُوَ أَيضًا إِمَّا لِتَأْكِيدِ مَنْطُوقِ كَهَذَا

يتم المعنى بدونه ، لأن الرسول مهتدٍ لاحتمال ، إلا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب
في الرسل .

[وَأَمَّا بِالتَّنْذِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا] أى معنى الجملة
الأولى [لِتَأْكِيدِ] فهو أعم من الايغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره ،
وأخص من جهة أن الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد [وهو] أى التذييل
[ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ المَثَلِ] بأن لم يستقل بإفادة المراد ، بل يتوقف على
مأقبله [نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الكُفُورُ - عَلَى وَجْهِه] وهو أن
يراد - وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص إلا الكفور - فيتعلق بما قبله ، وأما على
الوجه الآخر وهو أن يراد - وهل يعاقب إلا الكفور - بناء على أن المجازاة هي
المكافأة (١) [إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ] فهو من الضرب الثاني [وَضَرْبٌ أُخْرِجَ
مَخْرَجَ المَثَلِ] بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلِّ منفصل عما قبله جارٍ مجرى الأشكال في

الاستقلال وفسو الاستعمال [نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ الحَقُّ وَزَهَقَ البَاطِلُ إِنَّ البَاطِلَ كَانَ
زَهُوقًا - وَهُوَ أَيضًا] أى التذييل ينقسم قسمة أخرى ، وأتى بلفظه أيضًا تنبيهًا على أن
هذا التقسيم للتذييل مطلقًا للضرب الثاني منه [إِمَّا] أن يكون [لِتَأْكِيدِ مَنْطُوقِ ، كَهَذَا

(١) هذا بيان لا يصل معنى المجازاة ، وإلا فالمراد منها في الآية خصوص المكافأة
بالعقوبة ، وإن كان أصل معناها عامًا على هذا الوجه ، أما على الوجه الأول فالجزاء
فيه بمعنى العقوبة ، لأنه يطلق عليها أيضًا ، والفرق بينهما أن المراد في الأول عقاب

الآية ، وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله :
 وَلَسْتَ بِمَسْتَبِقِ أَخَا لَا تَلْهَهُ عَلَى شَعْتِ أَيِّ الرَّجَالِ الْمَهْذَبِ
 وَإِذَا بِالتَّكْمِيلِ وَيُسَمَّى الْإِحْتِرَاسَ أَيْضًا ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ يُؤْمَرُ خِلَافَ
 الْمَعْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ ، كَقَوْلِهِ :
 فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

الآية [فان زهوق الباطل منطوق في قوله - وزهق الباطل] وإما لتأكيد مفهوم ،
 كقوله : ولست [على لفظ الخطاب] بمسْتَبِقِ أَخَا لَا تَلْهَهُ [حال من - أخا - لعمومه (١)
 أو من ضمير المخاطب في لست] على شعْتِ [أى تفرُّقٍ وذَمِّمٍ خِصَالٍ ، فهذا الكلام
 يدل بمفهومه على نفي التَّكْمِيلِ مِنَ الرَّجَالِ ، وَقَدْ أَكَدَهُ بِقَوْلِهِ [أى الرجال المهذب (٢)]
 استفهام بمعنى الانكار ، أى ليس في الرجال مُنْقَحُ الْفِعَالِ مَرْضَى الْخِصَالِ .

[وإما بالتَّكْمِيلِ وَيُسَمَّى الْإِحْتِرَاسَ أَيْضًا] لأن فيه التَّوَقُّفَ وَالْإِحْتِرَازَ عَنْ تَوْهْمِ
 خِلَافِ الْمَقْصُودِ [وهو أن يؤتى في كلام يؤمَرُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ] أى يدفع
 إليهم خلاف المقصود ، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخر
 الكلام ، فالأول [كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها] نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ -
 سَقَى - وهو [صوب الربيع] أى نزول المطر ووقوعه في الربيع [وديمة تهمة (٣)] أى
 تسيل ، فلما كان نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله - غير

خاص ، والمراد في الثاني مطلق عقاب (١) بوقوعه في حيز النفي ، فيصح مجيء الحال منه ،
 لأن وقوع النكرة في حيز النفي يسوغ مجيء الحال منها (٢) البيت للناطقة الذبانية من
 قصيدة له في الاعتذار الى النعمان بن المنذر (٣) البيت لطرفة بن العبد من شعراء
 الجاهلية ، وهو من قصيدة له في مدح قتادة بن مسعدة الخنفي .

وَنَحْوِ - أَذْلَةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَءٌ عَلَى الْكَافِرِينَ .
 وَإِمَّا بِالتَّسْمِيَةِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يَوْمُهُمْ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنُكْتَةٍ
 كَالْمُبَالَغَةِ ، نَحْوِ - وَيَطْعُمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ - فِي وَجْهِ ، أَيْ مَعَ حُبِّهِ .
 وَإِمَّا بِالْإِعْتِرَاضِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَصِلَيْنِ مَعْنَى
 بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ لِنُكْتَةٍ سِوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ ، كَالْتَنْزِيهِ

مفسدها - دفما لذلك [و] الثاني [نحو - أذلة على المؤمنين] فانه لما كان بما يومه ان
 يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله [أعزة على الكافرين] تنبيها على أن ذلك تواضع منهم
 للمؤمنين ، ولهذا عدى الذل بعلى (١) لتضمنه معنى العطف ، ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى
 الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم -
 [وإما بالتسميم وهو أن يؤتى في كلام لا يومه خلاف المقصود بفضلة] مثل منقول
 أو حال أو نحو ذلك بما ليس بجمله مستقلة ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضلة
 ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الايضاح ، وأنه لا تخصيص لذلك
 بالتسميم (٢) [لنكتة كالمبالغة ، نحو - ويطعمون الطعام على حبه - في وجه] وهو أن
 يكون الضمير في - حبه - للطعام [أى] يطعمونه [مع حبه] والاحتياج إليه ، وإن
 جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله فهو لتأدية أصل المراد (٣) .

[وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى
 بجمله أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوي دفع الايهام] لم يرد بالكلام بمجموع
 المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتواضع ، والمراد
 باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للاول أو تأكيدا أو بدلا [كالتنزيه

(١) مع أنه يتعدى باللام ، يقال - ذل له (٢) لأن جميع أقسام الاطناب كذلك
 لا التسميم وحده (٣) وهو مدحهم على ذلك ، لأنه لا مدح شرعا إلا على ما يفعله

فِي قَوْلِهِ - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ - وَالِدُعَاءِ فِي قَوْلِهِ :
 إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانٍ
 وَالتَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

وَأَعْلَمُ فَعَلِمَ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَ

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ [فقولته - سبحانه - جملة -
 لأنه مصدرٌ بتقدير الفعل (١) وقعت في أثناء الكلام ، لأن قوله - ولهم ما يشتهون -
 عطفت على قوله - لله البنات] والدعاء في قوله :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانٍ (٢)

أى مفسرٌ ومكررٌ ، فقولته - وبلغتها - اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء ، والواو
 في مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية [والتنبية في قوله : واعلم فعلم
 المرء ينفعه] هذا اعتراض بين - اعلم - ومفعوله وهو [أن سوف يأتي كل ما قدر (٣)] ،
 أن هي الخفيفة من الثقيلة ، وضمير الشأن محذوف ، يعني أن المقدور آتٍ البتة وإن
 وقع فيه تأخيرٌ ما ، وفي هذا تسلية وتسهيل للامر ، فالاعتراض يبين التتميم لأنه إنما
 يكون بفضلة ، والفضلة لا بد لها من إعراب ، ويبين التكميل لأنه إنما يقع لدفع
 إيهام خلاف المقصود ، ويبين الأفعال لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام ، ولكنه
 يشمل بعض صور التذييل ، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين

لأنجل الله تعالى (١) أى بفعل مقدر من معناه ، والتقدير أنزهه سبحانه أى تنزيها .

(٢) هو لعوف من محلم الشيباني من شعراء الدولة العباسية ، وكان قد دخل عليه
 عبد الله بن طاهر فسلم عليه فلم يسمع ، فقال له ذلك من قصيدة في مدحه والاعتذار
 إليه (٣) هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي ولم ينسبه .

وَمَا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ
أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ، نَسَاؤُكُمْ حَرِثَ لَكُمْ - فَإِنَّ قَوْلَهُ
فَسَاؤُكُمْ حَرِثَ لَكُمْ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ
تَكُونُ النِّسْكَةُ فِيهِ غَيْرَ مَا ذُكِرَ ، ثُمَّ جُوزَ بَعْضُهُمْ وَقَوَّعَهُ

جملتين متصلتين معنى (١) لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط
فيه ألا يكون بين كلامين ، فأمل حتى يظهر لك فساد ما قبل إنه يبين التذييل بنسب
على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى [وما جاء] أى
ومن الاعتراض الذى وقع [بين كلامين] متصلين [وهو أكثر من جملة أيضا] أى
كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة [قوله تعالى - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ
اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ] فهذا اعتراض أكثر من جملة ، لأنه كلام يشتمل
على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله - (فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) - وثانيتها قوله
[نَسَاؤُكُمْ حَرِثَ لَكُمْ] والكلامان متصلان معنى [فإن قوله - نَسَاؤُكُمْ حَرِثَ لَكُمْ - يبين
لقوله - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ] وهو مكان الحرث ، فإن الغرض الاصلى من
الابيان طلب النسل لا قضاء الشهوة ، والنسبة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا
به ، والتنفير عما نهوا عنه [وقال قوم قد تكون النسبة فيه] أى فى الاعتراض [غير
ما ذكر] مِمَّا سِوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ ، حتى إنه قد يكون لدفع الإيهام خلاف المقصود [ثم]
القائلون بأن النسبة فيه قد تكون دفع الإيهام افتروا فرقتين [جوز بعضهم وقوَّعه]

(١) أى وكان وقوعها بينهما للتأكيد ، ويمكن أن يكون منه الاعتراض الآتى فى
قوله تعالى (فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) الآية .

أخر جملة لا تليها جملة متصلة بها فيشمل التذييل وبعض صور التكميل ، وبعضهم
 كونه غير جملة فيشمل بعض صور التتميم والتكميل .

أى الاعتراض فى [آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها] وذلك بالأولى الجملة جملة أخرى
 أصلاً ، فىكون الاعتراض فى آخر الكلام ، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى ،
 وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف ، فالاعتراض عند هؤلاء أن
 يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو
 أكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره [فيشمل] أى
 الاعتراض بهذا التفسير [التذييل] مطلقاً ، لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من
 الأعراب وإن لم يذكره المصنف (١) [وبعض صور التكميل] وهو ما يكون بجملة
 لا محل لها من الأعراب ، فإن التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ، والجملة
 التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون ، لكنها (٢) تبين التتميم ، لأن
 الفضلة لا بد لها من إعراب ، وقيل لأنه لا يشترط فى التتميم أن يكون جملة كما اشترط
 فى الاعتراض ، وهو غلط كما يقال إن الإنسان يباين الحيوان لأنه لم يشترط فى
 الحيوان النطق ، فافهم [وبعضهم] أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد
 تكون دفع الإيهام [كونه] أى الاعتراض [غير جملة] فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى
 أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما [فيشمل] الاعتراض
 بهذا التفسير [بعض صور التتميم و [بعض صور [التكميل] وهو (٣) ما يكون واقعا

(١) أى لم يذكر فى التذييل أنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الأعراب .

(٢) الضمير للاعتراض ، وقد أنه نظر إلى كونه جملة ، فالمراد لكن الجملة المعترضة

تبين الخ (٣) الضمير راجع لبعض صور التتميم والتكميل .

وَأَمَّا بغيرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - فَأَنَّهُ لَوْ اِخْتَصَرَ لَمْ يَذْكَرْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، لِأَنَّ إِيمَانَهُمْ لَا يَنْكُرُهُ مِنْ يَثْبُتُهُمْ ، وَحَسَنَ ذِكْرَهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيمَانِ تَرْغِيباً فِيهِ .
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقَلْتِهَا

في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين .

[وإما بغير ذلك] عَطَّفَ عَلَى قَوْلِهِ - إما بالإيضاح بعد الإبهام وإما بكذا وكذا [كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - فَأَنَّهُ لَوْ اِخْتَصَرَ] أَي تَرَكَ الْإِطْنَابَ ، فَإِنَّ الْاِخْتِصَارَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَعْمُ الْإِيجَازَ وَالْمَسَاوَاةَ كَمَا - لَمْ يَذْكَرْ - وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - لِأَنَّ إِيمَانَهُمْ لَا يَنْكُرُهُ [أَي لَا يَجْهَلُهُ] [مِنْ يَثْبُتُهُمْ] فَلا حَاجَةَ إِلَى الْاِخْبَارِ بِهِ لِكُونِهِ مَعْلُومًا [وَحَسَنَ ذِكْرَهُ] أَي ذَكَرَ قَوْلَهُ - وَيُؤْمِنُونَ بِهِ [إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيمَانِ تَرْغِيباً فِيهِ] وَكَوْنُ هَذَا الْإِطْنَابِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْوُجُوهِ السَّابِقَةِ ظَاهِرٌ بِالتَّأَمُّلِ فِيهَا .

[وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقَلْتِهَا

تطبيقات على الاطناب :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ

عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) :

(٢) سَقَى اللَّهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدٍ وَيَا حَبَّذَا نَجْدٌ عَلَى الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ

(٣) مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَى السَّاحَةَ فِيهِ وَالنَّدَى خُلُقًا

فَالأول من ذكر الخاص بعد العام للتنبية على فضله ، والثاني من التكرير للتلذذ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوِلَهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى ، كَقَوْلِهِ :
يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُوْدُدٌ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيِّ عَذْرَاءٍ نَاهِدٌ
وقوله :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعَلِيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

بالنسبة إلى كلام آخر مساو له [أي لذلك الكلام] في أصل المعنى [فيقال للآثر أكثر حروفاً إنه مُطَنَّبٌ ، وللأقل إنه مُوجَزٌ] كقوله : يصد [أي يعرض] عن الدنيا إذا عن [أي ظهر] [سودد] أي سيادة :

[* ولو برزت في زِيِّ عذراء ناهد (١) *]

الزى الهيئة ، والعذراء البكر ، والنهود ارتفاع الثدي [وقوله : ولست] بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله :

وإِنِّي لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنُوبُنِي وَحَسْبُكَ أَنْ اللَّهُ أَتَى عَلَى الصَّبْرِ
[بنظار إلى جانب الغنى إذا كانت العليا في جانب الفقر (٢)]

بذكره ، والثالث من التتميم للبالغة في مدحه .

أمثلة أخرى :

(١) المشرقان عليك يَتَّحِبَانِ قاصبيهما في مَأْتَمٍ وَالِدَانِ

(٢) صَيِّبْنَا عَلَيْهَا ظِلْمِينَ سَيَاطِنًا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدِسْرَاعٌ وَأَرْجُلُ

(٣) لَوَانَ الْبَاخِلِينَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ رَأَوْكَ تَعَلَّوْا مِنْكَ الْمُطَّلَالَ

(١) البيت لابي تمام من قصيدة له في رثاء أبي الحسين محمد بن المهيم .

(٢) البيت للمعذل بن غيلان من شعراء الدولة العباسية ، وقيل إنه لابي سعيد

وَيُقْرَبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ - وَقَوْلُ الْحَمَّاسِيِّ :
وَتُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

يصفه بالميل إلى المعالي، يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الخمول،
فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (١) [ويقرب منه] أى من هذا القبيل
[قوله تعالى - لا يسأل عما يفعل وهم يسألون - وقول الحماسي] :

[وتُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ (٢)]

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ، أى نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ، وأحد لا يجسر
على الاعتراض علينا ، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت ، وإنما قال - يقرب - لأن مافى
الآية يشمل كل فعل ، والبيت مختص بالقول ، فالكلامان لا يتساويان فى أصل المعنى ،
بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى ، وكيف لا والله أعلم .

تم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل فى إتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

المخزومى (١) وهذا المصراع إيجاز بالنسبة إليه ، ومما فى ذاتهما من المساواة ، لأن مثل
عبارتهما يجرى فى متعارف الأوساط (٢) هو اللسموئيل بن عادياً من شعراء الجاهلية ،
وهو من قصيدته المشهورة :

إِذَا الْمَرْءُ يَدْتَسُّ مِنَ اللَّوْمِ عَرْضُهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

الخطأ والصواب

صواب	خطأ	سطر	صفحة	صواب	خطأ	سطر	صفحة
وهنا	وهنا	١٠	٢٤٢	القطع	المقاس	١٨	٢
التفصي	التقصي	١٢	٢٤٢	بطبعه	بمطالعه	١٣	٤
استثناؤها	انتقاؤها	٧	٢٥٧	أبالغ	أبالغ	٣	١٠
لمراقبة	لمرافة	١٤	٢٥٧	المتعدية	للتعدية	١٨	٥٨
فعل	فعل	١٤	٢٦٤	مثال	مثل	١٨	١١٨
أصل	الأصل	١٦	٢٦٩	تنبها على أنه	تنبها أنه	٣	١٢٢
متزوج	متزوج	١٥	٢٧٩	أوما	وما	٢	١٨٦
بعد	بعدم	١١	٢٨٠	لا	ألا	١١	١٩٢
بن	من	١٨	٢٨٧	مبدأ	مبدأ	١٤	٢٢٠
				رجال	رجال	٣	٢٤٢

هذا ويزاد في آخر سطر ١١ من صفحة ٦٧ ، به قى

ويزاد في أول سطر ١٦ من صفحة ١١٣ (١)

ويحذف من سطر ٧ في صفحة ١٢٤ - المقصود



فهرس الجزء الاول من الكتاب

الموضوع	الصفحة
ترجمة الخطيب القزويني	٢
ترجمة سعد الدين التفتازاني	٣
الخطبة	٤
المقدمة	١٢
الفصاحة في المفرد - ١٩ - الفصاحة في الكلام - ٢٦ - الفصاحة في المتكلم	١٣
البلاغة في الكلام - ٣١ - البلاغة في المتكلم - ٣٣ - حصر علوم البلاغة في المعاني والبيان والبديع	٢٧
الفن الاول علم المعاني	٢٤
تعريفه - ٣٦ - ابوابه - ٣٨ - تنبيه على صدق الخبر وكذبه	٣٤
أحوال الاسناد الخبري	٤٢
أغراض الخبر - ٤٤ - أضرب الخبر - ٤٩ - الاسناد الحقيقي والمجازي	٤٢
أحوال المسند إليه	٦٢
حذفه - ٦٥ - ذكره - ٦٧ - تعريفه - ٨٣ - تنكيهه - ٨٦ - وصفه	٦٢
توكيده - ٨٩ - بيانه والابدال منه - ٩٥ - العطف عليه - ٩٣ - فصله	٨٧
تقديمه - ١١٥ - تأخيريه - ١١١ - تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :	٩٤
وضع المضمر موضع المظهر - ١١٢ - وضع المظهر موضع المضمر	وضع المضمر موضع المظهر

الصفحة	الموضوع
١١٥	الاتفات - ١٢١ - الأسلوب الحكيم - ١٢٤ - التعبير عن المستقبل بلفظ
	الماضي - ١٢٥ - القلب

أحوال المسند ١٢٧

١٢٧	تركه - ١٣٢ - ذكره - ١٣٣ - إفراده - ١٣٥ - كونه فعلا - ١٣٦ - كونه اسما
١٣٧	تقييد الفعل بمفعول ونحوه - ١٣٨ - تقييده بالشرط - ١٥٣ - تنكيره
١٥٤	تخصيصه وتعريفه - ١٥٨ - كونه جملة - ١٥٩ - تأخيرها - ١٦٠ - تقديمه
١٦٣	تنبيهه على عدم اختصاص هذه الأحوال بالمسند اليه والمسند

أحوال متعلقات الفعل ١٦٤

١٦٤	حذف المفعول - ١٧٤ - تقديم المفعول ونحوه على الفعل - ١٧٧ - تقديم
	بعض المعمولات على بعض

القصر ١٨٠

١٨٠	أقسام القصر - ١٨٦ - طرق القصر
-----	-------------------------------

الإنشاء ١٩٩

٢٠٤	التمنى - ٢٠٢ - الاستفهام - ٢١٧ - الأمر - ٢٢١ - النهي - ٢٢٤ - النداء
٢٢٦	تنبيهه على أن الإنشاء كالخبر في أحواله السابقة

الفصل والوصل ٢٢٧

٢٢٧	تعريفهما - ٢٢٨ - الوصل للتشريك في حكم الاعراب - ٢٢٩ - الفصل لعدم
	التشريك فيه - ٢٣٠ - العطف بغير الواو فيما لا عمل له من الاعراب

— ٢٩٦ —

٢٣١ الفصل لعدم الاتحاد في الحكم - ٢٣٢ - الفصل لكالم الانقطاع - ٢٣٣ - الفصل
لكالم الاتصال - ٢٣٨ - الفصل لشبه كالم الانقطاع - ٢٣٩ - الفصل لشبه
كالم الاتصال - ٢٤٤ - الوصل لدفع الابهام - الوصل للتوسط بين الكالين
٢٥٤ تذييب في أحوال ربط الجملة الحالية بالواو وعدم ربطها به

٢٦٦ الأيجاز والاطناب والمساواة

٢٦٦ تعريفها - ٢٧١ - المساواة - ٢٧٢ - الأيجاز - إيجاز القصر - ٢٧٤ - إيجاز
الحذف - ٢٨٠ - الاطناب وأنواعه : الايضاح بعد الابهام - ٢٨١ - ذكر
الخاص بعد العام - ٢٨٢ - التكرير - الايقال - ٢٨٤ - التذييل - ٢٨٥ - التكميل
٢٨٦ التميم - الاعتراض (تم)

اطلبوا من : المكتبة المحمدية (التجارية) بميدان الفقه في مصر
- صندوق البريد رقم ٥٠٥ -

الأيضاح للخطيب الفزويني

في

المعاني والبيان والبيع

٤ أجزاء : بشرح وتحقيق وتعليق الشيخ عبد المتعال الصعيدي • ثمنه ٣٠ قرشا

brary (

